مارسيل كولومب

تطور مصر

١٩٢٤ - ١٩٥٠

ترجمة

زهير الشايب

تقديم

دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى

مقدمة

منذ أن صدر كتاب الأستاذ مارسيل كولومب عن « تطور مصر » فى عام ١٩٥٠ ، حظى هذا التطور باهتمام المؤرخين فى الشرق والغرب هذا فى الوقت الذى أخذت تتكشف فيه المادة التاريخية الأصلية وتثير بين وقت وآخر إضافات جديدة لها وزنها. كما أن الجامعات المصرية وغير المصرية قد أدلت بدلوها فى هذا الجهد ، فخرجت علينا بأبحاث مبتكرة طبع بعضها ولايزال البعض الآخر منها حبيس المكتبات الجامعية . بل إن حملة منظمة قد احتدمت فى مصر منذ أكثر من عشر سنوات كان هدفها إعادة كتابة التاريخ القومى الذى يستلزم - قبل كل شىء - جمع شتات المادة الأصلية من مظانها وترتيبها وتبويبها وجعلها فى متناول الباحثين . ورغم أن نتائج هذه الحملة لم تزل بعد أدنى مما كان مأمولا ، إلا أن لها الفضل فى إثارة الاهتمام بأبعاد جديدة فى تاريخ مصر الحديث لعل من أهمها لفت النظر إلى أهمية التطورات الإجتماعية والإقتصادية والفكرية من حيث علاقتها العضوية بالحياة السياسية .

ورغم ذلك كله لايزال كتاب الأستاذ كولومب يحتل مكانة سابقة فى مكتبة التاريخ المصرى المعاصر . حقيقة أن الهدف منه - حين خططه مؤلفه - هو أن يقدم إلى مثقفى الغرب صورة عن تطور مصر فى فترة مابين الحربين وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، إلا أن كثيراً من الخواطر التى يثيرها لاتزال جديرة باهتمام مثقفى الشرق الذين من واجبهم أن يتبينوا آثار اصطدام مقومات الحضارة الأوربية بالتراكمات الحضارية الآسيوية - الإفريقية القديمة ، وهى المشكلة التى أثارت - ولا تزال تثير - اهتمام المفكرين فى الشرق والغرب من حيث مدلولها ونتائجها. هل هى مشكلة

حضارية من تلك المشكلات التقليدية المترتبة على التقاء الأعلى حضارة الأدنى تطورا ؟ وهل ستتمخض عن إثراء التجربة البشرية « بتوليفات » حضارية جديدة ؟ أم هى الطوفان الذى لايبقى ولايذر مكتسحا كل ما يعترضه

الحق أن تجربة مصر مع الحضارة الأوربية الحديثة تشبه فى بعض نواحيها تجارب غيرها من البلدان الآسيوية - الأفريقية التى عرفت الغرب بخيره وشره - الغرب الذى أثار الاحتكاك به موجة أثر موجة من الحركة فى مجرى مائى مغلق وراكد . وحينئذ اشرأبت الأعناق إلى الارتشاف من أفكاره ونظمه ارتشاف الظامىء المنبهر الذى لايتبين مايناسبه ومالايناسبه فلقد طفقنا نقتبس أفكار الغرب ونظمه وطرائقه وأساليبه حتى اختلط الأمر علينا ولم نعد نتعرف هويتنا وانتماءاتنا . وحين تبينا أن هذا الغرب قد انتقـــل إلينا بجنده وأساليبه العسكرية والإدارية والاقتصادية الحديثة اختلف الواقع عن الصورة وأصبح شعورنا من هذا الغرب يقوم على مزيج من الحب المفرط والبغض القاتل .وكلاهما يصطدم بالآخر فيصيب صاحبهما بكثير من الحيرة والشلل . وماأن تطل علينا إشراقة من أمل حتى نحاول أن نرد الكيل لهذا المحبوب البغيض بكل ماتقمصناه منه من أفكار وأساليب . ولكننا - من ناحية أخرى - نجد أن الشقة قد بعدت بيننا وبينه فنرتد تارة إلى أنفسنا نحاول التفتيش فى ماضينا عما قد يؤكد ذاتنا ،وتارة أخرى نحاول اللحاق لاهثين بمن امتلك ناصية كثير من قوانين الطبيعة ومضى يحولها إلى أدوات تسرع خطاه وتزيد البون بيننا وبينه ، مثله فى ذلك مثل المحبوب البعيد الذى امتلأت صفحات أدبنا التقليدى بمحاولة وصفه والتزلف إليه ومناجاته ومحاولة استدراجه !

إنها مبارزة مضنية وغير متكافئة اجتزأ الأستاذ كولومب مرحلة حرجة

من مراحلها نظر إليها من أعلى ومن بعيد ، فجاء حكمه عليها حكم المؤرخ والمفكر والفنان معا . لهذا يسعدنى أن أقدم هذا الكتاب إلى قراء العربية وكلى أمل فى أن نقرأه بإمعان وفهم وأن نستشف منه الأسباب التى من أجلها فشلت تجربة الاقتباس المنبهر عن الغرب عندنا خلال العشرينات والثلاثينات والأربعينات . كما أشكر الأخ زهير الشايب على الجهد الذى بذله فى نقل الكتاب عن الفرنسية . وأملى كبير فى أن تجد هذه الدراسة من يتابعها ليرسم لنا صورة عن تطور مصر خلال الخمسينات والستينات بنفس المنهاج العميق المتجرد الذى اصطنعه الأستاذ مارسيل كولومب .

والله ولى التوفيق .

أحمد عبد الرحيم مصطفى

محتويات الكتاب

الباب الثالث

تطور الأفكار وتطور المجتمع (١٩٢٤ ـ ١٩٤٤)

الباب الرابع

مصر منذ نهاية الحرب (١٩٤٥ ـ ١٩٥٠)

تنـــويه

بذلت قصارى جهدى كى أتمكن من تحقيق النصوص العربية الواردة فى الكتاب وكى أعلق على بعض ماأشار إليه من وقائع . وقد واجهتنى فى سبيل ذلك عقبات شتى هون منها بل ذللها مالقيته من عون صادق من الإخوة الأصـــدقاء : د . سيد سالم ، د . رؤوف عباس ، الأساتذة عبد الرحيم عبد الرحمن ، وعبد الخالق لاشين وعلى بركات . . الذين يحتم واجب الأمانة أن أنوه بهم ، فقد كانت إرشاداتهم وتوجيهاتهم وملاحظاتهم بالإضافة لما قدموه - أو أرشدونى إليه - من مراجع ومصادر ، وكذا مالقيته منهم من تشجيع أخوى يصدر عن روح علمية جديرة بالثناء - السبب فى توفير الكثير من الجهد والوقت وفى ظهور الكتاب على النحو الذى أرجو أن يكون مرضياً .

أما أستاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فيستحق ثناء خاصا لأنه صاحب الفضل فى ظهور هذا الكتاب فقد تعهده منذ كانت ترجمته مجرد فكرة حتى خرج إلى حيز الوجود .

(المترجم)

المقدمة

منذ خمسة عشر عاما ، دخلت مصر ـ وقد تحررت من روابط التبعية التى كانت تثقل كاهلها منذ عام ١٨٨٢ — مجتمع الدول الحرة ، وأخذت تتهيأ لأن تمسك بزمام تطورها الاجتماعى والسياسى وتوجهه بكامل حريتها فى الاتجاه الذى ترتئيه . ومصر بلد غنى بأمجاد حضارة قديمة لاتبارى ولا يزال يبعث فى النفوس ذكرى الإمبراطوريات الإسلامية التى قامت على أرضه ، وقد أثراه الأخذ بالتكنولوجيا الغربية منذ عصر محمد على . ولهذا كله بدت مصر وكأنها على وشك أن تقدم أنموذجا للبلدان الجديدة فى الشرق .

حينئذ أخذت جماعة من الدارسين الفرنسيين على عاتقها أن تقدم للجمهور الفرنسى عرضا موضوعيا ومتجردا بقدر الإمكان لأوضاع تلك الدولة الجديدة بغية التعرف على منطلق تطورها بطريقة أفضل . ومن هذه الجماعة الأساتذة ج. ليكريف J Lecref ، ر. جيل R. Gilles ب ، فنكلر P Winkler وكاتب هذه السطور .

ولقد زخرت السنوات التى انقضت منذ ذلك الحين بمحن الحرب المريعة وباضطرابات وأزمات السنوات التى تلتها . فلقد ظهر على المسرح رجال جدد تكونوا خلال فترة مابين الحربين المضطربة وأخذوا يتطلعون إلى مشاركة المتمرسين من رجال الدولة فى الاضطلاع بالعمل السياسى . كما أن الأخذ بالمبادئ والنظم الديمقراطية ، التى ظل أثرها يتسع باستمرار

قد هيأ للطبقات الشعبية الوسيلة التى تكفل لها التعبير عن مشاعرها بمزيد من الوضوح . ومن جهة أخرى ، فان أفكاراً دافعة جديدة قد ظهرت وبخاصه فكرة العروبة التى لم يكن أحد يتوقع لها منذ خمسة عشر عاما أن تتطور على هذا النحو . واليوم يبدو أن اللحظة قد حانت بالنسبة إلى الغرب كى يتحسس نتيجة هذه العوامل الجديدة ويدرس تلك التطلعات والآمال المشوشة التى أخذت تتضح ، والتى يوجد فى ثنايا كل منها ذلك الخليط الذى يصعب فى معظم الأحيان تمثله : تصارع المؤثرات الثورية الحديثة فى بعض الأحيان ، والارتباط الغريزى بالتقاليد القديمة .

ولقد توفرت الشجاعة لمارسيل كولومب Marcel Colombe — وهو الذى هيأته لمثل هذا العمل تلك السنوات الطوال التى قضاها فى دراسة الشرق الحديث — كى يتصدى لهذه المهمة التى لا تلقى فى غالب الأحيان ماتستحقه من تقدير . وليس ثمة مايبعث على الشعور بخيبة الأمل أكثر من أن يقال أن تلك اللوحة من الحقائق غير المتحيزة سيتاح لها أن تصبح فى متناول أكبر عدد من الناس . بل لقد يخشى البعض أن يكون المؤلف الذى لم يستخدم فى دراسته هذه سوى وثائق سبق نشرها بالفعل قد رسم لنا صورة متشائمة للحاضر . وأنه لأحرى بنا أن نظن أنه بدراسته تلك سوف يساعد جماهير الغرب على أن تتفهم بطريقة أفضل تلك المصاعب التى تواجه كلا من رجال الدولة المصريين ومثقفى الشرق. فمهمتهم الأولى هى أن يأخذوا بيد الطبقات الكادحة التى تقاسى الفقر والبؤس — تلك المصاعب التى زاد من تعقيدها ذلك الانتشار السريع للأفكار الديمقراطية التى ربما كانت سابقة لأوانها .

ولسوف نلاحظ فى هـــذه الصفحات الدور الهام الذى تلعبه

الآيديولوجيات السياسية والدينية فى البلدان الاسلامية. ولكننا سندرك جيداً أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى لا تقـل فعاليه عن سابقتها ، ورغم ذلك فإن الشرق الحديث سيبقى مضطرباً بتلك العواطف الجماعية التى لا تفسح لنا المجال كاملا لتحليـل التاريخ الاجتماعى وتفسيره حسب مفاهيمنا الحديثة - عن طريق التغييرات التى تصيب الحياة المادية وتفتت المؤسسات القديمة .

ونحن هنا فى فرنسا - وكما كنا فى الماضى منذ قرن - نعيش فى بلد يضحى أبناؤه بالنفس من أجل أفكارهم ومثلهم فى نفس الوقت الذى يستجيب فيه شعبنا فى جهالة للمشاعر البالغة البساطة التى تحركها فيه عقيدته الدينية .

ويبقى بعد ذلك أن عدم التنظيم الاقتصادى فى بلدان الشرق الحديثة يمهد لتغيير حقيقى . وسنشكر للأستاذ كواومب إذا أخذ بيدنا إلى تلمس حقيقة التغييرات التى تتهيأ الآن فى الظلام .

إن أرواح أولى العزم تجد فى مرارة الحقيقة لذة لا يعدلها ما فى الأساطير الخيالية من لذيذ النكهة . كما يتحتم اصطناع الشجاعة فى مواجهة الدراما التى تعيشها مصر وكل البلدان الآسيوية ، وهى الدراما القائمة على البحث عن توازن بين زحف المؤثرات الغربية القويه والفعالة باستمرار وبين القيم المحافظة التى تتضمنها حضارات الشرق القديمة .

وكما ندرس علل الرجال لكى نخفف آلامهم فإننا ندرس بؤس الشعوب لاكتشاف وسيلة تخفيف شقائها . وبدون هذا الاسلوب لن يمكننا فى

الغرب أن نجد لصفوة مثقفي الشرق - وهم يلعبون دورهم كقادة ومرشدين - وسيلة أفضل للإفادة من المصاعب التي يحسون بها .

روبير مونتاني

Robert Montagne

الأستاذ بالكوليج

دي فرانس

إستهلال

إن مؤرخ القرون المقبلة سوف لا يشاركنا الرأى بلا تحفظ فى الأحكام التى نطلقها منذ اليوم على تاريخ العصر الذى نحياه .

فبالنسبة للمعاصرين لا تكون الأحداث اليومية فى تنوعها المذهل وخلطها الظاهرى على الدوام سوى الأنعكاسات لحقيقة محاطة بالألغاز يتعذر إدراكها . فأهم مافيها يظل خافيا ، ولا يمكننا أن نستخلص الخطوط العريضة من بين فوضى الأحداث لتطور شعب ما وهكذا يتضح لناسبب تفضيل المورخين للعهود الضاربة فى القدم. وقلة الأهتمام بالتاريخ المعاصر أمر محسوس فى فرنسا بالذات خصوصاً عند أولئك الذين يتخذون من العالم الإسلامى موضوعا لدراستهم ، إذ يبدو هنا كما لو أن هذا المجال قد ترك أمره طواعية إما للصحفيين الباحثين عن « ريبورتاجات » مثيرة ، وإما لكتاب يجرون وراء مالا ندرى من عطور الأجنبى الشذية وإما كذلك لعملاء المخابرات ذوى السمعة السيئة .

لكن الشرق الإسلامى الحديث لا يستحق مثل هذه الاستهانة . فهو منذ احتكاكه بالحضارة الغربية منذ أكثر من قرن يقدم للمؤرخ - كما يقدم لرجل الإجتماع - مجالا خصبا للبحث إلى حد كبير . ولهذا السبب فقد بدا لى أنه من المفيد أن أرسم الخطوط العريضة لمنحنى التطور الذى مر به الشعب المصرى منذ الحرب العالمية الأولى حتى نهاية عام ١٩٥٠ ، وأود هنا أن أعبر عن امتنانى للاستاذ م.أ. ليفى- بروفنسال M· E· Ievi Provincal الأستاذ بالسربون الذى رحب بصدور هذا الكتاب فى سلسلة Islam d'Hier et d' Aujourd'hui التى يشرف عليها والذى أتاح لى أن أجمع

الوثائق اللازمة لبحثى حين استدعانى منذ خمس سنوات إلى سكرتارية مركز الشرق المعاصر بمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة باريس .

Centre d'Orient contemporain de l'Institut d'etudes islamiques de l'Université de Paris

كما أنى مدين للأستاذ روبير مونتانى Robert Montagne الأستاذ بالكوليج دى فرانس وليسمح لى أن أعبر له فى هذا المقام عن عرفانى وشكرى .

إننى لم أحاول لحظة واحدة أن أهون من شأن صعوبات عملى ، كما أن الأفتراضات المقدمة هنا وكذلك الأفكار التى عبرت عنها فى ثنايا الكتاب سوف تكون إن عاجلا أو آجلا موضوعا للمراجعة فالتاريخ المعاصر للحياة المصرية الذى حاولت أن أصوره هنا لا يمكن أن يكتب بطريقة نهائية وحاسمة إلا عندما يكون قد اختفى كل ممثليه من على المسرح، ولهذا المجال ثغـــراته التى أدركها كل الإدراك . ولا ينبغى اعتبار جهدى إلا مساهمة فى دراسة مصر المعاصرة ، ومحاولة أولية للتركيب .

ولقد اصطدمت بلاشك بعدم إمكانية الرجوع إلى وثائق أصبح من المتعذر الآن التوصل إليها ولكن مهما بالغت وثائق الدولة فى إخفاء أسرارها ، فإن الأفكار التى تثيرها الأحداث فى الرجال الذين عاصروها تنبسط كوضح الضوء فى الذكريات التى يحفظونها عنها وفى الصحف التى يصدرونها والكتب التى ينشرونها . أليس ثمة مايكفى من المصادر لكى يسمح للباحث بأن يزيح ولو جزءاً من النقاب ؟ أليس تصور الناس للحقيقه أمام التاريخ بنفس أهمية الحقيقة ذاتها ، حتى ولو قيض لهذه الحقيقة أن تظهر ذات يوم مختلفة اختلافا ملموسا عن مقدار تصورنا لها؟

باريس ، ديسمبر ١٩٥٠

فهرس موضوعى

مراجع عامــة :

١ — كتب ودراسات :

ليس ثمة إلا عدد ضئيل من الدراسات الخاصة بمصر الحديثة . ومع ذلك فمن الممكن الإعتماد على مؤلف قيم قامت بإعداده مجموعــــه من المؤلفين : L'Egypte Indépendante « مصر المستقلة » وقد نشرته جمعية الدراسات الإسلامية التابعة لمركز دراسات السياسة الخارجية فى باريس فى عام ١٩٣٨ .

Le groupe d'études de l'Islam du Centre d'études de Politique étrangère, Paris 1938.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك مؤلف هام (باللغة العربية) لعبد الرحمن الرافعى «بك»: «فى أعقاب الثورة المصرية» (حـ ١ من ابريل ١٩٢١ إلى وفاه سعد زغلول، حـ ٢ من وفاة سعد فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٤٧ و ١٩٤٩) وكذلك الجزء السابع من سلسلة :

Histoire de la Nation égyptienne de Gabriel Hanoteaux Paris 1941.

تاريخ الأمة المصرية لجابريل هانوتو — الجزء الأول ، فؤاد الأول ملك مصر ، تأليف هنرى ديهران .

Fu'ad Ier Roi d'Egypte, par Henri Déherain

والجزء الثانى : مصر من الإحتلال البريطانى إلى الإستقلال من تأليف فرنسوا شارل — رو .

L'Egypte de l'occupation anglaise à l'indépendance égyptienne par F. Charles — Roux.

والجزء الثالث : صياع السودان واسترداده تأليف هنرى ديهران :

Le Soudan perdu et reconquis par Henri Déherain

ونضيف إلى ذلك مؤلفاً هاما باللغة الروسية لم نرجع إليه وإنما نذكره هنا لمجرد الإشاره :

L. N. Batolina, Sovremennyi Egypte t.

مصر المعاصرة — تأليف ل . ن . باتولينا ، موسكو — ليننجراد ، أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى ١٩٤٩ ، ٢٤٨ ص .

ومن المناسب أن نشير أيضاً إلى المؤلف الهام الذى نشر منذ وقت قريب وهو :

Histoire de l'Egypte depuis la conquête ottomane (1517—1937).

تاريخ مصر منذ الغزو العثمانى (١٥١٧ — ١٩٣٧) وهو كتاب مدرسى مخصص لطلاب المدارس التى تشرف عليها الهيئات التعليمية الفرنسية بمصر وقد ألفته لجنة بإشراف سارل هـ — بوتاس **Charles — H — Pouttas** باريس ، هاشيت ١٩٤٨ .

وكذلك تلك الدراسة الموجزة لماكسيم كريتيان : تاريخ مصر الحديثة :

Maxime Chretien, Histoire de l'Egypte Moderne, Paris, Presses universitaires. (Collection que sais-je ?), 1951.

وهى تقدم عرضاً عاما شديد الإيجاز لتاريخ مصر منذ محمد على حتى يناير ١٩٥٠ .

ويضاف لذلك تلك المؤلفات التى يشير إليها جراند — ف ماك كلانهان **Mc. Clanhan** فى الفهرس الذى قدمه عن « الكتب التى صدرت حديثاً عن مصر » **Recent books of contemorary Egypt** والذى نشره فى :

The Middle East Journal, 1951 No. 1, pp 100–107.

وكذلك تلك المؤلفات التى ورد ذكرها فى :

Contribution à un répertoire documentaire de l'Orient contemporain (C. O. C): à partir de l'année 1946.

مساهمة فى جدول وثائق عن الشرق المعاصر منذ سنة ١٩٤٦ .

وبالإضافة لما سبق يمكن الرجوع إلى :

Henri Laoust, l'Evolution politique et culturelle de l'Egypt Contemporaine.

هنرى لاؤست : التطور السياسى والثقافى لمصر المعاصرة وهو منشور فى كتاب :

Entretiens sur l'Evolution des pays de civilisation arabe.

مقالات عن تطور البلدان ذات الحضارة العربية وهو الكتاب الثالث من منشورات :

Centre d'Etudes de Politique étrangère, Paris, 1937, pp — 68—94.

وكذلك :

Louis JOVELET : l'évolution sociale et politique des pays arabes

لويس جوفليه : التطور الاجتماعى والسياسى للبلدان العربية وهو منشور ضمن مطبوعات « مجلة الدراسات الإسلامية » :

Revue d'études Islamiques 1933, cahier IV.

وكذلك :

L'Egypte — عدد خاص من مجلة Le Temps صادر فى ٢٠ ابريل ١٩٣٩ .

وكذلك :

Roger LE TOURNEAU, L'Islam contemporain, Paris 1950

روجيه لوتورنو : الإسلام المعاصر

وكذلك :

A. Sammarco, E Cialantini, Galassı, E Rossi, F Cignolini, M Guidı : Egıtto Moderno, Roma, "Edizione Roma" 1933.

ا . ساماركو ، ف . كمالانتيني ، ج ، حالاس ، ا . روسى ف . شيجنوليني ، م . جويدى مصر الحديثة .

وكذلك ·

Egıtto Moderno antico Sudı e saggé

من تأليف :

Arangio — Ruız, D, Buffoni .. etc.

ومن منشورات :

Instıtuto per gli studi di Politica ınternazıona!e, 1941.

وكذلك :

Michelangelo Guidi, Egitto dans Aspetti e problemi actuali del mondo musulmano, Roma, Reale academıa de l'Italıa, 1941, pp 180 — 201.

ويمكن أن نضيف لما سبق :

BROCKELMANN, L'Hıstoire des peuples et des Etats islamiques, Paris, Payot, 1949.

بروكلمان : تاريخ الشعوب والدول الإسلامية وهو يضم خريطة للأحداث التى وقعت من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٨ قام بإعدادها M. PERLMANN

٢ — المجلات :

لا نرى ثمة داعياً لأن نعدد هنا كل الدوريات التى نشرت مقالات عن مصر الحديثة ، لكن المجلة الوحيدة التى نرى أنها تستحق إشارة خاصة هى المجلة الإيطالية Oriente moderno التي تصدر عن Instituto per l'Oriente, Roma

والتى لا تزال تعتبر أكثر مصادر الأخبار مدعاة للثقة وأكثرها استعانة بالوثائق عن الفترة الممتده من ١٩٢١ إلى ١٩٣٩ . ويضاف إليها عن الفترة التى تبدأ من عام ١٩٤٤ Cahiers d'Orient Contemporain « كراسات عن الشرق المعاصر » وهى تصدر عن مركز دراسات الشرق المعاصر التابع لمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة باريس :

Centre d'études de l'Orient Contemporain de l'Institut d'études Islamiques de l'Université de Paris

ويضاف إلى ما سبق أيضاً ، إبتداء من عام ١٩٤٨ مجله إفريقيا وآسيا L'Afrique e l'Asie وهى مجلة سياسية إجتماعية إقتصادية تصدر بباريس .
وفى كل الحالات فإنه من المفيد الرجوع إلى المقالات التى نشرت إبتداء من يناير ١٩١٠ فى مجلة l'Egypte Contemporaine « مصر المعاصرة » التى تصدر عن الجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع بالقاهرة (وتصدر حالياً عن : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع — المترجم) .

ثانياً : الدساتير وقوانين الانتخابات :

دستور ١٩ ابريل ١٩٢٣ : صدر بمرسوم رقم ٤٢ لعام ١٩٢٣ ، وعطل فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٠ (أنظر بعده) وأعيد العمل به فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بالمرسوم رقم ١١٨ لعام ١٩٣٥ (قارن : Oriente moderno, 1936, p. 38) وقد ظل معمولا به منذ هذا التاريخ .

وقد ألف عنه خصيصاً العديد من المؤلفات ، كما عملت عنه دراسات كثيرة ، كذلك حصل عديد من المصريين على رسائل دكتوراه عن دستور ١٩٢٣ من كلية الحقوق بجامعة باريس .

وحول هذا الدستور يمكن الرجوع إلى :

Amendo ETANNINI, Gli allori Costituzionali in Egitto.

وهو بحث منشور فى مجلة

Oriente moderno, 1923 pp 329 — 338.

وكذلك :

La costituzione egiziana

وهو بحث منشور فى مجلة .

Oriente moderno, 1923 pp 1 — 22

وكذلك :

KAMPEFMEYER — Die agyptische Verfassung Vom 19 avril 1923

وهو منشور فى :

Mitteilungen des seminars fur orientalsche sprachen zu Berlin, 1924 — pp. 1 — 82.

وكذلك :

WHITE IBRAHIM, La Constitution égyptienne du 19 avril 1923; Paris, 1924.

« وايت ابراهيم : الدستور المصرى الصادر فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ » .

وكذلك :

AMIN OSMAN : Le mouvement constitutionnel en Egypte et la constitution de 1923 Paris, 1924.

« أمين عثمان . الحركة الدستورية فى مصر ودستور ١٩٢٣ ، باريس » .

وكذلك :

HILMY MAKRAM : Problèmes soulevés par la Constitution. Dijon, 1927.

« حلمى مكرم ، المشاكل التى يثيرها الدستور المصرى »

SHOUKRI NAGIB : La constitution égyptienne et le contrôle de la constitutionnalité des lois, Paris, 1929.

« شكرى نجيب ، الدستور المصرى والرقابة على دستورية القوانين » .

وكذلك :

EL SAYED SABRY, Le pouvoir législatif et le pouvoir exécutif — étude critique de la constitution du 19 avril 1923 dans les textes et dans la pratique, Paris, 1930.

« السيد صبرى ، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، دراسة نقدية لدستور ١٩ ابريل ١٩٢٣ فى نصه وتطبيقه » .

وكذلك :

SALEH, Les pouvoirs du roi dans la constitution égyptienne Paris, 1940.

وكذلك :

Michel Mouskheli, l'Etat du siège en Egypte et le régime des proclamations militaires.

بحث منشور فى مجلة :

L'Egypte contemporaine, 1943, pp 293 — 326.

دستور ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ :

صدر بموجب المرسوم رقم ٧٠ فى ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ وأوقف العمل به بموجب المرسوم رقم ٦٧ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ (انظر : Oriente moderno, 1934, p. 611) ونص هذا الدستور منشور بالجريدة الرسمية للحكومة المصرية — عدد غير اعتيادى صادر فى ٢٣ اكتوبر ١٩٣٠ .

مؤلفات يمكن الرجوع إليها حول دستور ١٩٣٠ :

Amendo GIANNINI, Le Costituzioni delgi stati del vicino Rome, 1931 pp. 46—123.

وكذلك :

Oriente moderno, 1930, pp. 567 — 574.

وكذلك :

M. WAHEED RAAFAT, La crise du régime parlementaire et le renforcement de l'exécutif (1923 — 1933).

« محمد وحيد رأفت : أزمة النظام النيابى وازدياد قوة السلطة التنفيذية »
(١٩٢٣ — ١٩٣٣) وهو بحث منشور فى مجلة :

Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger, 1934, pp. 5 — 34.

وانظر أيضاً :

محمد حسين هيكل ، إبراهيم عبد القادر المازنى ، محمد عبد الله عنان .
السياسة المصرية والإنقلاب الدستورى ، القاهرة ، ١٩٣١ .

قانون الإنتخابات الصادر فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ وقد نظم حق التصويت على درجتين بالنسبة لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات بالنسبة لمجلس الشيوخ . ونص هذا القانون منشور بالجريدة الرسمية للحكومة المصرية ، عدد رقم ٤٦ الصادر فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ وقد أوردته كذلك مجلة :

Oriente moderno, 1923 pp 66 — 67

وقد تعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذى أقر نظام التصويت المباشر (الجريدة الرسمية عدد رقم ٧٢ فى ١٤ اعسطس ١٩٢٤) وقد صدر فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ مرسوم بإيقاف القانون رقم ٤ وبإعادة القانون الصادر عام ١٩٢٣ ثم أوقف هذا المرسوم بدوره وحل محله قانون انتخابى جديد فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ (نص هذا القانون منشور بالجريده الرسمية ، عدد رقم ١١٨ ، عدد غير اعتيادى ، وقد نشرت ترجمة له فى مجلة :

Oriente moderno, 1926, pp. 66 — 78.

وأيضاً فى مجلة :

L'Egypte Contemporaine, N0. 89, décembre 1925 pp. 508 — 534.

لكن هذا القانون الأخير لم يطبق ، فقد أوقفه مرسوم آخر صادر فى

٢٧ فبراير ١٩٢٦ (نص هذا المرسوم منشور بمجلة :

L'Egypte Contemporaine No de Janvier 1927 pp. 69-70.

وأصبح القانون الصادر فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ والمعدل بالقانون رقم ٤ لعام ١٩٢٤ سارى المفعول منذ ذلك الحين ، لكنه عطل مرة أخرى فى ١٩٣٠ ليحل محله قانون الإنتخابات الصادر فى ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ (النص منشور بالجريدة الرسمية ، عدد غير اعتيادى بتاريخ ١٢٣ اكتوبر ١٩٣٠ ، ونشرت ترجمة له فى حولية :

Annuaire de l'Institut International du droit Public II, 1931.

وقد أوقف هذا القانون بموجب المرسوم الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ الذى أعاد مع بعض التعديلات العمل بقانون الإنتخابات الصادر فى ١٩٢٣ والمعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٣ وقد ظل هذا الأخير معمولا به منذ ذلك الحين .

ثالثا : الحياة السياسية والنيابية :

يضاف إلى المؤلفات التى سبقت الإشارة إليها :

Martino Mario Moreno: La situazione interna dell 'Egitto dell' Uccisione del Seidar ad 99.

بحث منشور فى مجلة :

Oriente moderno, 1925, pp. 225 — 234.

وكذلك :

Pierre DALBERT: La vie politique en Egypte

الحياة السياسية فى مصر بحث منشور فى :

Revue politique et parlementaire, Paris 1925, pp. 286-301

وكذلك :

P. ARMANJON, L'Expérience constitutionnelle et parlementaire de l'Égypte.

تجربة مصر الدستورية والنيابية ، بحث منشور فى :

La revue de Paris, extrait du No. du 1er juin 1929 — 30 Pages.

وكذلك :

Contre la dictature en Egypte, Paris 1925.

ضد الدكتاتورية فى مصر ، وهى نشرة أصدرتها اللجنة التنفيذية لمؤتمر الجمعيات المصرية فى أوربا أول يناير ١٩٢٩ :

Le congrès des associations égyptiennes en Europe, Janvier 1929.

وكذلك :

Maurice PERNOT, En Egypte à la veille des élections.

فى مصر ، عشية الإنتخابات ، مقال منشور فى :

Revue des Deux — Mondes I — III, 1931, pp. 431 — 456.

وكذلك :

G. MEYER, L'Evolution politique de l'Egypte contemporaine

التطور السياسى لمصر المعاصرة بحث منشور فى مجلة :

L'Egypte Contemporaine, année 1933, pp 1 — 43.

وكذلك :

H. AYROUT. En Egypte, faisons le point.

وهو مقال منشور بمجلة :

En terre d'Islam, 1936 p. 324.

وكذلك :

DUBOIS RICHARD, L'état d'Esprits des étudiants égyptiens et leur rôle dans la vie politique,

منشور فى :

Entretiens sur l'evolution des pays de civilisation, Paris Hartmann, 1937 pp. 95 — 98.

ولنفس المؤلف كذلك :

l'Adaptation du "gouvernement de Cabinet" hors de son pays d'Origine, T. XXIX, 1938, pp. 273 — 291.

وكذلك :

Jacques PIGNAL: L'Egypt et la crise, palestinienne.

مصر ومشكلة فلسطين ، بحث منشور فى مجلة :

Terre d'Islam, 1938, pp. 411 — 416.

وكذلك :

H. Ayrout, Egypte — interférence de la politque et de la religion.

مصر : التداخل بين الدين والسياسة . للأب هنرى عيروط وهو بحث

منشور فى مجلة :

Terre d'Islam, 1938, pp. 192 — 198.

وكذلك :

MOHAMED SEIF ALLA ROUCHDI-: L'héridité du trône en Egypte contemporaine (origine et évolution) Paris, Rousaeau 1943.

« محمد سيف الله رشدى : أصل وتطور وراثة العرش فى مصر » .

ويمكن الرجوع كذلك إلا اليوميات والمقالات الخاصة بمصر والتى نشرها
ريفيه تيرى René THIERRY فى مجلة L'Afrique Française
سنوات ١٩٢٢ ص ٤٧٥ — ٤٨٣ ، ١٩٢٣ ص ١٥٦ — ١٦٥ ، ١٩٢٤
ص ٩١ — ١٠٠ ، ٢٩٩ — ٣٠٨ ، ١٩٢٥ ص ١٦ — ٢٥ و ٤٢٣ — ٤٣١ ،
١٩٢٨ ص ١٦٨ — ١٨٤ .

وكذلك وفى نفس المجلة :

G. JACQUEON, 1923, pp. 86 — 90.

وفى نفس المجلة أيضاً

André VALTRY.

أعداد سنة ١٩٣٤ ، ص ٦١٨ ومن ٧٥١ إلى ٧٥٢ وسنة ١٩٣٥ ، ص
١٠٠ — ١٠١ و ٤٢٦ — ٤٢٨ .

وكذا مقالات R. MANCE في نفس المجلة سنة ١٩٣٥ ، ص ٦٩٣ — ٦٩٤ ، ٧٥٧ — ٧٥٨ وسنة ١٩٣٦ ص ٥١ ، ١١٥ ، ٢٩٦ — ٢٩٨ ، ٤٢٥ — ٤٢٨ .

وكذلك المقالات التي نشرتها مجلات :

La France méditerraneenne et africaine; Correspondance d'Orient; En Terre d'Islam.

وعن حزب الوفد أنظر :

YEGHEN, Saad Zaghloul, le „père du peuple égyptien" Paris 1931.

E. KLINGMULLER, Geschichte der wafd — Partei, Berlin, 1937.

وكذلك :

عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، القاهرة ١٩٣٦ عبده حسن الزيات ، سعد زغلول في أقضيته ، القاهرة ١٩٤٢ :

Umberto RIZZITANO, L'Attegiamente del Wafd Egiziano durante il presente conflitto.

مقال منشور في مجلة :

Oriente moderno, pp 85 — 94.

وكذلك :

Burno AGLIETTI, Il partito Wafdista egisiano dalle sue origini (1918) ad oggi.

مقال منشور في مجلة :

Oriente moderno, 1943, pp. 407 — 427.

وكذلك :

Marcel COLOMBE, Où en est le wafd Egyptien.

وهو مقال منشور في مجلة :

L'Afrique et l'Asie, année 1950, 2e trimestre pp. 36 — 44.

وعن الملك فؤاد ، أنظر :

IKBAL ALI SHAH, Fuad, King of Egypt, London, 1936.
R. CANTALUPO, Fuad primo Re d'Egitto, Milano, 1940.
H. DÉHERAIN,

المرجع السابق ص XIII

رابعاً : العلاقات الإنجليزية المصرية :

١ ـــ المصادر :

مفاوضات ماكدونالد ـــ سعد زغلول باشا ، ونجد تقريرا موجزاً عنها فى خطاب موجه من رئيس الوزراء البريطانى ماكدونالد إلى المندوب السامى فى مصر بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٢٤ ـــ الكتاب الأبيض ٢٢٦٩ وقد نشرت ترجمة إيطالية له بمجلة :

Oriente moderno, 1924, pp; 698 — 700.

كما نشرت ترجمته الفرنسية بمجلة :

L'Afrique Française 1924, p. 541.

اغتيال السردار سيرلى ستاك : نشرت المذكرات المتبادلة بين لورد اللنبى وبين رئيسى الوزراء المصريين سعد زغلول ثم احمد زيور بالجريده الرسمية المصرية عدد ٢ ديسمبر ١٩٢٤ ويمكن الرجوع إلى نصها المنشور فى مجلة :

L'Afrique française-1925, pp. 18-21.

مفاوضات ثروت ـــ تشمبرلين :

Press regarding Negotiations for a Treaty of Alliance with Egypt, Egypt No. 1 (192?).

وانظر أيضاً :

The Anglo — Egyptian Draft Treaty, November 1925.

وهو منشور فى :

Documents on International Affairs 1928, pp. 245 — 244.

الكتاب الأخضر المصرى : وثائق سياسية خاصة بالمحادثات التى دارت بين صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا العظمى . . .

المطبعة الأميرية ، القاهره ١٩٢٨ .

أزمة مارس ـ ابريل ١٩٢٨ ، الكتاب الأبيض البريطانى :

Papers respecting the proposed Egyptian Law regulating public Meetings and Demonstrations, Egypt No. 2 (1928).

مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون : نشر فى لندن نص المذكرات المتبادلة فى ٣ اغسطس ١٩٢٩ بين وزير الخارجية البريطانى ورئيس الوزراء المصرى وكذلك نص مشروع المعاهدة التى سبق أن أعدتها فى لندن وزارة الخارجية البريطانية فى ٦ اغسطس ١٩٢٩ :

Exchange of notes relating to proposals for an Anglo — Egyptian Settlement, Egypt No. 1 (1929).

وقد نشرت الصحافة المصرية النص الرسمى لهاتين الوثيقتين باللغة الفرنسية فى ٧ أغسطس ١٩٢٩ كما نشرتا فى مجلة :

Oriente moderno, 1929, pp 346 — 352.

وفى مجلة :

L'Afrique Française.

مفاوضات مصطفى النحاس — آرثر هندرسون : الكتاب الأبيض البريطانى :

Papers regarding the recent negotiations for an Anglo — Egyptian Settlement.

March 31 — May 8, 1930. Presented by the Secretary of State for Foreign Affairs.

وانظر كذلك :

The 1929 Proposals for an Anglo — Egyptian Settlement.

وقد نشرت فى :

Documents on International Affairs, 1930, pp. 208 — 209.

وكذلك الكتاب الأحمر المصرى الصادر فى ٧ يولية ١٩٣٦ عن رياسة مجلس الوزراء المصرى .

معاهدة ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ : وقد نشر النص الإنجليزى فى:

Documents on International Affairs, 1937, pp. 476 — 503.

مشروع لإعادة النظر فى معاهدة ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ : حتى الآن لم يصدر أى نص رسمى للمحادثات التى بدأت فى عام ١٩٤٦ بهدف إعادة النظر فى معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ . ومع ذلك فقد نشرت الصحافة المصرية نص المشروع الذى أعده فى لندن المستر بفن M. Bevin ورئيس وزراء مصر إسماعيل صدقى باشا.

لجوء مصر إلى مجلس الامن : يمكن الرجوع فى هذا الشأن إلى محاضر جلسات مجلس الامن وهيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧ ، رقم ٤٩ وما بعده .

٢ — كتب ودراسات :

كانت العلاقات الانجليزية المصريه وكذلك وضع مصر الدولى موضوعا لمؤلفات عديدة وبالاضافة لتلك المؤلفات التى سبق ذكرها ، يمكن الرجوع إلى :

De VISSCHER, Le Conflit anglo — Egyptien et la Société des Nations

مقال منشور فى :

Revue de Droit international et de législation comparée 3e serie. E. V, 1924, pp. 564 — 589.

وكذلك :

A. ASSABGHY, L'Egypte et la Société des Nations.

مقال منشور فى مجلة :

L'Egypte contemporaine, Le Caire, avril, mai 1925.

وكذلك .

Arnold J, TOYNBEE, Egypt and Great — Britain (1922-6).

بحث منشور فى :

Survey of International Affairs, 1925, Vol 1, p. 197.

وما بعدها .

وكذلك :

Maurice PERINOT, Vers l'Indépendance égyptienne.

منشور فى :

Revue des Deux — Mondes, 15 Juin, 1926.

وكذلك :

Arnold J. TOYNBEE, Relations between Egypt and Great Britain.

بحث منشور فى مجلة :

Survey of International Affairs 1928, pp. 235 - 282.

وكذلك :

René THIERRY, Le conflit anglo — égyptien de mars — mai 1928 Du traité d'alliance à l'ultimatum.

وهو منشور فى مجلة :

L'Afrique française, mai, 1928, pp. 168 — 148.

وكذلك :

HASSAN CHAFIK: Statut international d'Egypte, Paris, Edition internationales 1928.

« حسن شفيق : الوضع الدولى لمصر » وكذلك :

WACIF BOUTROS GHALI, le Statut internattonal de l'Egypte.

« واصف بطرس غالى : وصع مصر الدولى » وهو بحث منشور فى مجلة :

La Revue de Droit international No. 1, 1931, Paris, Editions internationales 1931.

وكذلك :

SALEH HUSSEIN: Etudes juridiques du problème de l'Egypte, Paris, 1931.

« صالح حسين ، دراسات قانونية حول المشكلة المصرية » .

وكذلك :

Leon KRAJEWSKI : L'Angleterre et et l'Egypte.

وهو منشور فى :

Revue politique et parlementaire, 1931. T.CXL VIII, pp. 435—463, T. CXL IX, pp. 83—101, 432—448.

وكذلك :

MOHAMED ALI NAGUIB : Nature juridique du conflit anglo—égyptien relatif à l'Indépendance de l'Egypte déclarée le 28 février 1922 Paris 1933.

« محمد على نجيب : الطبيعة القانونية للصراع الإنجليزى المصرى فيما يختص باستقلال مصر المعلن فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وكذلك :

Lord Lloyd, Egypt since Cromer, 2 Vols. London 1934.

وكذلك :

FAWZI TADROS, La souveraineté égyptienne et la déclaration du 28 février 1922, Paris, A. Pedone, 1934.

« فوزى تادرس : السيادة المصرية وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » .

وكذلك :

O'ROURKE, the juristic status of Egypt and the Sudan, Baltimore, 1935.

وكذلك :

Arnold J. TOYNBEE, Anglo — Egyptian Relations from the breakdown of Treaty Negotiations in London on the 5th May, 1930, to the signature of a treaty in London the 26 August, 1936.

وهو منشور بمجلة :

Survey of International Affairs, 1936, pp. 662—701.

وكذلك :

E. Zechiel GORDON, Le traité anglo-égyptien du 26 Août, 1936, et le statut international nouveau de l'Egypte.

منشور بمجله :

Revue du Droit international et de législation comparée No, 2, 1937.

وكذلك :

BATASKO, Les accords entre la Grande Bretagne et l'Egypte.

منشور في :

Documentation internationale, janvier 1937, p. 3.

وما بعدها .

وكذلك :

J. J. CHEVALLIER, Le traité d'Alliance anglo — égyptien.

منشور في :

Revue générale de Droit international public, 3e Série, t.XI, 1937.

وكذلك :

Georges Meyer, Après Montreux.

منشور في :

Revue des affaires étrangères, Juin, 1937.

وكذلك :

André GROS, Le Statut international actuel de l'Egypte.

ملخص منشور بمجلة :

La Revue de Droit international No. 4, 1937 Paris. Les éditions internationales 1938.

WATHELET, Le traité d'Alliance anglo — égyptien du 26 Août 1936 et la conférence de Montreux du 8 mai 1937 concernant la suppression des capitulations en Egypte.

منشور بمجلة :

Revue de Droit international et de législation comparée No 2, 1937.

وبمجلة :

Egypte contemporaine, jan. Fév. 1938, pp 37 — 115.

وكذلك :

Emile SELIM AMAD — La question d'Egypte (1841 — 1938) Paris, Editions internationales 1938.

وكذلك :

Albert BOURGEOIS, La formation de l'Egypte moderne, Le traité anglo — égyptien du 26 Août 1936 et la convention de Montreux du 8 mai 1937, Paris, Librairie génerale de droit et de Jurisprudence, 1939.

وكذلك :

Pierre — Albert GARGOUR, Etapes de l'Indépendance égyptienne, Aperçus d'Histoire diplomatique, Paris, Librairie générales de droit et de jurisprudence 1942.

وهى رسالة علمية ، وكذلك :

H. S. DEIGHTON Les relations anglo — égyptiennes

مقال منشور بمجلة :

Politiques étrangères No. 1, 1942.

وكذلك :

P. JOYEUX, Le Soudan anglo — égyptien.

مقال منشور فى مجلة :

Politiques étrangères No. 6 — 1947.

خامساً : المسائل الدينية والثقافية والإجتماعية :

فيما يلى أهم المقالات والمؤلفات التى تناولت الحركة الاصلاحية الإسلامية والاتجاهات الحديثة فى الإسلام :

Henri LAMMENS, La crise interieure de l'Islam.

منشور فى مجلة :

Etude, 1926, pp. 129. 146.

A. SEKALY ; L'Université de l'Azhar et ses transformations

منشور فى مجلة :

Revue des Etudes islamiques, 1927 — 1928.

Henri LAOUST, Le reformisme orthodoxe des Salafiya et les caractères généraux de son orientation actuelle.

مقال منشور فى مجلة :

Revue des Etudes islamiques 1932 Cahier II, pp 175—224.

Charles D. ADAMS, Islam and modernism in Egypt, London 1933.

Henri LAOUST, le Califat dans la doctrine de Rashid Rida— Beyrauth 1938.

وهو ترجمة فرنسية مزودة بالهوامش والحواشى لكتاب : الخلافة أو الأمانة العظمى. وثمة كتاب لنفس المؤلف LAOUST عن مذهب الإمام احمد بن تيمية بعنوان :

Essai sur les doctrines sociales et politiques de Taki—d—din Ahmed B. Taimiya

والباب الثالث من هذا الكتاب مخصص لدراسة أثر المذهب الحنبلى ، انتشار مبادئه ، ابن تيمية والحكومة الدينية (الثيوقراطية) الوهابية ، ابن تيمية والتجديد عند المسلمين . . وقد نشر الكتاب بالقاهرة ١٩٣٩ .

J.H. KHRAMERS, L'Islam et la démocratie.

مقال منشور فى :

Orientalia Neerlandica, volume of oriental studies, Leiden 1948. pp. 223 — 239.

H.A.R. GIBB, Modern Trends in Islam. The University of Chicago Press, 1947.

وقد قام بترجمته إلى الفرنسية : Bernard Vernier بعنوان :

Les tendances modernes de l'Islam, Paris, Maisonneuve, 1949

James HAYWORTH — DUNNE, Religious and political Trends in Modern Egypt, Washington 1950.

H.A.R. Gibb, La réaction contre la culture occidentale dans le Proche — Orient.

منشور فى :

C.O.C, 1951, pp 1 et S.

ومن المفيد أن نضيف إلى هذه المراجع العامة بعض الدراسات التى تتصل بالتفاصيل والجزئيات . عن الأوقاف . أنظر :

MUHAMED ALY PASHA, Le Wakf, est—il une institution religieuse?

بحث منشور فى مجلة :

Egypte Contemporaine, Avril 1927, pp 385 — 402.

MUHAMED BEKHIT, De l'Institution du Wakf.

بحث منشور فى :

Egypte Contemporaine, mai 1927, No. 101 pp 403 — 431.

MUHAMED ALY PSHA, Le problèmes du Wakf.

بحث منشورفى :

Egypte contemporaine 1927, No. 102 — 103, pp. 501 — 524.

A. SEKALY, Les problèmes du Wakf en Egypte

ملخص منشور فى مجلة :

Revue des Etudes islamiques 1929, Cahier I — IV.

وعن الشريعة الاسلامية وتطورها وموقف بعض علماء جامعة الأزهر من التشريع الحديث ، أنظر :

A. SCHACHT, L'évolution moderne du droit musulman en Egypte.

منشور فى مجلة :

Mélanges Maspero, publication de l'Institut français d'Archéologie orientale du Caire, 1935.

MOHAMED SOLIMAN — Mise en harmonie de la nouvelle législation égyptienne avec le concept de la loi musulmane

منشور فى مجلة :

Egypte Contemporaine, 1936, No. 163, pp 271 — 287.

ABBAS EL GAMAL, La mission de l'Azhar au XXe siècle.

منشور فى مجلة :

Egypte contemporaine, 1936, No. 163, pp. 367 — 384.

وعن الأدب العربى الحديث ، أنظر :

H.A.R. GIBB, Studies in contemporary Arabic Literature, Bulletin of the School of oriental Studies IV, (1928 — VII 1933).

TAHIR KHEMIRI et G. Kampffmeyer, Leaders in contemporary Arabic Literature. Die welt des Islams, IX, 1930.

منشور فى مجلة ،

VIRGINIA VACCA, Corenti e Figura della litteratura araba contemporanea Oriente moderno, 1933, pp. 110 — 129.

منشور فى مجلة :

BROCKELMANN. Geschichte der arabishen Litteratur, Leiden, 1939 — 1941.

وقد قام برشيه BERCHER بترجمته إلى الفرنسية :

H. Pères, Préface des auteurs arabes à leurs romans ou à leurs recueils de contes et nouvelles.

منشور فى :

Annales de l'Institut d'études orientales — Faculté des Lettres de l'Universitè d'Alger T. V. 1939 — 1941, pp. 137 — 194.

أما عن التشريع والمشاكل الاجتماعية فيمكن الرجوع على وجه الخصوص إلى مؤلفين يتناولا الأمور فى مجموعها ها :

AZIZ EL MARAGHI, La législation du travail en Egypte Paris 1937.

ZAKI BADAOUI, Les problèmgs du travail et les Organisations ouvrières en Egypte — Alexandrie, 1948.

كما يمكن الرجوع كذلك إلى :

H. B. BUTLER Rapport sur les conditions du travail en Egypte avec des suggestions sur la future législation sociale, le Caire, Ministère de l'Intérieur, 1932.

MARCEL CLERGET, Le Caire — Etude de géographie urbaine et d'Histoire économique 2, Vols. le Caire 1934.

(والمجلد الثانى يشتمل على نظرة شاملة إلى الظروف العامة للعمل ، ص ١١٩ — ١٦٨) .

I. G. LEVI, Les débuts de la législation sociale égyptienne. Lois nos 48 et 80 réglementant le travail des enfants et des femmes.

وهو منشور فى مجلة :

L'Egypte Contemporaine, 1934, pp. 1 — 25.

L'Organisation internationale du travail et les pays nord — africains et du Proche — Orient, Génève, Bureau international du travail, 1935.

R.M. GRAVES, A Survey of labour in Egypt and a labour program, le caire 1936

Harlold B. BUTLER, Problèmes du travail en Orient.

منشور فى :

Etudes et documents Série B, Bureau international du travail — Génève 1938.

Organisation du ministère des questions sociales d'Egypte.

« تنظيم وزارة الشئون الاجتماعية فى مصر ، ملخصات للأمر الادارى الصادر فى ٦ سبتمبر ١٩٣٩ .

وهو منشور فى :

Infromations sociales, Bureau International du travail, Vol.

XXII, No. 4, Genève 1939 pp. 513 — 514.
nberto RIZZITANO, Il nuvo ministro delgi Affari sociali Egitto.

منشور فى :

'iente moderno, 1940, pp. 313 — 321.
TOTONGUI, Analyse critique de la loi no 64 de 1936 sur les accidents du travail

منشور فى مجلة :

l'Egypte Contemporaine, 1941, pp. 799 — 848.

G LEVI, Reflexion sur certains de nos problèmes économiques et sociaux.

منشور فى مجلة :

'Egypte Contemporaine, 194?, pp. 535 — 548.

وعن الفلاح المصرى ، أنظر :

/initred, S. BLACKMAN, The fellahin of upper Egypt, Their religious, social and industrial life today, with special reference to survival from ancient times, London 1927.

وقد ترجمه إلى الفرنسية Jacques MARTY بعنوان :

Les fallahs de la Haute Egypte, vie religieus, sociale et économique, le présent et les survivances anciennes, Paris, Payot 1948.

Henry Habib Ayrout, S.J. Moeurs et coutumes des fellahs. Paris, Payot, 1938.

Ettore ANGHIERI, Note sulla condizionë sociale del Fellah egiziono.

منشور فى :

Oriente moderno, 1941 pp. 309 — 324.

A. LAMBERT, Les salariés dans l'entreprise agricole égyptienne.

منشور فى مجلة :

l'Egypte Contemporaine, No. 211, mars 1943 pp. 228. 236.

مقدّمة

يقظة مصر

فى بداية القرن التاسع عشر ، وبدفعة قوية من محمد على ، صحت مصر على الحياة الحديثة التى كان الفرنسيون فى حملة بونابرت قد حملوا إليها بشائرها الأولى . عندئذ بدأت مصر تعى نفسها ومواردها وثروتها . ووضعت الأسس لحكومة وطنية فى بلد ظل حتى ذلك الحين نهبا لسادة أغراب : فافتتحت المدارس وانتشرت الصحف وتوجهت البعثات الطلابية إلى فرنسا ،وأقصى المماليك والانكشاريون الأتراك عن الحياة السياسية ودبت على الأرض المصرية أقدام جيش جديد جنوده من الفلاحين . وسرعان ماأصبح هذا الجيش ـ الذى أحسن تدريبه على أيدى أجانب كان الفرنسيون يحتلون بينهم المرتبة الأولى ـ مدربا لحد استطاع معه أن يلحق الهزيمة بالوهابيين فى الجزيرة العربيةوأن يشكل مصدر خطر وقلق شديدين للسلطان العثمانى ، وأخذ محمد على وابنه ابراهيم ـ كمغامرين عبقريين ـ يحلمان بالاستقلال عن الباب العالى بل ويفكران فى أن يقتطعا لنفسيهما مملكة تنتظم الولايات العربية التى كانت تخضع له .

ومع أن مصر كانت قد انطوت لوقت بالغ الطول على نفسها فإن ذلك لم يجعلها تفلت من قدرها . فها هى بعدما يقرب من ثلاثين عاما من موت باعث نهضتها تسقط فريسة الأطماع التى أحدقت بها . وفى الوقت نفسه بسبب أهميتها الأستراتيجية التى ازدادت لدرجة كبيرة بعد حفر قناة السويس وافتتاحها الملاحة فى ١٧ نوفمبر عام ١٨٦٩ فمنذ ذلك

التاريخ سيصبح طريق الهند مارا بالأرض المصرية - ولن يمكن للامبراطورية البريطانية أن تنسى ذلك لحظة . وهاهى ذى تتخذ من إسراف الخديوى إسماعيل ذريعة للتدخل ، وهاهى ذى مصر التى سقطت فى شرك الدائنين الأوروبيين الذين لا تشبع اطماعهم تضطر إلى قبول رقابة مالية انجليزية فرنسية . ثم هاهى ذى تضطر فى النهاية لأن تجثو على قدميها أمام بريطانيا العظمى عام ١٨٨٢ . ثم تحول احتلال أراضيها الذى كان من المفروض أنه مؤقت إلى نظام للحماية فى ديسمبر ١٩١٤ نتيجه لقيام الحرب العالمية الأولى .

إن الأحداث السياسية التى أدت إلى ضياع استقلال مصر وأعلنت سيطرة الغرب على الشرق ، قد تحجب بسهولة وبسبب أهميتها ذلك الغليان غير العادى للافكار الذى يمنح هذه الفترة من تاريخ وادى - النيل طابعها الخاص . ففى هذه الفترة من التاريخ فى الواقع ومع الاحتكاك بالغرب وتحت تهديده نمت كل تيارات الفكر الكبرى التى لا تزال حتى اليوم تهز بشدة ليس فقط مصر وحدها بل العالم الإسلامى فى مجموعه . لقد بدأ الإسلام بعد مواجهته لأوربا يعى حقيقة التدهور الذى اعتراه ، وإذا كان بعض المصريين قد شاؤا ألا يروا فى المساوىء التى تثقل كاهلهم إلا علامات قرب الساعة فإن آخرين منهم رفضوا هذا التفسير الذى يتفهمون أخطاره جيداً واستلهموا من عقائدهم - بعكس الأولين الأمل فى نهضة جديدة . فعلى صيحة جمال الدين الافغانى صحت القومية وخاضت معاركها الأولى بإسم الدين الذى بذل الكثيرون الجهود لتجديد شبابه بهدف أوحد ، هو خوض المعركة ضد الغرب بطريقة أفضل . وهكذا اتخذ الإصلاح الدينى طابعاً سياسياً صرفا ظل يزداد مع الأيام شدة .

وفى الوقت نفسه ، بدأ العمل الذى نهض به محمد على يؤتى ثماره . فطوال عهد الخديو إسماعيل كانت يقظة مصر تزداد - وبينما اكتسبت كلمة « وطن » نفس معناها عند الأوربيين فإن كلمة « أمة » نتيجة لتطور لن يكون مضيعة للوقت أن ندرس مراحله قد اكتسبت هى الأخرى نفس معناها الذى نقصده نحن الغربيين . ولقد ساهم التدخل الأجنبى مساهمة كبرى فى مولد ضمير وطنى يزداد ثباتا مع الأيام . وفى النهاية ظهرت طبقة اجتماعية جديدة أخذت بالتدريج — وفى هدوء — تزحزح الأرستقراطية القديمة القائمة على الأتراك والشراكسة . وأخذت هذه الطبقة التى تضم المحامين والأطباء والمهندسين وشباب الضباط والكتاب والصحفيين والمدرسين والمثقفين من كل لون تتطلع لأن تلعب دورها فى الحياة السياسية ، وحملت الحكم الخديوى المطلق مسئولية كافة المآسى التى ترزح فوق صدر مصر ورأت أن فرض قيود محددة ورقابة مباشرة على إرادة الحاكم المطلقة هو الوسيلة الوحيدة لوضع حد للتدخل الغربى . وتضاعفت قوة الحركة الليبرالية والدستورية بالحركة الوطنية التى التحمت بها لتحقق فيها ذاتها ، أو تطلعت لأن تفعل ذلك .

وهكذا فمنذ بداية القرن التاسع عشر تحتم على مصر أن تواجه مشكلتين كبيرتين كل منهما وثيقة الصلة بالأخرى - الأولى هى الحكم المطلق الذى يمارسه الخديو تجاه « أمة » تريد أن تكون سيدة نفسها والأخرى هى مشكلة جلاء القوات الأجنبية واستقلال « الوطن » .

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى بدا أن لحظة حل هاتين المشكلتين قد حانت . فبعد يومين من توقيع الهدنة خيل للوفد المصرى المفوض من الأمة أن بإمكانه أن يحصل على الغاء الحماية وأن ينتزع الاستقلال التام لوادى النيل من الاسكندرية حتى الخرطوم . ونفى زعيم الوفد

وهاجت مصر - وسجلت فى تاريخها «أيام ثورية» وترددت بريطانيا العظمى - فما أن أعادت قواتها النظام حتى أرسلت إلى مصر لجانا لتقصى الحقائق ودارت مباحثات لم تؤد إلى نتيجة . وحصل المندوب السامى لورد أللنبى على موافقة حكومته على أن إلغاء الحماية هو الإجراء الوحيد الكفيل بتهدئة الخواطر وخدمة المصالح الحقيقية لكل من مصر وبريطانيا العظمى . وأخذت بريطانيا بهذا الرأى وقدم إلى السلطان فؤاد «تصريح إلى مصر» وهكذا انتهت الحماية واعترف بمصر دولة مستقله ذات سيادة بالرغم من وجود تحفظات أربع فى يد حكومة لندن انتظاراً للتوصل إلى اتفاق بين البلدين . وتنص هذه التحفظات على ضمان سلامة خطوط مواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر ضد أى أعتداء أو أى تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة وحماية مصالح الأجانب والاقليات والسودان .

وككل دولة «مستقلة» منحت مصر نفسها فى العام التالى دستورا استوحيت أغلب نصوصه من القانون البلجيكى ، وقد صدر فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ووضع الجزء الأكبر من سيادة الدولة وكذلك مسئولية الوزراء فى يد برلمان مكون من مجلسين . وفى نفس الوقت اتخذ السلطان فؤاد لقب ملك .

وبرغم ذلك فإن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإصدار الدستور لم يحلا المشكلتين اللتين أورثهما القرن التاسع عشر لمصر وإن كان قد اقتضاها الأمر أن تأخذ بتجربة النظام البرلمانى وأن تحاول أن تشق لنفسها مع بريطانيا العظمى الطريق إلى استقلال ظل برغم ذلك استقلالا وهميا .

إن هاتين المشكلتين اللتين لايمكن لفترة طويلة من الوقت أن نفصل

إحداهما عن الأخرى سوف تظلان تنسجان تاريخ مصر المعاصر ، كأنهما تتشابكان أحيانا لحد أن دراستهما منفصلتين وكذا إفراد فصل خاص بأى منهما تحت عناوين مميزة ، سيعنى أننا قد كرسنا أنفسنا لكى نقدم عن حياة مصر السياسية لوحة لن يكون وضوحها وبساطتها بمعبرين عن ألوان حياة مصر السياسية بتعقدها الفريد .

الباب الأول

تطور مصر السياسى

الفصل الأول

حكم الملك فؤاد

والآزمات الأولى

يشكل التاريخ البرلماني في مصر حتى وفاة الملك فؤاد في ٢٨ إبريل ١٩٣٦ وتوقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، سلسلة لا تنقطع من الأزمات الداخلية، تعود أحيانا إلى تدخل الملك فؤاد في الحياة السياسية بالبلاد، وتعود أحيانا أخرى إلى تدخل بريطانيا العظمى. كما أن كلا من هذه الأزمات تشكل مرحلة من مراحل الصراع الذى خاضه الشعب المصرى- ممثلا في الوفد منذ عام ١٩١٨ — ضد سلطه الملك والاحتلال الأجنبى ويرجع عمق أسباب هذا الصراع المزدوج إلى طبيعة القوى المتصارعة .

القوى المتصارعة

الوفد — سلطة الملك — بريطانيا العظمى

لم يكن الوفد — وفد الأمة — في أوائل عهده حزبا سياسيا بالمعنى الأوربى لهذه الكلمة بل كان تشخيصا للامة، بل الأمة نفسها تضع مصيرها وقدرها بين يدى قائد، زعيم تسير كلها من خلفه — تطلب الجلاء عن مصر وتسعى لأن تفرض على الملك أن يتنكب تلك التقاليد الأوتوقراطية الشرقية وذلك بالنزول إلى مستوى الملك الذى يملك ولا يحكم. ولقد جسم الوفد إرادة مصر حين جمع القوى الشعبية — مسلمين

وأقباطا — بغض النظر عن أية فكرة طبقية — نحو هدف واحد فكان بمثابة انبثاق وشعلة فى آن واحد ومن ثم كان النفوذ الواسع الذى كان يتمتع به أول زعيم له — سعد زغلول — سواء لدى الطبقات الشعبية أو لدى صفوة المسلمين ، الذين كانوا ينظرون إليه ليس كزعيم وطنى ذى مفاهيم ضيقة بل كمسلم حريص على عظمة الجماعة -- وابن روحى لمحمد عبده ، ظل مخلصا لعالم الاسلام ، ومقتنعا مثله — بضرورة الحد من أستبداد السلطة الزمنية ، وضرورة تحرير مصر من الوصاية البريطانية . وهنا يكمن سر عظمة الوفد المصرى وضعفه فى الوقت نفسه .

ولم يكن للوفد فى هذه المعركة المزدوجة التى خاضها ضد الإرادة الملكية وضد بريطانيا العظمى ركيزة لتحقيق أهدافه سوى حماسة الجماهير التى تتبعه وهو مصدر للقوة يبدو بالغ الضعف خاصة عندما نقارنه بالوسائل شديدة الفعالية التى يمتلكها كل من القصر وحكومة لندن !

ورغم كون الملك فؤاد محبا للفنون والآداب وراعيا لها ، إلا أنه كان فى الوقت نفسه حاكما مستبدا . فكان — وهو الغيور على امتيازاته — يعرف كيف يحسن الاستفادة من أتفه الأمور ومن أقل الظروف شأنا ليعتدى على دستور عده مصدر إزعاج له. لذا كان شغله الشاغل طيلة عهده أن يقصى الوفد عن الحكم ، وفى سبيل هذه الغاية لم يترك وسيلة إلا لجأ إليها : من استخدام حقوقه استخداما مباشراً إلى القيام بما يمكن اعتباره انقلاب قصر . ولهذا لجأ إلى خصوم الوفد وسائر « حكومات الاقليات » التى تضم « مستقلين » معروفين بارتباطهم بالقصر أكثر منهم ذوى رصيد شعبى واضح. ولم يكن بإمكان هؤلاء أن ينفذوا المهمة الصعبة التى وكلت إليهم إلا باللجوء إلى تعطيل البرلمان أولا لمدة شهر ثم باصدار قرار بحل مجلس النواب فور انهاء مدة التعطيل .ومن هنا فلما كان كل إجراء

لانتخابات جديدة حرة بمعنى الكلمة يتمخض باستمرار عن وصول الوفد بأغلبية كبيرة إلى الحكم فقد كان هؤلاء الحكام مضطرين لإيقاف الحياة النيابية والحكم بمراسيم . وفى الوقت نفسه أنشئت أحزاب جديدة لم يكن لها من هدف سوى الإيهام بأن الوزارات المعادية للوفد ترتكز على قوى داخل البلاد وهكذا نشأ حزب الاتحاد فى عام ١٩٢٥ ثم حزب الشعب عام ١٩٣٠ . وحين وجدت هذه الأحزاب نفسها فى عزلة ذهبت تلتمس من القصر الثقة والدعم اللذين رفض الشعب أن يمنحهما لها . وبرغم ذلك ، فقد كان يحدث نتيجة لضغط الظروف أن يضطر الملك أن يترك الوفد يصل إلى رياسة الوزارة . وفى كل مرة يحدث فيها هذا كانت تراود الملك رغبة خبيثة فى أن يستهلك الحكم الوفد فى وقت سريع ، فيستطيع بعد ذلك أن يقصيه بصورة أدعى إلى النجاح .

ولم تكن دار المعتمدية البريطانية فى القاهرة تعدم وسيلة للتدخل فى هذا الصراع المتجدد على الدوام . ولقد فضح كثير من الصحفيين والمؤرخين والمحامين ورجال الدولة هذا التدخل ونعتوه فى أغلب الأحيان بنعوت جارحة — ومن المؤكد أن بريطانيا كانت على استعداد للترحيب بأى نظام خال من الدوامات والتيارات العنيفة المرتبطة برأى عام وطنى ومعاد للاجانب . فحيثما مصالحها مقررة موضع احترام كان بالامكان قيام تعاون صادق ومخلص بين البلدين .

ولكن خابت آمالها واضطرت أحياناً رغما عنها إلى التدخل فى شئون مصر الداخلية وكانت باستمرار تلجأ إلى ذلك مكرهة ، خاصة وأنها لم تصطنع الضغط المسلح إلا فى حالة الضرورة القصوى .

وفضلا عن ذلك . فسرعان ما عدل المعتمدون البريطانيون عن اصطناع الكبرياء الفارغ من نوع ما قام به اللورد لويد أحيانا فحددوا —

باعتبارهم ليبراليين تقليديين — وبما يتفق مع ليبراليتهم — الحدود التى تفرضهـــا عليهم مهمتهم وهى حمايـة الطرق وخطوط الموصلات الإمبراطورية فى مصر وتدبير الدفاع عنها . وحيث لم يكن يعنيهم سوى صيانة هذه المصالح ، فقد كانوا متحفظين تجاه أشياعهم نفس تحفظهم تجاه غرمائهم . فهم لم يكونوا يريدون أصدقاء حميمين يشكل إخلاصهم لهم عبئا عليهم ولا أعداء صرحاء قد يحتاجون إلى الاستفادة منهم ذات يوم . ومن ثم كانت مرونة سياستهم والسهولة التى اتسمت بها فى المواقف الشهيرة والبالغة الدقة .

ولم يكن يعدل الخوف الذى يستشعرونه من شطط الوفد سوى ثقتهم بعدم امكان وضع أسس محالفة يقيض لها الدوام مع حكومات ومجالس نيابية لاتحظى داخل البلاد بنفوذ حقيقى أو بارتباطات قوية . وهذه الاهتمامات الأساسية التى كانت شغلهم الشاغل هى التى تفسر تلك التقلبات والتناقضات الظاهرة فى موقفهم إبان الصراع الذى كان دائرا بين الوفد والقصر . وفضلا عن ذلك فلقد تحاشوا أن يعبروا عن موقفهم بطريقة مكشوفة وأن يستنفدوا صبرهم باتخاذ جانب فعال ومؤثر بأكثر مما يجب فى الصراع الدائر . ومع ذلك فقد كانوا يتابعون باهتمام شديـد تحولات هذا الصراع ومراحلة المختلفة ، وأحداثه الهامة ، مستعدين للتدخل بمجرد أن يلوح لهم أن السياسة التى يتبناها هذا الفريق أو ذاك يمكن أن تهدد مصالح بريطانيـا العظمى . وفى بعض الأحيان ، كانت النصائح والاقتراحات التى يدعوا هؤلاء المفوضون إلى الأخذ بها تتخذ شكل انذارات حقيقية بوصول عدة سفن حربية إلى مياه الإسكندرية . وفضلا عن ذلك كله فإن الساسة المصريين وهم يتسابقون إلى السلطة لم يكونوا ليترددوا فى السعى إلى ضمان حيدة هؤلاء الموظفين الكبيرين إن لم يتسن ضمان مساندتهم كما أن هذه الحيدة لا يمكن

مطلقا أن تكون تامة وخالصة، بل يمكن القول بأنه فى الوقت الذى كان فيه هؤلاء المفوضون يمتنعون عن أى تدخل كان سكوتهم يفسر دائما إما على أنه تشجيع وأما على أنه تنصل ورفض لقد اختطت السياسة البريطانية لنفسها هذا الطريق فى السياسة المحلية فكانت توقف أو تعدل، تسرع أو تبطىء من مجرى الأحداث بينما هى تقدم — حسب مقتضى الحال — الدعم الخفى أو العلنى إما للوفد وإما للقصر. ولقد أدى تدخل بريطانيا والأزمات التى أثارها هذا التدخل إلى إشعال الأحقاد كما ساهم على المدى البعيد فى طبع الحركة الوطنية المصرية بطابع عدوانى شديد. ولسوف نرى أن هذا من النتائج البالغة الأهمية والخطورة. ومع ذلك فإن الخطر الذى تهدد الوفد لم يكن مصدره القصر أو بريطانيا العظمى بقدر ما كان مصدره بذور الشقاق والتفتت الكامنة فى تكوينه ذاته والتى ينبغى أن نبحث عن جذورها. فلقد كان اعضاؤه المسلمون والمسيحيون ينتمون إلى طبقات من الشعب بالغة التفاوت والأختلاف بدءا من طبقة كبار ملاك الأرضى الزراعية وانتهاء بطبقة الفلاحين وصغار الحرفيين والعمال والطلبة. وكان هؤلاء الأعضاء يمثلون العديد من الإتجاهات المختلفة والمتعارضة فى أغلب الأحيان. وبرغم أنهم قد جمعتهم فى البداية تلك الوطنية المراهقة ألا أنهم بمرور الزمن أخذوا يفقدون تماسكهم بالتدريج لدرجة بدأت معها حماسة سنوات الصراع الأولى تضعف مع توالى نوبات الفشل. فبعض هؤلاء لم يشاءوا أن يهجروا كلية معركة كانوا يعتبرونها مقدسة، كما أنهم كانو على اقتناع تام بأنهم الممثلون الأوحدون والمدافعون الوحيدون أيضاً عن كل التطلعات والأمانى القومية. يضاف إلى ذلك أنهم لم يكونوا ينظرون إلى ذلك الامتياز البالغ الضآلة والذى ينسب لخصومهم إلا على أنه مضاربة مشينة ونكوص يستحيل قبوله. أما البعض الآخر - على العكس من ذلك - فقد قدموا عن طيب خاطر الدليل على اعتدالهم وبدت روح

المصالحة عندهم شديدة التعارض مع المثل الوفدية وبسبب هذه التشعبات بات من العسير على الوفد أن يتخذ قرارات حاسمة أثناء توليه السلطة . وفى كثير من الأحيان كانت الاستقالات الاستعراضية والصادرة عن عدد كبير من قادته ذوى النفوذ تهز دعائم تنظيماته الداخلية بشدة وهذه الاستقالات تعزى إما إلى أسباب سياسة أو إلى منافسات شخصية . وفى كثير من الأحيان فإن الوّفد لم يكن يستطيع أن يحتفظ بوحدته التى يتهددها الانقسام إلا بعدوله عن الحكم حتى يتفادى مسئوليات الحكم ويعيد تجميع قواه التى توشك أن تتفرق وذلك باللجوء إلى تلك اللعبة السهلة والخطرة فى الوقت نفسه : لعبة المعارضة . ومع هذا فقد حدثت الانشقاقات فى صفوفه وسرعان ما أصبحت فعالة ومؤثرة حتى أنها أدت إلى مولد تكوينات سياسة جديدة أخذ عددها يتزايد بمرور السنين .

هكذا نشأ حزب الاحرار الدستوريين عام ١٩٢٢ وتجمع حول عدلى يكن باشا ثم حول محمد محمود باشا حزب من البورجوازية الكبيرة المعتدلة التى كان يؤرقها تشدد الوفد أمام بريطانيا العظمى والاتجاهات الديمقراطية والجمهورية التى تبرع للتعبير عنها بعض قادته بدوافع ديماجوجية لاعن إيمان . وبعد ذلك بعدة سنوات ، حدث انشقاق جديد حين تألف الحزب السعدى الذى - على العكس من حزب الأحرار الدستوريين - وبزعامة حمد باشا الباسل - أعتبر السياسة الوفدية بالغة الاعتدال - بل لقد أعلن أنه وريث سعد زغلول أكثر من الوفد نفسه ثم حدثت انقسامات جديدة أدت إلى نشأة تنظيمات سياسية جديدة .

ومع ذلك فإن هذه الأحزاب جميعاً لم تنجح فى أن تجتذب سوى أقلية ضئيلة من الجماهير الوفدية ولما كان يعوزها السند الشعبى فقد قدر عليها على الدوام إما أن تكون لعبة فى يد الملك أو المعتمد البريطانى

وبالتالى فقدانها كل استقلال حقيق ، وإما أن تتجه الوجهة المضادة وتتقرب إلى الوفد وبذلك تسهل عودته إلى الحكم . تلك هى الدوامة التى وجد الأحرار الدستوريون أنفسهم يدورون فى فلكها منذ نشأتهم كحزب سياسى . ولقد حاول الكثيرون منهم - باعتبارهم وزراء سابقين وموظفين كباراً وملاكا كباراً للاراضى الزراعية (٣) أن يضفوا على الحياة المصرية ثباتاً واعتدالا . وقد بذلوا فى سبيل هذه المهمة أكثر من عشر سنوات مليئة بالجهود الطويلة والمضنية ولكنهم — باعتبارهم أعداء صرحاء للانحرافات العاطفية وبسبب خلوهم كذلك من كل ألوان التطرف — كانوا يخشون بالإضافة إلى هذا كله هياج الشارع واضطرابه .

كان يداعبهم — باعتبارهم خدما مخلصين للتاج ومدافعين مخلصين عن الدستور الذى كانوا يتحملون وحدهم تقريباً مسئولية إصداره كما كانوا يريدونه أكثر ليبرالية — حلم قيام عهد ملكى دستورى يمارس دوره خلوا من القلاقل على غرار النظام الملكى القائم فى بريطانيا العظمى . وقد ظل زعماؤهم رغم كثرة ما تشربوه من الثقافة الغربية ، مخلصين للدين الإسلامى فأخذوا على عاتقهم تلك المهمة الثقيلة والشاقة مهمة أن يعطوا لمصر تقاليد جديدة بحيث يمكن أن تذوب قوى الماضى فى القوى التى تولدت عن الاحتكاك بالغرب فى تناسق تام . ومع ذلك فنظراً لعدم وجود السلطة التى يستند إليها دعم كاف من الرأى العام كان عليهم أن يكتفوا — فى عزلتهم تلك — بالقيام بدور الوساطة بين الأحزاب القائمة وأثناء فترات الانتقال التاريخية المضطربة وعلى الدوام كان مثل هذا الدور الضرورى — رغم أنه لايلقى سوى الجحود — من نصيب تلك المجموعة الصغيرة من الرجال حسنى النيات الذين ظلوا رغم كل الظروف يلجأون فى عزم إلى الحلول التى تقتضيها الحكمة ويفرضها العقل . ومن هنا كانت سياسة التوازن التى قادتهم أحيانا إلى الانتظام

فى صف الملك ودفعتهم أحيانا أخرى — على العكس من ذلك — إلى تسهيل عودة الوفد إلى الحكم بانضمامهم إلى جانب المعارضة كما كان يحدث أحيانا أن يدعموا حكومات الأقليات التى كانت تلفقها السراى باشتراكهم فيها وفى أحيانا أخرى كذلك كانوا يقبلون أن يدعموا وزارة وفدية بدون أن يشاركوا فيها. ولكنهم كانوا يضعون دائما لتعاونهم شروطا يمليها عليهم إخلاصهم للتاج وارتباطهم بالدستور ورغبتهم فى إقامة علاقات صداقة حميمة مع بريطانيا العظمى فى نطاق احترام حقوق مصر. وما أن يروا أن شروطهم هذه لم تعد موضع الاحترام فإنهم لم يكونوا ليترددوا فى إنهاء الائتلاف الذى ساهموا فى إنشائه وفى الإعداد لتشكيل حكومى جديد مع خصوم الأمس. وفوق ذلك فإنهم لم يوافقوا إلا على تحمل مباشرة مسئولية السلطة كرؤساء للوزارات. ونظرا لعدم الاستقرار الذى كان طابع الحياة السياسية الداخلية لمصر فقد اضطروا إلى الانغلاق على قواهم وحدها والاقتصار على قواهم وحدها مدينين بذلك أنفسهم بأنفسهم وذلك بلجوئهم إلى أساليب ديكتاتورية طالما ناضلوا هم أنفسهم ضدها وطالما جعلوا من أنفسهم منذ نشأة حزبهم خصومها الألداء. وبرغم ذلك فقد بذل أحدهم مرتين هذه المحاولة التى تخالف ما يذهبون إليه. لكن الفشل التام كان من نصيب هذه المحاولة فى كلا المرتين. ومع ذلك فلم تذهب سدى تلك الجهود التى بذلوها والتى لم تكن تتفق على الدوام مع النتائج الضئيلة التى يمكن استخلاصها منها. وبمرور الزمن أصبح لظهور الأحرار الدستوريين على المسرح السياسى أثر أكيد وفعال على الوفد نفسه. وقد أدى هذا الأثر بالحزب السياسى الكبير — على الأقل فى سياسته الداخلية — إلى إتخاذ منحى جديد باتباع سياسة مرنة إن لم يكن بتعديل أسسها قاطبة. ولكن الوفد برغم هذا ظل مخلصا حتى أوائل عام ١٩٣٠ لبرنامجه السياسى الخاص وظل يكافح بهمة المقاتلين ضد غريمية. ولقد كانت معركة غير متكافئة لكنها وحدها تسطر

الصفحات الأولى فى تاريخ مصر وتعطيه طابعا لا يخلو من العظمة . ولسوف يجد الملك فؤاد والمعتمد البريطانى نفسيهما متحدين أمام هذا الخطر المشترك عن طريق اتفاق ينبغى على مؤرخى المستقبل أن يوضحوا ما إن كان مجرد اتفاق ضمنى . لكن أقل مايمكن لنا أن نؤكده هنا هو أن كل أزمة وزارية تعود إلى تدخل حكومة لندن فى الشئون الداخلية لمصر كانت تتخذ فى نتائجها المباشرة شكل أزمة وزارية وبالمثل فإن كل ازمة وزارية يحدثها الملك بلجوئه إلى إجراءات قوية تظل مرتبطة ارتباطا حميماً بتاريخ العلاقات بين القاهرة ولندن . وهكذا تعرض عمل النظام البرلمانى منذ البداية ومن أساسه للاعوجاج . لكن الحيز الضيق لهذا الكتاب قد لا يسمح بدراسة مفصلة ومتعمقة للصراع الطويل الذى اصطدمت خلاله السلطة الملكية بسلطة الأمة مجسدة فى الوفد تحت نظرات بريطانيا العظمى المترقبة واليقظة ولذا نكتفى فى الصفحات التالية بالإشارة إلى أكثر المراحل أهمية مع محاولة اكتشاف الخطوط العريضة من خلال الأحداث السياسية البالغة الفعالية ذلك أن التاريخ الكامل لكل هذا لا يمكن له أن يكتب بطريقة نهائية وحاسمة إلا بعد يومنا هذا بزمان طويل .

ومن المناسب أن نلمس أن الوفد – ابتداء من يونية ١٩٢٤ وهو تاريخ الأخذ بالنظام النيابى وحتى وفاة الملك فؤاد فى ابريل ١٩٣٦ . لم يحتل منصة الحكم إلا لمدة تقل عن عامين مرة برياسة سعد زغلول باشا من مارس إلى ديسمبر ١٩٢٤ ومرة ثانية وعلى فترتين برياسة مصطفى النحاس باشا – أولاهما من مارس إلى يونية ١٩٢٨ والثانية من يناير إلى يونية ١٩٣٠ . وهكذا يتبين لنا أن أى مجلس نيابى لم يستطع أن يكمل دورته ومدتها خمس سنوات كما حددها الدستور . وكذلك فنادرة تلك هى

الدورات البرلمانية التى انتهت دون حدوث أزمة دستورية تفضها فجأة قبل الموعد المحدد لفضها .

أزمة نوفمبر سنة ١٩٢٤

صدر أول مرسوم ملكى بحل البرلمان وهو المرسوم الذى أصدره الملك فؤاد فى ديسمبر ١٩٢٤ ولم تكد تمضى بضعة أشهر على افتتاحه . وهذه الأزمة — الأولى فى التاريخ البرلمانى المصرى — جديرة بأن نتوقف عندها قليلا . لقد عزم النواب الوفديون - الذين انتخبوا أعضاء فى البرلمان بتأييد إجماعى من الرأى العام والذين كانوا واعين ونخورين بالمهمة التى تعين عليهم القيام بها تحت قيادة سعد زغلول الذى اصبح رئيساً للوزارة — عزموا على أن يضعوا موضع التنفيذ « مبادىء الدستور وتطبيق احكامه بروح تامة من الحرية الديمقراطية » (٤) . وكانت غالبيتهم من عامة الشعب الذين يمكن أن نجد من بينهم كثيراً من الأميين والذين كانت كل ميزتهم أنهم أعضاء متحمسون فى الحزب الحاكم (٥). كما أنهم لم يكونوا أقل اقتناعا بأنهم يمثلون الأمة . لذا فقد ذهبوا إلى بعيد تملؤهم ثقة لاتخلو من سذاجة بأن قرارات المجلس صاحب السيادة الفعلية لابدأن تنفذ ،دون أن يتمكن زعيمهم باستمرار من إيقاف اندفاعهم برغم كفاءته النادرة ، وبرغم موهبته الحقة كخطيب .

لقد كان شاغلهم الأول منذ البداية هو إقرار نظام التصويت العام المباشر عن طريق إصدار قانون جديد للانتخابات . ثم واصل المجلس النيابى اعماله بمنهج ونظام وهدوء حظى بإعجاب كثير من المراقبين الأجانب (٦) ، وبدا أن النظام النيابى الذى بدأت تجربه

مصر قد اكتسب دفعة واحدة حق المواطنة على تلك الأرض القديمة التى طالما رزحت تحت تسلط الفراعنة . تلك حقيقة لا ينبغى الإلحاح عليها بأكثر مما ينبغى ، فسجل أعمال هذا البرلمان يمثل فشلا ذريعا عند كل المؤرخين وكتاب السياسة الذين شاؤا ألا يروا إلا أن الخطأ الناجم عن إصدار مثل هذا الدستور المقتبس لجمهور من الناخبين يعوز أغلب عناصره دون شك النضج السياسى الكافى (٧) واحد من الأسباب الأساسية للمتاعب التى اصطدم بها النظام الجديد عند تطبيقه العملى .

ومع ذلك فهاهى ذى أزمة توشك أن تبدأ .وحيث أن هذه الأزمة ستثيرها بريطانيا العظمى فسوف يسمح ذلك لكل القوى المتصارعة فى مصر فى ذلك الوقت - سواء تلك التى تناهض النظام الجديد أو تلك التى تعارض سياسة حزب الأغلبية - أن تطل برأسها فى النهاية . لقد أعلن سعد زغلول منذ وصوله إلى الحكم عن استعداده لأن يبدأ مع بريطانيا العظمى مفاوضات حرة من كل القيود (٨) وكان عليه بعد ذلك أن يؤكد فى مجلس النواب أنه بوصفه رئيسا للوزراء سيواصل تنصله من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى سبق له أن استنكره بوصفه رئيساً للوفد . وزيادة على ذلك فقد أكد أن السودان ملك لمصر وأنه يشكل جزءاً منها يستحيل فصله . وهنا أكدت الحكومة البريطانية من جانبها حقيقة موقفها بإعلانها أنها لن تترك السودان بأية حال (٩) . ورغم هذا الاحتكاك فإن وصول حكومة عمالية إلى السلطة قد سهل بدء المباحثات الرسمية التى انتهت إلى الفشل التام بسبب تناقض وجهات النظر التى تقدم بها الطرفان وبسبب تمسك كل منهما بموقفه . فلم تكد تمضى عدة أيام على بدء المباحثات (من ٢٦ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر ١٩٢٤) حتى اتخذ سعد باشا زغلول طريقه عائداً إلى القاهرة ليؤكد من جديد فى خطاب

العرش فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ عزمه على عـــدم التخلى من أى حق من «الحقوق المقدسة» لمصر فى وادى النيل وعدم قبوله أو اعترافه بأى اتفاق يمكن أن يمسها (١٠) ثم أدت عودة المحافظين سريعاً إلى الحكم فى بريطانيا العظمى إلى التقليل من فرص الاتفاق إلى حد كبير واتهز مجلس النواب — تحدوه الرغبة المتأججة فى إظهار استقلاله فرصة مناقشة الميزانية كى يصوت على قرار بإلغاء مساهمة مصر فى نفقات جيش الاحتلال البريطانى مع المطالبة بالجلاء عن الأراضى المصرية وعلى قرار بتعديل مرتبات المستشارين الإنجليز الملحقين بوزارتى العدل والمالية وعلى غير ذلك من القرارات التى لا تريد أن تأخذ فى اعتبارها لا المصالح البريطانية ولا نقاط التحفظ الأربع المفوضة لحكومة لندن بموجب تصريح ١٩٢٢ . لكن برزت على حين غرة متاعب أخرى لتزيد من حدة التوتر لدرجة خطيرة بين المندوب السامى البريطانى والإدارة المصرية ، كما كانت هناك تلك المحادثات التى بدأتها حكومة لندن مع ايطاليا حول مشروع خور الجاش الذى يخترق إريتريا وشرقى السودان .

ومن الجائز هنا أن تكون حكومة لندن التى لم تكن تميل - شأنها شأن الوفد - إلى تقديم تنازلات متبادلة قد فكرت فى تلك اللحظة فى إبعاد سعد زغلول عن الحكم . وربما تكون قد لاقت فى داخل مصر نفسها تشجيعاً سرياً . فقد شهد شهر نوفمبر ١٩٢٤ فى الواقع مولد أول صراع بين الملك ومجلس الوزراء - فقد تصور رئيس الوزراء - باسم الدستور - أن بمقدوره أن يطمح إلى أن يفرض على القصر سلطة إشرافه على تعيين كبار موظفى البلاط وقدم استقالته فى ١٥ نوفمبر . وعلى الفور اجتمع مجلسا البرلمان وجددا الثقة به واجتاحت المظاهرات شوارع القاهرة متجهة نحو قصر عابدين . وتوجه وفد من اعضاء مجلس الشيوخ لمقابلة

الملك الذى اصطر فى النهاية إلى أن يرضخ وان يقبل الاقتصار على حدود دوره كحاكم دستورى ليست لآرائه التى تتصل بشئون الدولة من فاعلية إلا إذا صادق عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون (١١) . واعلن سعد زغلول للجماهير التى كانت تهتف له أنه قد بقى فى السلطة « بفضل الله وإرادة الأمة » (١٢) . أما والأمر كذلك فإنه ليبدو الآن أن الوضع الداخلى فى مصر جد مناسب لتدخل من جانب بريطانيا العظمى - تدخل كأنما قد حدث بكل ماصحبه من شدة وحزم كافيين ليخدم بطريقة غير مباشرة قضية الملك بتخليصه من رئيس وزراء مشاغب ومتعب دون أن يكون عليه — أى على الملك — أن يتحمل أمام الرأى العام مسئولية أولى الأزمات الوزارية . وحسب المعلومات التى لدينا الآن فليس ثمة مايمكن أن يسمح لنا بأن نؤكد وجود اتفاق ولو ضمنى بين الملك فؤاد واللورد أللنبى ومع هذا فمن الممكن الافتراض بأن التوتر بين الملك فؤاد ومجلس الوزراء لم يكن مبت الصلة كلية بالتشدد العنيف فى السياسة البريطانية الذى اعقب اغتيال سير لى ستاك الحاكم العام للسودان والماجور بالجيش الإنجليزى وسردار الجيش المصرى فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ فى القاهرة . إن الأضواء لم تلق بعد لا على ظروف هذا الاغتيال ولا على النشاط السياسى الذى تم حتما خلال الأيام الثلاثة التى سبقت تقديم الأندار البريطانى فى ٢٢ نوفمبر ولو على سبيل التخمين (١٣) هنا نقطة غامضة معتمة بطريقة تبدو كما لو أن بريطانيا العظمى كانت متأكدة أن بإمكانها أن تعتمد على صمت القصر وموافقته على قيامها بتوجيه ضربة قاصمه للوطنية المصرية التى كان زعيمها بالنسبة لها - أى بريطانيا - خصما صعب المراس كما كان بالنسبة للملك رئيس حكومة متشدد يتمسك بروح الدستور ونصه (١٤) .

وفى ٢٤ نوفمبر قدم سعد زغلول استقالته بعد أن أرغمته بريطانيا

العظمى على ذلك . وكان هذا النصر الذى أحرزته بمثابة انتصار لكل خصوم حزب الأغلبية . ذلك أن الإجراءات التى سرعان ما اتخذوها ضد الوفد وضد البرلمان فى وقت واحد تبين بجلاء كيف أنهم استطاعوا أن يستخلصوا بسهولة تبعث على الدهشة من التدخل البريطانى الدرس الذى ارادت له الحكومة البريطانية نفسها أن يوحى به .

حكومة زيور باشا

كان أول ماأولته الحكومة الجديدة ـ التى شكلها زيور باشا بدعم من الأحرار الدستوريين ـ عنايتها فى الواقع هو قبول كل الطلبات التى أعلنها المندوب السامى . وفوق ذلك فقد ألقى القبض على عدد من النواب ـ وكلهم اعضاء بارزون فى حزب الوفد ـ على الرغم من حصانتهم البرلمانية ووجهت إليهم تهمة التواطؤ فى حادث اغتيال السردار (١٥). وأخيراً حل مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر ١٩٢٤ وتأجل موعد الانتخابات إلى مارس ١٩٢٥ بعد أن كان قد تحدد فى فبراير . واهمل قانون الانتخابات الذى أقره البرلمان الوفدى ليعود العمل بنظام الانتخاب على درجتين الذى وضع عام ١٩٢٣ . وكان الهدف من اول هذه الإجراءات هو إعطاء الحكومة مهلة إضافية لإنجاح حملتها الإنتخابية . اما الاجراء الثانى فكان من الممكن أن يسمح لها بممارسة رقابة أكثر فاعليـــة على عمليات التصويت . وأخيراً ومن أجل تدعيم الوزراة الجديدة التى اضعفتها بعض الشىء استقالة اثنين من اعضائها ولم يكد يمضى اسبوعان على تشكيلها (١٦) ، قام أحـــد موظفى القصر وهو حسن نشأت باشا رئيس الديون الملكى بتأليف حزب سياسى جديد هو حزب الاتحاد الذى اصبح رئيسه يحيى ابراهيم وهو رئيس وزراء سابق وشخصية

كبيرة من شخصيات البلاد (١٧). وسجل غالبيــــة أعضاء الحكومة أسماؤهم فى هذا الحزب .

وقد أوكلت مهمة قيادة الحملة الانتخابية إلى اسماعيل صدقى باشا الذى دخل الوزارة بصفته وزيرا للداخلية . لقد قدر لهذا الإقتصادى الماهر بالإضافة لكونه رجل دولة نشط أن يلعب فى الحياة السياسية المصرية دوراً من أهم الأدوار . كما لحق بسعد زغــــلول باشا فى منفاه الأول ثم انفصل عن الوفد ليصبح عدوه اللدود . ومع ذلك ، فإن المهمة التى ابداها فى قيامه بمهمته لم تكن بالرغم من كل هذه الأحتياطات التى اتحذت كفيلة بالحيلولة دون مجلس نواب جديد بأغلبية وفدية ، وإن كانت المدة التى قضاها هذا المجلس تعتبر فى حكم العدم إذ لم يعش إلا لبضع ساعات ودحل فى نفس اليوم الذى اجتمع فيه للمرة الأولى (٢٣ مارس ١٩٢٥) . ومنذ ذلك اليوم ولمدة تزيد على عام كامل حكم أحمد زيور باشا بمراسيم فى غيبة البرلمان وعلى هامش الدستور .

أما أحمد زيور باشا هذا فهو « رجل مسالم لطيف ولين العريكة » يأخذ الناس والأشياء بشك تهكمى مرح ، لكنه كان فى نفس الوقت ، أقل صلاحية مما يلزم لكى يلعب الدور الذى فرض عليه (١٨) . لذا فإنه لم ينجح فى أن يحول دون حدوث انقسامات عميقة بين اعضاء وزارته من الأحرار والاتحاديين - تلك الانقسامات التى سرعان مابدت لتهدد الحكومة فى وقت قصير . ذلك أن آراء ومفاهيم كلا الحزبين - بالرغم من الرغبة المشتركة التى تحركهما وهى تفتيت نفوذ الوفد — كانت متباينة لحد لا يمكن معه دوام الوفاق الذى قام بينهما . فالاتحاديون الملتفون حول رئيس الديوان الملكى لم يروا فى الصراع ضد الوفد إلا خطوة أولى نحو إعادة قيام الحكم الفردى فى مصر . وحيث أنهم يعيشون فى

كنف القصر ، فقد كان حكم القصر هو ما كانوا يعملون على تدعيمه هادفين بذلك إلى ضمان استمرارهم فى السلطة. لذلك تحملوا على مضض أن يوجد بينهم ثلاثة من الوزراء الذين لا يشـــاركونهم لا وجهات نظرهم السياسية ولا مطامحهم البعيدة. أما عن الآخرين — الأحرار — فلم يكن إغفال الدستور فى الواقع بالنسبة إليهم فى ديسمبر ١٩٢٤ سوى إجراء وقتى فرضته الظروف ، لكن الدستور سوف يعود حتما بمجرد أن تسنح الفرصة ويسمح الوضع الداخلى فى مصر بعودة الحياة النيابية .

ولهذا السبب فقد ساورهم شىء من القلق وهم يوافقون على حل مجلس النواب للمرة الثانية ، كما زاد تأخير اصدار قانون الأنتخابات وكذا القيود التى وضعت على حرية الصحافة فى يولية ١٩٢٥ (١٩) من معارضتهم وبالإضافة إلى ذلك فإن سلطة رئيس الديوان الملكى المتزايدة والنفوذ الذى كان يمارسه على بعض المصالح الحكومية والتصرفات المالية التى انغمس فيها — كل ذلك مما جعلهم يتململون من ائتلاف كان يتأكد لهم يوما بعد يوم وبشكل ملموس أنه أكثر اضراراً بمصالح حزبهم وبمصالح مصر من « ديكتاتورية الوفد البرلمانية ». وبعد سفر رئيس الوزراء فى بداية صيف عام ١٩٢٥ زادت الخلافات لدرجة ملموسة وفرض يحيى ابراهيم باشا — الذى اصبح رئيساً للوزراء بالنيابة — على مصر « وزارة قصر » حقيقية (٢١) ، حتى أن الأحرار الدستوريين لم يستطيعوا أن يقنعوا أنفسهم بقبول إدانة هيئة كبار علماء الأزهر للشيخ على عبد الرازق الذى ألف كتاباً عن « الإسلام وأصول الحكم » عد مخالفا للشريعة الاسلامية فعندما تباطأ وزير العدل عبد العزيز فهمى باشا فى أصدار الأمر بعزل الشيخ على عبد الرازق من وظيفته فى القضاء الشرعى قدم رئيس الوزراء استقالته ، لكن رفضها الملك . وللخروج من الأزمة أصدر الملك مرسوما بأقالة وزير العدل الذى اتهم فى حميته الدينية ، وعندما أصبح وزراء الأحرار الدستوريين الآخرين وحيدين فى غيبة رئيسهما استقالا وجرا

معهما اسماعيل صدقى باشا الذى كان فى ذلك الوقت فى باريس وأرسل استقالته تلغرافيا . وبذلك انفض الائتلاف ، وعين الملك فى المناصب التى خلت فى ١٢ سبتمبر — ودون انتظار لعودة زيور باشا — رجالا معروفين على وجه الخصوص بولائهم لقضيته ، وبذلك فقدت الحكومة أكثر أعضائها تمثيلا للأمة ، ولم تعد الحكومة المشكلة الآن من وزراء اتحاديين صرف سوى أداة فى يد الملك ، إذ انتهى — على الأقل — ما كان يحيط بتشكيلها من غموض ، واتخذ الصراع ضد الوفد شكلا سافرا ، فكل ماينبغى على الحكومة الآن عمله هو أن تهىء الفرصة التى تسمح للملك بإعادة تأكيد سلطته عن طريق وزارة موالية تماما لوجهات نظره . ولم يكن ثمة مايمكن ان يعيد الوحدة إلى كل الأحزاب السياسية أكثر من هذا .وعلى الفور لم يتردد لا الأحرار الدستوريين ولا اسماعيل صدقى فى التقرب الى (اعداء الأمس) وفى ضم جهودهم إلى جهود الآخرين لخوض الصراع ضد حكومة ليس لها نفوذ داخل البلاد بل تستمر فى الحكم بإرادة الملك وحدها، صراع تحتم أن يكون الهدف منه هو إعادة الحياة البرلمانية إلى البلاد — وكان هذا فى النهاية مايتحتم حدوثه ، ففى فبراير سنة ١٩٢٦ أعيد قانون انتخابات ١٩٢٣ وفى مايو انتهت الإنتخابات بثالث انتصار مدو للوفد وقدم زيور باشا استقالته فى ٧ يونية وكان على الملك فؤاد أن يقبلها معترفا هذه المرة بالهزيمة فى أولى محاولاته لاحياء تلك الأزمنة الخوالى التى قرر فيها جده محمد على مؤسس الأسرة الحاكمة مصير مصر باعتباره ملكا مستبدا .

ولم تكن بريطانيا العظمى بمنأى عن هذا النصر الدستورى الذى احرزه الوفد وحلفاء الساعة . ومما لا شك فيه أن حكومة المحافظين برياسة بولدوين (٢٣) كانت فى البداية قد تلقت بترحيب شديد وصول زيور باشا إلى السلطة والذى كان أول مافعله هو قبوله بدون تحفظ المطالب التى

قدمتها بريطانيا إلى مصر غداة مصرع السردار . بل أنها عقب إبعاد الوفد عن السلطة قد خففت من قضتها وعدلت عن تنفيذ تهديدها بزراعة مساحات غير محدودة من أرض الجزيرة السودانية وما يتضمنه ذلك من أخطر النتائج بالنسبة إلى مصر . لكن لم يمكن حل المشاكل الشائكة فى العلاقات بين القاهرة ولندن بهذه الطريقة ،بل لم يلبث أن بدا بوضوح أن رئيس مجلس الوزراء بالرغم من نواياه الطيبة ليست لديه السلطة والنفوذ اللذين يمكنانه من استئناف المفاوضات التى كانت قد قطعت عام ١٩٢٤ ولأن يعقد مع بريطانيا العظمى « زواج الوفاق»(٢٤) الذى كان يحلم به فى ذلك الوقت وزير الخارجية البريطانية سيراوستن تشمبرلين Sir Austen Chamberlain، ثم إن انضمام الاحرار الدستوريين إلى معسكر المعارضة واستقالة إسماعيل صدقى باشا وحرص النواب المصريين على التأكيد بأن أى اتفاق أبرم أو سيبرم على يد حكومة وصلت إلى السلطة بالإعتداء بالدستور سوف يعد لاغيا مادامت الأمة لم توافق عليه (٢٥) . كل هذا مما اقنع وزارة الخارجية البريطانية بأن استئناف المفاوضات رهين بعودة الحياة الدستورية وتشكيل حكومة تحظى بثقة البلاد وهو ما كان يراه لورد لويد خليفة اللورد اللنبى (٢٦).

وهكذا التقت سياسة المعارضة الوفدية وسياسة حكومة لندن بسبب هذا التلاقى الغريب والمتناقض لمصالح الطرفين ، وهو ما نجد له أمثلة عديدة فى تاريخ مصر. فبعد أن انحازت بريطانيا العظمى إلى جانب القصر ضد الوفد عام ١٩٢٤ ،هاهى ذى الآن لا يقودها إلا حرصها على عقد معاهدة مع حكومة تعكس باخلاص روح البلاد لا تتردد فى أن تنحاز هذه المرة إلى جانب الوفد ضد القصر . ولعل بريطانيا العظمى كانت تظن أن حزب الوفد بعد هذا الدرس القاسى الذى تلقته الوطنيه المصرية سوف يعدل عن أخطائه الماضية ويتبع نهجا سياسيا أكثر معقولية .

ومع أن لورد لويد قد أرغم على أن يكون أحد أسباب انتصار الوفد ألا إنه لم يقبل أن تكون التجربة النيابية الثانية التى كانت على وشك أن تبدأ خاضعة للقيادة المباشرة لرئيس حزب يهدد تشدده بنشوب صراع جديد بعد فترة وجيزة . لقد كان هذا الموظف الكبير والحاكم العام السابق لبومباى يحب أن يحيط نفسه بالأبهة الملكية (٢٧) فتظاهر بالعودة إلى الوسائل التى أتبعها اللورد كرومر بنجاح قبل الحرب (٢٨). كما كان يشك كثيرا فى أن تكون الوطنية المصرية قد استطاعت أن تفيد من الأحداث السابقة وفى يوم ٢٥ مايو وبعد ثلاثة أيام فقط من الانتخابات رأت محكمة الجنايات العليا بالقاهرة التى كانت تتكون من قاضيين مصريين تحت رئاسة القاضى الإنجليزى كرشو Kershaw سبعة متهمين من بينهم وزيران وفديان سابقان كان يشتبه فى تورطهم فى عدد من حوادث الاغتيال التى ارتكبت فى عام ١٩٢٢ (*) ضد بريطانيين ورأت لندن فى هذا أن الوطنيين المصريين لم يدركوا كما ينبغى قيمة الفرصة التى تتاح الآن لهم فاتخذت الاحتياطات اللازمة على الفور . وفى ٣٠ مايو اجتمع لورد لويد Loyd طويلا مع سعد زغلول . وغداة ذلك درس مجلس وزراء لندن التقارير الواردة من القاهرة ثم تقرر إرسال

(*) كانت هيئة المحكمة مكونة من المستر كرشو رئيسا وكامل إبراهيم بك وعلى عزت بك عضوين ومثل النيابة مصطفى حنفى بك .

أما المتهمون فهم : الدكتور أحمد ماهر باشا والاستاذ محمود فهمى النقراشى باشا والاستاذ حسن كامل الشيشيني باشا وعبد الحليم البيلى بك ومحمد افندى فهمى على ومحمود افندى عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله .

وفى ٢٥ مايو ١٩٢٦ صدر الحكم بالإعدام شنقا على محمد فهمى على وبراءة جميع المتهمين الآخرين وبذلك خرج الوفد بريئا من الاشتراك فى حوادث القتل السياسى . ولم يكن القاضى كرشو موافقا على براءة ماهر والشيشينى والحاج احمد جاد الله ومحمود عثمان لطفى فقدم استقالته من وظيفته بعد الحكم .

عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ، ص ٢٦١ . (المترجم)

مدمرة إلى مياه الأسكندرية ، وفى ٢ يونية عبرت الحكومة البريطانية فى مذكرة منها إلى مصر عن تحفظاتها على الحكم الذى اصدرته محكمة الجنايات العليا وأكدت من جديد «كامل حريتها فى إتخاذ أية إجراءات تراها مناسبة فى المستقبل وتسمح لها بالقيام بالإلتزامات المفروضة عليها لسلامة وأمن الأجانب فى مصر». وفى نفس اليوم قدم القاضى كرشو إستقالته معلنا بحركته الإستعراضية تلك عن احتجاجه على « الأخطاء القانونية » التى وقع فيها زميلاه المصريان .

وتجنب سعد زغلول باشا بحكمة هذه الأزمة التى كانت تبدو بوادرها وصرف النظر عن تولى رياسة مجلس الوزراء،وهو المنصب الذى يرشحه له كونه رئيسا للحزب الذى حاز أكبر عدد من المقاعد فى مجلس النواب والشيوخ . وأمام إلحاحه قبل عدلى يكن باشا أن يشكل الوزارة الجديدة التى تم تأليفها فى ٧ يونية ودخلها ثلاثة من الأحرار الدستوريين ومستقل واحد وستة من الوفديين . واستقال زيور باشا فى ٧ يونية وشكره المندوب السامى باسم حكومته على تحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى فى عهد وزارته .

انقلاب يونية — يولية ١٩٢٨

فى ١٠ يونية ١٩٢٦ وبعد تعطيل البرلمان حوالى عامين عقد البرلمان جلسته الافتتاحية لأول دور انعقاد له وانتخب سعد باشا زغلول رئيسا لمجلس النواب فسخر كل مواهبه لهذا المنصب الصعب . وقد عرف أثناء إدارته المناقشات بحزم ونفوذ يلطف منهما ذوقه السليم وسداد رأيه ومزاجه المرح . وحتى وفاته فى أغسطس ١٩٢٧ عرف كيف يستخدم كل ذكائه

وفصاحته ونفوذه كى يخفف من اندفاع النواب المستعدين على الدوام لتجاهل الوجود البريطانى أو لتذكره لا لشىء إلا لزيادة الاصطدام به. وعلى ذلك فلم يكن بمقدور زغلول باشا أن يتناسى أنه زعيم حزب كرس نفسه للحصول على استقلال مصر والسهر على حراسة الدستور . فهل كان عليه أن يظل ينتظر إلى وقت لن يتردد فيه أتباعه المتحمسون وكذلك تلك المجموعة الصغيرة من النواب الوطنيين — وهم أكثر تشددا من الوفديين أنفسهم — فى أن يذكروه بذلك ؟ لذا فإنه برغم نفوذه الحقيق على مجلس النواب لم يوقف أو لم يرد أن يخرس كل الانتقادات التى كان يمس بعضها الوجود البريطانى فى مصر بينما يتصاعد بعضها الآخر ليمس عتبات العرش . وكانت كل هذه الانتقادات تضطر الحكومة إلى اتخاذ موقف من مسائل كان الزمن وحده كفيلا بحلها ، كما كان من نتيجة هذه الانتقادات أن أيقظت بين الأحزاب المؤتلفة فى الحكم تلك الخلافات التى كانت تمزقها فى الماضى . وهكذا بدأت تتشكل فى بطء أزمة جديدة كان مقيضا لها أن تؤدى فى النهاية إلى انقلاب يونية — يولية ١٩٢٨ .

فمنذ أول دورة، أعلن مجلس النواب أن كل المراسيم التى أصدرتها الحكومة السابقة فى غيبة البرلمان باطلة ولتفادى العودة لمثل هذه الإجراءات دعا المجلس الوزارة لأن تتقدم إليه بمشروع قانون يهدف إلى معاقبة الوزراء الذين قد يلجأون مستقبلا إلى مثل تلك الوسائل . ولم يكتف النواب — كأناس غيورين على صلاحياتهم — بذلك فقد حدث فى أثناء مناقشة ميزانية ١٩٢٦ — ١٩٢٧ أن انتهزت لجنة المالية الفرصة كى توجه انتقادات عنيفة لمخصصات السراى . ووافق المجلس على قيمة مخصصات الملك ،التى بلغت ٨٦٦٫٩٧٠ جنيها مقابل ٨٢٫٠٠٠ عام ١٩١٤ . لكن المجلس بهذا الخصوص وجد أنه من المفيد أن يذكر الملك فؤاد بأن مصروفات البلاط لا تتناسب مع دخل البلاد ورجا الملك

أن يقدم للأمة المثال على الاقتصاد والتوفير . كما أن تشكيل السلك الدبلوماسي والقنصلي الذى حرص الملك على اختيار اعضائه بنفسه قد تعرض هو الآخر للنقد أثناء مناقشة ميزانية وزارة الخارجية .

وجاء دور الانعقاد الثانى أكثر غليانا . فقد تجرأ بعض الخطباء على أن يمسوا مشكلة العلاقات الانجليزية المصرية وشكوا من أن خطاب العرش قد لزم الصمت تجاه مسألة السودان وعبروا عن رغبتهم فى أن يعهد بقيادة الجيش إلى ضابط مصرى كبير ، كما عبروا عن قلقهم من استمرار وجود الموظفين الأجانب إلى ما بعد المهلة التى حددها دستور ١٩٢٣ . كما أن التعليقات العنيفة التى نشرتها التايمز فى ديسمبر ١٩٢٦ بمناسبة دخول اثنين من الوزراء الوفديين السابقين الذين كانوا يشتبه فيهم فى القيام بتدبير حوادث اغتيال ضد البريطانيين إلى البرلمان كانت موضع انعقاد لاذع حتى من جانب النواب الذين يقفون من لندن موقعا طيبا ولكن حماسة مجلس النواب فى وقوفه ضد الإرادة الملكية مؤكدا استحالة خرق الدستور وفى وقوفه ضد المندوب السامى البريطانى وتأكيده استقلال وسيادة مصر - لم يكن من شأن كل ذلك تسهيل مهمة الحكومة ، ولذا ففى ١٩ أبريل ١٩٢٧ فضل عدلى يكن باشا أن يترك (٣٠) لغيره مقاليد الحكم .

لكن هذه الأزمة الأولى لم تؤد إلى فض الائتلاف ففى ٢٦ أبريل شكل عبد الخالق ثروت باشا — وزير الخارجية فى الوزارة المستقيلة — وزارة جديدة تشبه الوزارة السابقة من كافة الوجوه ، لكن رئيس الوزارة الجديدة لم يستطع — بأكثر مما استطاع سلفه — أن يقنع مجلس النواب بوضع حد للانتقادات التى يوجهها للملك ولبريطانيا العظمى .

وفى أبريل ومايو ألح النائب الوطنى عبد الحميد سعيد بك فى السؤال لمعرفة ما إذا كان صحيحا « ان ممثل إنجلترا بمصر لم يقدم أوراق اعتماده

ا كان صحيحا فكيف ساغ للحكومة أن تسكت عن ذلك
مله معاملة ممثل رسمى . وهل فى عزم الحكومة أن تطلب منه
الأوراق ؟ ومتى يكون ذلك ؟ (٣١) بل إنه حتى اللقب الذى
ورد لويد قد تعرض للانتقاد وأكد بعض الخطباء أن هذا
مكن أن يكون مناسبا لممثل أجنبي لدى بلد مستقل (٣٢) .

ثارت الزيارة التى قام بها المندوب السامى إلى المنيا فى ٣٠ أبريل
يام بها ـ عاصفة من الاحتجاج واتهمت السلطات المحلية بالاشتراك
يال الذى نظمه بعض الأعيان وبإعطائها لهذا الاحتفال مظهرا
ى إن لم يكن رسميا » (٣٣) وفى مجلس النواب وصفت الدعوة
ـ إلى لورد لويد بأنها انتحار سياسى وأخلاقى و « وصمــة
» و « خيانة عظمى » (٣٤) وسرعان ما اتخذت المناقشات نطاقا
نتاول السياسة البريطانيه بأكملها فخطب أحد النواب قائلا :
خفى عليكم ايها السادة إنه ليس من الحكمة ولا من الإنصاف
لمصلحة أن نقيم على الضيم ولا أن نخفت أصواتنا حرصا على
ه حسن التفاهم الذى لا أفهم كيف يكون واجبا على واحد من
فى حين لا يكترث له الطرف الآخر — بالله خبرونى ما هذا
ى تداس من أجل المحافظة عليه كرامتنا ويعبث فى سبيله بمظاهر
وحريتنا ؟ وإنى أعتقد أيها السادة أن ليس بينكم واحد يخالفنى
ن الواجب علينا ألا نضحى باستقلالنا فى سبيل حسن التفاهم
، بل إننا جميعا نضحى بهذا التفاهم من أجل الاستقـــلال
» (٣٥) .

عان ما أدت هذه المظاهرات الخطابية المنادية بالارتباط الأبدى
لاستقلال المطلق (٣٦) إلى صراع أكثر خطورة . فما أن اقترحت
ون الحربية بمجلس النواب زيادة عدد الجيش وتقليل السلطات

الواسعة المخولة للمفتش العام سبنكس باشا SPınx الذى كان يمارس فى الواقع أعمال السردار وإن لم يحمل ذلك اللقب حتى تدخل لورد لويد بعنف يوضح بجلاء أنه لم يكن قد نسى ما سبق إن تعرض له من هجمات ولتعزيز وجهات نظره صدرت الأوامر إلى ثلاث سفن حربية بريطانية بالتوجه للمياه المصرية فرابطت اثنتان منها بالاسكندرية ورابطت الثالثة فى بور سعيد ، وعندئذ احنت حكومة ثروت باشا رأسها للعاصفة وقبلت تجديد تعيين سبنكس باشا مفتشا عاما للجيش المصرى لمدة ثلاث سنوات مع منحه رتبة فريق (٣٧) وبعد هذا الحادث بشهر واحد بدأت مباحثات ثروت — تشمبرلين فى لندن (٣٨) .

كانت هذه المباحثات ذات طابع خاص ، ودارت فى جو غير متوتر لم ينجح بطؤها ولا السرية التى أحيطت بها فى تبديده . ومع ذلك فقد انتهت هذه المحاثادت بمشروع معاهدة عرضه رئيس الوزراء المصرى على وزرائه وهو فيما يبدو غير متحمس له إذ كان قد اقتنع بأنه لن يمكنه أن يحصل من لندن على أية مكاسب جديدة وقوبل مشروع المعاهدة هذا بفتور وبعد أن رفضه الوفد فى ٢٨ فبراير ١٩٢٨ رفض فى أول مارس من قبل الوزراء الذين رأوه لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها وعابوا عليه أنه يجعل الاحتلال البريطانى شرعيا (٣٩) . وفى ٤ مارس أعلن ثروت باشا استقالته أمام البرلمان وما لبث أن توفى بعد ذلك ببضعة أشهر فى ٢٢ سبتمبر ١٩٢٨ وخلفه مصطفى النحاس باشا فى رياسة الوزارة .

وهكذا انهارت كل الآمال البريطانية فى تنظيم المسألة المصرية التى ظلت معلقة منذ عام ١٨٨٢ ، بعقد معاهدة تحالف قوية فى نهاية الأمر ولقد بدا من وجهات النظر التى عرضت أن « زواج الوفاق » الذى طالما داعب أحلام سير اوستن تشمبرلين لن يتم الاحتفال به على الإطلاق

وأن بريطانيا العظمى التى اقتنعت تماما بأنها أبدت قسطا كبيرا من تفهم المشكلة وبرهنت على ذلك عمليا ، لم تلق سوى الجحود على ضفاف النيل فقد رأت أن الوفد وحده هو الذى يتحمل مسئولية ما حدث وسواء أكان الوفد بزعامة سعد زغلول أم بزعامة مصطفى النحاس فسوف يظل هو العدو الصريح الذى ينبغى الضغط عليه وارغامه بعدأن استحال إقناعه على قبول تحالف يرفض بعناد أن يعترف « بحسناته » ، ومنذ ذلك الحين وكما حدث فى عام ١٩٢٤ أخذت الحكومة تستعد لتلقين الوطنية المصرية باصطناع القوة — درسا جديدا يثبت لها عقم ما تسعى إليه . وجاء حدث طارىء ليوفر لها هذه الفرصة ، فقد بدأ مجلس النواب مناقشة قانون خاص بالاجتماعات العامة ومظاهرات الشوارع فى الطرق العمومية وكانت لديها حينئذ أسباب تدعوها إلى أن توضح أن هذا القانون لم يكن بالشىء الجديد (٤٠) . فقد سبق إعلانه فى مايو ١٩٢٣ (٤١) ، فى الفترة ما بين إعلان الدستور ووضعه موضع التنفيذ. وكان قد قدم بعد ذلك للتصويت عليه ، ووو فق عليه فى نهاية عام ١٩٢٧ مع بعض تعديلات أهمها الحد من تدخل رجال البوليس فى الاجتماعات العامة . ولكن نتيجة لخطأ فى الإجراءات اقتضى الأمر إعادة القانون إلى مجلس الشيوخ فى بداية عام ١٩٢٨ . وهنا فقط اكتشفت الحكومة البريطانية فجاة أن فى الأمر خرقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتبودلت مذكرات (٤٢) ، وتلقت سفن الأسطول البريطانى المرابطة فى مالطة الأمر بالتوجه إلى المياه المصرية وفى ٤ أبريل أرسلت لندن إلى القاهرة تذكرها بالتحفظات الأربع الواردة فى تصريح ١٩٢٢ والتى تحتفظ الحكومة البريطانية بتوليتها بصورة مطلقة (٤٣) وبرغم ذلك فقد ادرج مشروع القانون فى جدول أعمال مجلس الشيوخ وفتح باب المناقشة فيه ٣٠ أبريل وفى عشية ذلك اليوم وجهت بريطانيا لمصر انذارا تطلب فيه من رئيس مجلس الوزراء« أن يتخذ فى الحال الإجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة

والمظاهرات من أن يصبح قانونا » «وأن يقدم يوم الأربعاء ٢ مايو قبل الساعة السابعة مساء تأكيداً كتابياً قاطعاً بأنه لن يستمــــر في نظر هذا المشروع» «وإلا فإن بريطانيا العظمى تعد نفسها حرة في أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه »(٤٤).

ولما كان مصطفى النحاس باشا قد أفاد من درس عام ١٩٢٤ فقد تراجع ووافق مجلس الشيوخ بناء على طلب من رئيس الوزراء على تأجيل المناقشات حتى دور انعقاده التالى. (٤٥) وهكذا فشلت الخطة ، وعلى ذلك فلم يكن ثمة ما يمنع من عودة المشكلة من جديد (٤٦) فيما لو لم يتخذ الملك فؤاد زمام المبادرة منتهزا فرصة التوتر الناشب بين القاهرة ولندن والخلاف الذى دب فجأه بين الأحزاب المؤتلفة فى الحكم (٤٧) ليطلب إلى رئيس وزرائه تقديم استقالته وحين رفض ذلك أقاله الملك وعهد إلى رئيس حزب الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة ثم أتبع هذا الاجراء بإجراءات أخرى مكملة أعطته فى الواقع شكل انقلاب قصر حقيقى . ففى ٣٠ يونية ١٩٢٨ تأجل انعقاد البرلمان بمجلسيه لمدة شهر وفى ١٨ يولية أعلن حله لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتحديد وأوقف تطبيق المادتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور ثم المادة ١٥٧ والفقرة الأخيرة من المادة ١٥ (٤٨) وقد أوضح هذا الاجراء العنيف نية الملك وعزمه على أن يعمل خارج نطاق البرلمان وفى غيبته بإتخاذ اجراءات تصطنعها سلطة تؤكد لنفسها السيادة المطلقة وتنحى جانبا دستور البلاد . ولذا فإن هذا الإجراء يشكل مرحلة هامة فى تاريخ مصر الداخلى. فحتى ذلك الحين كان الصراع بين الملك والوفد يدور خفية ويحجبه عن النظرات المتلصصة ذلك التوتر الخطير فى العـــلاقات الانجليزية المصرية أما الإجراءات العنيفة التى اتخذت عام ١٩٢٤ ضد البرلمان الوفدى على يد حكومة أحمد زيور باشا التى انتهكت نص الدستور وروحه بشكل صارخ

(حل مجلس النواب عام ١٩٢٥ تأجيل موعد الانتخابات الخ ...)فقد أمكن تصويرها على أنها ضرورات يمليها الواقع تدعو للأسف دون شك لكن لا مناص منها لإقامة (علاقات طبيعية) مع الاحتلال الأجنبي الذى لم يتردد فى احتلال جمرك الاسكندرية وفى اللجوء إلى التلويح بزراعة مساحة غير محدودة من أرض الجزيرة أما تصرفات الملك فؤاد فقد كانت على العكس من ذلك — فقد تصرف باعتباره حاكما مطلقا لا يكترث إن قليلا أو كثيرا باحترام قوانين الدولة الدستورية وفى هذه المرة اتضح بصورة جلية الصراع المحتدم بينه وبين الوفد وقادته فلم تكن ثمة آية ضرورة قاهرة ومحتومة تحيق بمصر حتى يمكنها أن تضفى صفة الشرعية أو حتى توضح فى هذا الوقت أسباب إقالة وزارة تتمتع بالثقة المطلقة من جانب المجلسين النيابيين وتعطيل النظام النيابى لمدة ثلاثة أعوام .

وثمه مظهر آخر للانقلاب قد يكون من المناسب أن نتوقف عنده . فبعض المؤرخين يؤكدون أن إقالة الوزارة تمت بناء على طلب من المندوب السامى (٤٩) بينما اكتفى مؤرخون آخرون أكثر من سابقيهم تحريا للدقة بالإشارة إلى تدخل مصادر عليا ذات نفوذ (٥٠) ومهما يكن الأمر فإن دار المعتمدية البريطانية لا يمكن أن تتحمل وحدها مسئولية الأزمة . فإذا كان الأمر قد اقتضى أن يمارس لورد لويد ضغطا قويا لإبعاد مصطفى النحاس باشا فإن كلمات الخطاب الذى وجهه الملك إلى رئيس وزرائه جاءت مخالفة للمألوف فى مثل هذه المناسبات . فخشونة ألفاظها والعبارة الموجزة التى وضعت لشكر الوزراء على الخدمات التى قدموها للبلاد(٥١) تبين بوضوح أن التدخل البريطانى — بفرض حدوثه لم يلق مقاومة تذكر . وينبغى أن يكون هذا وحده كافيا للفت انتباهنا أن أزمة يونية ١٩٢٨ تفوق أزمة ١٩٢٤ فى إيضاح نوع الأهداف المباشرة

التى كان يسعى كل من القصر ودار المعتمدية لتحقيقها - فقد كانت الأولى تهتم بحماية المصالح الدائمة للامبراطورية البريطانية بكافة الوسائل أما السراى فكانت تهتم بأجبار أية حكومة مهما كانت الأغلبية البرلمانية التى تساندها على الانحناء أمام ارادتها المطلقة . وللوصول لهذا الغرض كان عليها أن تخرق الدستور معتمدة على أكثر القوى محافظة فى البلاد، وأن تحاول الاستفادة من السياسة التى كان يتبعها المحتل الأجنبى· ولم يكن بالإمكان تحقيق هذه الأهداف مهما كانت متعارضة إلا بالسير فى نفس الطريق الذى تعترضه دائماً تلك العقبة الوحيدة التى لا تتغير وهى الصعوبات والمتاعب التى كان يقيمها الوفد فى طريق تحقيق الأهداف البريطانية وفى طريق ملك غير مستعد لقبول قيام نظام دستورى . ولعلنا سوف نعرف ذات يوم ما إن كان قد قدر على الوفد فى تلك الأيام أن يصارع قوى خصمية متحالفين أم أن كلا من هذين الخصمين — بعكس ذلك — قد خاض معركته ضد الوفد على انفراد (٥٢) على أن مجرى الأحداث سيبقى كما هو فى كلتا الحالتين وهذا هو المهم .

وهكذا تتابعت الأزمات بعد الأزمات وبدا أن التاريخ يعيد نفسه من سنة لأخرى. . . .سلسلة طويلة من الأحداث تجرى على وتير واحدة ، أسبابها على الدوام وبرغم الأشكال المتغيرة التى اتخذتها هى نفس الدوافع والأهداف الخفية .

وفاة الملك فؤاد

وعودة الوفد إلى الحكم

* * *

لم يستطيع محمد محمود ، كما كان الحال بالنسبة إلى أحمد زيور ، أن يستميل المعارضة الوفدية ، كما أنه كان يشبهه فى عدم امتلاكه السلطة اللازمة لحل تلك المشكلة الملحة ، مشكلة العلاقات الأنجليزية المصرية بإبرام معاهدة . ومن جهة أخرى فمن الجائز أن رئيس حزب الأحرار الدستوريين لم يشأ لنفسه أن يكون تابعا للملك بأن يقحم اسمه وحزبه فى انتهاك جديد للدستور تفوق خطورته كل المحاولات السابقة . وعلى كل حال فإن ديكتاتورية الرجل ذى القبضة الحديدية قد حانت نهايتها قبل وقت طويل من نهاية مهلة الثلاث سنوات التى كان قد حددها المرسوم بقانون الصادر فى يولية ١٩٢٨ . فقد استقال محمد محمود بعد أن عبرت الحكومة البريطانية عن رغبتها فى أن يصدق برلمان منتخب انتخابا حرا على مشروع معاهدة جديدة فكان على الملك فؤاد للمرة الثانية أن يعدل عن اقامة نظام فردى يعمل لصالحه وللمرة الثانية أيضا نجد أن بريطانيا العظمى تتيح للوفد أن ينتصر ويعود إلى الحكم إن لم تكن قد سهلت له تحقيق هذا الهدف . ففى ٤ أكتوبر ١٩٢٩ شكل عدلى يكن باشا حكومة انتقالية وفى ٢٠ ديسمبر جرت الأنتخابات وكانت الرابعة فى مدة لا تتجاوز خمس سنوات وقاطعها الاحرار الدستوريون (٥٣) وجاء انتصار الوفد ساحقا وتاماً فقد حصل مرشحوه على ١٩٨ مقعدا من مجموع المقاعد البالغ ٢٣٢ — وحصل الأتحاديون على ثلاثة مقاعد والحزب الوطنى على أربعة وحصل

المرشحون المستقلون على ثمانية وعشرين مقعدا (٥٤) وكان على الملك فؤاد أن يبادر مستسلما فيطالب إلى النحاس باشا تشكيل الوزارة (فى يناير ١٩٣٠) .

وبرغم ذلك فقد خابت آمال بريطانيا العظمى وفشلت المحادثات التى جرت فى لندن فى شهر أبريل بسبب مسألة السودان مما كان له أثره فى زيادة الخلاف القائم بين الحكومة والملك . وفى ١٧ يونية قدم النحاس باشا استقالته (٥٥) وهنا ظنت السراى أن فرصتها قد حانت وكانت تدخر لاسماعيل صدقى مهمة الغاء دستور ١٩٢٣ واعطاء مصر بموافقة بريطانيا العظمى دستورا وقانون انتخاب جديدين (٥٦) .

ومع ذلك فإن هذه المحاولة الأخيرة لم تصمد لاختبار الزمن — وهو بالغ القسوة بالنسبة إلى حكومة ترتكز على قوة الشرطة والجيش ولا تكترث لمعارضة الوفد التى تحظى بأغلبية برلمانية كبيرة للغاية انضم إليها الأحرار الدستوريون الذين ظلوا أوفياء لسياسة التوازن بين القوى المتصارعة ، كما كان العهد الجديد يتضمن نقاط ضعفه التى عجلت هى وعدم شعبيته بانحداره فقد تفجرت فضائح مالية مست بعض الوزراء المشتركين فى الحكم ثم حدث ماهو أخطر إذ لم يتردد إسماعيل صدقى صانع الدستور — الذى كان الهدف الأساسى منه تقوية سلطات العرش — فى أن يصطدم بتزايد سلطات الملك فقد تولدت فى سياق الأحداث اليومية أمور وخلافات أدت برئيس الوزراء إلى الاستقالة من منصبه فى سبتمبر ١٩٣٣ بعد عهد شبه ديكتاتورى استمر فى الحكم لما يقرب من تسعة وثلاثين شهرا . وكان ذلك بمثابة ادانة ضمنية بليغة لنظام ١٩٣٠ وجهها إليه نفس الرجل الذى كان يعد محركه الأول طيلة ثلاث سنوات عندئذ وغداة

استقالة الوزراء التابعين لحزب الأحرار الدستوريين وكما حدث عام ١٩٢٥ بدأت السراى تمارس ديكتاتورية شبه مطلقة من خلال حكومة لاقوة لها ولا نفوذ يشغل مقاعدها تحت رياسة عبد الفتاح يحيى باشا وزراء ينتمون لحزب الاتحاد . ولم يتردد إسماعيل صدقى باشا نفسه فى أن يضم صوته إلى أصوات المعارضة القائمة على الوفديين والأحرار الدستوريين . وساور القلق الرأى العام وانفجرت فضائح مالية جديدة. وفى مجلس النواب ارتفعت أصوات تطالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية واتهم وزيران كان يساندهما موظف كبير غير مسئول بالسراى يشغل منصب مدير القصور والخاصة الملكية هو محمد زكى الإبراشى باشا بالفساد والأختلاس . وسرعان ما أصبح الإبراشى باشا هـــذا وهو خادم للتاج بالغ الحماسة وتابع أمين للملك كما أنه هو الذى يدير للملك ثروته ويزيدها حتى تضاعفت بمهارة نادرة يمكن أن يقال عنها أنها مهارة عارية من كل حيطة ، سرعان ماأصبح هو المنفـــذ الأمين لرغبات سيده ، وبدأ دوره يتزايد بتزايد تدهور صحة الملك . لقد كان هذا الرجل الطموح الدساس يمارس وظيفة رئيس الديوان دون أن يشغل هذا المنصب ويحمل لقبه كما كان تدخـــله فى شئون حكومة عبد الفتاح يحيى الضعيفة أمراً ملموساً مما أضاع الثقة بالعهد الذى بدأ يضمحل شيئاً فشيئاً أمام الضربات الموجهة إليه . وكما حدث عام ١٩٢٥ فقد حاولت بريطانيا العظمى عن طريق نصائحها أن تقوم هذا الوضع الصعب واضطر الملك تحت إلحاحها إلى أن يبعد تابعه المخلص . أما مجلس الوزراء فقد تلقى هو الآخر « نصيحة » بأستبعاد كل الوزراء الذين أحاطت الريبة بسلوكهم واستقالت الوزارة فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ . وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ عطل رئيس الوزراء الجديد محمد توفيق نسيم باشا دستور ١٩٣٠ وسعى إلى حل البرلمان . ورأى الملك « صاغراً » ، وقد هزمه حلفاء

الأمس انهيار محاولته الثالثة لإقامة حكم فردى . على أن دستور ١٩٢٣ لم يعد على الفور . ولكن كان على الملك أن يتعهد ـ وحتى اعلان دستور جديد ـ بأن يحكم بوساطة وزرائه وعلى مسئوليتهم « طبقا لمبادىء الحرية والمساواة التى كانت دائماً قوائم النظام الدستورى فى مصر » (٥٨) .

ومن الجائز هنا أن تكون بريطانيا العظمى قد داعبها الأمل فى قيام عهد جديد يقيم على ضوء التجارب السابقة مصالحة بين دستورى ١٩٢٣ و ١٩٣٠ . إلا أن — الملك فؤاد رفض ذلك وأعلن فى ١٨ ابريل ١٩٣٥ أن من الأوفق أن يعود دستور ١٩٢٣ . ولعله كان بذلك يريد أن يعجل بعودة الوفد إلى السلطة مع أمل ظل يراوده بأن شيئاً لن يقف بعد فى طريقه بمجرد أن تفشل التجربة الوفدية الجديدة فى أن يحقق حلمه الخاص بقيام حكم فردى . ولقد كان هذا على الأقل هو الرأى الذى عبرت عنه بعض الصحف الإنجليزية وهى تفسر ذلك الدعم الذى يهيؤه الوفد هذا التحول العجيب فى موقف الملك .

إلا أن الخطر الإيطالى كان يتعاظم خلال هذه الفترة وكانت بريطانيا لا تقل عن مصر شعوراً بخطورته . وفى القاهرة بدأ جميع المعارضين للنظام وأنصار دستور ١٩٢٣ يلحون فى ضرورة بدء المفاوضات . وحينئذ بدا أن من السهل الوصول إلى اتفاق واستطاعت بريطانيا بسهولة أن تعدل عن مشروعاتها فسحبت تأييدها لتوفيق نسيم الذى استقال فى ٢٢ يناير . وشكل على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى وزارة انتقالية لإجراء الانتخابات . لكن الأجل لم يطل بالملك فؤاد ليشهد انتصاراً جديداً للحزب الذى لم يكف ـ هو مطلقا عن محاربته ، فمات

فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ صريع المرض ، مهجوراً من أغلب اتباعه القدامى قبيل أيام من بدء الإنتخابات فى ٢ مايو وهى الأنتخابات التى تمخضت مرة أخرى عن انتصار ساحق للوفد . وفى العاشر من نفس الشهر دعى مصطفى النحاس باشا لتأليف الوزارة وبذلك أصبح عام ١٩٣٠ فى ذمة التاريخ .

(١) قارن

Henri Laoust, Le Califat dans la doctrine de Rasid Rida, p.101

(٢) ولد الأمير فؤاد فى ٢٦ مارس ١٨٦٨ وهو ابن الخديو اسماعيل وقد خلف اخاه حسين كامل المتوفى فى ٩ أكتوبر ١٩١٧. وقد حمل لقب سلطان، ثم اتخذ لقب ملك فى ١٥ مارس ١٩٢٢ بعد اعلان بريطانيا لتصريح فبراير ١٩٢٢ ونجد نص المنطوق السامى الذى يقضى بتحويل مصر إلى مملكة فى مجموعة Martin

Nouveau Recueil Général de tsités-3e Sésie, t. XIII, p. 490.

وانظر ايضاً :

Mohomed Seif Alla Rouchdy· l'hésidté du trône en Egypte Contemrosaine-Paris (Rossseau), 1943.

(٣) قارن :

P, ARMINJON, L'experience Constitutionnel et parlementaire de l'Egypte

بحث انشر فى :

Revue de Paris, numéro du Ier juin 1929, p. 8.

(٤) خطاب العرش الذى تلى أمام البرلمان فى ١٦ مارس ١٩٢٤ كما أورده السيد صبرى فى كتابه :

Le pouvoir législatif et le pouvoir exécutif en Egypte, Etude critique de la Constitution du 19 Avril, 1923, dans les textes et dans la pratique, Paris, Édition Alpert Mechelınk, 1930.

(٥) ARMINJON المصدر السابق، ص ٩

(٦) نفس المصدر، ص ١٠

(٧) قارن :

G. MEYER, L'evolution Politique de l'Égypte Contemporaine.

مجلة مصر المعاصرة، العدد ١٣٩، يناير ١٩٢٩ القاهرة ص ص ١١-١٢.

(٨) قارن السيد صبرى المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .

(٩) حول هـــذه التصريحات ، انظر السيد صبرى : المصدر السابق ،ص ٢٦٦ ومابعدها .

(١٠) نفس المصدر .

(١١) المادة ٦٠ من دستور ١٩ ابريل ١٩٢٣ .

(١٢) كما أورده السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢

(١٣) ورد الأنذار البريطانى بالنص الآتى وهو فى مذكرتين :

المذكرة الأولى :

دار المندوب السامى .

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ .

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

ياصاحب الدولة .

أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانى البلاغ الآتى : إن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان ايضاً ضابطاً ممتازاً فى الجيش البريطانى قد قتـــل قتلا فظيعاً فى القاهرة .

فحكومة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن لإزدراء الشعوب المتمدنة ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان .

وهذه الحملة القائمة على انكار الجميل إنكاراً مقرونا بعدم الاكتراث للأيادى التى اسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل اثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة ،

ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر إلى العواقب التى تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف. والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام واثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب وأنها قليلة الأهتمام بهذه الحماية .

فبناء على ذلك تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

(١) أن تقدم اعتذارا كافياً عن الجناية .

(٢) أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للاشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات .

(٣) أن تمنع من الان فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

(٤) أن تدفع فى الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامه قدرها نصف مليون جنيه .

(٥) أن تصدر خلال اربع وعشرون ساعة الأوامر بأرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحته من السودان مع ماينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى أرض الجزيرة من ٣٠٠٫٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

(٧) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

وانى اغتنم هذه الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الامضاء : اللنبى (فيلدمارشال)

المندوب السامى

المذكرة الثانية

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤

ياصاحب الدولة

الحاقا ببلاغى السابق اتشرف بأحاطة دولتكم علما من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

(١) بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (والبراءات للضباط) .

(٢) أن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لايزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقات لرغبـــات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

(٣) من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى المستشار القضائى

وتحترم سلطاتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم أيضاً نظام القسم الأوربى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الأعتبار الوافى إلى ماقد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة فى اختصاصه .

وإنى اغتنم الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الامضاء: اللنبى (فيلدمارشال)

المندوب السامى

« نص المذكرتين منقول عن الوقائع المصرية ، العدد ١٠٧ ، عدد غير اعتيادى ، الثلاثاء ٥ جمادى الأول ١٣٤٣ ، ٢ ديسمبر ١٩٢٤ » .

« المترجم »

ونجد نص الإنذار والرد المصرى عند السيد صبرى ، المرجع السابق ص ص ١٧٢ — ١٧٩ وأنظر أيضاً :

Hassan CHAFIK, Statut juridique international de l'Egypte, Les Editions internationales, Paris, 1928, pp. 172—179.

(١٤) حول هذا الموضوع ، أنظر :

Arnold 7 TOYNBEE, Egypt and Great- Britain (1922-1926)

بحث منشور فى :

Survey of International Affairs, 1925, t. I, p. 226.

(١٥) نذكر من بينهم : وليم مكرم عبيد ، أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى وأحد مشايخ الجامعة الأزهرية هو على الغاياتى .

(١٦) استقال كل من أحمد خشبة بك وزير المعارف العمومية وعثمان محرم باشا فى أول ديسمبر ١٩٢٤ معربين بذلك عن معارضتهما لسياسة الحكومة .

(١٧) قارن : Toynbee المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(١٨) قارن : Arminjon المرجع السابق ، ص ١٥ .

(١٩) النطق الملكى الصادر فى ١٣ يولية ١٩٢٥ .

(٢٠) جريدة التايمز اللندنية ، عدد ١٥ سبتمبر ١٩٢٥ وقد نقلته مجلة : Oriente moderno سنة ١٩٢٥ ، ص ٤٩٨ .

(٢١) قارن : J. Toynbee المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢٢) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب .

(٢٣) تشكلت حكومة بولدوين فى ٥ نوفمبر ١٩٢٤ وظلت فى الحكم حتى انتخابات ٣٠ مايو ١٩٢٩ وقدم بولدوين استقالته فى ٤ يونية ١٩٢٩ وتولت وزارة رمزى مكدونالد الحكم .

(٢٤) Gm d 3050, Egypte, No 1, 1950, P. 4

(٢٥) قرار اتخذه نواب وشيوخ المعارضة الذين اجتمعوا بفندق الكونتننتال بالقاهرة فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ . كما كان هذا القرار موضوعا لمذكرة وجهت إلى كل الوزراء المفوضين المعتمدين لدى الحكومة المصرية . انظر السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٤١ - ٣٤٤ .

(٢٦) تسلم اللورد لويد مهام وظيفته فى أكتوبر ١٩٢٥ .

(٢٧) P• ARMINJON المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٢٨) AEYFR المرجع السابق ص ١٨ .

(٢٩) P. ARMINJoN المرجع السابق ص ١٨ .

(٣٠) هيأ لها ذريعة هذا التدخل حادث عارض ، ففى ١٨ ابريل ١٩٢٧ اقترح النائب عبد الحميد عبد الحق أن تحول الحكومة إلى بنك مصر مبلغ مليون جنيه من أموال الدولة المودعة فى ذلك الوقت بالبنك الأهلى ، وقد كان لهذا الاقتراح أهميته لذا أعيد إلى اللجنة المالية لبحثه وهنا قدمت مجموعة من النواب اقتراحا بشكر الحكومة على دعمها المستمر لبنك مصر ، ودعا الأقتراح الحكومة بالمثل لأن تقدم لبنك مصر مزيداً من الدعم . لكن الأقتراح رفض عند التصويت عليه ، ولم يكن ذلك يعنى تصويتا بعدم الثقة إلا أن رئيس الوزراء فسره على هذا النحو وقدم استقالته غداة التصويت . أنظر حول هذا الموضوع — السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٥٨ .

قدم استجواب النائب عبد الحميد سعيد فى الجلسة رقم ٤٦ يوم الخميس ١٢ شوال ١٣٤٥ (١٤ ابريل ١٩٢٧) (محاضر جلسات مجلس النواب ص ٧٦٩) وتمت مناقشته فى الجلسة ٦٢ يوم الخميس ١٧ ذى القعدة ١٣٤٥ (١٩ مايو ١٩٢٧) (المحاضر ، ص ١٠٣٣) .

« المترجم »

(٣١) قارن : Oriente moderne ١٩٢٧ ، ص ١٧٨ - ٢٤١ .

(٣٢) نفس المصدر ، ٢٤١ .

(٣٣) استجواب مقدم فى مجلس النواب من النائب حسين يوسف عامر فى ٢٦ مايو ١٩٢٧ .

قارن : السيد صبرى ، المرجع السابع ص ٣٦١ .

(٣٤) نفس المصدر : ص ٣٦١ .

(٣٥) نفس المصدر ، ٣٦٢ .

مضبطة الجلسة ٦٦ المعقــودة يوم الخميس ٢٤ ذى القعدة ١٣٤٥ (٢٦ مايو ١٩٢٧) والنص المذكور منقول عن تعليق ابراهيم دسوقى أباظة «أفندى» على رد رئيس مجلس الوزراء على استجواب النائب حسين يوسف عامر نائب مشتول المقــدم فى ٧ مايو ١٩٢٧ (ص ١١٠٣-١١٠٤) . « المترجم »

(٣٦) السيد صبرى ، المصدر السابق ص ٣٦٣ .

(٣٧) حول هذه الأحداث ، انظر على وجه الخصوص مجــلة oriente moderno

سنة ١٩٢٨ ، ص ٢٤٠-٢٤٣ ، ٢٨٢ - ٢٨٨ ، ٣٤٢ وكذلك :

A. TOYNBEE, Relations between Egypt and Great Britain (1926 - 8) Surve, of International εffirs, pp. 238 - 242.

(٣٨) حول هذه المفاوضات ، أنظر :

René THIERRY, Le Conflit Anglo-égypt en de mars—mai, Bulletin du Comité de l'Afrique française, mai 1928, pp. 168 ete s.

(٣٩) كتاب موجه من ثروت باشا إلى لورد لويد بتاريخ ٤ مارس ١٩٢٨ . قارن Rene THIIERRY المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٤٠) P. ARMIINJON المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٤١) القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن تنظيم الاجتماعات والمظاهرات العامة ، ونجد تحليلا تفصيليا له فى :

I. FELDMAN, Chroniqe législative de l'année 1923.

منشور بمجلة مصر المعاصرة : العدد ٧٧ ، فبراير ١٩٤٢ ، ص ١٥٦-١٦٠

(٤٢) فى مذكرة وجهتها الحكومة البريطانية إلى ممثلها فى القاهرة وسلمت فى نفس يوم استقالته (٤ مارس) وجدت الحكومة البريطانية أن من المفيد أن تعبر عما تشعر به من قلق من جراء « بعض الأعمال التشريعية التى أقرها البرلمان والتى إذا عمل بها أضعفت اضعافا جديا من سلطة الهيئات الإدارية المسئولية عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال » وأضافت المذكرة أن الحكومة البريطانية « ليس فى وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا إليه أو بأى تصرف إدارى فتحتفظ لنفسها بالحق فى إتخاذ أى اجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه »

(مذكرة الحكومة البريطانية المقدمة فى ٤ مارس ١٩٢٨ ، وقد نشر نصها . R.THIERRY المرجع السابق ص ص ١٧٧ – ١٧٨) وكان على مصطفى النحاس باشا، وقد أصبح رئيسا للوزراء . أن يرد على هذه المذكرة وبات من المستحيل تفادى نشوب صراع جديد . وقد صرح رئيس الوزراء بدوره فى مذكرته — وهو واثق من التأييد الإجماعى من جانب

مجلس النواب والشيوخ ـ بأن حكومته «تعرب عن شديد أسفها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس «التى تهىء السبيل لتدخل مستمر فى إدارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الإدارة ويجعل مهمة الحكم مستحيلة بالنسبة إلى أية حكومة جديرة بهذا الاسم » «ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها وأنكرت وجودها . بل أنها كحكومة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الإدراك ما عليها من واجبات وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض باعبائها فى حرص وذمة على وجه مرض للجميع » .

المذكرة المصرية بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٢٨ ، وقد ورد نصها فى . R. THIERRY — المرجع السابق .

(٤٣) المذكرة البريطانية فى ٤ أبريل ١٩٢٨ ونجد نصها عند R.THIERRY المرجع السابق .

(٤٤) الانذار البريطانى فى ٢٩ أبريل ١٩٢٨ . المرجع السابق ص ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٤٥) أبلغ هذا القرار إلى حكومة لندن فى مذكرة مؤرخة أول مايو ، المرجع السابق ص ١٨١ .

(٤٦) يحتوى رد حكومة لندن على المذكرة المصرية المؤرخة أول مايو النص الآتى الذى يوضح بجلاء وبدون أية شكوك النوايا البريطانية « إن حكومة صاحب الجلالة البريطانيـــة لتلاحظ باهتمام أن نوايا الحكومة المصريه كما عبرت عنها مذكرة دولتكم قد صيغت بعبـــارات

لا تتضمن أى لبس ، وفى هذه الحالة فإن حكومة صاحب الجلالة ترى من المفيد أن تستخلص من ذلك وبعبارات لا تقبل أى خطا فى التفسير أنها تعتبر أنه كان من شأن بعض الالتزامات التى وردت فى المشروع أن تضعف لدرجة خطيرة من قدرة السلطات الإدارية المسئولة عن حفظ النظام والأمن وعن حماية أرواح وممتلكات الأجانب . ونتيجة لذلك فإنه إذا حدث وأعيد نظر المشروع المشار إليه أو إذا قدمت أية مشروعات أخرى ترى من وجهة نظرها أنها خطرة فإنها ستجد نفسها من جديد مضطرة للتدخل كما حدث الآن حتى تحول دون أن تتحول هذه المشروعات إلى قوانين » .

(٤٧) لم يكن الأحرار الدستوريون ـ وقد انساقوا فى تيار الوفد ـ ينظرون بعين الارتياح إلى توتر العلاقات الانجليزية المصرية وكثيرا ما كانوا يعبرون عن أسفهم فى قرارة أنفسهم على رفضهم لمعاهدة ثروت ـ تشمبرلين التى اعتبروها مناسبة لمصر برغم ما فيها من نقائص وثغرات وحيث أنهم كانوا أقلية فى مجلس الوزراء إذ لم يكن لهم سوى مقعدين ـ فقد آلوا على أنفسهم ألا يشتركوا بعد ذلك ـ الا إذا اقتضت الضرورة ـ فى ائتلاف وزارى كهذا يكون مصطفى النحاس رئيسا له ، يقوده حسب هواه . ولقد كانوا فى الواقع يتمنون لو حصلوا سواء فى هيئة مجلس النواب أو فى اللجان البرلمانية المختلفة وفى الإدارات والمصالح الحكومية الهامة ، على مركز لم يشأ الوفديون الواعون بحقيقة قوتهم أن يعطوه لهم . وقد نشأت عن ذلك صراعات على السلطة راعى الأحرار الدستوريون — الذين كانوا حريصين على أن يبدوا للرأى العام باعتبارهم مدافعين عن القضية الوطنية بنفس الحماسة التى يبديها زملاؤهم الوفديون ـ الا يجعلوا منها قطيعة فعالة الا غداة اتساع التوتر بين القاهرة ولندن فقدم محمد

محمود وزير المالية استقالته فى ٣ مايو ولم يسحبها الا بعد أن حصل على « ترضية من جانب الوفد » انظر Oriente moderno سنة ١٩٢٨ ، ص ٢١٢) لكن ذلك لم يؤد الا إلى تأجيل الأزمة فقد استقال محمد محمود باشامن جديد كما استقال جعفرولى وزير الحربية،الأول فى١٧يونية والثانى فى ١٩ من نفس الشهر وجرا وراءهما الوزير الوفدى أحمد محمد خشبة باشا وزير الحقانية والوزير المستقل الوحيد فى الوزارة إبراهيم فهمى وقد استقالا فى ٢١ و ٢٤ يونية على التوالى . وفى تلك الأثناء نشرت صحيفتان قاهريتان وثائق تثبت أن رئيس الوزراء — بالاشتراك مع مجلس النواب وعضو آخر من أعضاء حزب الوفد — قد وقعوا فى العام الماضى على عقد بالدفاع أمام مجلس البلاط عن الأمير سيف الدين ـ المريض بانحراف عقلى ـ والذى كان قد حاول فى عام ١٨٩٨ أغتيال صهره الأمير (وقتئذ) أحمد فؤاد الذى أصبح فيما بعد ملكا لمصر ـ وكانت ثروة الأمير التى كانت تدار بمعرفة الأسرة المالكة بالغة الضخامة كما كانت الأتعاب المقدرة للمحامين فى حالة ما إذا صدر الحكم برفع الحجر المفروض على الأمير سيف الدين كبيرة هى الأخرى . وقد كانت مكانة هؤلاء المحامين ونفوذهم مما يسمح بكافة الافتراضات · وقد أدى ذلك إلى ظهور كثير من التعليقات المغرضة السيئة النية إلى حد كبير وأدى هذا كله إلى عودة اشتعال الصراع الخفى بين الوفد والقصر كما أسرع بخطى الأحداث .

(٤٨) مرسوم بقانون صادر فى ١٨ يولية ١٩٢٨ ونجد نصـــه عند السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٧٢ .

(٤٩) قارن : السيد صبرى ، المرجع السابق ص ٣٦٩ .

(٥٠) قارن . ب . أرمانجون ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٥١) جاء أمر الإقالة الموجه من الملك فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ بالنص الآتى :

عزيزى مصطفى النحاس باشا .

لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا إقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أديتم من عمل فى خدمة البلاد ؟

صدر بسراى عابدين فى ٧ محرم ١٣٤٧ (٢٥ يونية ١٩٢٨)

فؤاد

(٥٢) حول موقف الترقب الذى اتخذته بريطانيا العظمى أثناء الأزمة يمكن أن نقرأ باهتمام شديد تلك الصفحات الموحية التى كتبها أرنولد توينبى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٥٣) قارن . Oriente moderno ، ١٩٢٩ ، ص ٥٣٧ - ٥٣٨ .

(٥٤) المرجع السابق ، ١٩٣٠ ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٥٥) راجع ماسبق ذكره عن هذه الأزمة .

(٥٦) صدر الدستور بموجب الأمر الملكى رقم ٧٠ الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، وبدأ العمل بقانون الانتخابات الجديد فى نفس التاريخ (القانون رقم ٣٨ فى ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠) ، قارن .

AmendoEIANIN., Le Costituzioni detyi det Vícino O.iente

روما ، ١٩٣٩ ، ص ٥٩ - ١٢٣ . وأنظر أيضاً .

محمد وحيد رأفت . أزمة النظام النيابى فى مصر .

Le Crise parte mentaire en Eyypte et te tenforcemeut be L,exeutif (1623 1933)

وهو بحث منشور فى مجلة

Revue du droit Pub'ic et de la Science Ponitixxque, 1934,P5.34.

(٥٧) عقب ذلك انتخب عبــــد الفتاح يحيى باشا رئيسا لحزب الشعب . قارن .

L,Eeyqte indebendonte, qaris, 1937, P65.

(٥٨) الأمر الملكى رقم ٦٧ الصادر فى ٣٠ نوفبر ١٩٣٤ بخصوص الموافقة على دستور سنة ١٩٣٠ وصل البرلمان . وقد نشر نص هذا الأمر فى مجلة Oriente moderno ، ١٩٣٤ ، ص ٦١١ .

الفصل الثانى

عظمة الوفد المصرى وضعفه

أضفت السنوات العشر الأولى من التجربة الدستورية على الحياة السياسية فى مصر طابعا اتصف بالعنف على طول الخط مرجعه التدخل المستمر من جانب السراى وبريطانيا العظمى أكثر منه افتقار الأغلبية العظمى من الشعب للنضج السياسى . كما أن الصراعات والمعارك التى ميزت هذه الفترة لم تنحصر فى نطاق محدود من الصفوة ممن وصلوا إلى قمة التنظيمات الحزبية ، فلقد ساهمت الطبقات الشعبية فى المدن الكبرى بدور نشيط فى الأحداث السياسية ، بل لقد وصل الأمر حدا أخذ معه الفلاحون - وهم المرتبطون تقليديا بأرضهم - يصبحون بالتدريج أكثر وعيا بأنفسهم وبقوتهم . وبرغم ذلك فكثيرا ما بلغت هذه الصراعات درجة من الاتساع والعنف أدت إلى تشويه النظام النيابى ، بحيث لم تنجح إلا فى إضرام الأحقاد وإثارة العواطف .

الوفد وحكومات الأقلية

فخلال تلك الفترة الطويلة ، لم توجد فى الواقع وسيلة لم يلجأ إليها خصوم الوفد بغية تحطيم مكانتة ونفوذه لدى الطبقات الشعبية ، فلو حق أتباعه ، ومنعت اجتماعاته وألقى بزعمائه فى السجن عدة مرات ، ووجهت إليهم أقسى الاتهامات وأخطرها . فلقد عاب عليهم أحمد زيور باشا - مثلا - أنهم « جعلوا القضية الوطنية فى خطر » « وأنهم استخدموا الإدارة الداخلية فى البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب » . أما محمد محمود باشا فقد اتهمهم علنا « باحتكار السلطة » و « الارتماء فى روح حزبية

بالغة الخطر على الصالح العام » وبجعلهم من النظام البرلمانى « أداة للقهر والاستبداد . . . » وأخيراً « بالارتكان إلى أغلبية تنساق إلى تملقه ومسايرته (٢) أما إسماعيل صدقى باشا - وزير الداخلية فى حكومة زيور باشا - فقد أضاف إلى كل ما سبق أن وجهه إلى الوفد من اتهامات فى عام ١٩٢٥ تهمة أقوى وأخطر من كل ماسبق - ألا وهى تغذية الرغبة الخفيه فى القضاء على النظام الملكى ومنح مصر نظاما جمهوريا (٣) .

ولقد سجل شاهد عيان - لا يمكن أن يرقى لنزاهته شك - الإجراءات الإستبدادية التى لجأت اليها وزارة أحمد زيور باشا ، غداه الأزمة التى أدت عام ١٩٢٤ إلى استقالة سعد زغلول باشا لكى « يؤثر على الناخبين » ولكى يسوق الوفد إلى هزيمة ساحقة فى انتخابات عام ١٩٢٥ - فمثلا حتمت الوزارة على الوفد الحصول على إذن سابق قبل عقد أى أجتماع عام . وفضلا عن ذلك فقد كان هذا الاذن يرفض فى أغلب الأحيان كما حرم على الزعماء الوفديين استقبال أتباعهم فى منازلهم كما اتخذت إجراءات غير مشروعه للتأثير على الناخبين : فوجهت التهديدات للفلاحين وتعرض الأغنياء للاغراء والمساومة ، وروقب أتباع الوفد ولوحقوا وأسيئت معاملتهم وفتش البوليس منازلهم (٤) . وقام اسماعيل صدقى — الذى كلف بإدارة الحملة الإنتخابية — بمهمته بتفان وحماسة بالغين . لكنه لم يجن من وراء هذه المجهودات المضنية سوى الخسران إذا ماحكمنا على الأمر من زاوية النتائج التى حصل عليها ، ولم يتردد اسماعيل صدقى فى خطبه الإنتخابية فى اتهام الوفد بالانتهاك المستمر لمبادىء الدستور وبتقوية النظم الأتوقراطية من جديد لصالحه الخاص ولصالح جماعة من غير الأكفاء (٥) وأخيراً فقد أدان تلك الوطنية المسرحية المزيفة التى يصطنعها الوفد . وبلغ به الأمر حداً ظن معه أنه يستطيع أن يعلن - بطريقة مبتسرة بعض الشىء — تدهور نفوذه — أى نفوذ الوفد . لكن كل هذه الجهود ذهبت سدى إذ جاءت الإنتخابات ، برغم كل الإحتياطات

التى اتخذت ، برلمان وفدى اقتضى الأمر حله فى نفس يوم افتتاحه .

ولم يكن إسماعيل صدقى ولا محمد محمود فى محاولاتهما الدموية لإلحاق الهزيمة بالوفد بأسعد حظاً من سلفهما أحمد زيور . فالإجراءات التعسفية التى لجأ إليها رجلا الدولة هذان خلال أشهر الانتقال، السابقة على إجراء الإنتخابات لم تكن لتقلل من مكانة الوفد التى لا تتزعزع. ويرسم لنا إميل سليم عماد — وهو محام مصرى — فى خطوط عريضة لوحة حية ونابضة للفترة التى ظلت فيها مصر برغم وقوعها فريسة لديكتاتورية اسماعيل صدقى وفية للوفد ولزعيمه — حتى لقد سرى الاعتقاد ، كما يذكر ، بأنه قد بعثت من جديد «العصور البطولية للقومية المصرية» . فقد « سقط مئات المتظاهرين برصاص البوليس ، وشوهد النحاس باشا وأعضاء الوفد ينامون فى المحطات ، مصرين بذلك عن احتجاجهم على الحظر المفروض عليهم لكى لا يتجولوا فى الريف المصرى ، وتضامن الوطن كله مع حلفاء سعد . أما كل مواهب صدقى باشا وكفاءاته ، وكل محاولات الاعتداء على الحياة ، وكل « المؤامرات » التى تفتق عنها ذهن البوليس السياسى لمحاولة التأثير على الرأى العام وهى محاولات ومؤامرات كانت قوائمها التى لا تنتهى تملأ صفحات الصحف فى تلك الأيام- وكل الجهود التى بذلها صدقى باشا لكى يكسب إلى جانبه ولو نسبة ضئيلة من الرأى العام أو حتى لينال حظوة لدى الانجليز فيتوصل إلى إبرام معاهدة تدعم مكانته . . كل هذا ذهب سدى . لقد كان الوفد ، والوفد دائماً والوفد وحده ، هو الذى يحوز إجماع الأمة . . (٦) أن تحارب الوفد معناه أنك تعزل نفسك عن الأمة . . . عن أمة ترتمى على يد النحاس باشا تغطيها بالقبلات ، وتواجه من أجله رصاص الإنجليز وسياط البوليس » (٧).

وفضلا عن ذلك فقد عرف الوفد كيف يواجه كل الهجمات التى استهدفته ، وظل يخوض المعارك — وقد أسكرته انتصاراته الإنتخابية المدوية — وهو متأكد تماما من شعبيته الواسعة — بثقة كاملة بالنفس

لم يطرحها لسنوات طويلة . كما عرف قادته — عن طريق تصريحاتهم الحماسية ومظاهراتهم الصاخبة — كيف يخلقون ضد « ديكتاتورية » زيور باشا وضد العهود الاستبدادية والبوليسية جوامن النفور والعصيان جعل من المستحيل أن تطول فترة بقاء أحزاب الأقليات فى الحكم . كما أدى إلى فشل كل محاولة لإدارة شئون مصر على نحو فعال على أيدى غيرهم .

ولكى يعود الوفد إلى السلطة اتبع نفس أساليب التعصب والعناد التى سلكها خصومه للحصول على السلطة والإمساك بها ، فلم يتردد — فى مواجهتهم — فى أن يقوم بدور البطل المدافع عن دستور لم يكن قد ساهم فى إعداده . وفيما نعتقد ، فإن دفاع الوفد عن النظام النيابى والدستورى لم يكن بالنسبة له نتيجة لإقتناع عميق بقدر ما كان وسيلة ظنها أكثر ضمانا ولياقة لإلحاق الهزيمة بأعدائه وذلك باستدراجهم للصراع على أرض تسلب منهم فيها صفتهم — باعتبارهم أقليات — كل إمكانيات إحراز النصر . كما أن تركيز المعركة على القضية الدستورية يعطى للوفد أمام أوربا وأمام بريطانيا العظمى بوجه خاص وبأقل التكاليف الممكنة صورة الحزب الشعبى الملتزم بالدفاع عن الحريات الإنسانية والحقوق السياسية المعترف بها من جانب الديمقراطيات الغربية . لذلك فقد اشتهر لدى بعض المراقبين الأوربيين بلبرالية سياسية متينة لا يستحق أن تخلع عليه . وهكذا نجد أن الجماهير المصرية — التى تعلقت بصورة سعد زغلول ثم بصورة مصطفى النحاس اللتين غدتا أسطورتين ، والتى كانت باستمرار على استعداد لإطاعة كلماتهما طاعة عمياء وكأنها أوامر ، قد تمثلت المبادىء الأساسية لعهد سياسى لم تكن حتى ذلك الوقت قد أعدت له ، وذلك بعد أن انقصت فاعليتها وضيقت مداها بصورة شاذة ولهذا فما أن كان يصل الوفد إلى تحقيق هدفه ويتولى الحكم حتى لم يكن يستشعر أدنى غضاضة فى أن يستبدال بدكتاتورية خصومه دكتاتوريته هو .

كان الوفد ، فى كل فترة من الفترات الطويلة التى كان يقضيها فى

المعارضة ،يخوض معركته ضد السلطة الملكية بإسم الديمقراطية والحريات النيابية . وحينئذ نجده ينشط فى تقديم الالتماسات والعرائض إلى الملك وإلى رئيس الوزراء يطلب دعوة البرلمان إلى الانعقاد وإعادة الحياة البرلمانية - ولم تخمد حماسته المتأججة بمضى الزمن - فنجده باستمرار يشير فى بياناته إلى الأمة إلى « الإدارة السيئة لأمور البلاد » ، ويجعل من نفسه المعبر عن سخط الشعب وغضبه (٨) » - بل إنه لم يتردد فى بعض الأحيان فى دعوة الشعب إلى العصيان المدنى (٩) ووصل الأمر بنوابه وشيوخه إلى محاولة مواصلة اجتماعاتهم بالرغم من تأجيل انعقاد البرلمان . وقد حدث هذا على وجه الخصوص فى نوفمبر ١٩٢٥ بعد بضعة أشهر من حل ثانى مجلس للنواب . فبعد أن احتل البوليس مبنى البرلمان وحاصر أسواره ، تجمع رجال البرلمان فى أحد الفنادق الكبرى بالقاهرة(١٠) وهناك دعا سعد باشا زغلول مستمعيه فى خطبة قصيرة إلى التضحيه «من أجل الوطن» وناشدهم ألا يتركوا الدستور بين أيدى المستبدين (١١) ثم ردد النواب فى هذا المد الحماسى وفى صوت واحد وأيديهم مرفوعة - القسم الذى ألقاه زعيمهم بنفسه : « أقسم بالله أن أضحى بنفسي،وأضحى بحياتى،وأضحى بمالى فى هذا السبيل(١٢) وهكذا أصبح لمصر هى الأخرى قسم خاص بها يشبه قسم ملعب التنس المشهور * .

وكثيرة هى المشاهد التاريخية من هذا النوع (١٣) حيث ظلت تستخدم نفس الجمل ونفس الكلمات بانتظام حتى أخذت شيئاً فشيئاً تفقد قيمتها ومعناها ، فلم يعدل الوفد قط عن المظاهرات الخطابية المسرحية التى كان يستوحيها من الأيام الكبرى للثورة الفرنسية - وقد أدت هذه المظاهرات الخطابية إلى وضعه فى صف المعارضة متوجا بهالة الشهيد السياسى ، ومع ذلك فسرعان ما لجأ الوفد بدوره - رغبة منه فى الاحتفاظ بالسلطة أو الوصول اليها - الى مناهج للعمل أكثر فاعلية . وقد ظهر هذا

(*) هو القسم الذى ردده نواب الشعب فى صالة ملعب التنس فى ٢٠ يونية سنة ١٧٨٩ ألا يغادروا مكانهم قبل أن يمنحو فرنسا دستورا « المترجم »

الاتجاه الجديد لأول مرة سنة ١٩٢٦ عندما دعا مجلس النواب حكومة عدلى يكن باشا لأن تقدم له مشروع قانون يهدف الى معاقبة الوزراء الذين قد يحكمون فى المستقبل بموجب مراسيم فى غيبة البرلمان . وفى عام ١٩٣٠ عبر مصطفى النحاس من جديد عن هذا الاتجاه وكان حينئذ رئيساً للوزراء ؛ إذ اقترح أن يعلن أن أى شخص يدان بالمساس بالنظام البرلمانى أو يخرق بعض مواد الدستور يكون عرضة لعقوبات قاسية يمكن أن تصل إلى حد الأشغال الشاقة المؤبدة واصطدم هذا المشروع بمعارضة الملك الرسمية وحين عجز رئيس الوزراء عن التغلب على هذه المعارضة عند طلب التصويت على المشروع فضل الاستقالة من منصبه .

الوفد والأمة

لم يبق العمل الذى يبذله الوفد قاصرا على النشاط داخل البرلمان ، فقد ظلت جماهير الشعب لسنوات طويلة — وبفعل الوطنية المتقدة التى كانت تحركها — مخلصة لقضية الوفد فابتداء من عام ١٩٢٤ كانت المظاهرات الشعبية الصاخبة تصاحب تلك التصريحات الحماسية المنمقة التى كان يطلقها زعماؤه وكأنها خلفية موسيقية .

ولم يتردد زعيم الوفد - حتى يحتفظ بهذه الحماسة التى تبديها الجماهير لحزبه — فى أن يذرع ريف مصر فى الصعيد وفى الدلتا حيث كان يلقى بالغ الترحيب وأحر الهتافات ، وكان هو على وجه التقريب الوحيد - من بين كافة زعماء مصر — القادر على القيام بمثل هذه الجولات الدعائية .

ومع ذلك فإن الوفد لم يكتف بتأييد الطبقات الريفية له . فقد بذل مجهودات تفوق ذلك بكثير لكسب الأوساط الحضرية حيث حاول الارتباط على وجه الخصوص بالعناصر الشابة فى الأمة : تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات .

ذلك أن الدور الذى لعبه الشباب فى حياة مصر السياسية لا ينبغى إهماله . فقد كان فى الحقيقة دوراً بالغ الأهمية خاصة فى أوقات الأزمات

ولقد ظلت جامعة فؤاد بالجيزة (جامعة القاهرة الآن) منذ نشأتها — بطلابها البالغ عددهم خمسة آلاف طالب — هي الخميرة الكبرى للإضطرابات وكثيرة هي المظاهرات التي نظمت داخلها .

وكانت كل هذه المظاهرات تتشابه ، فالطلبة يتدفقون إلى شوارع القاهرة الرئيسية عن طريق أحد الكباري التي تربط الجيزة بوسط المدينة ، وسرعان ما كانت تتضخم صفوفهم بتلاميذ المدارس الحكومية والمتعطلين وأبناء الطبقات البسيطة — ويأخذ الجميع في تحطيم زجاج النوافذ ويوقفون مركبات الترام ويهاجمونها بينما تساقط على الأرصفة الأشجار وأعمدة الفوانيس التي انتزعت بحيث لا يستطيع البوليس في غالب الأحيان — برغم تسلحه بالعصى الغليظة والدروع التي تعيد إلى الأذهان ذكرى عهود مضت — أن يحصر نطاق العنف إلا باللجوء إلى استخدام الأسلحة النارية .

إن حركة هياج الشارع هذه هي التي تميز كل مسارات الوفد حين كان في المعارضة ، كما أنها منذ عام ١٩٢٤ تعطى للحياة السياسية المصرية ملمحها الخاص بها ، وقد ازدادت هذه الحركات في عهد إسماعيل صدقي باشا ، وكان على هذا الحاكم العنيد الصلب أن يستخدم كل مراسه كي يحكم قبضته على مصر طيلة سنوات ثلاث ولكي يحافظ بالوسائل البوليسية وباللجوء إلى الجيش على الهدوء في القاهرة . وكان الحصار وكانت الاعتقالات الجماعية هي الفدية التي تدفعها القاهرة ثمنا لهذه الاضطرابات الدامية في معظم الأحيان ، بل لقد بدأ القلق يساور الوفد نفسه وهو يشهد ذلك الاتساع الذي بدأت تتخذه أعمال العنف التي شجعها هو ذاته في البداية . عندئذ فكر الوفد في تنظيم القوى الشعبية بدافع الخوف من أن يراها تبتعد عنه سواء باتخاذها جانب خصومه أو برفضها الانسياق إلا للعشوائية التي تفرضها اللحظة . وهكذا برزت إلى الوجود عام ١٩٣٥ رابطة الشباب

الوفدى برياسة زهير صبرى المحامى وهى التى كانت السبب فى ظهور تنظيم « القمصان الزرقاء » فيما بعد .

الوفد وبريطانيا العظمى

توقيع المعاهدة الإنجليزية المصرية فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

كان الوفد ، بالرغم من نفوذه الجماهيرى الواسع الذى لم ينجح خصومه مطلقا فى الانتقاص منه بشكل جاد ، حكيما لحد مكنه من استخلاص بعض الدروس من الفترات الطويلة التى قضاها فى صفوف المعارضة ، وإذا كان الوفد طيلة السنوات العشر التى أنقضت منذ بدء العمل بالدستور لم يتخل لحظة واحده عن تشدده تجاه القصر الملكى ، وإذا كان قد فضل استقالة بعض أعضائه بل لقد أرغمهم على ذلك أحيانا حتى لا يرضخ لمطالب السراى ، فإنه — على العكس من ذلك — سرعان ما تبنى تجاه بريطانيا العظمى موقفا أخذ يزداد اعتدالا بمرور الأيام . وإنه لمن الصعب أن نتتبع بالتفصيل نشأة وتطور هذا الاتجاه الجديد الذى يمكن أن نعثر على دلائله الأولى منذ بداية تكوين الحزب الشعبى الكبير . ومع ذلك فيمكن أن نحاول استخلاص أسبابه وذكر بعض شواهده التى قطعت أشواطا كثيرة انتهت بتوقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

لقد كان الوفد — باعتبارة بطل كل التطلعات الوطنية لمصر والمدافع عنها — هو عدو بريطانيا العظمى الصريح ، فثورة ١٩١٩ من صنعه ، كما أن زعماءه الذين ظلوا على تشددهم فترة طويلة قد أنكروا كل قيمة لتصريح ١٩٢٢ وظلوا مخلصين لمطلبهم الأصلى : الجلاء واستقلال وادى النيل من الإسكندرية إلى الخرطوم . ومع ذلك فقد قبل سعد زغلول مبدأ المفاوضات الأمر الذى رفضه بعض الوطنيين المتطرفين . لكن فشل المفاوضات

الأولى التي أجراها بنفسه فى لندن عام ١٩٢٤ والإنذار البريطانى الذى أعقب اغتيال السردار قد سمحا له بأن يدرك مدى اتساع الخلافات بين وجهات النظر المعروضه ومدى تعنت الخصم الإنجليزى وظن الوفد — بسذاجة — أن بإمكانه أن يستخدم ضد بريطانيا العظمى نفس الأساليب التى يستخدمها ضد السراى، فحرك غالبية الشعب فى مظاهرات جماهيرية فى محاولة لتأليب الرأى العام صدها .

وعقب أزمة ١٩٢٤ وجه مجلسا البرلمان كل من جانبه بعد أن جددا ثقتهما بسعد زغلول ، « إلى كل برلمانات العالم » احتجاجا طنانا ضـــد «الإعتداءات البريطانية» كما وجها نداء إلى عصبة الأمم وطالباها بالتدخل لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا (١٤) . لكن هذه الاحتجاجات التى قذف بها مجلس البرلمان المصرى « فى وجه العالم » وهما على ثقة تامة « بالضمير العالمى » لم يكن لها سوى صدى ضئيل . ثم تلتها احتجاجات أخرى كثيرة قلما كانت أسعد حظا من سابقتها . ولم تكلف عصبة الأمم نفسها عناء الرد — كما أن مصر فضلا عن ذلك لم تكن عضوا بها بل إنها حتى فى حالة عضويتها لم يكن باستطاعتها أن تنقل إلى المنظمة الدولية مشاكلها ومتاعبها مع انجلترا حول نقاط التحفظ الأربع — إذ الخلاف بين الدولتين ذو طبيعة « داخلية » بسبب العلاقات القائمة بينهما (١٥) وهكذا قدم الوفد بنفسه البرهان الأليم على عزلته وضعفه أمام عدو قادر - إذا ما أراد أن يلحق به الهزيمة ويبعده عن السلطة — على أن يلجأ إلى القوة وأن يدعم حكومات لا سند لها كانت السراى تستدعيها لحكم البلاد .

ولكى يضعف الوفد تشدد بريطانيا العظمى الذى لم يكن يدانيه سوى تشدد الوفد ذاته ، لجأ إلى وسيلة لم تعوزه المهارة فى استخدامها — إذ أخذ يباهى بشعبيته الواسعة التى تجعل منه الحزب الوحيد القادر على

الحصول على موافقة الأمة على بنود معاهدة تقيم العلاقات بين القاهرة ولندن على أسس جديدة ، وتلك هي القضية الثمينة التي بدأ الوفد يوليها الأهمية الأولى منذ نوفمبر ١٩٢٦ . وفي هذه الفترة وعقب كل أزمة من الأزمات التي كانت تؤدي إلى إغفال النظام البرلماني، كان النواب والشيوخ الوفديون يعلنون في تصريحاتهم وبياناتهم أن الاتفاقيات الدبلوماسية التي تبرمها أية حكومة غير دستورية لا يمكن أن تلزم الأمة المصرية(١٦) بل لقد أصبح البرلمان البريطاني نفسه ملاذا توجه إليه شكاياتهم (١٧) كما أصبحت لندن منذ عام ١٩٢٨ مركز نشاط للدعاية الوفدية . ولم يفت السكرتير العام لحزب الوفد — وهو المحامي القبطي مكرم عبيد باشا — أن يؤكد هناك خلال رحلاته أن الوطنية المصرية « ليست معادية سواء للانجليز أو للأجانب » وأن سياسة القمع التي تمارسها حكومة القاهرة سوف « تزيد من صعوبة حل المسألة المصرية » (١٨) . بل لقد تأسست في العاصمة البريطانية عام ١٩٢٩ جريدة ناطقة بالإنجليزية كان الهدف منها أن تؤكد للرأي العام في بريطانيا العظمى « عدم شرعية » الوزارة التي يرأسها محمد محمود باشا وتمسك مصر بدستور ١٩٢٣ (١٩) :

ولا بد لمثل هذا التاكتيك أن يكون خطرا على حزب يستمد نفوذه من معاداته للاحتلال الأجنبي . لكن الوفد في البداية لم يكن يرى فيه إلا وسيلة للعودة إلى السلطة عن طريق إقناع بريطانيا العظمى بعدم اعتراض طريقه . ومع ذلك فإن هذا التاكتيك قد حمله في بعض الأحيان على أن يذهب إلى بريطانيا العظمى ليلتمس منها أن تعترف له بالوصاية على الأمة وهو ما رفض الملك فؤاد بعناد أن يعترف له به . ثم قاده هذا التاكتيك — دون أن يشعر — إلى أن يخفف بعض الشيء من تشدده وأصبحت معارضته للإمبريالية البريطانية أقل صلابة . وأدرك أن الوطنية المصرية — مهما كانت حماستها الجارفة أو حتى عنفها — لن تستطيع بمفردها أن تقهر

الإرادة الجارفة لحكومات لندن ، سواء أكانت حكومات محافظة أو عمالية . إن هذه الحقيقة التي كشفتها له تجربة مؤلمة قد دفعته لأن يتقبل حلولا وسطى سبق له أن رفضها رغم ما تضمنته حين رفضها من تدرة على إنقاذ المظاهر ومداراة الحساسيات.

ويبدو أن الرأى العام المصرى الذى أولى ثقته المطلقة «لوفد الأمة» لم يتنبه لهذا المنزلق الذى كان الوفد يتردى فيه . ومع ذلك فقد كان هذا المنزلق واضحا ، وقد ظهر لأول مرة أثناء مفاوضات ١٩٣٠ التى دارت بين النحاس باشا والوزير الإنجليزى هندرسون . فقد قبل الوفد أن يكون أساس هذه المفاوضات تصريح فبراير ١٩٢٢؛ الذى سبق له أن كرر رسميا عدة مرات عدم اعترافه به (٢٠) إن هذه المفاوضات بما فيها من تناقض مع تلك المفاوضات التى أجراها سعد زغلول عام ١٩٢٤ تشكل مرحلة هامة فى تاريخ العلاقات الإنجليزية المصرية فالروح الجديدة التى سيطرت عليها — والتى تعود إلى الجانب المصرى أكثر مما تعود إلى جانب الانجليز — تستحق أن تدرس بعناية ، فثمة بون شاسع فى الواقع بين الاستقلال « الحقيقى » الذى كان يطمح إليه الوفد بحماس متأجج خلال معاركه الوطنية الأولى وبين البنود المصرية التىأقرها مصطفى النحاس باشا سنة ١٩٣٠ . ذلك أن هذه البنود فى مجموعها لا تختلف فى كثير عن بنود مشروع ثروت — تشمبرلين الذى رفضه الوفد فى حينه بالإجماع . كما أن المكاسب التى وفرتها تلك البنود لمصر — بمقارنتها بمشروع ثروت — تشمبرلين — لا يمكن أن توفر تفسيرا مقنعا لذلك التحول الذى طرأ على موقف الوفد .

حقيقة لقد أعلن انتهاء « الاحتلال العسكرى » لمصر ، وحقيقة أيضا أن الطرفين المتعاقدين كانا فى هذه المرة يتعاملان على أساس الندية والمساواة ، وهو ما افتقدته المفاوضات الأولى . إلا أن التراجع البريطانى

لم يعد أن يكون ظاهريا . فالاحتلال الذى لم يكن يستند إلى أساس قد اكتسب لنفسه أخيرا الكثير من الشرعية ، مستترة فى الواقع تحت معطف التحالف والصداقة (٢١) » . أما الالتزامات المتبادلة بين الحليفين فينبغى الاعتراف هنا أيضا بأن فرصتها فى أن تحقق مصلحة مصر كانت ضئيلة : وفى مقابل ذلك فإن مبدأ التحالف أصبح مبدأ يأخذ به الوفد . وفى هذا نجاح بالغ الأهمية لبريطانيا العظمى — لكنه نجاح من شأنه أن يحد ما كان لها من امتيازات إلى حد كبير .

إن هذا التطور فى موقف الوفد بالغ الدلالة . حقيقة لقد ظل الجلاء التام عن الأراضى المصرية شغله الشاغل : إلا أنه على الأقل ، ولكى يصل لتحقيق هذه الغاية ، قد قبل بفكرة الاستقلال « على مراحل » التى روج لها الأحرار الدستوريون منذ عام ١٩٢٥ .

ورغم ذلك فقد اعتبرت لندن تنازلات الوفد غير كافية . وفشل مشروع سنة ١٩٣٠ بسبب المسألة السودانية — وبعد قليل رحبت بريطانيا العظمى بالسقوط المفاجىء للوزارة الوفدية وأولت معاونتها الفعالة فى الواقع لحكومة إسماعيل صدقى الاستبدادية واستقبلتها بترحيب شديد الحرارة بحيث لم تحاول أن تحد من رغبتها فى إلغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار دستور ١٩٣٠ . ثم جاهدت بعد استقالة صدقى باشا حتى تحول دون تدهور العهد الذى كانت من وراء قيامه حتى لا يتحول — كما حدث بالنسبة إلى عهد زيور باشا سنة ١٩٢٥ — إلى ديكتاتورية صريحة للقصر بل لعلها فكرت بعض الوقت فى دستور جديد يسمح بقسط وافر من الاستقرار الداخلى وبالتالى يصبح فى حيز الامكان إقامة علاقات أوثق بين البلدين . وإذا كانت لندن قد عدلت عن هذه الفكرة بعد أن ساندت حكومة توفيق نسيم باشا لفترة تربو على عام كامل ، فإن ذلك لا يرجع إلى ضغط المظاهرات الشعبية التى كان ينظمها الوفد وحلفاؤه فى ذلك الوقت

– بقدر ما كان يرجع إلى أن بريطانيا قد اقتنعت أخيراً بأن المعاهدة التى طالما تمنتها أصبحت قاب قوسين أو أدنى – كما اقتنعت كذلك بأن الوفد بعد ذلك الدرس الذى تلقاه فى الماضى القريب سوف يبادر – إزاء خشية الخطر الايطالى – بتقديم تنازلات حول المسألة المصرية(٢٢)

وتحققت هذه الآمال البريطانية . فقد وقعت المعاهدة المنشودة فى لندن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ على يد وفد مصرى يرأسه مصطفى النحاس باشا نفسه (٢٣) وبرغم ذلك فلم يكن ثمة ما تشتم منه هبوط شعبية الوفد ، بل وليس من المؤكد أن يكون الرأى العام المصرى قد تفهم مدى وخطورة الفعل الدبلوماسى الذى تم التفاوض بشأنه ، والذى جعل من مصر دولة تدور فى فلك بريطانيا العظمى ويرتبط معها بتحالف لا يتضمن أية ترتيبات لتحديد مدته . وعلى العكس من ذلك – فقد قوبل إلغاء نظام الامتيازات الذى حصلت عليه مصر فى مؤتمر مونتريه Montreux (١٢ أبريل – ٨ مايو ١٩٣٧) وقبول مصر فى عصبة الأمم (٢٦ مايو ١٩٣٧) بحماسة وزادت مكانة مصطفى النحاس باشا وظن الوفد عندئذ أنه سينفرد بحكم مصر طوال السنوات المقبلة . ولكن هذا التوقع كان يتضمن تناسى كل من تقلب مواقف الجماهير الشرقية وشخصية الملك فاروق الذى سرعان ما أثبت أنه يشكل خصما للوفد أصعب مراساً من والده الملك فؤاد

تولى الملك فاروق العرش

وأفول نجم الوفد

حين توفى الملك فؤاد فى ٢٨ إبريل سنة ١٩٣٦ كان ابنه الأمير فاروق فى لندن حيث كان يواصل دراسته ، وقد نودى به ملكا فى نفس اليوم

ولما يكد يتجاوز عامه السادس عشر (فقد ولد فى ١١ فبراير ١٩٢٠) . ولذلك كان من الضرورى إنشاء مجلس للوصاية . وفى يوم ٨ مايو عين البرلمان أعضاء هذا المجلس (٢٤) .

وقد خلف الملك فاروق ملكا لم يستطع قط أن يحوز محبة شعبه ومن ثم فإنه سرعان ما أحرز شعبية حقيقية واسعة النطاق ليس مصدرها هذا السبب وحده ، فقد كسب الملك عطف كل المصريين بسبب شبابه الغض وبساطته الحقيقية والجاذبية التى تشع من شخصيته ودماثة خلقه وقد تضاعفت إنعاماته، وبعد أن كانت مقصورة فى البداية على الجامعة الأزهرية والطلاب المحتاجين ، فإنها لم تلبث أن اتسعت لتشمل كل مؤسسات البر فى القاهرة .

ونزولا على نصيحة مربيه الشيخ محمد مصطفى المراغى — شيخ الجامع الأزهر — فإن الملك الشاب مالبث أن كشف لرعاياه عن ورعه الدينى . كما أن زياراته المنتظمة لمساجد القاهرة التى كان يزور أحدها مرة كل جمعة ، حيث كان يختلط بجماهير المصليين الفقراء مستكملا بذلك مظاهر تدينه وورعه قد جعلته جديرا بلقب « الملك الصالح » .

ولقد تسلم الملك زمام سلطاته الدستورية فى يوليـــة ١٩٣٧ محاطا بهتافات الشعب بأسره . ثم بعد ذلك بشهر جاء إعلان خطبته لإحدى فتيات البورجوازية المصرية كى يعلى من مكانته .

كان الوفد يرقب ، والهواجس تنتابه ، تزايد حماسة الشعب للملك . ومع هذا فإن ذلك لم يزده — أى الوفد — إلا إصرارا على استغلال صغر سن الملك لوضعه تحت وصايته . ولكن رغم محاولات الوفد جر الصراع إلى مجال الدستور — كما كان يفعل زمن الملك فؤاد — فإن أحداث مصر

لم تنطل عليه الخدعة . ومنذ الآن ، تضاعف السراع القائم بين الوفد والسراى بسبب وجود ملك ينافس الوفد نفوذه ، مع فارق هام هو أن مصر كلها كانت تتخذ جانب مليكها فى هذه المرة .

وسرعان ما عادت تتجمع حول العرش أحزاب الأقلية التى لحقت بها الهزيمة فى انتخابات مايو ١٩٣٦ . وعادت المعارك القديمة التى كان قد خنقها قيام « الجبهة الوطنية » لتتسع ولتبلغ المدى الذى وصلته فى الماضى ، ومن جديد عادت توجه للوفد نفس الاتهامات ، وعيب عليه استبداده وتسلطه ، ووجه اللوم علنا إلى رئيس الحكومة الاستبداديه وحكمه المطلق — وكشف الكثيرون عن طموحه إلى الحكم الديكتاتورى كما أن تنظيم حركات الشباب الوفدى فى منظمة شبه عسكرية قد أكد حقيقة هذه الانتقادات .

ولم يستطع الوفد — فى مواجهة الأزمة التى كانت تتجمع — أن يحصل على تأييد الجامعة الأزهرية التى كان لشيخها نفوذ حقيقى على فكر الملك . بل ، وعلى العكس من ذلك ، فقد استثارت الحكومة مشاعر الجامعة العريقة ، ثم جلبت على نفسها العداء المكشوف من جانب هذه الجامعة بسبب بعض المشروعات التى كانت الحكومة تعدها ، فما أن انتشر الهمس بأن الحكومة تستعد لأن تنقل إلى المحاكم الوطنية اختصاص نظر قضايا الأحوال الشخصية التى كانت حتى ذلك الوقت تعرض على المحاكم الشرعية حتى وجه الشيخ المراغى تحذيرا مدويا إلى رئيس الوزراء يناشده العدول عن توجيه لطمة جديدة إلى الشريعة (٢٥) أكثر خطورة من سابقاتها . وفى نفس الوقت فإن موافقة وزير المعارف العمومية على السماح للطلاب غير المسلمين بعدم حضور دروس القرآن ، كانت سببا فى تقديم استجواب فى هذا الشأن إلى البرلمان(٢٦) وأخيراً فقد قوبل إنشاء منصب مفتى الديار — وهو منصب يتبع مباشرة لوزارة الداخلية —

استقبالا بالغ السوء فى الأوساط الآزهرية . كما كان تعيين الشيخ محمد أبو زيد فى هذا المنصب ، وهو الذى سبق له أن ألف تفسيراً للقرآن أدين منذ صدوره فى عام ١٩٣١، موضوعا لانتقادات مرة (٢٧) وكانت هذه الاجراءات التى قوبلت بهجوم عنيف من جانب علماء الأزهر هى السبب الرئيسى لعدة اشتباكات ومشاجرات قامت بين طلاب الجامعة الأزهرية وطلاب الجامعة المصرية ، زاد من اشتعالها ذلك الصراع الخفى الذى ظل قائما بين القمصان الخضراء التى كان يقودها المحامى أحمد حسين «والقمصان الزرقاء» التابعة للوفد . وكان أتباع أحمد حسين يتخذون موقف الدفاع عن الاسلام إزاء مايتهدده من أخطار وينسبون إلى الآخرين أفكاراً ومشاعر إلحادية جعلتهم يظهرون بمظهر الخطرين على البلاد . وجرت بين هذين التنظيمين صدامات وحشية واستطاع خصوم الوفد بمهارة أن يستغلوا هذه الاضطرابات التى قسمت تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات إلى جماعتين متنافرتين . كما أن إسناد وزارتى المالية والخارجية إلى مكرم عبيد باشا وواصف بطرس غالى باشا ـ وكلاهما قبطى ـ قد أعطى لهؤلاء الخصوم الفرصة للتنديد « بقبطية » الحكومة ، ولم يكن هذا الاتهام جديداً . فمنذ عام ١٩٢٩ والأحرار الدستوريون يصفون الوفد بأنه حزب يمثل الأقباط المتعصبين ويسعى إلى تأكيد تفوقهم وسيطرتهم على المسلمين (٢٨). وهكذا استيقظت الأحقاد القديمة بين عنصرى الأمة اللذين كان التحامهما حتى ذلك الوقت أبعد من أن يكون تاماً .

وكان الموقف الذى تبنته الحكومة منذ تولى الملك فاروق يفسر باستمرار على أنه دليل جديد على سياستها الحقيقية. وقد أبدى كل من الشيخ المراغى والأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية رغبتهما فى إضفاء طابع دينى على حفلة التتويج ، لكن رئيس الوزراء اعترض على ذلك ـ إذ رأى فى احتفال من هذا النوع بدعة خطيرة تتعارض وروح السنة (٢٩) . وكان على الملك

أن يكتفى بأداء القسم على إحترام الدستور فى يوليه أمام الهيئة البرلمانية مجتمعه ثم أن يتجه ـ حسب البرنامج الذى أعدته الحكومة ـ فى اليوم التالى ـ وكان يوم جمعة للوقوف على قبر والده فى مسجد الرفاعى حيث حضر صلاة الجمعة . تلك كانت الحفلة الدينية الوحيدة التى صاحبت توليه العرش أما علماء الجامعة الأزهرية الذين كانوا يحلمون بأن يجعلوا من مصر مركزا للعالم الإسلامى ، فقد امتلأت نفوسهم موجدة .

كان هذا الاحتكاك الأول هو بداية أزمة كان لا بد لها أن تؤدى بعد ستة أشهر بالكاد إلى عزل الوزارة . ولم يكن الوفد مستعداً لمواجهة مثل هذه الأزمة ، فقد سبق أن تفجرت داخل مجلس الوزراء الخلافات بين وزير المالية مكرم عبيد باشا و بين وزير المواصلات محمود فهمى النقراشى باشا الذى كان قد تحول عن طريق المصاهرة إلى أحد أفراد أسرة صفية زغلول أرملة الزعيم الوطنى الكبير التى اعتبرت منـــذ وفاة زوجها « أما للمصريين » وفى اغسطس انحاز رئيس مجلس الوزراء إلى جانب وزير المالية وأخرج النقراشى باشا من الحكومة مع ثلاثة من مساعديه وبذلك انحاز محمود فهمى النقراشى باشا إلى جانب المعارضة وجرور اءه أحمد ماهر باشا (٣٠) رئيس مجلس النواب . كان هذا الانشقاق بالغ الأهمية وقد أدى ـ كما أدت كل الانشقاقات السابقة التى حدثت فى تاريخ الوفد ـ إلى نشأة حزب سياسى جديد اتخذ لنفسه اسم « الهيئة السعدية » تمييزاً لنفسه عن الحزب السعدى الذى أنشأه حمد باشا الباسل عام ١٩٣٠ . وقد أدى هذا الانشقاق إلى تحطيم وحدة الوفد كما شجع السراى على أن تقاوم بمزيد من الفاعلية سياسة التخويف التى كان يتبعها إزاءها رئيس الوزراء . وفى أكتوبر ١٩٣٧ عهد الملك إلى على ماهر باشا برياسة الديوان الملكى غير عابىء برأى مصطفى النحاس باشا وأخيراً أصدر الملك فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ — وهو واثق من شعبيته — قراره الخاص بإقالة

الحكومة وحل مجلس النواب ، وكلفت الحكومة الجديدة التى شكلها محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بإجراء انتخابات جديدة . واجريت هذه الانتخابات فى مارس من العام التالى وكانت هزيمة الوفد فيها ساحقة ، فقدسقط مرشحوه الأقوياء أمثال مكرم عبيد باشا سكرتير الحزب ومحمود بسيونى بك رئيس مجلس الشيوخ وزكى العرابى باشا والهلالى بك وعثمان محرم باشا . أما مصطفى النحاس باشا فقد فشل فى دائرته (سمنود) فى الحصول على عـــدد الأصوات اللازمة لنجاحه .

وهكذا كانت ستة أشهر من حكم الملك فاروق كافية لإلحاق الهزيمة بخصم لم يستطع والده طيلة حكمه أن يقهره .

هوامش :

(١) كتاب أحمد زيور باشا إلى الملك فؤاد بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٢٤ — قارن السيد صبرى ، المرجع السابق . ص ٣٠٧ .

(٢) كتاب من محمد محمود باشا إلى الملك فؤاد بتاريخ ١٨ يولية ١٩٢٨ — قارن : السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ .

(٣) قارن : Oriente moderno ، سنة ١٩٢٥، ص ٢٤ وما بعدها

(٤) قارن : السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ وما بعدها .

(٥) قارن : Oriente moderno سنة ١٩٢٥ ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(٦) قارن :

Emile SELIM AMAD, La question d'Egypte (1841-1938), Paris Editions internationales ,1938, p. 342.

(٧) نفس المصدر ، ص ١٠٣ - ١٠٤

(٨) قارن على وجه الخصوص Oriente moderno سنة ١٩٢٦ ، ص ١٥٧ ٠

(٩) قارن على وجه الخصوص ، نفس المصدر ، سنة ١٩٣٠ ، ص ٣٩٠ ٠

(١٠) فندق كونتننتال سافوى .

(١١) قارن : السيد صبرى، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ ٠

(١٢) نفس المصدر ، ص ٣٤٢ .

(١٣) فى ٢٨ يوليـــه ١٩٢٨ اجتمع مائة نائب فى « أحد المنازل الخاصة » بالقاهرة وجددوا القسم على احترام الدستور بكافة الوسائل التى لديهم وحتى آخر نفس فى حياتهم . كما أصدروا بالإجماع آراء تقول بأن حكومة محمد محمود حكومة خارجة على القانون وبأن من المحتم استقالتها وبأن ماقد تعقده من اتفاقات أو تتخذه من إجراءات ستعتبر فى حكم العدم ولن تكون ملزمة للأمة . (انظر Oriente moderno) .

وبعد ذلك بعامين وفى ٢٣ يونيه ١٩٣٠ هرع النواب بقيادة مصطفى النحاس باشا إلى مبنى البرلمان الذى كانت أسواره فى حراسة رجال البوليس ، واقتحموا الأبواب المغلقة بأمر الحكومة عنوة مستخدمين الفئوس ، وفى الوقت الذى أذيع فيه مرسوم بتعطيل مجلس البرلمان دوت الصيحات : « خائن ، خائن » ثم أقسم النواب وسط هذه الفوضى على أن يظلـــلوا مخلصين لقسمهم السابق بالدفاع عن الدستور (انظر Oriente moderno، ١٩٣٠ ص ٣٢٣) ٠

(١٤) نشر نص هذه الأحتجاجات فى مجلة Oriente moderno سنة ١٩٢٤ ص ٧٢١ — ٧٢٢. وأنظر أيضاً :

De VISSHER Le conflit anglo-egyptien, Revue de Droit international et de legislation Comparee, 3e serie, t V, 1924

(١٥)

Andre GROS, Le statut international actuel de l' Egypte

(١٦) أكد الشيوخ والنواب الوفديون فى كتاب دورى موجه إلى كل أعضاء الهيئة البرلمانية أن كل اتفاق وقع أو فى سبيله للتوقيع على يد الحكومة الحالية (حكومة زيور باشا) أو بواسطة أية حكومة أخرى غير دستورية لن يكون على الأطلاق ملزما للأمة المصرية (السيد صبرى المرجع السابق . ص ٣٤٤)وبعد ذلك بعامين،فى يوليه ١٩٢٨، أعلن هؤلاء أن أى اتفاق سياسى أو تجارى أو مالى يتم على يد الحكومة مع الهيئات الأجنبية أو مع أى شخص ، وبالذات الاتفاقيات التى يحتمل إبرامها حسب الفصل الرابع من الدستور ، تعتبر كأن لم تكن ولن تلتزم بها الأمة . قارن :

Oriente moderno ١٩٢٨ ، ص ٣٦٧ .

(١٧) فى يونيه ١٩٢٩ وجهت مجموعة من حوالى ١٨٠ شيخا ونائباً من المعارضة إلى برلمان لندن « أعظم برلمانات العالم » تحيتهم وتمنياتهم وعبروا له عن مشاعر « أقدم دولة متحضرة فى العالم » نحو « أقدم دولة نيابية » فى العالم . وشكوا من « تحالف الإستعمار مع الرجعيه » الذى يؤخر « قيام علاقات ودية ومثمرة ، وهو الهدف الذى تسعى الأمتان إلى بلوغه » .

جريدة الديلى هيرالد Daily Herald ٢٦ يونيه ١٩٢٩ ، أنظر . كذلك Oriente moderno، ١٩٢٩ ، ص ٢٣٤ .

(١٨) تصريح فى ١١ اكتوبر ١٩٢٨ أدلى به إلى الديلى هيرالد . قارن Oriente moderno ١٩٢٨ ، ص ٤٨٣ — ٤٨٤ .

(١٩) قارن Oriante moderno ١٩٢٩ ص ٢٣٢ .

(٢٠) أنظر على وجه الخصوص التصريح الذى ألقاه فى مجلس النواب سعد باشا زغلول فى ٢٧ يونيه ١٩٢٤ .

(٢١) J.J.CHEVALLIER, Le traité d'alliance anglo-egytien du 26 août 1936, Revue generale de Droit international public, 3e serie, t. p. 277.

(٢٢) أثناء الفترة الممتدة من استقالة مصطفى النحاس فى يونية ١٩٣٠ إلى عودته إلى الحكم عام ١٩٣٦ كان موقف الوفد — فضلا عن ذلك — بالغ الدلالة لحد كبير ، فقد توقف هجومه على بريطانيا العظمى كلية على وجه التقريب . وفى يوليه ١٩٣٠ وبمناسبة انعقاد المؤتمر البرلمانى الدولى ، توجه إلى لندن عدد من الوفديين من بينهم سكرتير عام حزب الوفد مكرم عبيد باشا لإقناع حكومة العمال بالعدول عن سياسة الحيدة المطلقة التى تتخذها ازاء الازمة المصرية الراهنة(Daily Mail ١٤ يولية ١٩٣٠ ، كما نشرته Oriente moderno ١٩٣٠ ، ص ٣٢٧) . وقد عاب خصوم الوفد عليه أنه ذهب يلتمس تأييد بريطانيا كى يعود إلى الحكم . وقد كتبت جريدة السياسة بالذات فى ٢٥ أغسطس ١٩٣٠ « طالما أراد الوفد الانفراد بالسلطة وها هو لم يتردد جريا منه وراء كراسى الحكم فى تملق بريطانيا العظمى والتماس تأييد حكومة العمال البريطانية » .

لم أتمكن من تحقيق النص لعدم وجود العدد المشار إليه من جريدة السياسة فى مجلداتها بدار الكتب .

(المترجم)

ومن جهة أخرى فقد ظل مصطفى النحاس يحاول جاهرا فى خطبه وتصريحاته ومظاهراته أن يبين لبريطانيا أن حزبه هو وحده الذى يستطيع أن يجرى معها مفاوضات جديدة ومثمرة (انظر على وجه الخصوص الخطاب الذى ألقاه فى الإسكندرية فى ٢٤ سبتمبر ١٩٣٤).

ويجدر بالذكر أيضا أن تعيين مستشارين بريطانيين فى وزارة التجارة لم يثر فى صحف الوفد إلا انتقادات عابرة . ولم يحدث أن قرر الوفد أن يشهر بتدخل بريطانيا فى شئون البلاد إلا عام ١٩٣٥ حين بدا من المحتمل أن تتولى الحكم فى بريطانيا حكومة محافظة لا يرحب أعضاؤها - كدأب المحافظين دوما — بعودة الوفد إلى الحكم .

(٢٣) قارن ملحق رقم (٣) من هذا الكتاب .

(٢٤) كان الملك فؤاد قد حدد فى وثيقة محررة من صورتين ومؤرخة فى ٢١ يونية ١٩٢٢ أسماء أعضاء مجلس الوصاية الثلاثة لكن رغبته لم تحترم . أنظر حول هذا الموضوع : محمد سيف الله رشدى ، المرجع السابق ص ٢٦١ — ٢٦٧ .

(٢٥) قارن (Oiernte moderno) ١٩٣٧ ص ١٥٨ — ١٦٠

(٢٦) نفس المصدر ١٩٣٧ ، ص ٣٥٤ .

(٢٧) نفس المصدر ١٩٢٧ ص ٣٥٣ — ٣٥٤ .

(٢٨) نفس المصدر ١٩٢٩ ص ٤٤١ .

(٢٩) نفس المصدر ١٩٣٧ ص ٣٤٩ — ٤٠١ .

(٣٠) نفس المصدر ١٩٣٧ ص ٤٦٣ — ٤٦٤ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ — ٥٧٢ .

الباب الثاني

مصر

والحرب العالمية الثانية

(١٩٣٩ — ١٩٤٤)

الفصل الثالث

حكومة القصر

(١٩٣٩ - ١٩٤٢)

لم يبق محمد محمود باشا فى الحكم سوى فترة لا تكاد تتجاوز الثمانية أشهر — فقد استقال فى ١٢ أغسطس ١٩٣٩ بسبب مرض مزمن ، وانتهز الملك الفرصة كى يعهد بالوزارة إلى على ماهر باشا . وقبل السعديون الاشتراك فى الحكومة الجديده بخمسة أعضاء بالإضافة إلى تسعة من المستقلين بينما رفض ذلك الأحرار الدستوريون وهكذا جرت محاولة جديدة لإقامة حكم فردى . وبعد ذلك بعدة أيام غزا الجيش الألمانى بولندا وفى ٢ سبتمبر أعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا حالة الحرب ضد ألمانيا . وهكذا فلم تكد توقع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ حتى كان من الضرورى أن تخرج إلى حيز التنفيذ.

مصر غير المحاربة

كان تطور الأزمة الدولية يلقى فى مصر اهتماما كبيرا . وكان لكل من النظامين الهتلرى والفاشستى معجبون فى مصر بل إن رئيس وزراء سابق — هو إسماعيل صدقى باشا — قد امتدحهما علانية فى مجلس النواب فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٨ (١) . وخلال الأشهر السابقة على اندلاع المعارك كانت دعايات الإذاعات الالمانية بالغة النشاط وحظيت حملاتها ضد الاستعمار البريطانى والفرنسى بترحيب خاص فى كل الأوساط بل

من جانب القادة أنفسهم . كما أن تهكمها على الديمقراطيات كان له صدى كبير وبدأت تنتشر شيئا فشيئا فكرة مؤداها أن انتصار المانيا هو السبيل لتحرير الشرق من الوصاية الغربية .

وبرغم ذلك فقد ارتفعت اصوات تحذر دول الشرق الأدنى من الأهداف التوسعية والمطامع الإقليمية لألمانيا وإيطاليا . إلا أن هذه الأصوات ظلت معزولة ولقد أمكن للدبلوماسية الفاشستيه — بمهارة تامة — أن تخفف من مشاعر التوجس التى ولدتها حرب الحبشه ، لكن مشاعر الريبة والخوف التى خلقتها الأطماع الإيطالية عام ١٩٣٥ لم تكن — بلا شك — قد اختفت تماما . على أن القوى المتصارعه فى ذلك الصدام الذى كان يتشكل ، كانت تبدو فى نفس المستوى ، فكان الموقف منهما واحدا . كما أن انتصار الحلفاء لم يكن مؤكدا . أليس من الأفضل إذن أن نتجنب الانحياز بشكل واضح إلى المعسكر المعادى لقوى المحور ؟ تلك هى السياسة الحذرة التى احتذاها الملك فاروق ومستشاره على ماهر باشا وشجعهما على ذلك موقف الحياد الذى اتخذته إيطاليا فى البداية . واكتفت الحكومة المصرية بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها فى المادة ٧ من المعاهدة فأعلنت حالة الطوارىء وفرضت الرقابة على الصحف وسمح لبريطانيا العظمى باستخـــدام الموانى ووسائل النقل والمواصلات ، ومن المحتمل أن تكون بريطانيا العظمى فى هذه الآونة قد دعت مصر بحجة عدم كفاية هذه الإجراءات إلى دخول الحرب إلى جانبها . ومن المناسب هنا أن نؤكد على أهمية إعلان مصر للحرب ضد ألمانيا وماله من صدى وآثار على بقية البلدان العربية والإسلامية . ومع ذلك فليس ثمة وثيقة رسمية واحدة تسمح بالتأكد من أن مثل هذا الطلب قد قدم لمصر* . وبرغم ذلك فلم يكن هناك فى القاهرة أحد لا يشك

(*) تشير الوثائق البريطانية المودعة بدار المحفوظات بلندن الى أن السفير البريطانى طالب كلا من الملك فاروق وعلى ماهر باشا بإعلان الحرب على المانيا . (المراجع)

فى حدوث ذلك ، وعلى الرغم من التكذيبات التى نشرت فإن ذلك لم يزد الرأى العام إلا اعتقادا راسخا بحدوثه . وانتهزت ألمانيا وإيطاليا الفرصة واتهمت كل من برلين وروما حكومة لندن بأنها تريد أن تجر المصريين إلى صراع لا يهدد مصالحهم .

وفضلا عن ذلك فإن مصر لم ترض بالقيام بهذا الدور ، فاكتفت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا . أما بقية بنود المعاهدة ، فإن مصر لم تخلع عليها — عند دخولها فى محك التطبيق — ذلك التفسير الواسع الذى كانت لندن تتمنى أن تخلعه على هـــذه البنود . وظهرت إلى حيز العلن خلافات بين السلطات العسكرية فى كلا البلدين . وتضاعفت هذه الخلافات أثناء السنة الأولى من الحرب ولم تستطع بريطانيا العظمى أن تحسم هذه الخلافات كما كانت تهوى — وذلك بسبب وجود أناس يتوقدون وطنية على رأس الجيش وفى صفوف الوزراء .

وفى أغسطس ١٩٣٩ عين الفريق عزيز المصرى باشا رئيساً عاما لأركان حرب الجيش المصرى ، وكان هذا الضابط الكبير الذى قلما عرف الهزيمة فى المعارك التى خاضها فى طرابلس فى صفوف الجيوش العربية التركية — يقدم طواعية وعن طيب خاطر الأدلة على وطنيته المتطرفة ولذا فقد استقبل تعيينه فى هذا المنصب بتحفظ شديد فى لندن وبعد ذلك بقليل ، وفى أول سبتمبر ، أنشىء جيش مرابط ووضع تحت قيادة وزير الأوقاف عبد الرحمن عزام . وهذا الجيش الذى بلغ تعداده فيما يقال ٢٥ الف رجل كان محط آمال رئيس الوزراء وموضع عنايته وقد عمل قائده بهمة على أن يبث فى جنوده الحمية الوطنية التى تحركه هو نفسه منذ الوقت الذى كان يحارب فيه فى صف طرابلس العثمانية مثله فى ذلك مثل عزيز المصرى باشا — وكانت شخصيته تشغل السفارة البريطانية

مثلها كذلك مثل شخصية وزير الدفاع صالح حرب باشا — الذى سيصبح فيما بعد رئيساً لجمعية الشبان المسلمين — التى سوف نعود للحديث عنها .

وفى القاهرة كانت الهمسات المعادية لقضية الحلفاء تسرى وتنتقل من فم لآخر ، وسرى الظن بأن بريطانيا العظمى تنتوى أن تعود لتفرض من جديد الإجراءات والقيود التى كانت قد فرضتها أثناء الحرب العالمية الأولى ،وسرى القول كذلك بأنها تريد أن تنشىء فرقة للعمل Labour Corps شبيهة بتلك الفرق التى كان مجرد طريقة جمع أفرادها قد خلف فى النفوس ذكريات مريرة . وتردد الأدعاء بأن أركان الحرب البريطانية قد اقترحت إرسال جيش من « المتطوعين » لخوض غمار الحرب على الجبهة الأوربية كما تردد فى ريف مصر بأن الدواب والمواشى سوف تصادر وبأن مساحة الأراضى المزروعة قطنا ستحدد ، بل لقد قيل إن مديرى المديريات المصريين سوف يستبدل بهم ضباط إنجليز .

وحتى لو حدث وكف الناس فى مصر عن اختلاق مثل هذه الأخبار ، فقد كانت أجهزة إذاعتى برلين وبارى تعمل على انتشارها . وكانت هاتان المحطتان تستغلان بنجاح ملحوظ الانتصارات التى يحرزها الجيش الألمانى . وقد أدى استيلاء الألمان على وارسو واستسلام الجيش البولندى (٢٩ سبتمبر ١٩٣٩) إلى تزايد الاعجاب الشديد بقوة الرايخ العسكرية وهو الإعجاب الذى ضخمته تلك الكوارث التى سرعان ماحلت بقوات الحلفاء فى النرويج وهولندا وبلجيكا (أبريل — مايو ١٩٤٠) . ونادت الأوساط البرلمانية فى مصر بأن على مصر ليس فقط أن تراعى ترتيبات المستقبل بالتزام الحياد بل إن عليها أن تحاول الإفادة من المصاعب التى تواجه بريطانيا العظمى لكى تحصل دون مزيد من الانتظار على تعديلات جوهرية لبنود معاهدة ١٩٣٦ ولأوضاع الأجانب فى مصر . وطالب

البعض برحيل البعثة البريطانية من البلاد أو بمساهمة مصر بقسط أوفر فى إدارة السودان ، واقترح آخرون إنقاص فترة بقاء القوات البريطانية إلى عشر سنوات بدلا من عشرين — كما نودى بإلغاء المحاكم المختلطة قبل الموعد المحدد لذلك . وهكذا نهضت الروح القومية تدعمها الدعايات الألمانية والإيطالية وتشجعها — بدهاء — كل من الحكومة المصرية والسراى .

وانتاب السفارة البريطانية القلق فزاد تدخلها وضغطها على رئيس الوزارء على ماهر الذى اضطر للتخلى عن رئيس أركان الحرب ، ومنح الأخير - مرتين متعاقبتين - اجازة لمدة ستةأشهر ثم أحيل إلى الاستيداع فى ٧أغسطس ١٩٤٠ (٢) وفى بداية نفس العام وجه السير مايلزلامبسون فى خطاب ألقاه فى حفل العشاء السنوى لخريجى كليـــة فكتوريا باسكندرية تحذيرا مليئا بالوعيد إلى « كل مثيرى الشغب » على حد سواء . ومن المفيد أن نذكر بعضا مما جاء فيه : « لنكن صرحاء : إن بريطانيا العظمى ومصر مرتبطتان بفعل القدر — أريد أن أقول بفعل العناية الالهية — وهناك فى هذه الآونة الأخيرة بعض من الثرثارين سيئ الطوية ممن ينسبون إلينا كل أنواع النوايا السيئة ، فهم يؤكدون أننا عازمون على التدخل المباشر فى الشئون الداخلية . وكل هذا ليس سوى بلاهة ، فنحن مع كوننا حلفاء لمصر إلاأنه يهمنا أن نراها تتمتع بسلامها الداخلى . بل لقد قيل أيضا إننا طلبنا مائة وخمسين ألفا من الجنود المصريين لإرسالهم للحرب على الجبهة الغربية ، وتلك أكذوبة أخرى . إننا عازمون على الالتزام بنصوص المعاهدة . إن العمل على انتشار مثل هذه الهمسات لبرهان على وجودأناس سيئ الطوية يحاولون عن طريق أختلاق أمور يسهل ترويجها أن يبذروا الشك وسوء التفاهم. وإلى مثيرى الشغب هؤلاء أوجه نصيحتى : أننا نحن البريطانيين

شعب يمتاز بالصبر ، ولكننا اليوم فى حالة حرب وليس من هدف لمجهودنا القومى إلا أن نكسب الحرب ، ولذا فإن صبرنا اليوم تجاه أولئك الذين يهدفون إلى مقاومة هذا الهدف العظيم لايمكن أن يظل بغير حدود » (١) .

وأمام الحزم البادى فى هذا الخطاب ، اضطرت الحكومة المصرية إلى الموافقة على اتخاذ بعض إجراءات الأمن — فاصبح على الراغبين فى مغادرة مصر منذ بداية مايو أن يحصلوا على تأشيرة خروج . وتحولت المطارات المدنية إلى مطارات عسكرية . وخضع تعيين الفنيين الإيطاليين فى المصالح المختلفة للفحص الدقيق وطلب إلى ارتيستات الكباريهات — وكانت غالبيتهن من المجريات وكان يشاع أنهن يقمن بأعمال تجسس — أن يغادرن البلاد : وأصبح من سلطة المحكمة العسكرية الفصل فى بعض الجرائم الداخلة فى اختصاص المحاكم المختلطة التى كان يرأسها فى ذلك الوقت إيطالى ، واخيرا فقد بدىء فى دراسة مشروع بقانون يقضى بإعدام من يقوم بأعمال التجسس . لقد اتخذت — على مضض — كل هذه الإجراءات التى طالما ألحت بريطانيا فى طلبها . ومع ذلك فقدظلت العلاقات بين رئيس الوزراء — الذى تسنده السراى — وبين السلطات البريطانيه متوترة ، وظلت الأزمة خفية ، ثم انفجرت فى يونيه ١٩٤٠ حينما دخلت إيطاليا الحرب .

أكتفى على ماهر باشا — متبعا نفس السياسه التى سبق له اتباعها تجاه ألمانيا — بأن يطرح للتصويت أمام البرلمان فى ١٢ يونية موضوع قطع العلاقات مع إيطاليا ، وقرر مجلس البرلمان — بالإضافة لذلك ، وبناء على اقتراح على ماهر — أن مصر سوف لاتشارك فى الحرب إلا إذا اتبعت إحدى الوسائل الآتية فى مهاجمتها : « إذا بادرت ايطاليابغزو الأراضى المصرية ، إذا دمرت ايطاليا المدن المصرية عن طريق القصف

الجوى، إذا قامت إيطاليا بغارات جويه ضد اهداف عسكرية مصرية (٤)[1] .
ومرة أخرى أثارت حفيظة بريطانيا سياسة على ماهر باشا الخاصة بتجنيب مصر ويلات الحرب وأخذت عليه مااشتهر عنه من انحياز إلى جانب قضية ألمانيا وإيطاليا ،وكان تعاطفه مع المحور ، الذى كانت تشاركه فيه كما قيل كل حاشية الملك — موضوعا لهمسات ملحة فى أوساط الحلفاء ، ومن ثم فإن وضعه تحت الحراسة المشددة كان من شأنه أن يجعل من هذه الإشاعات شيئا حقيقيا . ولسنا هنـــا بصدد إصدار حكم على مشاعر على ماهر باشا الشخصية ، وإنما يكفينا أن نشرح الأسباب الكامنة وراء السياسة التى اعتقد أن عليه أن يتبناها لصالح بلاده ذاتها .

وينبغى الاعتراف منذ البداية بأنه لم يكن لدى رئيس الوزراء الذى كان يرغب منذ اندلاع الحرب فى أوربا أن يظل بمنأى عن الصراع — أى سبب خاص وملح يغريه بالانضمام إلى صف الديمقراطيات ، فلقد تهاوت فرنسا ووقعت فى ريتوند Rethondes اتفاقية هدنة بعد اجتياح أكثر من نصف أراضيها : وبعد انهيار الجيوش الفرنسية التى كانت تحتفظ بمكانة قوية منذ الحرب العالمية الأولى ، ظهرت ألمانيا بمظهر الدولة التى يستحيل أن تقهر بنفس الدرجة التى بدت بها هزيمة الحلفاء أمرا مؤكدا . كانت مصر على تمام الاقتناع بذلك وأكد الأمر دخول إيطاليا الحرب . ومع أن احتشاد مئات الألوف من الجنود على الحدود الليبية كان يشكل فى الواقع خطرا حقيقيا على مصر إلا أن على ماهر لم يشأ أن يتوقف طويلا عند ذلك . ولم يكن جيش النيل الذى شكله مجلس الحرب البريطانى على عجل يضم سوى أعداد هزيلة . ومن الحق

---

(١) لم أتمكن من تحقيق النص حيث لم يسجل ماقاله رئيس الوزراء بالمطبطة ، إذ تقرر جعل الجلسة سرية بناء على طلب أغلبية النواب . (الجلسة ٦٩ المعقودة يوم الأربعاء ١٢ يونيه ١٩٤٠) (المترجم)

أن يتساءل المرء : أى وزن يمكن أن يكون للقوات المصرية فى معركة تبدو فيها القوات المتصارعة غير متكافئة لهذا الحد ؟ (٥) لقد كان على مصر فى ذلك الوقت أن تلزم جانب الحياد بأكثرها مما كان عليها أن تفعل ذلك فى عام ١٩٣٩ . ثم ان الدبلوماسية الايطالية كانت قد استطاعت أن تقنع رئيس الوزراء بأن يظل على حيدته ، ولم يكن الكونت ماتسولينى سفير إيطاليا فى القاهرة يكف عن التصريح حتى شهر يولية ١٩٤٠ بأن بلاده لاتضمر أية نوايا عدوانية تجاه مصر . كما أن الدبلوماسية الفاشية التى أمكنها أن تكسب إلى جانبها ليس فقط على ماهر وإنما كذلك الملك فاروق نفسه ، قد اقترحت عدة مرات إبرام معاهدة عدم اعتداء مع مصر . وبالإضافة إلى ذلك فإن الدوتشى من جانبه أكد — حين أعلن دخول بلاده الحرب — أن إيطاليا لاتنوى أن تجر إلى الصراع البلدان المجاورة مثل سويسرا ويوجسلافيا واليونان وتركيا ومصر (٦) وكان فى ذلك ماهو أكثر من الكفاية لكى تقل مخاوف رئيس الوزراء السابقة ولكى تدفعه إلى « تجنيب مصر ويلات الحرب » . وينبغى أن نأخذ فى أعتبارنا أن غالبية الشعب المصرى آنذاك كانت تشاطره الرأى ، كما أن كافة الأحزاب السياسية المصرية كانت ترى نفس رأيه باستثناء الهيئة السعدية بزعامة أحمد ماهر باشا

قاومت حكومة القاهرة — تدعمها السراى والرأى العام — كل ضغوط السفارة البريطانية وتلقت القوات المصرية المرابطة فى الغرب الأوامر بعدم أطلاق النار على الجنود الإيطالين . وطلبت السفارة البريطانية إلغاء هذا الأمو ، وأصبح الأمر موضوعا لخلاف سرعان ما ازدادت خطورته وكان رئيس الوزراء يريد إعلان القاهرة مدينة مفتوحة وخالية من القوت البريطانية وفى نفس الوقت سرت الشائعات بأن لندن تضغط على القاهرة كى تعلن الحرب على قوات المحور . وبعد بضعة أيام توترت

العلاقات بين الوزارة والسفارة إلى حد خطير ، وفى ٢٩ يونيه فضل على ماهر باشا الاستقالة على أن يرضخ للنصائح التى لم يكف السير مايلز لامبسون عن إسدائها له وتفجرت الأزمة .

حل الملك فاروق الأزمة بتكليفه حسن صبرى باشا — وهو مستقل كذلك وسفير سابق بلندن — بتشكيل حكومة جديدة استبعد منها كل الوزراء الذين تسبب وجودهم فى إقلاق بريطانيا العظمى ، ودخلها أربعة من الأحرار الدستوريين وأربعة من السعديين ووطنى واحد وآخر من حزب الاتحاد وستة من المستقلين . وأعلن اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية فى خطاب ألقاه أمام مجلس اللوردات فى ١١ يوليه أن العلاقات بين البلدين « مرضية تماما » ، وإن كان قد أبدى أسفه على عدم اشتراك الوفد فى الوزارة الجديدة .

ومع ذلك فإن الهجوم الذى شنه الإيطاليون فى خريف ١٩٤٠ فى اتجاه الدلتا سرعان ما جعل مهمة الوزارة الجديدة بالغة الدقة ووصلت القوات الإيطالية إلى السلوم فى ١٤ سبتمبر وفى ١٦ منه احتلت سيدى برانى . ومن جديد ، نوقشت مسألة دخول مصر الحرب ومن جديد ترددت نفس العبارة التى وردت فى قرار مجلس البرلمان فى ١٢ يونيه .

كان توتر الأعصاب فى القاهرة شديداً ، وفى دور السينما قوبلت المعلومات التى عملت السلطات البريطانية بعناية على إذاعتها بمظاهرات صاخبة كالموج ، وكثرت الأخبار المغلوطة وسرت الشائعات بأن الحرس الملكى قد دعم بعناصر إنجليزية جعلت الملك فاروق واقعاً تحت رقابة بريطانيا ولم تكن إذاعة بارى تنفك تردد كل يوم أن إيطاليا باختراقها أراضى مصر ليس لها سوى هدف واحد ليس هو بالقطع محاربة المصريين بل محاربة الإنجليز الذين يحتلون بلادهم — وهكذا اتخذ الجيش الايطالى

مظهر المحرر . وقد وجدت هذه الدعاية فى الصحافة المصرية من يدافع عنها . ففى مقال نشره إسماعيل صدقى باشا بجريدة الاهرام فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٠ أعاد إلى الأذهان أن ايطاليا فى حالة حرب مع انجلترا وليس مع مصر وأن الهجوم الايطالى لم يتخذ شكل عدوان على المدن والقوات المصرية ـ فهى حرب يخوضها طرف محارب ضد طرف محارب آخر فوق أرض طرف ثالث خارج عن الخصومة تحتلها الطرف الثانى(٨) . وكان هذا الرأى يلقى قبولا عاما ، بل لقد سرى الاعتقاد ، بالحق أو بالباطل ، بأن انسحاب القوات البريطانية من السلوم وسيدى برانى مرجعه أسباب سياسية وليست عسكرية : فبريطانيا العظمى لم تكن لتقرر أن تجلو عن هاتين المدينتين إلا لكى تجر مصر وراءها فى الحرب وذلك بأن تهيىء لدخول مصر الحرب مبرراً معقولا . وتردد حسن صبرى باشا إزاء هذه الحملة النشطة وأعلنت غالبية أعضاء الوزارة أنهم يعارضون فى دخول الحرب ، وأيد السعديون وحدهم الرأى المعارض وطالبوا بدعوة البرلمان من اجازته لعقد دورة غير عادية. وكرر رئيس الهيئة السعدية أحمد ماهر باشا فى خطاباته وفى المقالات التى كان يكتبها بالصحف ماسبق له قوله من أن مصر كانت قد التزمت بالدفاع عن نفسها إذا اخترقت القوات الايطاليه أراضيها . لكن هذا كله لم يتمخض عن شىء — وفى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ قدم الوزراء السعديون الأربعة استقالتهم ولم يدع البرلمان إلى الأنعقاد وعندما عقد المجلسان فى ١٤ نوفمبر جلسة الأفتتاح لدور الانعقاد العادى الثانى أعلن رئيس الوزاره فى خطاب العرش أن مصر قد وقفت « من الحرب التى تستعر نارها ويمتد لهيبها الآن غربا وشرقا موقفاً أرادته الأناة واقتضته الحكمة وأدى إليه الحرص الأكيد على سلامة البلاد والوفاء بالعهد ، فنفذت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى بنصها وروحها تنفيذ إخلاص وصدق وعملت على أن تكون علاقاتها مع سائر الدول ، فى غير ماأثرت فيه الحرب ، علاقات مودة وصفاء ، وأقامت

تنظر إلى تطورات الحوادث بعين اليقظة واثقة بنفسها مطمئنة الى حليفتها حريصة على سيادتها واستقلالها محتاطة لدرء كل ما يمسها عاملة على أن تظل رغم تقلب الأحوال الدولية آمنة محتفظة بكيانها ولاتزال هذه السياسة التي أقررتموها خلال الدورة البرلمانية السابقة والتي اتجهت إليها إرادة الأمة سياسة حكومتي » (٩) .

وهكذا رفضت مصر مرة أخرى -- وقد ازداد اقتناعها بأن الحلفاء لن يكسبوا الحرب — أن تعلن الحرب على قوات المحور . وعندما قررت ذلك بعد ذلك بأربع سنوات كانت المعارك الحربية توشك على الانتهاء ومع ذلك فينبغي أن نذكر أن رئيس الوزراء الذي قيض له اتخاذ هذا القرار دفع حياته ثمناله إذ اغتيل عند خروجه من قاعة البرلمان .

وإلى أن يحدث ذلك ، وهو لم يزل حينئذ في ضمير الغيب ، فلسوف تولى مصر كل انتباهها لسير العمليات الحربية على حدودها الغربية ، سوف تتابعها وهي ترتجف قلقا أو أملا عندما يلوح أن القوات الإيطاليه — الألمانية توشك أن تحرز النصر : ثقة أو يأسا عندما يحدث العكس وينتزع الحلفاء النصر . أما عن بريطانيا العظمى ، فقد كان عليها أن تكيف نفسها لسياسة تجنب ويلات الحرب التي تتبعها مصر ، لكنها ستستطيع أن تفرض تفسيرا يزداد صرامة لمواد معاهدة ١٩٣٦ ، كما أنها سوف لا تتردد - ما أن يلوح لها أن مصالحها الأساسية يتهددها الخطر — في أن تتدخل بحزم في الشئون الداخلية لمصر ولو اضطرها الأمر إلى اللجوء إلى استخدام القوة .

أزمة فبراير ١٩٤٢

مات حسن صبري باشا على حين غرة في ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ وهو يلقى خطاب العرش ، واختار الملك خلفا له أحد المستقلين — كذلك — هو

حسين سرى باشا واشترك معه فى الوزارة خمسة من الأحرار الدستوريين ورئيس حزب الاتحاد الشعبى وستة من المستقلين ، وظل السعديون فى صفوف المعارضة وكانت الدلائل تشير إلى أن عمر الوزارة الجديدة ـ وقد حرمت من تأييد السعديين ـ سوف يكون قصيرا لولا أن الحلفاء قاموا بهجوم مضاد بالغ العنف أعاد الأوضاع على الحدود الليبية المصرية إلى سابق عهدها . واضطرت القوات الإيطالية فى المدة من ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ إلى ٧ فبراير ١٩٤١ إلى إخلاء برقة والتقهقر إلى ما وراء بنغازى وعاد الهدوء إلى النفوس القلقة فى القاهرة . لكن ذلك لم يستمر سوى فترة قصيرة ففى ربيع ١٩٤١ تدخل الفيلق الإفريقى بقيادة الجنرال الألمانى روميل لأول مرة فى معارك الصحراء وفى ٣ إبريل سقطت بنغازى ، وفى ١٢ منه أخلى الإنجليز البردية وبعد ذلك بشهر اجتازت القوات الإيطالية الألمانية حدود مصر واحتلت السلوم فى ٢٠ مايو ووصلت إلى مرسى مطروح وبذا فقد الحلفاء لبعض الوقت كل برقة فيما عدا طبرق التى قاومت حاميتها كل ما وجه إليها من هجمات . وفى هذه الأثناء كانت الحرب قد امتدت لتشمل اليونان ويوغسلافيا (١) وبعد أن تم للقوات الألمانية دخول أثينا أحتلت أولا البلوبونيز ثم كريت مشكلة بذلك تهديدا جديدا وجادا للأرض المصرية ، وبذا بدا أن هذه المآسى التى حاقت بالحلفاء ليست سوى مقدمة لانهيار بريطانيا العظمى مما دعم مكانة الرايخ العسكرية فى كل مكان وفى إبريل ومايو ثار العراق استجابة لنداء رشيد عالى الكيلانى وكان على القوات الإنجليزية أن تنفق شهرا كاملا حتى تعيد النظام إلى هناك ولكى تقضى على النظام العسكرى والديكتاتورى الذى قام فى بغداد . وفى يونيه أضطر الوضع الداخلى فى سوريا قوات فرنسا الحرة التى تعززها إمدادات بريطانية إلى التدخل فى دمشق . وأخيرا فقد أرغم وجود عدد كبير من الألمان بصورة غير عادية فى طهران فى شهر أغسطس مما بين سياح وفنيين

ودبلوماسيين » - (١١) أرغم بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتى على احتلال إيران .

وكان من المستحيل ألا يكون لهذه الأحداث انعكاساتها فى مصر ، وفى شهر مايو قبض على عزيز المصرى باشا ، وقدم للمحاكمة بتهمة قيامه بمحاولة لمغادرة مصر على متن طائرة حربية . وفى الإسكندرية كانت الغارات الجوية تبث الرعب فى نفوس الناس وبلغ توتر الأعصاب فى العاصمة مداه وانقسم الوزراء فيما بينهم واضطر حسين سرى باشا فى يونية إلى إجراء تعديل وزارى ، ولما كانت سياسته أكثر تعاطفا من سياسة سلفه مع بريطانيا العظمى بصورة واضحة ، فقد حاز تأييد السعديين الذين قبلوا فى ٣١ يولية خمسة مناصب فى وزارته التى شملها تعديل واسع ، وأخيرا فإن المقاومة التى أبدتها قوات الحلفاء ، ابتداء من يولية إلى نوفمبر ١٩٤١ والتى سدت طريق الإسكندرية فى وجه القوات الإيطالية والألمانية ، ثم الهجوم المضاد الذى قامت به قوات الحلفاء تجاه الغرب ... كل هذا منح القاهرة فترة من هدوء البال . وفى ٨ ديسمبر استخلصت طبرق وبعد ذلك بأسبوعين اضطر الفيلق الإفريقى Afrika Korps إلى الجلاء عن بنغازى متقهقرا فى فوضى حتى العجيلة . ودعم هذا النصر موقف الحكومة المصرية لكنه لم يضع حداً لمتاعبها فى الداخل . بل لقد ازدادت هذه المتاعب خلال الأشهر الأخيرة لعام ١٩٤١ - إذ أثار الارتفاع الملموس فى أعباء المعيشة الذى فشل رئيس الوزراء فى أن يوقفه احتجاجات قوية فى كل الأوساط ويعود هذا الارتفاع فى تكاليف المعيشة لأسباب عدة أولها نقص المواد الأولية الضرورية فالمنسوجات العادية التى يجد فى طلبها الجزء الأكبر من الشعب قد اختفت من الأسواق . أما البترول اللازم للاستخدام المنزلى (الكيروسين) فلم يعد بالإمكان العثور عليه ، واختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر وقل المعروض من الخبز وخلط دقيق القمح

بدقيق الذرة وضاعف أضطراب المواصلات من القحط، كما لم تؤد القيود التى فرضت على نقل الحبوب من محافظة لأخرى إلى تحسين الوضع حتى اقتضى الأمر تخصيص حصة من المواد التموينية لكل محافظة (مديرية) لكن الجهود التى بذلتها فى هذا الصدد وزارة التموين لم تحقق النتائج المرجوة منها - فقد عملت الهيئة المختصة بطريقة سيئة وارتكبت كثيرا من الأخطاء . أما المسئولون الذين أوكلت إليهم المهمة فقد ظلوا يتخبطون المرة تلو الأخرى وكانوا فى مجموعهم غير معدين لتسيير الأعمال المعقدة الخاصة بالمصالح المشرفة على توزيع حصص التموين كما لم يكونوا فى وضع يمكنهم من منع المضاربين من تخزين المؤن أملا فى ربح فاحش يجنونه فيما بعد ، ولذا انتشرت السوق السوداء فى كل مكان (١٢) .

لم تلق مسئولية هذه المساوىء على الحكومة وحدها ، التى اتهمت بقصر النظر ، وإنما ألقيت المسئولية فى ذلك أيضا على بريطانيا العظمى . ففى مجلس النواب أعلن رئيس الوزراء السابق إسماعيل صدقى أن وجود قوات الحلفاء هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة ولكى يدعم قوله بالأرقام بين أن سبب النقص الشديد فى القمح الذى تعانى منه مصر إنما يعود إلى كميات القمح التى ووفق على تسليمها لجيوش الاحتلال ؛ كما أن الجنود البريطانيين يستهلكون - حسب قوله - فى إجازاتهم زيادة على ما يستهلكونه فى ثكناتهم ما يقرب من ٥٠٫٠٠٠ أردبا من القمح شهريا (١٣) أى ما يصل إلى ٦٠٠ ألف أردب فى العام الواحد (١٤) وقد أحدث هذا القول دويا واسع المدى ولم يستطع تكذيب رئيس الوزراء له أن يمنع من انتشاره بسرعة فائقة . وتحدث الناس فى كل مكان عن « نهب » مصر ، وعن المجاعة ، وعن الفوضى (١٥) .

قررت الحكومة علاجاً لهذا الوضع الحرج أن تحد من مساحة الأراضى المخصصة لزراعة القطن ، وتهيأ بذلك ما يزيد على ١٧٠٫٠٠٠ فدان (١٦)

لزراعة الحبوب والمحاصيل الغذائية التى كانت زراعتها ضئيلة. وأخيرا فقد منح موظفو الحكومة وصغار العمال أعانة غلاء المعيشة. لكن هذه الإجراءات التى لم يكن أثرها ليظهر إلا على المدى الطويل لم تؤد إلى وضع حد للسخط العام.

وتضاعفت حيرة الحكومة عندما قدم وزير المالية استقالته لأسباب غامضة فى ٢ يناير ١٩٤٢ وتولى منصب وزير المالية حسين سرى باشا الذى كان يحتفظ لنفسه كذلك — بالإضافة إلى رئاسة الوزارة — بمنصب وزير الداخلية، واستقبل مجلس النـــواب بتحفظ تضخم صلاحيات رئيس الوزراء وازداد السخط عندما قررت الحكومة فى ٥ يناير — بناء على طلب بريطانيا العظمى — أن « توقف » علاقاتها مع الدولة الفرنسية(١٧) وقدمت على الفور أربع استجوابات إلى مكتب المجلس وامتدح كل الخطباء وكان أقدرهم فى التأثير على سامعيه إسماعيل صدقى باشا — الخدمات التى قدمتها فرنسا لمصر فى المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية وثار النواب فى حدة ضد قرار لا يمكن أن يفرضه التطبيق الدقيق لمواد معاهدة ١٩٣٦ فحكومة فيشى لم تكن قد أعلنت الحرب على بريطانيا العظمى.

كان هذا فى الواقع هو الاتجاه الحقيقى للمناقشات التى كان من شأنها أن تثير أزمة وزارية فى نفس الوقت الذى قام فيه الجنرال روميل — بعد أن أعاد تجميع قواته — بدخول بنغازى منتصرا (فى ٢٩ يناير) ثم واصل زحفه الناجح نحو الشرق ليصل درنة (فى ٥ فبراير).

وكان تجميد العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا قد تقرر بينما كان الملك موجودا فى الصعيد. وأصر الملك — الذى لم يؤخذ رأيه فى الأمر — على ضرورة إبعاد وزير الخارجية وفى ٢ فبراير قدمت الحكومة بكامل هيئتها — وكانت تتمتع بدعم السفارة البريطانية — استقالتها وقبلها الملك فاروق وأنفجرت الأزمة التى شاءت الظروف لها أن تأخذ مسحة درامية.

وما أن علم الناس فى القاهرة بخبر هجوم الألمان حتى عاود المتعاطفون مع المحور نشاطهم ودوت فى شوارع العاصمة صيحات الهتاف بحياة روميل تطلقها المظاهرات الضخمة التى استوجب الأمر منع تجدد قيامها. وأحيت استقالة الحكومة — فى هذه الظروف الحرجة التى تمر بها جيوش الحلفاء كثيراً من الآمال ، وحيكت الدسائس حول القصر ومضى يوما ٢ و٣ فبراير دون الوصول إلى حل . كان الملك مترددا ، وقررت السفارة البريطانية أن تتدخل ، ومنذ هذه اللحظة بدأت تتوالى الأحداث .

وفى ٤ فبراير طلب إلى الملك فاروق رسميا أن يكلف رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا بتشكيل الوزارة ، وفى مساء هذا اليوم انتشرت القوات البريطانية فى ميدان عابدين أمام القصر الملكى تصحبها المدافع والدبابات وانتزعت من القصر بعض الحواجز الحديدية . وجرد ضباط مصريون من الحرس الملكى من سلاحهم وبلغت الأحداث ذروتها الدرامية . وفى الساعة التاسعة دخل سير مايلز لامبسون SirMiles Lampson يصحبه جنرال ستون Stone القصر الملكى ورضخ الملك وكلف النحاس باشا بتشكيل الحكومة الجديدة .

انتهت الأزمة ، وفى ٧ فبراير أعلن قرار حل مجلس النواب ولم يدخل الأحرار الدستوريون والسعديون الانتخابات الجديدة .

وإزاء هذا اكتسح الوفد الانتخابات فحصل على ٢٣٤ مقعدا من مجموع المقاعد البالغ عددها ٢٦٤ . أما الثلاثون مقعداً الباقية فكانت من نصيب مرشحين مستقلين .

الهوامش :

(١) قارن Oriente moderno ، ١٩٣٩ ، ص ١٠٥ — ١٠٩

(٢) عن الفريق عزيز المصرى . أنظر على وجه الخصوص Oriente modeno ١٩٣٨ ص ١٤٤ ، ٥٢٥ ، ٦٨١ ؛ ١٩٣٩ ، ص ٥١١ ؛ ١٩٤٠ ، ص ٢٩٢ ، ٤٣٨ .

(٣) كما جاء ذكره فى :

Jean Lugol Egypte et la deuxieme guerre mondiale

(٤) قارن : Oriente moderno ، ١٩٤٠ ، ص ٣٤٢ - LUGOL المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٥) كان لإيطاليا فى ذلك الوقت فى ليبيا حوالى ٣٠٠ر٠٠٠ مقاتل، بينما لم تزد قوات بريطانيا فى مصر على ٧٠ر٠٠٠ مقاتل .

(٦) قارن : Oriente moderno ، ١٩٤٠ ، ص ٣٢٣ .

(٧) نفس المصدر ، ص ٤٠٩ .

(٨) قارن : لوجول ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٩) نفس المصدر ، ص ١٢٤ .

(١٠) فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٠ بدأت ايطاليا عملياتها الحربية ضد اليونان بعد أن وجهت إليها إنذاراً تطلب فيه السماح لها بإحتلال بعض نقاط استراتيجيه فى الأراضى اليونانيه احتلالا عسكريا طيلة استمرار النزاع الحالى مع بريطانيا العظمى » وفى ٦ إبريل ١٩٤١ دخلت ألمانيا بدورها الحرب ضد اليونان ، وفى نفس التاريخ غزت القوات الإيطاليه - الألمانية يوغوسلافيا .

(١١) فى خطاب ألقاه المستر تشرشل أمام مجلس العموم فى ٩ سبتمبر ١٩٤١ .

(١٢) قارن : لوجول ، المرجع السابق ، ص ٣٣١ ومابعدها .

(١٣) الأردب يساوى ١٢٥ ك . ج .

(١٤) كما ذكره لوجول ، المرجع السابق ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(١٥) نفس المصدر ، ص ٣٣٣ .

(١٦) الفدان يساوى ٤٢ر٠ من الهكتار .

(١٧) أعلن وزير الخارجية المصرى القرار الذى اتخذته الحكومة فى مذكرة نشرت فى اليوم نفسه وهذا نصها : —

« حدث على أثر قيام الحرب بين ألمانيا وبريطانيا العظمى أن قررت الحكومة المصرية قطع علاقاتها السياسية مع حكومة الرايخ . ولما قامت الحرب بين بريطانيا العظمى وإيطاليا قررت الحكومة المصرية كذلك

قطع علاقاتها السياسية مع حكومة روما واتبعت هذه السياسة بعد ذلك مع سائر الحكومات التى أصبحت فى حالة حرب مع بريطانيا العظمى فقطعت علاقاتها مع اليابان ورومانيا والمجر وأخيراً مع فنلندا .

ومع أن حكومة فيشى لم تكن فى حالة حرب مع بريطانيا فقد تعاونت مع حكومات المحور فى حربها ضد بريطانيا العظمى بطرق مباشرة وغير مباشرة .

ولم يكن بد من أن يؤثر موقف حكومة فيشى هـــذا على علاقات الصداقة التى تربطها بمصر لتنافى هذا الموقف مع روح المعاهدة الإنجليزية المصرية لذلك كانت الحكومة المصرية تنظر بعين القلق إلى تطور الحوادث فى فرنسا وكانت تتوقع أن تضطرها الظروف يوما إلى قطع علاقاتها السياسية مع حكومة فيشى .

ولقد طالبت الحكومة البريطانية من ناحيتها الحكومة المصرية بقطع علاقاتها مع حكومة فيشى لقيام موظفى هذه الحكومة بأعمال تتنافى مع سلامة الجيوش البريطانية فى مصر . وقد عالجت الحكومة هذه الحالة فى بادىء الأمر بأتخاذ إجراءات فردية ضد بعض هؤلاء الموظفين فاعتقل بعضهم ورحل البعض . غير أن توالى الحوادث جعل هذه الإجراءات الفردية تعجز عن أداء الغرض المطلوب فكررت الحكومة البريطانية طلب قطع علاقاتنا السياسية مع حكومة فيشى قائلة إن اعتقال موظفى حكومة فيشى وترحيلهم واستبدالهم لايغير موقف هذه الحكومة . فكل موظف بها فى مصر سيقوم بنفس الأعمال المشكو منها تنفيذاً لسياسة حكومته .

وكانت الحكومة المصرية خلال فترة المحادثات التي ظلت بضعة أشهر دائمة الاتصال بمعالي محمود فخري باشا ممثلها في فيشي لإبلاغه تطور الحوادث ليعد العدة لما قد تتمخض عنه تلك الحوادث وخاصة فيما يتعلق بشئون الطلبة المصريين المقيمين في فرنسا سواء في المنطقة المحتلة أو غير المحتلة . وقد وضعت الحكومة رهن معالي الوزير المفوض الاعتماد الكافي لترحيل هؤلاء الطلبة .

ولقد كان من المتوقع أن يتسع وقت الحكومة لترحيل هؤلاء الطلبة قبل البت في أمر قطع العلاقات مع حكومة فيشي ، ولكن الحكومة البريطانية تلقت أخيراً أنباء خطرة جعلتها تتعجل قرار الحكومة المصرية في هذا الموضوع فلما عرض الأمر أخيراً على الحكومة رأت أن فرنسا ليست إلى الآن في حالة حرب مع بريطانيا العظمى ، غير أن تصرفات الحكومة الفرنسية لا تدع مجالا للشك في أعمالها العدائية لبريطانيا . ويقتضي ذلك الحيطة من أعمال موظفيها . كذلك رأت الحكومة أن من الواجب عليها نحو حليفتها بريطانيا القضاء على أسباب شكواها - فقررت إنهاء التمثيل الدبلوماسي لحكومة فيشي في مصر ليغادر وزيرها وموظفو مفوضيتها أراضي مصر .

على أن الغرض من هذا القرار لم يكن جعل حكومة فيشي في صف واحد مع الحكومات التي قطعت مصر علاقاتها السياسية بها والتي هي في حالة حرب مع بريطانيا العظمى . بل كان الغرض الاكتفاء الآن بالإجراء الذي يزيل أسباب شكوى الحليفة دون تعدى هذا الغرض .

ولهذا كان مضمون المفكرة التي سلمت لوزير حكومة فيشي يختلف عن مضمون المفكرات الأخرى . فليس في المفكرة التي سلمت إليه أية إشارة إلى أن الحكومة قد قررت اتخاذ إجراء نحو الفرنسيين وأموالهم في حين قد نص صراحة في المفكرات الأخرى على اعتقال رعايا الدول

المعاديه لبريطانياو وضع أموالهم تحت الحراسةوما إلى ذلك من الإجراءات التى تترتب عادة على قطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية .

ولهذا أيضاً لم تنص المذكرة على قطع العلاقات مع حكومة فيشى، وأنما نصت على إنهاء العلاقات للأسباب التى دعت إليها أو بعبارة أخرى إلى وقف العلاقات السياسية بين الحكومتين .

(عن « الأهرام » فى ١٩٤٢/١/٩ ص ٤ . ومراعاة للدقة نذكر أن الأهرام قد صدر هذا البيان بقوله: أفضى مصدر مسئول فى وزارة الخارجية لمندوب الأهرام ببيانات فى هذا الصدد يؤخذ منها ما يأتى . .)

(المترجم)

الفصل الرابع

« حكومة الشعب »

(٤ فبراير ١٩٤٢ — ٨ أكتوبر ١٩٤٤)

لم تنشر على الإطلاق أية وثيقة رسمية عن الأحداث التى أدت إلى دعوة الوفد إلى الحكم فى فبراير ١٩٤٢ . ولتوضيح أهمية ذلك ، نجد من المناسب أن نحاول منذ البداية أن نوضح الموقف الذى اتخذه مصطفى النحاس باشا تجاه بريطانيا العظمى منذ تولى الملك فاروق العرش وحدوث أزمة ديسمبر ١٩٣٧ .

لقد عمل الوفد منذ انضمامه لصفوف المعارضة على أن ينفرد بذلك الدعم الحقيقى أو المفترض الذى تقدمه السفارة البريطانية للقصر الملكى ولكل « الرجعيين » محاولا بذلك أن يسترد شعبيته التى استطاع الملك الشاب أن يكسف بريقها إلى حد ما . وبعد ذلك وقف الوفد ضد المحادثات التى أجراها فى روما فى ٨ مارس ١٩٣٨ اللورد بيرث Perth حول مشاكل البحر المتوسط والمسائل الإفريقية دون استشارة سابقة لمصر ، كما أنه رأى الاتفاق الإنجليزى الإيطالى المعقود فى ١٦ إبريل ١٩٣٨ بمثابة « العدوان على استقلال البلاد وكيانها الدولى ونكث عهود مقطوعة فى معاهدة التحالف بين مصر و بريطانيا والتفريط فى حقوق مقدسة مقررة لمصر والسودان » (١) . كما أنه لم يخفف من انتقاداته للاتفاق الإنجليزى المصرى الذى عقد فى ٤ أغسطس ١٩٣٨ حول بناء ثكنات عسكرية فى

منطقة القناة السويس(٢) . كما أصدر فى الرابع من سبتمبر بيانا يستثير فيه الرأى العام ضد أول خرق لنص معاهدة ١٩٣٦(٣) .

ومع ذلك فمع بدء العمليات الحربية فى أوربا تغير موقف الوفد. وبدأ تنديده ببريطانيا يفقد حدته تدريجيا ثم يختفى كلية على وجه التقريب من الصحف الوفدية . وفيما بين موقف السعديين الذين كانوا يحبذون دخول مصر الحرب وبين موقف أنصار على ماهر باشا تبنى الوفد سياسة أكثر ملاءمة ونادرة فى الوقت نفسه على أن تضمن له ولاء الجماهير . وعبر الوفد فى مذكرة سياسية سلمها إلى السير مايلز لامبسون فى أول إبريل ١٩٤٠ عن « تخوفه » من أن يتعرض التحالف الإنجليزى — المصرى « لأزمة أخلاقية » بالغة الخطورة يمكن أن نلمح دلالات عليها « عند عناصر بعينها » من الشعب المصرى حسب تعبيره « وعند آخرين من أبناء الشعوب العربية والشرقية » . ولكى تدرأ بريطانيا هذا الخطر لزم عليها أن تعلن منذ ذلك الوقت « أن القوات البريطانية ، بعد انتهاء الحرب الدائرة واستتباب السلام بين الأطراف المتحاربة ، ستنسحب كلية من الأراضى المصرية لتحل محلها قوات عسكرية مصرية ، كما أن من المسلم به أن معاهدة التحالف سوف تظل نافذة المفعول بين الطرفين » ، كما اقتضى الأمر أيضاً أن تؤكد بوضوح أن مصر سوف تشارك فى « الترتيبات النهائية للحرب » كما أنها ستكون « طرفاً فعالا فى مفاوضات السلام حتى تكون فى وضع يسمح لها بالدفاع عن مصالحها وحتى تحقق أهدافها المادية والروحية » . ومن جهة أخرى فما أن يسود السلام حتى تكون حقوق مصر فى السودان موضع اعتراف من جانب بريطانيا العظمى « لمصلحة سكان وادى النيل العظيم(٤) .

ولم يكن من شأن بيان الوفد هذا إلا أن يسبب بعض الضيق فى لندن

كما أن رد الحكومة البريطانية كان يتسم بشيء من الحزم(*) . وفى نفس الوقت ، فإن الوفد لم يتردد فى إعلان ارتباطه بقضية الديمقراطيات وأكد أن مصر تمد يدها « للشعب الحليف » وأن الشرف يقتضى من كل مصرى أن يساعد الدولة « الحليفة » — بريطانيا — ويشد أزرها وأن يتجنب بوجه خاص كل ما يمكن أن يؤخذ على أنه « طعنة فى الظهر » . وغداة دخول إيطاليا الحرب خرج الوفد بكلماته إلى حيز التنفيذ . فمنذ ذلك الحين تغاضى الوفد عن المطالب المعلنة فى برنامجه وظل يعلن أنه يقف إلى جانب تقديم المساعدة المخلصة لبريطانيا العظمى فى إطار معاهدة ١٩٣٦ مع رفض الزج بمصر فى أتون الحرب وخففت هـــذه السياسة شكوك السفارة البريطانية كما جعلتها فى الوقت نفسه تأخذ فى الاعتبار رغبات الشعب المصرى . وبفضل هذه السياسة أيضاً باتت بريطانيا مقتنعة — بعد أن أدركت ماتواجهه من صعوبات — بعدم إمكانية تحقيق فكرة جر مصر إلى الحرب وإزاء ما لمسته بريطانيا من مناورات على ماهر باشا والمحاولات المتخبطة التى قام بها حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا — بدا الوفد بوصفه الحزب الوحيد — والذى لا يزال يحوز الشعبية الكافية — القادر على أن يقنع الرأى العام بتقبل الإجراءات التى تحتم الضرورة اتخاذها أثناء فترة الحرب . ولذا فإنها لم تتردد فى أن ترغم الملك فاروق على إعادة

(*) يعود سبب ضيق بريطانيا من مذكرة الوفد إلى أنه ضمنها مطالبه الوطنية : كمطالبة تعهد بريطانيا بالانسحاب من الأراضى المصرية على أن تبقى المحالفة قائمة ، وأن تكون مصر طرفا فى التسوية النهائية وأن تشترك اشتراكا فعليا فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها ، والاعتراف بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعا والمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية .

وقد عبرت بريطانيا فى ردها عن ضيقها من المذكرة واعتبرتها محاولة مقصودة للعب دور فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها كما عبرت عن دهشتها بالمثل من محاولة النحاس باشا التشكيك فيما لمعاهدة ١٩٣٦ من صفة قطعية « رسمية » (المترجم)

النحاس باشا إلى الحكم مفضلة إياه على أحمد ماهر باشا ، الذى بدت لها آراؤه المتطرفة بمثابة خطر على استتباب الأمن والنظام فى مصر .

معركة العلمين

حرص النحاس باشا منذ اليوم التالى لوصوله إلى الحكم على أن يوضح للسفارة البريطانية أنه « لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان بالتدخل فى شئون مصر وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها »(٢) ورحب السير مايلز لامبسون عن طيب خاطر بهذه المناورة التى كانت تهدف إلى تناسى عمل القوة الذى حدث بالأمس فى قصر عابدين . كما أوضح المندوب السامى فى نفس اليوم فى تصريح نشرته الصحف أن السياسة للبريطانية تهدف إلى « ضمان تعاون كامل مع حكومة مصر باعتبارها بلداً مستقلا وحليفا وذلك بتنفيذ بنود المعاهدة الانجليزية المصرية دون التدخل فى الشئون الداخلية لمصر أو فى تشكيل الوزارات أو تعديلها »(٥)

ومع ذلك فقد كانت الشهور الأولى فى عمر « حكومة الشعب » بالغة الصعوبة ، فقد سرى الهمس بأن السير مايلز لامبسون كان قد قدم إلى الملك فاروق أثناء المقابلة التى تمت فى ٤ فبراير وثيقة تنازل عن العرش وأنه كانت قد اتخذت كافة الإجراءات لنقل الملك إلى مكان مأمون إذا ما رفض دعوة مصطفى النحاس باشا إلى تولى الحكم . وفى العاصمة نمت لدى الضباط مشاعر النقمة على بريطانيا العظمى . وفى ليبيا كانت المعارك تدور بشراسة . وفى ٢٧ فبراير ١٩٤٢ كان روميل يواصل طريقه إلى الأمام وفى ١١ يونيه جلت قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال كونج Koenig عن بير حكيم وفى ٢١ يونيه سقطت طبرق ووقع ٢٥ ألف من الرجال أسرى فى يد العدو ، وفى ٢٥ يونيه تم إجتياز الحدود المصرية واحتلال

السلوم . وفى اليوم التالى دخلت قوات المحور المدرعة سيدى برانى وفى صباح ٢٩ سقط معسكر مرسى مطروح الحصين وفى أول يولية حوصرت العلمين وأصبحت القوات الألمانية الإيطالية تبعد عن الاسكندرية بما لايزيد على مائة كيلومتر . وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلنت ألمانيا الهتلرية وإيطاليا الفاشية التزامهما المشهورة « باحترام وتأكيد وضمان استقلال وسيادة مصر » بل إنهما أكدتا من جديد أن قواتهما لن تدخل مصر « كبلد معاد وانما ستدخلها بهدف طرد الإنجليز من الأراضى المصرية وحتى تواصل ضد انجلترا العمليات الحربية التى تهدف الى تحرير الشرق الأوسط من السيطرة البريطانية » . وبالإضافة الى ما سبق فقد تلقت مصر تأكيداً بأنها بعد أن تتحرر من قيودها ستتبوأ مكانها بين الدول المستقلة ذات السيادة (٦) . وشجعت هذه السياسة الماهرة كل خصوم بريطانيا العظمى على معاودة دعايتهم لصالح قوات المحور فى الوقت الذى نجحت فيه بعض العناصر الألمانية فى التسلل الى ضواحى الاسكندرية . لقد كان وقتا عصيبا حقا . وفى القاهرة هجم الناس بالطوابير على نوافذ البنوك وجرت حركة سحب جماعية للأرصدة ودب الفزع فى قلوب الأجانب وفكر الكثيرون منهم فى الهرب الى فلسطين ووضعت السلطات البريطانية تحت تصرفهم قطاراً خاصاً ،وكتب أحد شهود العيان يقول : « كانت أعمدة الدخان تشاهد وهى تعلو فى سماء المدينة،وأخذت البعثات الأجنبية تحرق وثائقها فى حدائق مبانيها وملأت قوافل السيارات الطرق الصحراوية وبدأت هجرة جماعية وغادر الناس من كل الجنسيات مصر بالمئات وذهبوا يلوذون بفلسطين وسوريا ولبنان بل وبجنوبى أفريقيا(٧):

وفى ظل هذه الظروف المحزنة أبدى رئيس الوزراء من ضروب النشاط والهمة ما جعله يوجه المرة تلو المرة شكره العميق إلى حكومة لندن وفى ٢٢ فبراير أعفى رئيس الجيش المرابط عبد الرحمن عزام باشا من مناصبه . وفى ٨ إبريل

أعتقل على ماهر باشا بعد أن طلب إليه أن يكف عن القيام بأى نشاط سياسى وحددت إقامته وزيدت إجراءات الأمن فى كل أنحاء مصر . وأدان النحاس باشا « الطابور الخامس » الذى يبذر القلق فى النفوس، وبقوة وحماس كذب الشائعة التى راجت ومؤداها أن انجلترا طلبت إلى مصر أن تمدها بمعونة عسكرية وأكد أنه مواصلة منه للسياسة التى سبق أن أعلنها قبل مجيئه إلى الحكم لن يقدم على الإطلاق جنديا واحداً مهما كانت الظروف ، لكنه استطاع أن يفى بالتعهد الذى قطعه على نفسه « بأننا غيورين على تطبيق معاهدة الصداقة والتحالف فى روحها وفى نصها » وبأنه لن يسمح لمخلوق أيا كان بأن يخل بتكامل نصوص هذه المعاهدة التى من شأنها أن تطمئن حليفتنا طمأنة تامة فى الوقت الذى تقاتل فيه دفاعا عن الديمقراطية والحرية (٨) . وكانت الحملة ضد « المهيجين والجواسيس » مصحوبة بالعنف (٩) كما صدرت الأحكام ضد « مروجى الأخبار الكاذبة » بعقوبات بالسجن تتروح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة (١٠) كما أغلق نادى السيارات الملكى بالقاهرة الذى اشيع عنه سواء بالحق أو بالباطل أنه مقر لغير المتعاطفين مع الحلفاء . كما أعتقل النبيل عباس حليم وكذلك رئيس اتحاد الرياضة المصرى محمد طاهر ، وكلف الجيش بالتعاون مع البوليس فى حفظ النظام والهدوء فى الشوارع وألقى القبض على آخرين ممن حامت حولهم الشكوك ونشطت المحاكم العسكرية ،

وهكذا انحازت مصر للمرة الأولى وبشكل واضح - تحت قيادة مصطفى النحاس باشا - إلى جانب الحلفاء ، وذلك دون أن تشترك فى الحرب اشتراكا مباشرا . واستطاعت بريطانيا أن تعد لهجومها المضاد وإن كان الأمر قد استلزم الانتظار حتى أكتوبر ١٩٤٢ حتى تكسب نهائيا معركة العلمين ويزول الخطر عن مصر، وفى نوفمبر وديسمبر أخذت تسقط كل من برقة وطبرق وبنغازى ثم أجدابيا على التوالى فى يد الجيش الثامن

وفى هذه الأثناء نزل الحلفاء على شواطىء شمالى إفريقيا (٨ نوفمبر ١٩٤٢) وهكذا تلاشت قوة المحور العسكرية من على مسرح العمليات فى حوض البحر المتوسط . وبعد ذلك بعـدة أشهر انتهت الحرب فى إفريقيا تماما بالاستيلاء على طرابلس وبنزرت وتونس (مايو ١٩٤٣) . أما مصر فقد أصبحت آمنة من كل خطر ومالبثت المعارك السياسية الداخلية أن عادت من جديد إلى أفق القاهرة .

الوفد وأحزاب المعارضة ، والقصر الملكى

ظل رئيس الوزراء طيلة عام ١٩٤٣ هدفا لهجمات شديدة وجهتها إليه معارضة ضعيفة وإن تكن نشطة تعيد إلى الأذهان باستمرار ظروف مجيئه إلى الحكم على أسنة الرماح الإنجليزية ، ولم تستثن بريطانيا العظمى من هذه الهجمات ، فقد وجهت إليها الاتهامات من فوق منصة البرلمان باعتبارها مسئولة عن الغلاء المستمر فى تكاليف المعيشة ـ ووصفت الرقابة التى تمارسها على الصادرات المصرية عن طريق مركز تموين الشرق الأوسط Middle East Supply Centre بالقسوة كما تعرض تعنت جهاز الرقابة الخاص به إلى انتقادات مريرة (١١) وفى يونية ١٩٤٣ ، ألقى النائب الوطنى عبد العزيز الصوفانى بك خطابا طويلا ندد فيه بالسلوك غير القويم لرجال الفرق التابعة لجيوش الحلفاء وضد أعمال العنف التى انغمسوا فيها فى بعض الأحيان (١٢) وبالمثل كانت الحكومة هدفا للهجوم لأنها عينت مستشاراً لها للشئون الاقتصادية والمالية خبيرا بريطانيا هو سير جيمس باكستر Sir James Baxter (١٣) كما كان على الوزارة أيضا أن تتحمل عداء القصر والحاشية الملكية ـ إذ لم ينس الملك فاروق قط ذلك الضغط الذى تعرض له فى فبراير ١٩٤٢ كما كان يضيق برئيس وزراء يقوم من تلقاء نفسه بجولات « ديكتاتورية » وتستقبله فى رحلاته مظاهرات ترحيب موحى بها تهتف له « عاش النحاس

زعيم الأمة المحبوب »(١٤) كما أن رئيس الوزراء من جانبه ـ وهو الذى كان لا يزال هو الآخر تحت تأثير الضربة التى تلقاها فى أزمة ديسمبر ١٩٣٧ كان يبذل كل ما فى وسعه ليؤكد « لمولاه » فى كل المناسبات أن الملك فى مصر يملك ولا يحكم .وعندما كان الملك يمنح بعض الألقاب أو النياشين مستنداً إلى سلطته الخاصة كانت الحكومة تتظاهر بأنها تجد فى ذلك مساسا بالدستور ، وإذا أبدى القصر رغبته مرة فى تعين أحد مرشحيه فى أحد المناصب الخالية كانت أزمة جديده تنفجر وأخيراً فما أن كان الملك الشاب يقرر القيام بجولة فى جزء من مملكته مرتديا زى البحرية أو زى طيار أو ضابط أو فى ملابس راكبى الدراجات البخارية ،حيث كان يوزع العطايا والهبات ذات اليمين وذات الشمال حتى يحذو حذوه رئيس الوزراء ويدور تنافس حقيقى على الشعبية بين الغريمين .

ثم تحولت هذه المعركة الصامتة إلى صراع عنيف ، فبعد مناوشات عديدة قدم الشيخ المراغى شيخ الجامع الأزهر الذى ساند السراى بكل قوة فى عام ١٩٣٧ استقالته التى كانت أول سبب جاد للخلاف فلقد رفض الملك استقالة مربيه القديم الذى كان يصطدم برئيس الوزراء لما بينهما من عداء قديم ، وأصر مصطفى النحاس باشا ـ ضد رغبة الملك ـ على تعيين خليفة للشيخ المستقيل وأصر كذلك ـ إزاء عناد الملك ـ على أن حق تعيين شيخ الأزهر أمر من اختصاص الحكومة .

وبعد ذلك بقليل ازداد تدهور العلاقات بين السراى والوزارة . فمنذ شهور عدة كان وباء الملاريا قد انتشر فى الصعيد ، وجهد رئيس الوزراء ما وسعه الجهد أن يهون من خطورة الأمر ، لكن زيارة مباغتة من الملك أعطت للأمر كل أهميته بل وبينت مدى خطورته . ولما لم يعد لدى النحاس باشا من سبب يدعوه لإخفاء ما تكشف ، فقد قام بدوره

بزيارة ـ للصعيد وأدت خطوته تلك إلى قيام الملك بزيارة ثانية لنفس المنطقة .

مثل هذه الاحتكاكات كانت كفيلة بقيام علاقات متوترة بين الطرفين المتعاديين حتى لو لم يلق رئيس مجلس الوزراء فى ذكرى الاحتفال بيوم الدستور الذى أقيم فى قصر الزعفران بخطابه الذى زاد فى خطورة الصراع (١٢) فقد أزعجت الملك تلك التعليمات المتكررة التى طالما أبديت خلال المعارك التى خاضها الوفـــد حول التطبيق الصارم لمواد الدستور فى نفس الوقت الذى أدى فيه عدم حضور أى ممثل للبلاط إلى تعليقات شتى .

وفى شهر إبريل ،سرى الاعتقاد فى القاهرة بأن الملك يود أن يتخلص من رئيس وزرائه ليشكل حكومة جديدة برياسة حين سرى باشا يتولى فيها أحمد ماهر باشا منصب نائب الرئيس . بل وادعى كثيرون أن الملك قد أحاط السفير البريطانى علما برغبته تلك .

ولقد ظل مصطفى النحاس باشا فى الواقع لعدة أشهر واستناداً إلى دعم بريطانيا العظمى له ، يستخف بخصومة السراى له . كما كان يقابل الاستجوابات المقدمة إليه فى مجلس النواب والشيوخ بلا مبالاة، وكان باستطاعته أن يقبل أو يرفض مناقشة أى منها حسبما يتراءى له . كان النحاس باشا بسبب تمرسه بمناورات الحياة السياسية لطول خبرته، وبسبب وجود الرقابة فى خدمته ،ولثقته أيضاً فى قدرته على الحصول على أصوات أغلبية الناخبين ،رجلا يصعب النيل منه . وبرغم ذلك كان يحاول بجهد جهيد عن طريق خطبه العنيفة التى كان يلقيها « ضد أعداء البلاد وأعداء الدستور » .وعن طريق رحلاته العديدة ـ احتواء الرصيد المتنامى لصالح خصومه ، لكنه لم ينجح فى حصر نطاق المعارضة الصامتة له . وربما

كان سيقدر له أن ينجح فى ذلك ذات يوم لو لم تكن قد تدعمت صفوف خصومه بعدد جديد فقد سبق أن انضم إليهم مكرم عبيد باشا الذى أقصى عن الوزارة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث كان يشغل منصب وزير المالية ·

لقد طرد مكرم عبيـــد ـ القبطى المولد ، والذى تحول بعد ذلك إلى البروتستانتية ـ من الوفد كما طرد منه قبل ذلك عام ١٩٣٧ محمود فهمى النقراشي وأحمد ماهر ، وانضم مكرم بدوره إلى المعارضة وكون جماعة سياسية جديدة هى « الكتلة الوفدية المستقلة » · وقد أدى هذا الانشقاق بسبب شخصية قائده نفسه ، إلى زعزعة قواعد الحزب ، فقد كان مكرم عبيد لسنوات طويلة السكرتير العام للحزب،وكان يعرف كافة شئون الوفد وخباياه . كما كان نفوذه داخل الحزب قويا حيث اكتسب سمعة طيبة لنزاهته ، وهى سمعة من شأنها أن تعطى لهجماته ضد رئيس الوفد ثقلا خاصا · وسرعان ما اتخذ فى المناقشات البرلمانية ـ وهو الخطيب المفوه ـ موقف الخصم العنيد للوفد ولرئيسه . وفى بدايه ١٩٤٣ ألف كتيبا جرى تداوله سرا على الفور وهذا الكتيب الذى صدر باسم«الكتاب الأسود» عبارة عن « عريضة اتهام »الهدف منها ـ بسبب ما كشفت عنه من الوقائع المزعجة ـ بذر الشكوك فى نزاهة رئيس الوزراء وفى إخلاص المحيطين به وأرسلت نسخ منه إلى القصر الملكى وإلى سفارات بريطانيـــا العظمى والولايات المتحدة وغيرهما من الدول الأجنبية. وكان دوى هذا الكتاب كبيرا ،ووجهت على أثر نشره فى مجلس البرلمان أسئلة ماكرة وأصر بعض الخطباء ـ الذين يعنيهم أن تنفجر الفضائح ـ أن يقدم مكرم عبيد للمحاكمة لكن النحاس رفض ذلك مؤكدا أن الانتقادات التى يحتويها الكتاب الأسود اتهامات ذات طابع سياسى ، فهى إذن من اختصاص البرلمان وليست من اختصاص المحاكم ، وفى ٢٣ يونية وضع طرح الثقة بالحكومة

النهاية لمناقشة بدا رئيس الوزراء مدانا فى جزء منها ، وفى ١٢ يولية طرد مكرم عبيد باشا من البرلمان بأغلبية ٢٠٨ صوتا ضد ١٧ (٢٦) ومع ذلك فإن الاتهامات التى ساقها عن المحسوبية والاختلاس قد أثارت نحوه تعاطفا عميقا لدى الأوساط الشعبية . وهكذا أخذ مكرم عبيد منذ ذلك الوقت يبذر بذور الشك فى النفوس ، وأخذ الرأى العام يولى ثقة أكبر بما يذاع من دعايات مصـــادية للحكومة . كما أن عنف الإجراءات ضد مؤلف « الكتاب الأسود » قد شجعت المعارضة وطمح زعماؤها إلى أن يجعلوا من الرأى العام العالمى شاهدا على شكاياتهم - بنفس الوسيلة التى سبق أن لجأ إليها الوفد، فانتهزوا فرصة الاجتماع الذى عقده قادة الحلفاء بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٤٣ وقدموا إلى الرئيس روزفلت وإلى مستر تشرشل وكذلك إلى ممثـــلى الصين مذكرة بالآمال والمطالب المصرية . وقد جاء فى هذه المذكرة - التى صاغها إسماعيل صدقى باشا والتى ذيلت بتوقيعات أحمد ماهر باشا رئيس الهيئـــة السعدية وحسين هيكل باشا زعيم الأحرار الدستوريين ومكرم عبيد باشا - أن مصر « تنوء تحت أثقال حكم عسكرى شاذ ورقابة فادحة تحولان دون تكشف آراء الأمة وبمنع الإسراف فى تطبيقها عن الحكومة التى تحتمى وراءهما تحقيقا لأغراضها الخاصة كل صفات النيابة أو التمثيل». وحوت هذه المذكرة تلميحات واضحة عن ضرورة الاعتراف التام لمصر غداة الحرب بوضعها كدولة مستقلة وبأن على بريطانيا العظمى أن تعمل على التنازل عن القيود المختلفة التى تفرضها على مصر معاهدة ١٩٣٦ .

وكان مقيضا لاتجاه المعارضة هذا إلى انتزاع قيادة حركة المطالب الوطنية من حكومة تدعمها بريطانيا العظمى أن يتزايد فى الأشهر التالية.

وفى عام ١٩٤٤ ظهر ملحق جديد للكتاب الأسود كتبه أيضا مكرم عبيد لا يقل عن الكتاب الأسود عنفا ، وفيه اتهم النحاس باشا بأنه

فرط فى حقوق سيادة البلاد لصالح الإنجليز . وعندما يصدر مثل هذا الاتهام عن السكرتير العام السابق للوفد فلا بد أن تكون له قيمة خاصة، كما أنه وبدرجه خاصة كذلك اتهام خطير بالنسبة لحكومة جاءت بها إلى الحكم بريطانيا العظمى ولم يتوان زعماء المعارضة فى استغلال هذا الاتهام فتجمعوا فى شكل « جبهة وطنية » ووزعوا سرا فى فبراير ١٩٤٤ « بيانا إلى الأمة » وجهوا فيه انتقادات لاذعة وعنيفة ضد الاستعمار البريطانى « الذى لا يعرف حدودا لاطماعه » ويمضى البيان مؤكدا أن استقلال مصر يتعرض للزراية وأن الحريات مهـــددة والصحافة مخنوقة والبزعاء مسجونون والأخلاق مهدرة والمواطنون يقاسون والمجاعة تنتشر . وفى البيان وجهت المعارضة أنظار المصريين إلى أن سياسة بريطانيا العظمى هى مصدر كل هذه الشرور .

وقد استطاع زعماء المعارضة ـ بتقديمهم براهين أكثر وضوحا ـ أن ينموا الأحقاد والضغائن ضد بريطانيا العظمى . أما إزاء النحاس باشا فقد أتخذو مظهر أبطال الاستقلال المصرى وظلوا يطالبون بلا انقطاع فى كتاباتهم وفى الاستجوابات التى يقدمونها فى البرلمان ـ بإلغاء ما جاء فى معاهدة ١٩٣٦ ماسا بأستقلال مصر التام . وأصبح من الممكن أن نسمع فى مجلس الشيوخ أثناء مناقشات دارت حول موضوع وباء الكوليرا فى ٢٨ إبريل ١٩٤٤ مثل هذه الكلمات التى يتمثل فى سخريتها المرة ذلك العداء الشديد للحكومة « أيها السادة ـ إن مصر تعيش ساعات عصيبة لقد جاءتنا الملاريا كما جاءتنا الحكومة الحالية ، مع هذا الفارق الوحيد هو أن الملاريا قد جاءتنا على متن الطائرات البريطانية ، بينما جاءتنا الحكومة الحالية على ظهر دبابات بريطانيا العظمى ».

لم تنشر هذه الكلمات فى الصحف وبرغم ذلك فقد ظلت تتناقل من فم لفم ، ينشرها الهمس فى كل مكان . وفى نفس اليوم أصدرت الجمعية

العمومية للكتلة الوفدية مذكرة وجهتها إلى صاحب الجـــلالة المليك المحبوب وإلى ممثلى الدول الديمقراطية الأجنبية وإلى دول المشرق الشقيقة تدين فيها سياسة إنجلترا التى تضع مصر فى مصاف « إحدى مستعمرات التاج » وتقدم بذلك للعالم مثالا ملموسا « على ماينتظر الدول الصغرى تحت ستار ميثاق الأطلنطى » وانتهت المذكرة بتوجيه نداء إلى الشباب « النقى المستقيم » الذى يحتم عليه الواجب ان ينهض « لإبعاد الأجنبى المستعمر وعملائه المصريين » . (*) وذهبت الجبهة الوطنية إلى أبعد من ذلك فوجهت فى أول مايو نداء جرى تداول نصه سراً ولم يكن هذا النداء سوى سجل قاس ملىء بالمرارة صد السياسة البريطانية منذ أزمة فبراير ١٩٤٢ لم يكن الأمر هذه المرة متعلقاً برئيس الوزراء بقدر ماكان يهدف إلى أن يبين للشعب كيف أمكن لإنجلترا من خلاله أن تنتهك استقلال مصر وأن ترغم الملك بأقسى التهديدات على أن يأتى به إلى الحكم « من غير طريق الانتخابات » ثم يمضى النداء قائلا « أيها المصريون ، لقد انكشف السر وأعلن الإنجليز حقيقتهم لقد بينوا أنهم ليسوا بالحلفاء ولا بالأصدقاء لبلادكم ، وأنهم مخادعون أقوياء بينما انتم عبيد مستذلون ، لقد بلغ الخطر مداه وبرهنت الأزمة التى تعانى منها البلاد منذ عامين بوضوح على نوايا الإنجليز تجاه مصر والشعوب العربية والشعوب الإسلامية والشعوب الشرقية . إن المبادىء النبيلة التى أعلنتها مبادىء حرية وحقوق الشعوب لم تكن سوى قناع اسفرت الآن من خلاله عن حقيقتها السياسية » *

وقد أدت هذه الحملة إلى اعتقال مدبرها مكرم عبيد (١٧) ومع ذلك فقد بدأ الرأى العام تفوده فى ذلك المعارضة ـ يولى ابتداء من ـ

(*) لم أتمكن من تحقيق هذه النصوص لعدم العثور على مصادر نشرها إن كانت قد نشرت ، لذا اكتفيت بترجمتها «المترجم»

يونية ١٩٤٤ اهتماما متزايدا بتطور العلاقات الإنجليزية — المصرية ومنذ ذلك الوقت أصبحت الصحافة تخوض يوميا فى المشاكل التى لا تزال معلقة بين القاهرة ولندن . وأجمعت كل الصحف على المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية والإتحاد مع السودان وإعادة النظر فى وضع قناة السويس وخلصت فى النهاية إلى المطالبة بالأعتراف التام والمطلق بأستقلال مصر فى مؤتمر السلام . وهكذا اصبحت المعاهدة موضوعا للجدل ولما يمض على توقيعها أكثر من ثمانى سنوات .

وعندما شعر مصطفى النحاس بأن شعبيته أخذت تضعف حاول جاهدا أن يستعيد الثقة التى أفقدته إياها سياسته التى اعتبرت مهادنة للإنجليز . وحاول أن يكسب تأييد طلاب الأزهر بأن رفع ميزانية الجامعة الأزهرية إلى ٨٥٠٠٠ جنيه وبأن قرر لخريجيها العاملين فى مصالح الدولة نفس رواتب خريجى جامعتى فؤاد وفاروق . وزاد من انعطافه نحو الأفكار الاشتراكية فأعد خطة خمسية للمشروعات الكبرى وأخيرا فقد حاول التقرب من السراى وأن يعقد معها صلحا يستحيل أن يكون ثمنه سوى ذهابه هو من الحكم ، فقد ظل تشدد الملك فاروق تاما وكان مصطفى النحاس باشا — سواء بالرغم منه أو عن طيب خاطر — أن يواصل صراعه معه فى الوقت الذى كان يتحتم عليه فيه أن يقهر المعارضة .

ومنذ مايو ١٩٤٤ ازداد الصراع حدة وكف الملك عن استقبال رئيس وزرائه ونشبت معارك عنيفة أعاقت سير العمل فى الإدارات الحكومية . وتكدست المراسيم فى انتظار تصديق الملك عليها وظل منصب شيخ الأزهر شاغرا — بل وصل الأمر إلى حد إيقاف مدير الأمن العام فى ١٥ سبتمبر من وظائفه لأنه أمر بإزالة اسم رئيس الوزراء

الذى كتب بجانب اسم الملك فى اللافتات المرفوعة حول جامع عمر والذى كان الملك قد أدى صلاة الجمعة فيه .

وفى نفس الوقت بدأت العلاقات بين الوزارة والسفارة البريطانية تمر بحالة من فقدان المودة . وزيادة على هذا فإن وجود « حكومة الشعب » لم يعد ضروريا لبريطانيا العظمى — فالقوات الحليفة بدأت تستعد لأن تجلى عن كريت والبلوبونيز آخر فلول الجيوش الإيطالية — الألمانية وفكر الملك فاروق فى إسناد رئاسة الوزارة إلى أحمد ماهر باشا — الذى لم يكف مطلقا عن تحبيذ دخول مصر الحرب . وكان هذا بالنسبة إلى لندن ضمانا كافيا . وسحب سير مايلز لامبسون تأييده لمصطفى النحاس ، وفى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أقيلت الوزارة . وللمرة الثانية منذ تولى الملك فاروق العرش كان على الوفد أن ينحنى أمام الإرادة الملكية .

الوفد حزبا سياسيا

تختلف أزمة ١٩٤٤ — برغم ذلك — عن أزمة ديسمبر ١٩٣٧ اختلافاً بينا ففى الأزمة السابقة استطاع الملك بكل ماله من جاذبية الشباب وبريقه أن ينجح فى التخلص من رئيس وزرائه معتمداً على نفوذه وحده . ولكنه — وعلى العكس من ذلك عام ١٩٤٤ ، وكانت شعبيته هو الآخر قد اخذت بدورها تتدهور — لم يستطع أن يفسر تلك اللامبالاة التى استقبل بها الرأى العام سقوط الزعيم الوطنى القديم . فقد كانت من وراء ذلك أسباب أعمق .

إن الوفد لم يعد هو ذلك « الوفد » الذى استطاع فى الماضى أن يحوز إجماع مصر فى ساعات الثورة العصيبة . فانشقاق العديد من أعضائه بشكل متزايد قد أدى إلى تغيير ملامحه الأصيلة . وقد ألحقت به آخر هذه

الانشقاقات — التى انتهت بخروج أحمدماهر والنقراشى ثم مكرم عبيد — ضررا حقيقياً . ولكن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ كان بمثابة الضربة القاتلة لنفوذه باعتباره حتى ذلك الوقت بطل القضية المصرية . لقد بعد به العهد الآن عن ذلك الوقت الذى كان من الممكن — كما حدث عام ١٩٣٥ — أن نرى فيه شابا أصيب بجرح قاتل أثناء إحدى المظاهرات الوفدية يغمس منديله فى دمه ليرسله — حبا وتقديرا — إلى مصطفى النحاس باشا قبل أن يلفظ آخر أنفاسه (١٨) لقد فقدت الجماهير المصرية شيئاً فشيئا وبطريقة غير محسوسة حماسها الذى لم يعد يدفعها للالتفاف حول زعيمها ، أما إيمانها بخلفاء سعد ، ذلك الإيمان الذى ظل لمدة طويلة لا يتزعزع ، فقد ضعف ، وشيئاً فشيئا كذلك بدأ الشك يتسلل إلى النفوس ولم يعد الوفد سوى حزب سياسى ، لا يتحمس الكثيرون للتصويت فى صفه فى مواجهة مناورات حكومات الأقليات . ومع ذلك فلاشك أنه ظل لديه أتباع كثيرون ، كما كان لايزال يتمتع بتنظيم داخلى متين تمتد فروعه على كل أرض مصر . ولكنه لم يعد ماظل يواصل ادعاءه من حيث كونه تجسيداً للأمة — بل الأمة نفسها . وبرغم ذلك فإن تقهقره لا يعنى النصر لخصومه ، فهؤلاء لن يستطيعوا أن ينجحوا كلية فى أن يسلبوه دوره إلا إذا استطاعوا تحقيق آمال مصر القومية غداة الحرب وإشباع المطالب الاجتماعية التى هى الآن فى طور التكوين .

هوامش :

(١) بيان صادر فى فبراير ١٩٣٨ . قارن Oriente moderno ،١٩٣٨، ص ٣١٩ .

(٢) نشر نص هذا الاتفاق فى مجلة Oriente moderno ١٩٣٨ ، ص ٤٩٠ - ٤٩١ .

(٣) نفس المصدر ، ١٩٣٨ ص ٥٢١ .

(٤) نفس المصدر ، ١٩٤٠ ص ٢٢٨ - ٢٣١ .

(٥) توجد نصوص الخطابات المتبادلة بين سفارة بريطانيا العظمى ورئيس مجلس الوزراء فى Oriente moderno ١٩٤٢ ص١٩١ و ما بعدها .

وبعد ذلك بعدة أيام أعلن عن توقيع اتفاق اقتصادى إنجلبزى . مصرى . وقد أكد هذا الاتفاق على الحاجة إلى كميات كبيرة من القمح والأسمدة الكيماوية اللازمة للزراعة ، وإلى خيوط الغزل حتى تسمح للصناعة المحلية بأن تزيد من إنتاج «الأقمشة الشعبية» . (قارن G. LUGOL المرجع السابق ، ص ٣٤٩) .

(٦) نشر نص هذا التصريح كاملا فى O riente moderno ، ١٩٤٢، ص ٢٨١ .

(٧) قارن : لوجول ، المرجع السابق ، ٣٦٢ .

(٨) نفس المصدر ، ص ٣٦٠ .

(٩) نفس المصدر ، ص ٣٦٠ .

(١٠) بلاغ عسكرى فى ٢٧ يونيه ١٩٤٢ .

(١١) Oriente modeno ، ١٩٤٣ ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(١٢) نفس المصدر ، ١٩٤٣ ، ص ٢٩٠ .

(١٣) نفس المصدر ، ١٩٤٣ ، ص ٣٣٦ .

(١٤) زعيم الأمة النحاس، حبيب الأمة النحاس، عاش عاش النحاس.

(١٥) قارن .C. O. C ، ١٩٤٤ ، ص ١٦ .

(١٦) قارن Oriente moderno ، ١٩٤٣ ، ص ٤٠٠ .

(١٧) قارن C. O. C ، ١٩٤٤ ، ص ١٨ - ١٩ .

(١٨) قارن إميل سليم عماد ، المصدر السابق ، ص ١١٠٤ .

الباب الثالث

تطور الأفكار وتطور المجتمع

من ١٩٢٤ إلى ١٩٤٤

الفصل الخامس

دور الاسلام فى الحياة الاجتماعية والسياسية[1]

إن تاريخ مصر الحديث ،ليس فقط هو تاريخ تلك المعارك السياسية العنيفة والمضطربة ، التى تتصادم فيها الشخصيات والأحزاب فى تسابقها على الحكم ، وإنما هو أيضا تاريخ لأحد فصول تلك الدراما الطويلة التى تدور رحاها منذ نهاية القرن الثامن عشر فى العقول الإسلامية ، بعد احتكاك الإسلام بالحضارة الغربية ، وهنا تكمن القيمة الحقيقية لهذا التاريخ .

فمنذ عصر الخديو إسماعيل ، وجمال الدين الافغانى ، الذى ساقه القدر إلى القاهرة فى إحدى رحلاته ، يدعو بحماس وعزم إلى أصلاح دينى وقد استمرت هذه الدعوة وتطورت ـ ولكن بعد أن أفرغت من محتواها الثورى ـ على يد تلميذه الشيخ محمد عبده الذى ظل ـ حتى موته عام ١٩٠٥ـ يبشر بتطور بطىء متنام للإسلام حتى يتلاءم مع العصر الحديث .وليس من السهولة على الدوام أن نوضح أثر هذين الرائدين على الجيل الذى تلاهما ومع ذلك فثمة شىء مؤكد، ذلك أنه عندما تمدل المحاولات لجعل الدين يتوافق مع العلم الحديث . وعندما تتقبل إعادة النظر فى الشريعة الإسلامية كضرورة حتى تتسق مع مقتضيات العصر ، فلابد أن ندخل فى اعتبارنا أن جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده هما اللذان هيئا النفوس بالتدريج لتقبل مفهوم للدولة وللدين يختلف عن مفهومهما فى القرن السابق. وغداة الحرب العالمية الأولى، شاءت الظروف أن يجعل علماء الأزهر من أنفسهم فى هذا الصدد المثل المحسوس والمؤلم على صحة هذه الدعوة .

معركة القدامى والمحدثين

ومع ذلك ، فسرعان ما ظهر بعض المفكرين الذين أبوا إلا أن يروا فى تلك الدعوة للعودة إلى الأصول الأولى التى كان يباركها أسلافهم وسيلة تبرر إضفاء الطابع المدنى والعلمانى على الدولة إلى حد بعيد ولو اقتضى منهم الأمر أن يفسروا هذه الدعوة تفسيرا بالغ الاعتساف ولجأ دعاة التجديد هؤلاء المتشربون بالثقافة الغربيه ـ وخاصة الفرنسية ـ إلى الطريقة النقدية المتبعة فى الجامعات الأوربية . ولم يعد الدين فى رأيهم سوى « مسألة بين العبد وربه » وجعلوا مهمة الدينَ مهمة تربوية وأخلاقية فى الدرجة الأولى بهدف إبعاد الدين عن الحياة السياسية .

على أنهم رغم استقبالهم بتعاطف تلك الإصلاحات الجزئية التى تمت فى تركيا ابتداء من عام ١٩٢٢ فإنهم لم يطالبوا باقتفاء أثرها، ذلك أن الأمر لم يكن يعنى بالنسبة لهم أن يكونوا ـ على طريقة المنظرين الكماليين ـ رواد إصلاح عنيف ينزع عن الإسلام كل قيمة ليجعلوا منه مجرد أيديولوجية قومية خالصة، عنصرية وملحدة . ومع ذلك فقد كان لجهدهم الأقل طموحا من ذلك صدى واسع لحد كبير، فكل ما كانوا يريدونه ـ وكانوا يعتقدون أنهم بذلك أوفياء لدعوة محمد عبده ـ هو تحطيم ذلك الإطار الضيق الذى ترك المجتمع الإسلامى نفسه حبيس أسواره ، وظهرت من خلال الأفكار التى كانوا يدافعون عنها معطيات مشكلة جديدة كانت تواجه لأول مرة مصر وهى بعد لم تتخلص من إسار تقاليدها القديمة . تلك هى مشكلة حرية التفكير . ففى إبريل ١٩٢٥ أخذ على عبد الرازق، خريج الأزهر والقاضى الشرعى بمحكمة المنصورة ، على عاتقه أن يثبت فى كتابه الذى ذاعت شهرته « الإسلام وأصول الحكم » (٢) أن مبدا فصل الدين عن الدولة

يتطابق مع تعاليم القرآن والسنة (٣) ، وتلك كانت محاولة بالغة الجرأة لإضفاء الشرعية على مبدأ إلغاء الخلافة الذى اتخذه مصطفى كمال .

وبعد ذلك بعام كانت العقلانية الديكارتية تنفذ إلى جامعة فؤاد الأول على يد أزهرى آخر هو الأستاذ (الدكتور) طه حسين الذى عنى بأن يقوم بتطبيق منهج الشك الديكارتى على دراسته للأدب العربى . ولم يتردد طه حسين فى أن يتشكك فى أصالة الشعر الجاهلى وفى أن يثير الشك حول بعض المسلمات الدينية التى تحظى بقبول السنة (٤) وذلك فى كتاب نشره عام ١٩٢٦ (٥) .

وكان للكتابين اللذين ألفهما هذان العالمان دوى هائل . وأعطى نشرهما - فيما يبدو - إشارة يبدو أن عددا كبيراً من المصريين كانوا ينتظرونها ، من كتاب وصحفيين ورجال برلمان ، كى يجعلوا من أنفسهم مدافعين عن الإصلاحات التى كانت تمس جميعها التقاليد الموروثة عن الماضى . ويستحق تاريخ السنوات العشر التى تلت إدخال النظام النيابى فى مصر فى هذا المجال دراسة متعمقة ، فالمشاكل البالغة الحساسية التى تواجه دولة جعلت من الإسلام دينها الرسمى وتسعى للإفلات من عقبات لا يمكن تخطيها جرها إليها هذا الوضع - أى اعتبارها الإسلام دينا رسميا - هذه المشاكل أخذت حينئذ تصبح موضوعا للجدل .

ثم ارتفعت أصوات تطالب بالمساواه التامة بين المرأة وبين الرجل (٦) واقترح آخرون إلغاء المحاكم الشرعيـة وإعادة تنظيم قوانين الأحوال الشخصية التى كانوا يرون أنها لا تتمشى مع الحياة الحديثة واكتفى عدد من المعتدلين بالتنبيه إلى أخطار تعدد الزوجات وإلى المساوىء التى تؤدى إليها اباحة الطلاق ، بل لقد اثيرت بعض الشكوك حول الطابع الدينى لبعض الأنظمة الإسلامية وبالذات نظام الأوقاف الأهليـــة . ودعى

البرلمان أثناء دور انعقاده لعام ١٩٢٦ للتصويت على الإبقاء عليها . وطالب عدة نواب بإلغائها (٧) كما قدم أيضا اقتراح من على منصة مجلس النواب بإلغاء منصب المفتى ٨).

وفى نفس هذا الوقت ، كانت مصر تولى أهمية أكبر لتاريخها القديم وتساءل بعض المفكرين عما اذا كان ينبغى على مصر أن تظل اسلامية أم أن تعود لتصبح فرعونية من جديد . لكن ما كان للفرعونية أن تكون سوى حركة أدبية لا وزن لها ، ومع ذلك فقد أتاحت للفكر المصرى أن يمارس بحرية أكبر - تمحيصه النقدى للحضارة الإسلامية التى لا تشكل ضمن بضعة آلاف السنين التى يتكون منها تاريخ وادى النيل - إلا عدة قرون ومن هنا على سبيل المثال نظرة الأستاذ طه حسين - التى نلمس فيها ظهور فكر مصرى مع استمرار كونه مسلما - عن الحضارة الإغريقية اللاتينية ، كما بذلت المحاولات ابتداء من ١٩٢٦م لإدخال دراسة اللغتين اليونانية واللاتينيه بجانب دراسة اللغة العربية فى مؤسسات التعليم .

ومع ذلك ففى الوقت الذى انتشرت فيه هذه الأفكار الجديدة ، كان العرف متغير بسرعة ففى بداية سنة ١٩٢٦ ، ولما تكد تمضى بضعة شهور على صدور قانون فى أنقرة يقضى بضرورة ارتداء القبعة ، تخلى طلاب دار العلوم عن زيهم التقليدى وعن العمامة ليرتدوا بدلا منها الزى الأوربى والطربوش ، بل سرى الحديث فى بعض الأوساط عن تبنى ارتداء القبعة مما جعل سعد زغلول باشا يذكر كل الطلاب بأن الأزياء والتقاليد العامة الراسخة الجذور لشعب ما والتى تناقلها الأبناء عن الآباء ينبغى أن تظل أساسا مميزا للقومية (١١) .

ولم تستطع الجامعة الأزهرية أمام هذا التطور أن تلزم الصمت . فقد أدت الهجمات التى تعرض لها الأزهر وكذا الانتقادات التى وجهها المحدثون

إلى التعليم الأزهرى الذى عدوه بالغ القدم ، أدى ذلك كله إلى إخراج عدد لا بأس به من المشايخ الشديدى التمسك بالتعاليم التقليدية للإسلام عن صمتهم ، فتبينوا لجأة المدى الذى وصلت إليه تلك التحديات المعيبة التى وفدت على مصر مع بدايات القرن التاسع عشر . لقد نمت تحت ناظرهم ثورة بالغة العمق لم يلقوا إليها فى البداية بالا ، فكرسها صمتهم بل لقد سهلت عليها الأمر فى بعض الأحيان الحيدة المتعاطفة التى اتبعوا إزاءها إذ أنهم لم يستطيعوا فى البداية ـ وقد انحصروا داخل نطاق مناقشاتهم الفقهية المتراخية ،قابعين خلف الجدران الضيقةلشريعة جعلوا منها لأنفسهم سجنا ـ أن يتفهموا مدى الخطر الذى بدأ يلوح. عندئذ راود البعض منهم الشعور بأنهم قد أخفقوا فى مهمتهم المزدوجة : مهمة أن يكونوا حماة للشريعة ومهمة أن يكونوا قادة لفكر الأمة . لقد أخذهم إدخال النظام النيابى ، على النسق الأوربى ، فى مصر على غرة فاستقبلوا الأمر دون احتجاج غير قادرين على التنبؤ بمدى ما يمكن أن يكون للنظام الجديد من أصداء وآثار على الشريعة نفسها . لقد انتقلت سلطة التشريع الآن من يد الله إلى أيدى جمعية دنيوية تنتوى أن تستخدمها فى مجال لم يحدث أن فكر واحد قبل الآن فى أن يستخدمها فيه . فهاهم كل المنادين بالإصلاح يدعون لأنفسهم مهمة المشرع لا عمل الفقيه . إن الخطر إذن حقيقى ولا يستطيعن واحد من العلماء بعد الآن أن يخدع نفسه . إن المفاهيم التى تدعو للعصرية تتعارض تمام المعارضة ، وبسبب النتائج التى تؤدى إليها مع روح الإسلام نفسها كما كانت فى الزمن القديم . وكلما مضى الوقت كلما استبان رد الفعل لدى المشايخ وتميز بالعنف لكن اتهامهم بالتضليل قد حصرهم داخل نطاق محافظة ضيقة كما قادهم إلى أن يرفضوا بعضا من الإصلاحات التى سبق لهم مع ذلك أن قبلوها كأناس تعودوا نتيجة لتقليد راسخ من الخضوع على طاعة أوامر السلطة الزمنية . كانت معركة

حامية بين المحافظين ودعاة التجديد ، يكاد لا يكون فيها مالا يذكرنا بتلك المعارك التى خاضها رجال الدين فى العصور الغابرة . وبعيدا عن المساجد والمؤسسات الدينية ،كان خصومهم يدافعون عن آرائهم من فوق منصة البرلمان ، وعلى صفحات الصحف والمجلات . وما أن انتقل الصراع إلى الرأى العام حتى انعكست آثاره وأصداؤه على الحياةالسياسة فى مصروعرف الساسة كيف يتخذون من تهمة الإلحادسلاحا بتارا لم يترددوا فى إشهاره فى وجه خصومهم ليحطموا مكانتهم لدى الجماهير . إن هذه المعارك العقيمة التى ضعفت خلالها القوة الروحية للدين حينما ألقى به إلى حلبة السياسة تلقى ضوءا جديدا على تاريخ مصر المعاصر ، وتسمح بتفهم أحسن لمساره . كما أنها قد أدت أيضا ـ بالنسبة لكل المسلمين المخلصين إلى حدوث أزمة ضمير وأزمة فكر من نوع لا يكادون يعرفون مثيلا له من قبل .

وفى ١٢ أغسطس ١٩٢٥ أعلن المجلس الأعلى للأزهر إدانة الفكرة التى يتبناها على عبد الرازق واعتبرها مخالفة للشريعة . وطرد الشيخ من هيئة العلماء كما أعلن عزله من منصبه فى القضاء الشرعى . وإذا كانت الجامعة الازهرية لم تستطع أن تطبق أى عقوبات على الدكتور طه حسين إذ هو غير تابع لها ،فقدجاهدت على الأقل لكى تثير ضده ، ليس الرأى العام فحسب ، وإنما الحكومة أيضا . فبناء على طلب من شيخ الأزهر وبعض النواب تشكلت لجنة بأمر وزير المعارف العمومية أعلنت فى النهاية خطأ بعض النظريات التى نادى بها الكاتب وصودر الكتاب، بعد إدانته، ولم يكن بالإمكان أن يعاد نشره إلا عام ١٩٢٧ وتحت عنوان جديد (١٢) كما اضطر مؤلفه لأن يحذف من نصوصه ماعد مغرضا . ومع ذلك اعتبر هذا الإجراء غير كاف . وكان على الدكتور طه حسين أن يظل لسنوات طوال هدفا لهجمات « رجال الدين » . وفى مقابل ذلك فإنه هو أيضا

لم يخفف من ازدرائه لهم وطالب عديد من النواب أكثر من مرة من على منصة البرلمان بتنحية الدكتور طه حسين من منصبه كأستاذ بالجامعة ، وفى ٢١ مارس ١٩٣٢ حصلوا على بغيتهم عند ماتقرر نقله من جامعة فؤاد الأول إلى وزارة المعارف العمومية .

وأكثر من ذلك ، فقد بدت المحاولات التى جرت فى البرلمان لتنقيح القوانين الشرعية وتقسيمها إلى مجموعات codes لبعض المحافظين أكثر خطورة ولم يروا فيها إلا بدعة بالغة الخطر . ومما لا شك فيه أن مجموعات قوانين شرعية كانت قد صدرت من قبل . وفى مصر نفسها كان أحد المحامين — وهو قدرى باشا — قد قام بتكليف من الحكومة بتجميع عناصر الحقوق الشرعية الواردة فى المذهب الحنفى فى مجموعات . لكن تلك لم تكن سوى مجموعة من النصوص ليست لها قوة القانون وظل الغرض منها كما ذكر « أن تسهل لغير المتخصصين وبالذات المحاكم المختلطة فهم النظم الاساسية للأحوال الشخصية » . لذا فهى لم تكن مجموعات قوانين Codes بالمعنى الأوربى للكلمة كما لم يكن لها أى نفاذ خاص أمام المحاكم الشرعية (١٣).

وأثارت محاولات إعادة صياغة قوانين الأحكام الشرعية فى كل الأوساط الدينية موجة من السخط العميق . ومنذ عام ١٩٢٤ بدأت تجتمع لجان عديدة وتنشر مؤلفات ، لكن الإصلاح المنشود كان يصطدم على الدوام بتعنت المشايخ . وكل ما كان يمكن أن يتقبلوه — بعد لأى — هو إدخال بعض التيسيرات الجديدة فى تشريعات الزواج والطلاق . وهكذا كان على الفقهاء المصريين أن يقدموا مرة أخرى الدليل على الحذر الشديد ، وتدل بوضوح الاحتياطيات التى حصنوا أنفسهم بها على عنف المقاومة التى كان عليهم التغلب عليها . وفضلا عن ذلك، وبرغم احتجاجات

دعاة التحرر الذين ازعجهم بعض الشيء أن يروا البرلمان يقتسم سلطته التشريعية مع الأزهر ، فقد تقرر أخذ مشورة العلماء (١٤) وأخيرا ، فبرغم همة الجمعيات النسائية ، ظلت حال المرأة — ولو من الناحية القانونية على الأقل — كما كانت عليه فى بداية القرن . وهكذا ظلت مصر متخلفة فى هذة المسألة الحساسة تخلفا كبيراً عن سوريا — مثلا — التى لم تتردد فى عام ١٩٤٩ فى منح المرأة الحاصلة على شهادة الدراسة الابتدائية حق التصويت (١٥) .

أما بقية المشروعات ، فعلى الرغم من أنها كانت موضع نقاش طويل ومستمر إلا أنها أهملت ، وبالمثل فقد ظلت المحاكم الشرعية تحتفظ باختصاصاتها ولم يتحقق اندماجها بالمحاكم الاهلية ولم يتم التصويت على إلغاء الأوقاف الأهلية (١٦) . وأخيراً ، وهذا أمر بالغ الدلالة ، فإن الاقتراح بإلغاء منصب المفتى ، وهو الاقتراح الذى قدم للبرلمان لأول مرة عام ١٩٢٦ ، سوف يقدم من جديد بعد ذلك بعشرين عاما دون أن يحرز فضلا عن ذلك أى نجاح (٣٧).

وكانت لكل هذه المناقشات التى دارت حول هذه الاقتراحات بقوانين نتيجة غير موفقة . فقد دفعت بعض رجال القضاء الشرعى لأن يعودوا إلى بحث الإصلاح القضائى الذى تم عام ١٨٨٣ (٣٨) وأن يعبروا بذلك عن معارضة صامتة للأحكام القضائية التى تصدرها المحاكم الأهلية وفقا للقوانين المعمول بها فى المحاكم المختلطة ، بل لقد حدث حوالى عام ١٩٣٠ أن أبدى عديد من السلفيين أسفهم لكون الشريعة الإسلامية لا تطبق إلا فى مجال الأحوال الشخصية وحدها . كما رفض قضاة المحاكم الشرعية وشيخ الأزهر والمفتى حضور الاحتفالات الرسمية بالعيد الخمسينى لإنشاء المحاكم الاهلية التى أصبحت تسمى بالمحاكم

الوطنية ، وذلك بقصد إظهار تمسكهم التام بالشريعة الإسلامية (١٩) وبعد ذلك بعدة سنوات — فى إبريل ١٩٣٦ — وفى محاضرة ألقيت فى الجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع جعل الشيخ عباس الجمل من نفسه المعبر عن آراء كل دعاة العودة إلى التشريع وأبدى أسفه علانية لأن الجامعة الإسلاميه الكبيرة قد جعلت التشريع المصرى تابعا للتشريع الفرنسى وذلك عندما لم تستطع أن تقول « لا » للخديوى إسماعيل «حين كانت المحاكم الأهلية منذ هذا التاريخ تقضى فى المسلمين وفى المصريين قضاء فرنسيا لا يصلحون له إذ ليس يحفظ آداب دينهم ولا يقدر محاسن عاداتهم ولا يقر مكارم تقاليدهم» (٢١).

من هنا يمكننا أن نتفهم جيدا ذلك الأمل والاهتمام اللذين أحدثهما بين علماء القاهرة القرار الذى اتخذته حكومة على ماهر باشا فى عام ١٩٣٦ بأن تعهد إلى لجنتين بمهمة إعداد قانون مدنى جديد وآخر جنائى « أكثر توافقا مع التطور العقلى والخلقى لمصر ».

وقد ظن بعض المشايخ أن التشريع الإسلامى الذى اثبت صلاحيته لمدة ثلاثة عشر قرنا إن لم يطبق من جديد « بكل قوته » فسوف يتخذ منه على الأقل « أساسا لإعادة صياغة القوانين » (٢١). وكانت تساق فى هذا المجال أمثال تلك الحجج : « الشعور الوطنى » والحاجة « لأن تجرى دماء جديدة فى عروق الشباب » و« تخليص مصر من التبعية لأوربا فى مجال التشريع ». ولم يكن لذلك من هدف سوى بيان المكانة التى يحتلها الإسلام فى تكوين القومية المصرية.

أما إصلاح النظام الداخلى للجامعة الأزهرية فقد اصطدم هو الآخر بالتعنت الشديد من جانب معظم أساتذتها ، وبالهتافات بسقوط البرلمان استقبل الأزهريون فى يناير وفبراير ١٩٢٧ القرار الذى اتخذه مجلس النواب والشيوخ بجعل مدرسة القضاء الشرعى ومدارس المعلمين الأولية

ودار العلوم - وهى المعاهد التى كان لشيخ الأزهر منذ عام ١٩٢٥ اليد العليا فيها - تابعة لوزارة المعارف العمومية .

أما التعليم الذى كانت تتولاه المعاهد الدينية فقد لزم لتحقيق إصلاحه مايقرب من ثلاث سنوات من العمل الشاق الدؤب أنشئت وحلت خلالها العديد من اللجان .

وسوف يكون من الخطأ الظن بأن موقف المعارضة هذا - معلنا كان أو مضمرا - لكل تجديد ، هو نفس الموقف الذى تحبـــذه كل هيئة التدريس بالأزهر ويحلو لهم القيام به . فالمهمه التى نذر الأزهر لها نفسه هى محاربة البدع الدينية والسهر على الدفاع عن التراث الروحى الذى يعتبر نفسه حارساً له ، وكان يقوم بمهمته تلك بعناية وغيرة ، وفى نفس الوقت فقد تميز عدد من شيوخه فى مناسبات عديده بثاقب بصيرتهم وبتحررهم وذكائهم وبعد نظرهم . ومع ذلك وبالرغم من جهودهم فقد ظل كل المحافظين والمحدثين على موقفهم من حيث المبادىء والآراء ، تفصل بينهم فى هذا الصدد اختلافات عميقة لايمكن أن تمحوها فيما يبدو إلا صياغة جديدة للإسلام تنهى أسباب هذا التباعد .

وقد تصدى لهذه المهمة الشاقة والصعبة أحد تلاميذ محمد عبده ، هو الشيخ محمد رشيد رضا صاحب المدرسة الإصلاحية المعتدلة : المنار - وظل يواصل جهده فى هذا السبيل حتى وفاته عام ١٩٣٥ .

الاصلاحيون المعتدلون : « مدرسة المنار »

على الرغم من أن محمد رشيد رضا لا ينتمى أصلا لمصر إلا أنه يستحيل علينا ـ فيما يبدو ـ ألا نوليه هنا المكانة التى يستحقها بسبب ماله من نفوذ حقيقى ودائم حيث أن جزءا من مؤلفاته على الأقل قد أثر فى مجرى تطور الفكر المصرى . ولما كان قد اضطر للهروب من مسقط رأسه سوريا تحت وطأة الطغيان الحميدى ليلجأ إلى مصر ، فلم يكن بمقدوره إلا أن يظل حيث هو يشهد كمتفرج لا حول له الإنهيار البطىء للامبراطورية العثمانية على أيدى القوميات الوليدة . لقد كان يفوق غيره فى إدراك إمكانيات القوى التى كانت تعمل على تمزيق وحدة الإسلام : التمييز العقائدى والعنصرى : الجهل ،التفكك ،التحاسد والبغضاء من كل نوع . ولكم وجه النداء بالوحدة والوفاق تلو النداء . ولكن بلا جدوى ، فقد ظلت القوميات التركية والعربية متشاحنتين تقف كل منهما اللأخرى بالمرصاد بحيث يستحيل التوفيق بينهما وانهارت الإمبراطورية العثمانية فى النهاية أثناء الحرب. وفى عام ١٩٢٤ أرغم آخر خلفائها « ظل الله على الأرض » على أن يغادر قصر يلدز الذى اتخذت منه مؤسسة دنيوية مقراً لها بل إن الإسلام بعد ذلك بعدة سنوات ـ فى ١٠ إبريل ١٩٢٨ ـ لم يعد دينا رسميا للجمهورية التركية . هاهى رياح جديدة تهب على الشرق الأوسط . ولقد تركت تلك الظروف المحزنة ـ التى لا يلاحظ المراقبون الأوربيون فى أغلب الأحيان جانبها المأساوى بل والتراجيدى أحيانا ـ بصماتها على مذهب رشيد رضا . فهذا المذهب لم يولد بعد إنعام للفكر واستجماع للنفس فى سكون المكاتب ، بل كان يتولد من يوم إلى يوم وسط الضجيج والغليان وفى جو من الثورات والإضطرابات والتمرد . كما أن هذا المذهب لم يتخذ مطلقا شكل البناء

الفكرى المتكامل المتماسك والمتناسق بل كان يعبر عن نفسه من تلقاء نفسه حسب المناسبات فى شكل نبذ قصيرة ترد فى الغالب فى مقالات كتبها مؤلفها وهو فى عجلة من أمره كى يطىء الطريق لفريق من المسلمين كانوا على وشك أن يفقدوا يقينهم . إنه صيحه تحذير صادرة عن مؤمن يشعر بالأرض فى كل مكان تميد من تحت قدميه ، إنه مرافعة تلقى أمام قضاة إتهام ودفاع يائس عن الاسلام ضد خصومه ، دفاع وتقريظ واعتذار فى الوقت نفسه . إن رشيد رضا يقدم هنا محاضرة حرة تصدر عن عاطفة طبيعية صادقة ولم يشغل نفسه — مدفوعا بغيرته الدينية — بالتفكير ولو لحظة واحدة فى تلك المتناقضات التى كانت تتسرب إلى افكاره ، ربما لأنه لم يكن يعى ذلك بوضوح كاف .كانت مقالاته وكتبه وكتيباته تؤجج العواطف أكثر مما تقنع بالمنطق هنا بالتأكيد يكمن سر العظمة والضعف على السواء فى مؤلفاته التى تعد من أعمال الدعاية الدينية أكثر منها مؤلفات رجل لاهوت .

ومع ذلك فقدكان لرشيد رضا الفضل فى أنه أدرك أن إنقاذ الإسلام من حالة التدهور التى يمر بها لن يتم بانغلاق داخل محافظة ضيقة على طريقة أنصار السنة ، ولن يكون بالمثل عن طريق الانحراف فى تقليد أعمى للغرب . وعلى العكس من ذلك فإنه لم يتوقف مطلقا عن رفض واستنكار كلا الاتجاهين اللذين كان يعدهما على درجه واحدة من الخطورة . كما أنه لم يهادن فى انتقاداته لا العلماء الذين كان يريد أن ينتزعهم من عقيدتهم المقلدة الضيقة ومن التعصب المذهبى (٢٢) ، ولا « المتفرنجين » «الذين نذر نفسه لبيان أخطائهم .

لقد عاب على الأولين تبعيتهم وجهلهم. واتهمهم بأنهم قد قبلوا بسلبية مطلقة أن تصبح الشريعة موضعا للزراية وأن توطأ بالأقدام وبأنهم

«ازوروا إلى زوايامساجدهم أوجحور بيوتهم (٢٣) لأنهم عاجزون عن عن القيام بمهمتهم وعن الإبقاء على نقاء أقدس التقاليد وأنبلها» . لكنه فى نفس الوقت ، وبنفس الحدة والحماسة طلب إليهم أن يدركوا حقيقة الدور الذى آل إليهم والذى يتحتم عليهم أن يقوامو به فى المجتمع الإسلامى وأن يعرفوا كيف يثبتون جدارتهم بالقيام به بأن ينفضوا ما يعلو أكتافهم من غبار الفقه .

أما عن دعاة « التفرنج » فقد جاهد كرجل إجتماع كى يبرهن لهم أن من الجنون أن نسعى إلى انتزاع مقومات الأمة الاسلامية الدينية والتاريخية ومشخصاتها واستبدال مقومات أمة أخرى ومشخصاتها بها (٢٤) . ولم يكن ثمة ما يبدو له أكثر خطورة من الرغبة — علنية كانت أم مضمرة — فى أن نستبدل بالشعور بالتضامن الإسلامى الشعور بالتضامن القومى والعنصرى (٢٥) وأخذ على عاتقه بهمة لا تعرف الفتور أو الملل أن يبرهن على أن الشريعة الإسلامية « أوسع الشرائع وأكملها » (٢٦) قادرة على أن تتوافق من جيل لجيل مع ظروف الحياة المتغيرة ، بل لقد ذهب إلى حد أن أكد أن أعظم ما فى مبادىء أئمة السنة الأربعة هو على وجه الخصوص طابعها الإنسانى العام . كما أكد أن الاجتهادات قد أدخلت على الدين كثيرا من التصورات التى لا تحسب عليه لأنها تصورات تخص القائلين بها وحدهم (٢٨) .

وكانت كل إدانة للتقليد ، وكل حرب تشن على الدعوة إلى النقل تصحبها بالتبعية الدعوة لإحياء الاجتهاد بأوسع معانيه كوسيلة وحيدة للجماعة كى تخرج من « جحر الضب » (٢٩) الذى سجنت نفسها فيه عدة قرون . فرشيد رضا إذن كان يدعو المسلمين للعودة إلى المصادر الأولى وإلى تفسير جديد للنصوص . لكن مجهوداتهم فى هـــذا المجال لا ينبغى مع ذلك أن تقودهم إلا إلى إحياء الخلافة وتقويتها — « فهى الحكومة

المثلى التى بدونها لا يمكن أن يتحسن حال البشرية » . فالدولة الإسلامية الأصلية فى الواقع هى خير الدول ليس بالنسبة للمسلمين فحسب ولكن بالنسبة « لسائر البشر » (٣٠) « يجمعها بين العدل والمساواة وحفظ المصالح ومنع المفاسد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وكفالة القاصرين والعاجزين وكفاية الفقراء والمساكين » (٣١) كما أنها « وسط بين الجمود وبين حضارة الإفرنج المادية التى تفتك بها ميكروبات الفساد وأوبئة الهلاك فهى عرضة للزوال » (٣٢) والتناسق بين السلطات المختلفة فى هذه « الحكومة المثلى » تام بحيث لا يمكن أن ينشأ أى خلاف أو يوجد أى دافع للشحناء والبغضاء إلا ويمكن حله على الفور « برده إلى القرآن والسنة » .

وفى نفس الوقت فإن مبدأ رشيد رضا يصبح أكثر غموضا عندما ينتقل المصلح من مجال الدفاع الدينى الخالص إلى مجال القانون الدستورى وعند تحديد القوانين الأساسية للدولة هنا يصاب فكره بالتردد ويتضارب فى متناقضات من داخله لحد لا يستطيع معه أن يحسم الأمور إلا بالإلتفاف من حولها . واذا كان لا يمكن أن يكون للاجتهاد من غرض إلا أن يسمح للمسلمين بأن يقيموا لأنفسهم المؤسسات والنظم التى تنبع من تقاليدهم الخاصة فإنه يؤدى بالضرورة الى أن يجعل من الخلافة « نظاما كنسيا » بالمفاهيم الدستورية الحديثة بحيث يكون احترام القانون ومبادىء الشورى تاليا لممارسة سلطات الخلافة (٣٣) وهذا معناه أن نقبل كشىء قبلى ـ سابق على التجربة حتى من قبل الأنشغال بدراسة النصوص أن الدساتير الحديثة أى تلك الدساتير المعمول بها فى الغرب متضمنة بأكملها فى التقاليد الإسلامية للقرن الأول الهجرى : وهذا فى الواقع ما سوف يقول به بعد ذلك عدد لا بأس به من المسلمين وخاصة من دعاة الاتجاه العصرى . لكن رشيد رضا لم يسلك الا بحذر بالغ هذا الطريق

الذى لا بد أن يقوده بطريقة لا يمكن تفاديها الى تبرير النقل عن الحضارات الغربية التى انبرى من قبل للوقوف ضدها بكثير من الحدة . ومع ذلك فقد أكد أن سيادة الأمة تعقد فى رأى الإسلام فى أيدى ممثلى الجماعة « أولى الأمر » الذين أمر الله بطاعتهم (٣٤) وبالمثل فإن تلك الفكرة غير المحددة - فكرة الشورى التى وردت فى القرآن والسنة - قد سمحت له بأن يلحق بالخليفة - الذى اقترح اعادته حين اقترح العودة الى الخلافة - مجلسا للتداول والشورى . ومع ذلك فإن رشيد رضا لم يخض الى النهاية فى هذه النقطة البالغة الأهمية من فكرته ، فالمشكلة البالغة التعقيد هى أن المجتمع الإسلامى فى عصور الإسلام الأولى كانت تنقصه المؤسسات التى تعبر عن آرائه كما أنه لم يتمكن مطلقا طوال تلك القرون من خلق هذه المؤسسات التى تكون صدى لرأيه وتتولى الإشراف على أموره نيابة عنه (٣٥) وقد حل رشيد رضا جزئيا هذه المشكلة بقوله « أما السياسة الإجتماعية المدنية فقد وضع الإسلام أساسها وقواعدها وشرع للامة الرأى والإجتهاد فيها لأنها تختلف باختلاف الزمان والمكان وترتقى بارتقاء العمران وفنون العرفان » (٣٦) . ومما لاشك فيه أن رشيد رضا هنا يريد أن يساوى بين جماعة « أهل الحل والعقد » وبين رجال البرلمان فى الدساتير الحديثه بشرط أن يكون الأخيرون متمتعين بالميزات العقلية والأخلاقية التى يحتمها الإسلام فى الأولين والتى على العكس من ذلك لا يشترطها فى ممثليهم « الإفرنج ومقلديهم » فى هذا العصر (٣٧).

وهكذا اكتفى الشيخ فى مواجهته لتلك الصعوبة الضخمة بأن يؤكد « أن اجتماع المجتهدين فى هذا العصر ممهد السبيل موطأ الأكناف لإمكان للعلم بهم ودعوتهم إلى الاجتماع فى مكان واحد وعرض المسائل عليهم أينما وجدوا » (٣٨) .

ومع ذلك فإن رشيد رضا ، بالرغم من كل جهوده ، لم يتوصل إلى إقناع العالم الإسلامى بالضرورة الملحة لتدعيم الخلافة وإحيائها . وبرغم ذلك ، فقد كان يمكن ألا يكون هذا الفشل السياسى بالغ الخطورة لو أن صوته وجد من يستمع إليه فى مجال الأفكار والمبادىء، لكن نداءاته هنا أيضاً ظلت بلا مجيب .

لم تجرؤ الجامعة الأزهرية على أن تقوم بالمهمة التى تمنى رشيد رضا لو أنها نذرت نفسها لها ـ ألا وهى مهمة إعادة تفسير النصوص الاسلامية تفسيراً جديداً ، فقد رفض علماؤها أن يزحزحوا حدود التقليد لما بعد الأئمة الأربعة مؤسسى المذاهب السنية الذين يحظون على الدوام بكل تقديس وإكبار ، إذا كان من الصعب على هؤلاء المشايخ أن يقبلوا إمكانية تطوير الفقه بالاستعارة من المذاهب الأخرى ، وهى نتيجة بالغة التواضع ولا يمكن أن تقود بأية حال إلى إعادة صياغة الشريعة الإسلامية (٣٩) .

أما المحدثون فقد وجدوا فى المنهج الذى اتخذه المصلح سبباً قويا لتبرير نقلهم عن الغرب . وفى واقع الأمر ، لقد ظل باب الاجتهاد المطلق مغلقا ، بل إن رشيد رضا نفسه لم يستطيع برغم تفهمه للضرورة الملحة التى تقتضى إعادة فتحه ـ أن يفيد هو نفسه من هذه الفكرة . لقد كانت الفكرة بالنسبة إليه على الدوام نظرية أكثر منها حقيقية ، فالمهمه بالغة الضخامة ، ولقد ترنح هو فى مواجهتها إذ لم يكن للفكرة ندا بأكثر مما كان محمد عبده بل إن جرأة منهجه قد أخافته هو نفسه وشيئاً فشيئاً بدأة الليبيرالية التى كان يجعل من نفسه الدليل عليها تتوارى خلف عمله لتخلى مكانها لصرامة زاد من ضيق أفقها الزمن والفشل، فسنة بعد أخرى كان يلمس تناقص عدد أتباعه . وحين توفى فجأة فى يولية ١٩٣٥ مر هذا

الحدث دون أن يلحظه على وجه التقريب أحد ومن ثم فإن الجانب البناء من فكره انزوى فى نسيان شبه تام . ولم يحاول أحد - فى مصر على الأقل - أن يتابع جهده (٤٠) ولكن علينا أن نتتبع الأثر الحقيقى لذلك المصلح فى مجال آخر ، وهو مجال الدفاع عن الإسلام .

التفسير القومى للاسلام

أراد رشيد رضا - حتى يتمكن من إلزام المسلمين بتجديد تعاليم القرآن والسنة بإعادة تأملها والتفكير فيها ، وحتى يزيد من حثهم على أن يظلوا مرتبطين بشريعة آبائهم — أراد أن يثبت بطريقة قاطعة أن دينهم لا يمكن أن يكون بأية حال مسئولا عن ذلك التفكك البطىء الذى أصاب مجتمعهم ، وذلك بقيامه بدراسة سريعة - وجدانية أكثر منها نقدية لأسباب تدهور العالم الإسلامى ، ولتفنيد كل الاتهامات الموجهه إلى الإسلام ، وأخذ يطرى بلا كلل الفضائل الاجتماعية والسياسية للشريعة الإسلامية ، وعبر مرات عديدة عن رأيه فى أن هذه الشريعة «تستطيع وحدها أن تؤذن بالعثور على دواء لكل الأمراض الاجتماعية التى تلازم الأنظمة والحكومات المادية والملحدة والتى أخذت بخانق كثير من المجتمعات حتى ألجأتها إلى البلشفية والفوضوية » (٤١) . وعلى غرار ما فعله النبى فى المدينة حين راوده الأمل فى كسب الجماعات اليهودية إلى دينه ، فإن رشيد رضا لم يفقد الأمل مطلقا فى أن يرى الغرب ذات يوم وقد عدل عن ضلالاته وجاء لينضم إلى الصف تحت راية الاسلام . من هنا كانت انتقاداته الحـــادة للمستشرقين الغربيين الذين اتهمهم بأنهم شوهوا فى كتاباتهم المعنى الحقيقى لرسالة الله .

وسرعان ما تحتم أن يؤدى هذا الحماس فى إثبات أن الإسلام هو

آخر وأحسن وأكمل الأديان المعروفة إلى إيقاظ أصداء عميقة فى الرأى العام الإسلامى . بل لقد كان من اللازم أن يكون ثمة صدى مماثل لنداءات يوجهها الشيخ لنشر العربية — لغة القرآن — على نطاق واسع وأن تقدم استجوابات عنيفة ضد « الاستعمار » وضد التعليم الذى تشرف عليه المدارس الأجنبية والبعثات التبشيرية المسيحية .

وكانت مقالاته العديدة التى تنشرها «المنار» تقرؤ عن آخرها فى كافة أنحاء العالم الإسلامى ، من الهند حتى مراكش ، بل لزم الامر أن تطبع بعض كتبه عدة مرات . وإذا كان كتابه عن «الخلافة» لم يحظ بنجاح نسبى ، فإن كتابه الثورة المحمدية (*) قد نفد خلال أسابيع كما ترجم إلى اللغتين الأردية والصينية (٤٢) كما أعيد طبعه عدة مرات متتالية (٤٣) .

تشربت القومية المصرية عند قراءتها لهذة المؤلفات المكتوبة بأسلوب فخم جذاب ، جرعة جديد من الحماسة والقوة ، وتكاتف المسلمون من كافة المذاهب للدفاع عن الإسلام وهو ما كانت تنصح به هذه المؤلفات . وهكذا أدت هذه الأفكار إلى أن تضفى على الدين صبغةِ قومية ، كان لاندفاعها — ولمبالغاتها أحيانا بكل مالذلك من ثقل — أثر على الحياة السياسية فى مصر . كما أثر بالمثل فى التكوين العقلى والنفسى والخلق للشباب ، وجاءت أولى نتائجه فى بدايات عام ١٩٢٧ متمثله فى نشأة العديد من الجمعيات الدينية بصورة غير طبيعية . ولابد أن تفرد دراسة خاصة ومفصلة لهذه الجمعيات ، دراسة سوف تبين دون شك أن كل إتجاهات الفكر الإسلامى قد تمثلت فى هذه الجمعيات . وكانت أهم هذه

(*) لم أجد فى مؤلفات الشيخ رشيد رضا كتابا بهذا الاسم ولعل المؤلف هنا يشير إلى كتاب « حقيقة السيرة المحمدية وحقيقة الدعوة الإسلامية » (المترجم)

الجمعيات تلعب فى أوساط الطبقات المتوسطة فى المدن دورا يتزايد مع الأيام،وهو دور شبيه بالدور الذى تلعبه الطرق الصوفية (٤٤)وقد جاءت نهاية بعض هذهالجمعيات ـ وهو البعض الذى نشأ لهدف محدد ـ سريعة فلم يقدر لها أن تبقى بعد انتهاء الظروف التى أدت إلى وجودها ، أما بعضها الآخر فقد ظـــل ينمو خلال سنوات طويلة ليحرز فجأة صيتاذائعا ثم لتتوارى بعد ذلك فى ظلام النسيان . وسوف نقتصر هنا على ذكر أهم هذه الجمعيات طرا ، وهى « جمعية الشبان المسلمين » و« جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية » و « جمعية الهداية الإسلامية » و « جمعية الوعظ والدعوة الإسلامية » و « جماعة نشر الفضائل الإسلامية » و « جمعية إحياء السنة » و « الجمعية السلفية » (٤٥) .

كانت كل هذه الجمعيات تنفى عن نفسها بقوة أنها تتدخل فى الحياة السياسية للبلاد ، ولكنها مع ذلك سرعان ما تحولت إلى جمعيات يتعايش فيها كل من الدين والوطنية جنبا إلى جنب حيث يشد كل منهما عضد الآخر . ولم تلبث أن نشأت جمعيات أخرى لها طابع مزدوج : دينى وسياسى فى الوقت نفسه ، وثمة أثنتان من هذه الجمعيات جديرتان بالذكر هما حسب تاريخ تأسيسهما : جماعة « الإخوان المسلمين » وجمعية « مصر الفتاة » وقد حازت أولاهما وهى التى تأسست عام ١٩٢٧ أو ١٩٢٨ على يد مدرس خط بالمدارس الثانوية الحكومية ـ شعبية مذهلة غداة الحرب العالمية الثانية . أما الأخرى « مصر الفتاة » فقد أنشأها فى عام ١٩٣٣ المحامى أحمد حسين ، وكان جمهورها بالغ الضآلة ، ويتكون من صغار تلاميذ المدارس الإبتدائية والثانوية فى القاهرة والإسكندرية ويتميز أعضاؤها الذين يتجمعون فى شراذم « القمصان الخضراء » بتلك المظاهرات الصاخبة غير المنظمة والتى تعبر عن وطنية متطرفة ، كما كانوا لا يخفون مطلقا إعجابهم بالنظامين الاستبداديين الهتلرى والفاشستى . كما

قاموا بحملات صاخبة تطالب بإغلاق حانات الشرب ، ويمنع البغاء وتحريم الأختلاط فى الأماكن العامة . وظلت هذه الجماعة - « مصر الفتاة » - تواصل نشاطها الدينى بعد أن اتخذت لنفسها عام ١٩٤٠ اسم « الحزب الوطنى الإسلامى » ، وفى هذا الحين قومت برنامجها الذى أفسحت فيه مكانا كبيراً لضرورة تجديد وتنقيح الشريعة الإسلامية وضرورة تطبيقها - فنادت بإعادة نظام الزكاة وإلغاء الاقتراض بالربح والربا وسن القوانين عن طريق مجلس من العلماء والفقهاء وتنقيح الدستور بما يطابق مبادىء الشريعة (٤٦) .

وفى مواجهة الغرب والمعجبين به تصدت جمعيتا « مصر الفتاة » و « الإخوان المسلمين » للدفاع بحميـــة وجرأة عن الإسلام والحضارة الإسلامية واشتدت كلتاهما فى التنديد بالسياسة التى كانت تتبعها الدول الكبرى فى البلدان الإسلامية الخاضعة لسلطانها ، كما تصدتا بالمثل لفوضى العادات الشرقية الناتجة فى معظم الأحيان عن « تأورب » متسرع . لكن شيئاً لم يكن يثير سخطهم وسخط الرأى العام فى مجموعة مثلما كانت تثيرهم الأحكام التى كان يطلقها على الإسلام المستشرقون الغربيون وكذا التصريحات الرعناء والمحرفة الصادرة أحيانا عن المبشرين المسيحيين . كانت الثورة ضد بعثات التبشير بالغة الحدة خصوصا فى شهرى مارس وأبريل ١٩٢٨ وهى الفتره التى عقد فيها المؤتمر العالمى للاعمال التبشيريه غير الكاثوليكية جلساته فى القدس (٤٧) . ثم عادت الثورة مرة أخرى فى صيف ١٩٣٣ عندما اتهمت مديرة معهد بورسعيد مس مارشال Miss Marhall - بالحق أو الباطل - بأنها أرادت أن ترغم بالقوة طفلة مسلمة على الارتداد عن دينها (٤٨) . وأهاج الحادث الشعور العام واتهمت البعثات التبشرية بأنها تلجأ إلى أساليب تبعث على الحيرة بل وإلى ممارسة التنويم المغناطيسى (٤٩) كما أحاطت الريبة بكل المدارس

الأجنبية - العلمانيه منها والتبشيرية . واتهمت بأنها تنشر تعليما معاديا ومضادا للإسلام وأنها تجعل الشبان المصريين يحيدون عن طريقهم . وتعالت النداءات تطالب بتطوير سريع للتعليم المصرى . وعلى الفور افتتحت الاكتتابات التى خصصت لبناء الملاجىء ولفتح مدارس جديدة يمكن أن يكون فيها المسلمون بمنأى عن الدعايات الخبيثة التى يبثها المدرسون الأجانب وقد أدت حملة الإثارة هذه فى يوليه ١٩٣٣ إلى أحداث كفر الدوار حيث اضطرت الاخوات الفرنسسكان del a Misécorde بعد حصار الجمهور وتهديده لهن — أن يسلمن الأطفـــال الذين كانوا فى رعايتهن .

وفى نفس الوقت ثم لسنوات قادمة كانت بعض الصحف المستريبة على الدوام والتى تثور لأبسط الأمور لاتفتأ توجه الاتهامات لمستشرقى أوربا . وكانت أسماء مثل مارجوليوت Margoliouth وبرونو Brunot وسنوك هرجرونج Snouk-Hurgroje تذكر باعتبارها أسماء مخربين خطرين على الإسلام يتجهمون — تحت ستار من ادعاء العلمية - على القرآن وعلى حياه محمد بهدف أن يهيئوا للمبشرين والاستعماريين حججا، منطقية فى مظهرها كى تزعزع إيمان المسلمين ولكى تجعلهم يحيدون عن ارتباطهم بدينهم » . ومن بين هولاء المستشرقين جميعا أستأثر العالم الهولندى ونسنك A.J. Wensinck بأشد الانتقاد والهجوم لأنه كان قد كتب فى دائرة المعارف الإسلامية مقالين عد أحدهما قذفا فى حق النبى إبراهيم كما عد الآخر قذفا فى حق الكعبة (٥٠) .

وسرعان ماتولت الجامعة الأزهرية إدارة دفة حزكة الرأى العام هذه : واستطاع شيوخها - بكل مايمنحهم منصبهم من نفوذ - أن يجعلوا من أنفسهم المعبرين عن هذا السخط العام . وطويلة هى قائمة تدخلاتهم

لدى السلطات العامة ، وحرصا من الجامعة الكبرى على ألا تخيب الآمال التى عقدت عليها فقد فكرت فى القيام بدور تبشيرى كان دعاة التجديد يراودهم الأمل فى أن تقوم به ، فأرسلت بعثات من العلماء إلى السودان واليابان والهند مع إصرار من جانبهم على ألا يثبط همتهم ماسوف يواجهونه من نوبات فشل متوالية ولأشهر طويلة كانت صحافة القاهرة لا تكف عن الحديث عن احتمال تحول « المنبوذين » فى الهنـــد مع جزء كبير من الشعب اليابانى إلى الإسلام مما أحيا الآمال فى رؤية العالم الإسلامى وقد ازدادت أعداده عدة ملايين من الأنفس دفعة واحدة .

وقد ولدت هذه الدعاية النشطة لدى أبسط طبقات الشعب ، وكذلك وسط طلاب المدارس والجامعات بالمدن الكبرى ، تيارا قويا معاديا للأجانب ظل يتزايد من عام لعام حتى وصل مداه غداة الحرب العالمية الثانية وهكذا عمل الكثيرون على أن يتبوأ الدين فى حياة البلاد السياسية مكانة بارزة .

وفى عام ١٩٢٥ مكنت إدانة الشيخ على عبد الرازق الملك فؤاد من إقالة وزير الحقانية لأنه لم يبد حماسة كافية للتصديق على قرارات الأزهر وبهذه الطريقة تخلص من حكومة كان يعتبرها مصدر ضيق له . لكن أزمة ١٩٣٧ كانت حافلة بدروس أكبر ، فقد بدأت تعود للوجود بين الأقباط والمسلمين مشاحنات الأمس ، وبعد بضعة أشهر كانت تهمة « القبطية » كفيلة بتحطيم مكانة حزب الوفد ، وبدا النحاس باشا ـ كما أشار إليه كل خصومه ـ باعتباره الكافر فى الوقت الذى كان يطلق فيه على الملك فاروق إسم « الملك الصالح » (١٥) .

ومع ذلك فلم يكن القصر ولا الحاشية هما وحدهما اللذان يستندان إلى هذه المحافظة الإسلامية ، فقد كان التيار المنادى باستنهاض الدين من القوة

بين الطبقات الريفية وصناع المدن الكبرى بحيث لم يفكر رجال السياسة فى الوقوف فى طريقه، ولما كانوا يفوقون غيرهم فى إدراك قوة هذا التيار وقدراته المفاجئة ، فقد بذلوا كل ما فى وسعهم - وفق ما تقضى به الظروف لمداهنته وللتوافق معه ، بل وأحيانا - وإن كان ذلك فى أحوال جد نادرة لقمعه . وكان على الحكومات التى تتولى السلطة أيا كان الحزب الذى تنتمى إليه أن تعمل حسابا لتلك التيارات الإسلامية الكامنة التى لن يتوانى خصومها فى المعارضة عن استغلالها . وقد ظهر هذا الميل إلى وضع الدين فى خدمة السياسة بوضوح أثناء الحملات الإنتخابية وأثناء فترات الأزمات التى تبلغ فيها المعارك الحزبية حدا بالغ العنف ومنذ ذلك الحين سوف تتوارى فى الظل مشروعات الإصلاح الدينى ولن يكون فى الدولة كلها شخص واحد يجرؤ على المضى فى هذه المشروعات حتى آخر الشوط .

ومع ذلك فإن الحدث البالغ الدلالة هو أن المسيحيين الداعين فى الماضى إلى علمانية الدولة (٥٢) قد قاموا بترضية أدبية ، وساهموا فى الدفاع عن الإسلام . ولذا فسوف نرى سلامة موسى عام ١٩٣٥ يصرح بأن «الإسلام هو دين بلادى ومن واجبى أن أدافع عنه » (٥٣) وبالمثل فسوف نسمع عام ١٩٣٦ وزير المالية القبطى مكرم عبيد باشا يؤكد لبعض المشايخ الذين جاءوا ليشكروه على رصده مبالغ ضخمة لبناء مساجد جديدة «صحيح إننى مسيحى دينا لكنى مسلم وطنا » (٥٤)

وشعر دعاة التجديد بأن عليهم أن يقدموا براهين أكيدة على إخلاصهم لعقيدتهم لذا فسوف نلمس منذ عام ١٩٣٠ ظهور أدب يتخذ من الدين ملهما له ، فيخصص الدكتور طه حسين أبتداء من ١٩٣٣ ثلاثة مجلدات من الحكايات والأقاصيص عن حياة النبي تحت عنوان استعاره من جول لومتر Jules Lemaitre « على هامش السيرة » ، وساهم فى هذا اللون

الأدبى الجديد كبار كتاب مصر الحديثة ، محمد حسين هيكل ، وعباس محمود العقاد ، وتوفيق الحكيم ، كل حسب مواهبه وثقافته الخاصة .
ففى عام ١٩٣٥ نشر محمد حسين هيكل رئيس تحرير الصحيفة الليبرالية السياسة نشر على الجمهور كتابه « حياة محمد » ثم اتبع هذا الكتاب بمؤلفات أخرى مثل الصديق أبو بكر ، الفاروق عمر ، عثمان بن عفان بين الخلافه والملك وإبتداء من عام ١٩٤٠ بدأعباس محمود العقاد بدوره يقدم كتابه « عبقرية محمد » ، وهو أول كتاب من سلسلة طويلة نشرت خلال السنوات التالية عبقرية الصديق ، عبقرية عمر ، عبقرية خالد ثم قدم بعد ذلك سيرة : داعى السماء بلال بن رباح مؤذن الرسول ، الصديقه بنت الصديق (عائشه بنت أبى بكر وأحب زوجات النبى إليه) ، أبو الشهداء الحسين بن على ، عمرو بن العاص . أما توفيق الحكيم فقد قدم أحداثا من حياة النبى على شكل حوار .

وقد استقبلت هذه الكتب بترحيب خاص ونفد كتاب هيكل « حياة محمد » فى نفس عام صدوره ، ونال شهرة لا مثيل لها فى كل أنحاء العالم العربى ، سواء فى أوساط المثقفين أو فى أوساط الجماهير العادية (٥٥) كما لم يكن أقل من ذلك نجاح عبقريات العقاد والمجلدات الثلاث التى ألفها طه حسين عن سيرة النبى ، فقد أعيد طبع هذه الكتب مرات عديدة (٥٦)

وأمام هذا الوله الشديد بالتاريخ الإسلامى أخذت وزارة المعارف العمومية على عاتقها عام ١٩٤٠ أن تنشر تحت إشرافها سلســـلة « أعلام الإسلام » للناشئة فى البلدان العربية . وتناولت الكتب الأولى من هذه السلسلة - التى عهد بتأليفها إلى كبار الكتاب - حياة البارزين من رجال القرن الأول الهجرى ، وإلى جانب الخلفاء الأربعة كان صحابة الرسول يحتلون مكانة بارزة فى قائمة الأسماء موضع الدراسة : سعد بن أبى وقاص أبو عبيدة عامر بن الجراح بالإضافة إلى الخلفاء الأمويين : معاوية ،

عبد الملك بن مروان ، عمر بن عبد العزيز وكذلك القادة وحكام المقاطعات البارزون : خالد بن الوليد (سيف الله المسلول) ، عمرو بن العاص (فاتح مصر) موسى بن نصير (فاتح المغرب الأقصى) مسلمة بن عبد الملك (الذى لمع فى معارك آسيا الصغرى) قتيبة بن مسلم (حاكم وفاتح إقليم خراسان) وأخيرا الحجاج بن يوسف الثقفى . ثم يأتى بعد ذلك فى هذه السلسلة أسماء القدامى من خيرة الشعراء والناثرين : جرير ، الفرزدق ، قيس الرقيات الكميت ، عمر بن أبى ربيعه ، كثير الخطيب ، بشار بن برد ... إلخ (٥٧)

إن هذا الأدب الجديد الذى كان يركز على أحداث منتقاة من سيرة حياة النبى والخلفاء الراشدين ، لم يكن ليمر - بينما هو مكتوب بأقلام كتاب يدين كبارهم بشهرتهم لمناهجهم وبنفس القدر لعقليتهم الليبراليه والناقدة بل والثورية فى بعض الأحيان - دون أن يثير الكثير من الدهشة . ذلك أن استلهامهم هذا - وهم الذين كانوا حتى ذلك الوقت يستوحون أفكارهم من الآداب الغربية - يكاد يظهرهم بمظهر من يقوم بعمل من أعمال الدفاع عن الدين وتقريظه حتى لقد وصف البعض ذلك بأنه « ردة رجعية إلى التقاليد » وبأنه دعوة إلى التفكير المحافظ الذى ينتمى إلى الزمن الغابر (٥٨) وقد انبرى طة حسين بحدة لهذه الإتهامات .

لكن هذا الأمر لم يكن يقصد به التفسير التاريخى أو القانونى للإسلام حتى وإن ادعى هؤلاء أو أولئك أنهم يفعلون ذلك . والشخص الوحيد من بين هؤلاء جميعا الذى واتته الجرأة للاقتراب من هذه المهمة الشاقة هو محمد حسين هيكل برغم أنه لا ماضيه الأدبى ولا تكوينه الفكرى كانا يهيئانه لذلك . ولقد كشف فى هذا المجال عن عقلية شديدة الإحترام للشريعة ولتعاليمها ، كما بذل الكثير من الجهد على نحو ما فعل محمد عبده حتى يوفق بينهما وبين العلم والعقل وهكذا مثلا أمكنه أن يقدم البراهين

العلمية على إمكانيه إسراء النبي ليلا إلى القدس . وقد هلل شيح الأزهر ، الشيخ المراغي ، لهذه المحاولة التى « تخضع السيرة لدراسه تاريخيه تقوم على أسس من المناهج النقدية كما بلغتها الدراسات العلميـــه طيلة القرون الماضية » (٥٩) .

ومع ذلك فلم يكن لدى الكتاب المعاصرين الآخرين النية لأن يقيموا الدليل - بأتباع منهج علمى صارم أو حتى قليل الصرامة - على صحة هذه أو تلك من المسائل الدينية ، فلا هؤلاء ولا أولئك كانوا يعتبرون أنفسهم رجال لا هوت كما لم تكن تراودهم الرغبة فى أن يكونوا مؤرخين . فكل ما كانا يريدونه هو تبرير وإعطاء حق المواطنة لكل الإصلاحات التى أدخلت فى الماضى . كان هدفهم أن يجدوا فى النهاية مخرجا لذلك الوضع البالغ التناقض الذى يتخبط فى داخله العالم العربى المعاصر الذى تدفعه ظروف الحياة الحديثة لتبنى الحضارة الغربيـة - لكنه فى نفس الوقت شديد الارتباط بالتقاليد ، شديد الولع بالمثل الدينية (٦٠) وسواء قدم هؤلاء الكتاب تداعيا حرا لخيالاتهم كما فعل طه حسين أو قدموا للقراء خلاصة تأملاتهم الفلسفيه مثل عباس العقاد . فإن هدفهم المشترك هو أن يقيموا جسرا بين الماضى والحاضر وأن يمكنوا بذلك للحضارة الغربية أن تزدهر فى جو من هدوء بشوش تحقق فى النهاية . كان على كتاباتهم أن تعمل على خلق تقاليد متجددة نرى فيها روح الشبـاب ، هى وحدها فى نهاية الأمر التى تستطيع أن تمكن للعالم العربى من أن يتحرر من قيوده وأن يهدىء من مخاوفه وأوهامه وهو يواجه الحضارة الحديثة التى تفرض نفسها وتبذر الاضطراب فى العقول والنفوس الورعة ، والأسى والخوف من أن تجلب على المؤمنين غضب السماء وبهذا التقليد الجديد الذى كانوا يطمحون للتعبير عنه ، كانوا يريدون أن تنبجس من الظلام إلى النور بعبارات واضحة ونفاذة رسالة جديدة كانت قبل مجيئهم مجهولة . ولقد

تفننوا فى أن يجدوا داخل هذا المعين الذى لا ينضب من الأحـــداث الوثائقية التى تهيئها لأبنائهم ككتاب ومفكرين الأدلة والتفاصيل التى تتطابق أكثر من غيرها مع مثل الحياة العزيزة عليهم وذلك دون أن يبدوا على الدوام كبير حرص على القواعد النقدية للنصوص . كانت القرون الأولى من تاريخ الإسلام والتى تحظى بمكانة كبيرة لدى كل المسلمين بمثابة فرصه كبيرة لهم يجدون فيها براهين جديدة على صحة يقينهم وهكذا كان أن تكاملت المعتقدات والتصورات الفلسفية والسياسية والإجتماعية التى أكتسبوها من احتكاكهم بالثقافة الغربية ، الفرنسية أو الأنجلو سكسونية أو الجرمانية مع ذخيرة الفكر العربى والإسلامى القديم ـ وبذلك أصبح لما سبق أن نادوا به من قبل من تجديد ، ومنذ الآن فى نظرهم على الأقل ـ حق المواطنة فى أرض الإسلام ، ولم يعد فيها بغريب وبدا لهم أن دراما الشرق الإسلامى التى يعيش أحداثها منذ نهاية القرن الثامن عشر قد وصلت إلى مشهدها الختامى وأنه يمكن للعالم العربى منذ الآن أن يعيش ماضيه من جديد بينما هو يتطلع بحرية إلى المستقبل (٦١) .

وشغف طه حسين بقصص الأساطير التى تبشر بمولد النبى والتى تحيط بمولده وطفولته ، وشكل منها ، بل واخترع لها الإطار الذى يضمها دون أن يبغى على الإطلاق ـ كما يقول ـ « أن يقص تاريخا أو أن يبرهن على قضية دينية ما » لقد أهتم على وجه الخصوص بإطراء الجوانب البطولية لهذه « الفترة الرائعة » ، وهو بهذا يتوجه إلى قلوب المسلمين المتعطشة للمثل والشديدة الإرتباط بماضيها فى نفس الوقت (٦٢) ذلك باعتباره مفكراً إنسانيا تخلص منذ زمان طويل من كل الأحكام المسبقة وليس له من هدف ، وهو ينسج سياق تلك الأسطورة الذهبية إلا أن يهدىء

الخواطر وأن يجعل بذلك من الممكن أن ينتصر فى مصر النظـــام الذى ينهض على الأسس العقلية والنقدية .

وأصبح النبى لدى عباس العقاد بمثابة المثل الأعلى ليس فقط بالنسبة للتاريخ العربى والإسلامى وإنما بالنسبة للإنسانية جمعاء . وبدأ العقاد - كقارىء مثابر لجوته ، متشبع بالأفكار النيتشويه وكمعجب شديد الحماس بالأنظمه الاستبدادية الديكتاتورية التى بدأت تظهر فى ألمانيا وأيطاليا غداة الحرب العالمية الأولى - ينسب إلى الرسول الفضائل البالغة الندرة مؤكدا بوجه خاص عبقريته العسكرية . بل لقد عقد مقارنة طويلة بينه وبين نابليون ثم كذلك بينه وبين هتلر . فميزات مؤسس الإسلام - كما يرى العقاد وزعامته الدينية ومهارته السياسية ومواهبه الإدارية والتنظيمية وعنايته الشديدة بالمرأة وصفاته النادرة التى لا تبارى كرجل - كل ذلك مما هيأ له أن يلعب دوراً أساسيا فى تاريخ العالم . ونجد نفس النغمة من التقريظ الشديد تتردد فى مؤلفات الكاتب الأخرى عند تناوله لسير حياة عظماء الرجال من القرن الأول للإسلام .

ولسنا هنا بصدد تقويم القيمة اللاهوتية والدينية لأدب من هذا النوع (٦٣) وبالمثل فسوف يكون مضيعة للوقت أن نناقش قيمته التاريخية ما دام مؤلفوه أنفسهم يدفعون عن أنفسهم أنهم يكتبون تاريخا . وسنكتفى هنا بأن نسائل أنفسنا : هل حقق هذا الأدب الغاية المرجوة منه ؟ هل هو - كما أكد أبرز أعلامه طه حسين عام ١٩٤٦ - علامة على « الإنتصار فى معركة حرية التفكير وتكريسها والإستمرار لماض يبغى العرب الحفاظ عليه كى يواجهوا المستقبل بثقة وأمل » ؟ (٦٤) .

كان من الطبيعى أن يكون لهذا الأدب - بفعل رواجه المذهل - عميق

الأثر فى الحياة السياسية فى مصر ، وليس بمضيعة للوقت أن نحدد ونبين المدى الذى وصل إليه مثل هذا الأثر .

إن الكتاب المحدثين بتعظيمهم لتاريخ الإسلام ، وبجعلهم من النبى المثل البالغ النبل فى كل العصور ، قد جعلوا من الصعوبة بمكان استتباب وازدهار « الحضارة الليبرالية » التى أفنوا - برغم ذلك - زهرة شبابهم جريا وراء انتصارها . وأخذ كثير من المتدينين يحسون أكثر من ذى قبل بمدى الانفصال بين عصرهم وبين العصر الذهبى الذى قام فيما مضى وبدا لهم الحاضر شديد البعد عن ذلك العصر العظيم الذى تتملك أسطورته عقولهم . وهكذا ، فإن الأدب الحديث ، بدلا من أن يضع حدا للجدل الذى كانت تعانى منه العقلية الإسلامية قد عاد ليمنح هذا الجدل نفسه من جديد قوة ومضاء ، كما أنه عزز الشعور المعادى للأجنبى لدى الطبقات الشعبية الذى كانت قد أشاعته أو أوحدته الدعاية التى قامت بها الجمعيات الدينية ولئن كان هذا الأدب قد أمد ترسانة القومية بأسلحة ماضية ، فلقد زودها بحرارة الوجدان الجماعى وبحماسة اليافعين التى لم تستطع تحليلات العلمانيين الباردة أن تقترب منها . وفضلا عن ذلك فقد بدأت الحركة الأدبية والحركة القومية يصدران عن عقلية واحدة ووجد الناس فى كل منهما نفس العاطفة المتحمسة ونفس المدينة الفاضلة الرومانسية ، كما أنهما كانا يتبعان نفس المنحنى المتصاعد ويعتمدان - دون أن يلقيا بالا للعقبات التى تواجهها - على العاطفة الجماعية أكثر مما كان ينهضان على أسس التفكير الفردى . ووجد المسلم العادى فى هذه الكتب التى كانت تصدرها المطبعة كل عام بأعداد متزايدة البرهان القاطع على سمو دينه وتفوقه فكان وجدانه المطبوع وخياله الخصب وإحساسه الفطرى بالمجد ، كان كل هذا يلتهب عند قراءة تلك الصفحات البادية السهولة فى أسلوبها والبالغة التأثير برغم ذلك بفعل ما كانت تعرضه

من عظمة الماضى . وعندما كان هذا المسلم يقرؤها بنفسه أو يسمع تعليقا عليها فى إذاعة الدولة أو من بعض أصدقائه الأكثر ثقافة ، كان يحوز ثقة مطلقة فى أن شعبا كهذا بسط سيطرته فى الماضى على رقعة تمتد من بلاد الهند حتى البرانس لا يمكن أن ينتظره إلا مستقبل مشرق . وعندما كانت تبدو له أوربا ، وقد مزقتها الحرب ، عاجزة بعد حاول السلام عن النهوض فوق خرائبها ، كان يرى فى ذلك كله تدهور للغرب المسيحى وتمهيدا لاشك فيه لصعود العرب وعودة مجد الإسلام .

وسرعان ما تحول هذا الشعور الذى كان مشوشا فى البداية ، وبالغ الغموض ، إلى عقيدة أكيـــده وعميقة حين لاحت بشائر القومية العربية .

هوامش .

(١) معظم ما جاء بهذا الفصل مأخوذ عن مقال :

L'Islam dans la vie sociale et politique de l Egypte contemporaine C.O.C, 1958, p. 126.

(٢) الإسلام وأصول الحكم. القاهرة ، ١٩٢٥ ، ١٨ + ١٠٣ص وقد ترجمه إلى الفرنسية :

Léon Berchet ونشر بمجلة Revue d'etudes

Islamiques ، ١٩٣٣ ، ص ٣٥٣ - ٣٩١ ، ١٩٣٤ ص ١٦٣ - ٢٢٢ .

ونجد تحليلا لهذا الكتاب فى مجلة :

Revue du Monde Musulman, LIX, pp. 302–305

وانظر أيضا :

H. LAMMENS, La crise intérieure de l'Islam, Etudes, 1926, pp. 129—446.

(٣) يرى على عبد الرازق أن الدين ، وهو فى جوهره روحى خالص، ليست له أية علاقة بالسلطة السياسية ، كما أنه مجرد من السلطة التنفيذية الزمنية ويرى أن مبدأ الخلافة لا ترتكز لا على القرآن الذى لم يشر إليه على الإطلاق ولا على إجماع صحابة الرسول ، فقد كانت رسالة محمد دينية قبل كل شىء وظلت بعيدة عن أى شكل من أشكال الحكم وعن أية سلطة تنفيذية ، ويرى كذلك أن حكومة الخلفاء الأربعة الأولى لم تكن على الإطلاق حكومة دينية كما أنه ليس ثمة ما يمنع المسلمين من اختيار نظام الحكم الذى يرتضونه .

(٤) قارن

C.C ADAMS, Islam and modenism in Egypt.

(٥) فى الشعر الجاهلى .

(٦) قارن على وجه الخصوص Oriente moderno ١٩٣٠ ص ٢٨٤ — ٢٨٥ ؛ ١٩٢٩، ص ٥٣ — ٥٤ .

(٧) عن تشريعات الوقف ، قارن :

A —SÊKALY, le probleme des wakfs en Égypte. Revue des Études islamiques, annee 1929, cahiers 1—4

(٨) قارن Oriente moderno ١٩٢٨ ، ص ١٣٢ — ١٣٣ ، ٢١٥ ، ٢٢٦ ، ١٩٢٩ ، ص ٤٢٩

(٩) حول هذا الموضوع انظر :

H. A.R. GIBB, Studies in contemporary Arabic Literature, B. S. N. S, Vol 4, ch. 4, 1928 pp. 745—760.

وكذلك :

Henri LAOUST, le reformisme orthodoxe des "Salafiya," p. 203.

أما عن تأثير الفرعونية على القومية المصرية فهذا ماستناوله فى الفصل التالى .

(١٠) يمكن أن نقرأ تحليلا شيقا لكتاب طه حسين المنشور عام ١٩٣٨ عن مستقبل الثقافة فى مصر » فى : —

Le Pére Abdel Jalil, Aspec tsintérieurs dep' Islam, paris 1949, pp 81 – 116

وهنا يتضح معنى الزيارة التى قام بها الدكتور طه حسين فى إبريل عام ١٩٥٠ - بعد أن أصبح وزير للمعارف العمومية - للمركز الجامعى لدول البحر المتوسط الذى أنشىء منذ عدة سنوات فى مدينة نيس والذى كان وراء إنشائه بول فاليرى · Paul Valery

(١١) قارن Oriente moderno ص ٢٩٧ - ٢٩٩ .

(١٢) فى الأدب الجاهلى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٢٧ .

(١٣) S. SCHACHT المرحع السابق.

(١٤) حول هذا الموضوع ، أنظر Oriente Moderno ، ١٩٢٧ ، ص ٣١ - ٣٢ ، ١٧٥ - ١٧٦ .

(١٥) فى نفس هذا الوقت ألغت سوريا الأوقاف الأهلية . قارن :

Cahiers de L' Orient Contemporain, 1949, pp 160—162

(١٦) كان وزير الأوقاف السابق محمد على باشا هو أول من جرؤ على القول بأن الوقف ليس نظاما إسلاميا فاتهمه الشيخ محمد بخيت مفتى مصر السابق بالكذب والأدعاء والكفر والإلحاد والنفاق ، قارن :

A: SEKALY, Le probléme des wakfs en Egypte, Revue, des Etudes islamiques, 1929, p, 438.

(١٧) فى إبريل ١٩٤٩ : قارن C. O. C. ١٩٤٩ ، ص ١٤٣ .

(١٨) فى عام ١٨٨٣ أمتد الإصلاح القضائى الذى أدخله الخديو إسماعيل عام ١٨٧٥ ليشمل المحاكم الأهلية التى أصبح عليها أن تطبق نفس القوانين المعمول بها فى المحاكم المختلطة ، وبذا لم تعد تطبق أحكام الشريعة إلا فى المحاكم الشرعية التى ظلت وحدها المختصة بالنظر فى مسائل الأحوال الشخصية . وكان لابد من الانتظار أربعين عـــاما بعد ذلك حتى تؤدى الحركة الفكرية التى تعود نشأتها إلى جمال الدين الأفغانى ـ أول من كافح ضد استبداد الخديو ـ إلى إدخال النظام النيابى فى مصر عام ١٩٢٣ .

(١٩) قارن :

Louis JOVELET, L'Evolution social et politique des pays arabesRevue des Etudes islamiques, cahier IV, p. 165; L'Arique française, 1934, p. 87—91; Oriente moderno, 1934, pp·—92 93.

(٢٠) عباس الجمل ، رسالة الأزهر فى القرن العشرين،مصر المعاصرة عدد ١٦٣ ، أبريل ١٩٣٦ ، ص ٣٧٣ (والنص العربى للمحاضرة منشور بنفس العدد ص ٣٨٥ وما بعدها) المترجم

Mohamed SOLIMAN, Mise en harmonie de la nouvelle legislation egyptienne avec la concept de la loi musulmane, L Egypte Contemporaine no, 163, avril 1936 pp. 271-287.

(٢٢) قارن : Henri LAOUST Le Califat p 111

ومما يجدر ذكره هنا أن هذا الكتاب « الخلافة أو الإمامة العظمى » قد قدمه مؤلفه « هدية إلى الشعب التركى الباسل وحزب الاصلاح فى البلاد العربية والهندية وسائر الشعوب الاسلامية . » كما هو مدون بصدر الطبعة التى صدرت عن مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤١ هـ « المترجم »

(٢٣) نفس المصدر ص ١٠٣ .

(٢٤) نفس المصدر ص ١٤٤ .

(٢٥) نفس المصدر ص ١٠٦ .

(٢٦) « « ص ١٣٩ .

(٢٧) « « ص ٢٠٤ .

(٢٨) « « ص ٢٠٤ .

(٢٩) « « ص ١٧٢ .

(٣٠) « « ص ١١٦ .

(٣١) « « ص ١١٦ .

(٣٢) « « ص ١٢٨ .

(٣٣) « « ص ٢٢٤ .

(٣٤) رشيد رضا كتاب الوحى ص ٢٣٩ وما بعدها .

(٣٥) J. H. KRAMERS, L'Islam et la Democratie, Orientalia Neerlandica, pp. 223—239.

(٣٦) هنرى لاوست ، الخلافة ... ص ٥٥ .

(٣٧) نفس المصدر ص ١٠٩ .

(٣٨) نفس المصدر ، ص ١٧٢ .

(٣٩) بل إن فكرة دمج المذاهب السنية فى « مذهب » واحد لم تحرز إلا عددا قليلا جداً من المؤيدين ، كما أثيرت عدة مرات مسألة عقد مؤتمر إسلامى عام لبحث هذا الموضوع ، وقد فشلت هذه المحاولات بسبب تمسك المسلمين التقليدى بالمذهب الذى يفضلونه . وقد أثيرت المسألة دون أن تلقى نجاحا فى مؤتمر القدس (١٩٣١) . ومن المناسب أن نلفت النظر إلى أنه كانت بالقاهرة جماعة تسمى « جماعـــة تقريب المذاهب

الاسلامية ، لم يكن لها فيما يبدو إلا نشاط نسبى (حول هذا الموضوع أنظر عدد الأهرام الصادر فى ١٩٤٨/٣/٣٠) .

(٤٠) من المفيد فى هذا الخصوص أن نتتبع جهود باكستان ، التى بذلت كل جهدها بعد حصولها على استقلالها بوقت قصير ، لتقتبس من الشريعة الاسلامية عناصر نظمها السياسية والدستورية والاجتماعية، كما أن المقالات التى نشرت حول هذا الموضوع فى مجلة Islamic Review تستحق المتابعة .

(٤١) قارن : هنرى لاوست ، الخلافة ص ١١٦ .

(٤٢) قارن : مقدمة الطبعة الثالثة لكتاب الوحى المحمدى .

(٤٣) نشرت الطبعة الخامسة منه فى عام ١٩٤٨ ، وتلتها بعد ذلك بعدة أشهر الطبعة الثالثة من كتاب الوحدة الاسلامية والأخوة الدينية .

(٤٤) H. A. R. CIBB, modern trends in Islam

وقد ترجمه إلى اللغة الفرنسية .

Bernard VERNIER , Paris , E. P. Maisonneuve et cie 1949 p.75

(٤٥) قدمت مجلة Oriente moderne (سنة ١٩٣٧ ، حتى ٥٠٤ (٥٠٥) دراسة مونوجرافية عن كل من هذه الجمعيات نقلا عن جريدة الفتح اليومية .

وكانت أهم هذه الجمعيات «جمعية الشبان المسلمين» . وقد انتقلت رئاسة هذه الجمعية بعد وفاة مؤسسها عبد الحميد بك سعيد إلى رئيس أركان حرب الجيش المصرى سابقاً صالح حرب باشا وقد أفرد لها Kempffmeyer دراسة عميقة فى مجموعة من الدراسات المعنوية Wither Islam ، ص ٩٩ - ١٧١ . انظر كذلك هنرى لاوست ، مجلة الدراسات الإسلامية Revue des etudes islamiques ص ١٨٠ .

(٤٦) لازالت مجلة Oriente moderno المصدر الأساسى للوقوف على الوثائق المتصلة بجماعة « مصر الفتاة » فيما بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٤٠- انظر على وجه الخصوص برنامج هذه الجماعة لسنة ١٩٣٨ ، ص ٤٩١ - ٤٩٤ ، ولسنة ١٩٤٠ ، ص ١٨٣ - ١٨٨ . ومن المناسب أن نشير إلى أن جماعة مصر الفتاة أثناء الحملة الإنتخابية التى جرت فى عامى ٤٩ - ١٩٥٠ ، قد غيرت اسمها و برنامجها لثالث مرة وتقدمت إلى الأنتخابات بأسم « الحزب الأشتراكى الديمقراطى » (الأهرام ٢٤ أكتوبر ١٩٤٩) .

(٤٧) قارن oriente moderno ، ١٩٢٨ ، ص ١٦٩ - ١٧١ ، ١٨٧ - ١٨٨

(٤٨) حول هذا الحادث وحول أصدائه فى مصر ، أنظر على وجه الخصوص Orinte moderno ، ١٩٣٣ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣ ، ٣٧٥ - ٣٧٦ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٨٢ ، ٥٢٥ . أنظر Louis Jovelet المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٤٩) Louis JoVELET المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٥٠) قارن : Oriente moderno ، ١٩٣٣ ، ص ٥٣٦ - ٥٣٧ ، ٥٩٤ ، ١٩٤٣ ، ص ٤٦ ، ٥٠٣ وكذلك لويس جوفليه المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٥١) حول أزمة ديسمبر ١٩٣٧ السياسية التى أدت إلى إقالة الوزارة الوفدية برياسة مصطفى النحاس باشا ، يمكن الرجوع إلى المصادر الآتية بالإضافة إلى : Oriente moderno

R. MONTAGJNE Vue ensemble sur l'evolution des pays de civilisation arabe Entretiens sur I evolution des pays de civilisation arabe Juillet 1937. Juillet 1938 Vol. 3 P·II

H. AYROUT Egypte, interference de la politique et de la religion En Terre de I lslam annee 1938 pp. 192 - 196.

ومن جهة أخرى يمكن الرجوع إلى اليوميات التى كتبتها عن مصر مجلة:

La France mediterraneenne et africaine
anned 1938 fasc 1 PP· 142·351

(٥٢) يستحق الدور الذى لعبته عناصر الأقليات المصرية من المسيحيين واليهود فى المجتمع المصرى لنشر الأفكار العلمانية دراسة مفصلة. وسوف توضح هذه الدراسة بلا شك الدور الهام الذى لعبته هذه العناصر فى الحركة الفكرية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، ويكفى أن نشير هنا إلى أن أول صحيفة ذات إتجاه قومى عرفتها مصر قد تأسست عام ١٨٧٧ بعد عامين من تأسيس الأهرام فى الإسكندرية على يد مسيحيين سوريين هما سليم وبشارة تقلا. ومن المفيد أن تذكر أن جريدة أخرى سياسية فكاهية ساخرة، كانت تلاقى فى هذا الوقت نفسه رواجا مذهلا بسبب حملاتها على الخديو وحكومته قد تأسست على يد يهودى مصرى هو يعقوب صنوع، وهى جريدة أبو نضاره، أضف لذلك أن علمانية الدولة كانت بالنسبة لمختلف الأقليات الوطنية فى مصر السبيل الوحيد للارتفاع إلى مصاف المسلمين..

(٥٣) ذكره Louis JOVELET المصدر السابق، ص ٤١.

(٥٤) قارن:

En Terre de l Islam Chroniques bréves Jiuillet - aort 1639 P· 261

(٥٥) قارن:

TAHA HUSSEIN Tendances religieuses de la litterature egyptienne d' aujourdihui Cahiers du Sud 1947 p. 23

(٥٦) وسرعان ما احتذى كثيرون حذو الأدباء الكبار مقلدين إياهم فى هذا الاتجاه وحول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى قائمة المؤلفات

العربية المطبوعة فى مصر خلال السنوات ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، القاهرة ، المعهد الفرنسى للآثار الشرقية ، ١٩٤٩ ، إعداد
R.P.M.M. KANAWATI et Charles KUENTZ

(٥٧) قارن : Oriente moderno ١٩٤٠ ، ص ١٥٣ .

(٥٨) قارن : طه حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

(٥٩) قارن : Oriente mod rno ١٩٥٣ ، ص ٢٨٩ .

(٦٠) قارن : طه حسين ، المصدر السابق . ص ٢٤٣ .

(٦١) نفس المصدر ، ص ٢٤١ .

(٦٢) نفس المصدر ، ص ٢٤٠ .

(٦٣) ينبغى أن تقرأ الصفحات التى خصصها H.A.R. GIBB لهذا الموضوع بكل ماهى جديرة به من اهتمام ، وقد نشرت فى .
Tendances modernes de L,Islam Paris 1949 PP . 85-114.

(٦٤) قارن : طه حسين ، المصدر السابق ، ج ص ٢٤١ .

الفصل السادس

تطور القومية المصرية

مصر والعروبة

ظلت مصر باستمرار على هامش الشرق الأوسط ، وذلك لانفصالها عن شبه الجزيرة العربية بفعل العوائق الطبيعية التي يفرضها على حدودها الشرقية كل من البحر الأحمر وسيناء ، لهذا ظلت لسنوات طويلة بمنأى عن الحركة القومية التي انبعثت في الولايات الآسيوية من الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر . ومع ذلك فقد كان لزاما عليها ـ بعد تطور بطيء ـ أن ترتبط بها . ومن المناسب هنا أن نتتبع مراحل هذا التطور .

محمد علي والفكرة العربية

يود بعض المفكرين المصريين المعاصرين أن يروا في الحملات العسكرية التي أرسلها إلى سوريا محمد علي وإبنه إبراهيم البدايات الأولى لنشأة الفكرة العربية . حقيقة إن إبراهيم باشا كان يسعى دون شك إلى أن ينتزع من سلطان القسطنطينية الولايات العربية التي تضمها إمبراطوريته ـ إلا أن ذلك لا يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه المحرك الأول للفكرة العربية وبأنه لم يكف عن العمل لتحقيق هدف بالغ التحديد والوضوح هو بعث نهضة الولايات العربية وتجميعها في دولة واحدة وتحريرها من كل وصاية أجنبية » (١) . لقد كانت سوريا بالنسبة لمصر ومحمد على شيئاً آخر غير كونها أرضا عربية ينبغي تخليصها من الإمبراطورية

العثمانية . فقد كانت بصفة خاصة مجرد منطقة أمامية ينبغى امتلاكها حتى تتمكن مصر من الدفاع عن نفسها — منطقة أمن ، طالما طمعت فيها فى الماضى ومنها يستطيع حكامها الجدد أن ينازعوا الخليفة — السلطان — بهدف وحيد هو أن يؤكدوا سؤددهم كبيت مالك وأن يزعزعوا تلك الروابط التى تجعل منهم مجرد ولاة تابعين للآستانة . وفضلا عن ذلك ، فقد كانت القومية العربية فى هذه الفترة ، شأنها فى ذلك شأن القومية المصرية ، لا تزال مجرد جنين لم يخرج بعد إلى نور الحياة ، بل لعلها لم تكن قد بلغت هذا الطور على الإطلاق ، ونحن فى الواقع لا ينبغى أن ننسى أن جمال الدين الأفغانى ، الذى قـــام بالترويج لفكرة الجامعة الإسلامية التى كان يتبناها السلطان عبد الحميد الثانى ، والمحرك لكل الحركات القومية الراهنة ، لم يولد إلا عام ١٨٣٩ بينما ولد بعده بعشر سنوات تلميذه محمد عبده الذى كان أول من وضع تعريف « الوطنية » المصرية الإسلامية (١) .

إن كل الشواهد تؤكد أن الفكرة العربية التى نادى بها إبراهيم باشا لم تكن سوى مناورة دبلوماسية ، الغرض منها كسب مودة أوربا التى كانت معادية له فى معظم الأحيان ، وذلك بخلق حالة من الشعور القومى تبرر مطامع سياسية وإقليمية خالصة (٢) وقد نجح هذا التاكتيك البارع فى بداية القرن التاسع عشر حيث نجحت بداية اليقظة القومية هذه فى إثارة مشاعر العطف لدى الأوساط الفرنسية الرومانسية حتى لقد وجـــد فى البرلمـان الفرنسى فى أول يوليه ١٨٣٩ نائب (هو المسيو دى كارنيه De Carné) يدافع عن « المملكة العربية » ويطلب من فرنسا أن تدعو — عن طريق مبادرة حازمة وحاسمة — « إلى شطر نصفى الإمبراطورية العثمانية اللذين لا يمكن لهما أن يظلا متحدين » حسبما

قال (٤) . ولكن لم يكتب التوفيق لهذه المشروعات الطموحة ، كما ستصرف مصر عنها النظر طيلة عهود خلفاء محمد على الذين ستشغلهم مشاكلهم الخاصة ، بل إن الأمر سينتهى بها ، نتيجة للتدخل المستمر من جانب الغرب فى شئونها الداخلية ، إلى أن تدير بصرها تجاه القسطنطينية التى أصبحت تحت حكم السلطان عبدالحميد الثانى مقراً للتضامن الإسلامى ضد أعداء الإسلام ، ولم يؤد الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ إلا إلى زيادة هذا الإتجاه حدة . وفى الوقت نفسه ، سوف تواصل القوميات العربية سعيها فى بلاد « الهلال الخصيب » لتفكيك الامبراطورية العثمانية وهكذا ، فعلى الرغم من أن كلا القوميتين المصرية والعربية قد تولدتا نتيجة للاحتكاك بالفكر الغربى ، إلا أنهما سيسلكان من البداية طريقين ظلا متعارضين طوال نصف قرن من زمان .

القومية العربية والقومية المصرية

من ١٨٨٢ إلى ١٩١٨

ومع ذلك ففى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، جاء ليستقر على أرض مصر مفكرو العروبة ومنظروها . وكان هؤلاء فى معظمهم من المسيحيين — لبنانيين وسوريين — الذين جاءوا إلى مصر هربا من طغيان « السلطان الأحمر » . ولقد هيأ هؤلاء الأذهان فيما بين عامى ١٨٨٠ و ١٩٠٤ لقبول تصور جديد لعالم المشرق ، فجاهدوا كى يحلوا فكرة الجنس التى استعاروها عن الغرب محل فكرة الدين المسيطرة قبلا على العقول حتى هذا الوقت ، وتوارى فى كتاباتهم الماضى الاسلامى أمام الماضى العربى ، ونالت اللغة العربية — التى جددوها بحيث تتوءام مع ضرورات الحضارة الحديثة — كل عنايتهم وأهتمامهم . إن هـــذه النهضة ، أو بالأحرى هذا الازدهار للثقافة العربية ، قد أدى إلى بعث

يطبعه طابع زمانى ، ولقد كانت الحركة سياسية أكثر منها أدبية وكانت موجهة ضد الطغيان العثمانى ، كما كان الهدف منها أن تمنح الشعب « العربى » الوعى بوحدته وبعظمته القديمة ، كما هيأت لتفكك العالم الإسلامى . وزيادة على ذلك فقد كانت هى أصل الفكرة الحديثة للعروبة. وفى نفس الوقت ، كان ينتاب مصر ، برغم إعجابها بجهود هؤلاء السوريين ، شعور بعدم الارتياح تجاه هذه الدعاية المشوشة التى كانت تكتسب إلى جانبها الصفوة فيما وراء خليج السويس والتى تفصح عن ثورة واضحة ضد الأتراك . وبعد أن كانت مصر فى عهد محمد على تكن شعوراً بالعداوة لتلك التبعية التى قطعت عليها الطريق إلى الإستقلال ، فإنها الآن باتت تفكر فى مواجهة بريطانيا العظمى فى أن تتمسك - إن لم تقو - بعلاقات التبعية تلك والتى تربطها بالإمبراطورية العجوز المتداعية . ونجد فى مصطفى كامل رمزاً لتلك الفترة من التاريخ المصرى ، فلقد استطاع أن يحمل من نفسه ، عن طريق خطبه المتأججة بإيمان وطنى عارم (٥) بطلا لقومية ربط - هو - قضيتها بقضية القسطنطينية . لقد أدرك باستبصار ثاقب للحقائق أن سقوط الإمبراطورية العثمانية سوف يؤدى إلى اختفاء الرابطة القانونية الوحيدة التى تحول بين بريطانيا العظمى وبين أن تجعل من احتلالها العسكرى « المؤقت » لمصر احتلالا دائماً . وعلى هذا فقد ظل استقلال وادى النيل فى نظره رهناً ببقاء الباب العالى ، وقد قال ذات مرة « إن التقرب بين مصر والدولة العثمانية الآن وفى كل وقت من شأنه أن يسر أصدقاء مصر الحقيقيين . فادامت الدولة (العلية) قوية مسلمة دام أمل المصريين فى الخلاص كبيراً عظيما » (٦) وقد عبر عن هذه الفكرة مرة أخرى بوضوح أشد فى خطاب ألقاه فى الإسكندرية فى ٣ يونيه ١٨٩٧ وأشار فيه إلى الاكتتاب الذى نظم فى مصر لصالح الجيش العثمانى أثناء الحرب التركية — اليونانية (ابريل - نوفمبر ١٨٩٧) وأعلن عن نفسه داعيا شديد الحماس لهذا الإكتتاب ، أليس فيه « مظاهرة قوية ضد الاحتلال

الإنجليزى واقتراع عام ضد الإنجليز فى مصر » (٧) « وعملا سياسياً ووطنياً فى نفس الوقت » (٨) ؟ كما أكد أن على الأمة المصرية أن تنضم إلى صفوف السلطان وأن تسعد بأنتصاراته وأن ترتدى ثياب الحداد فى أية مرة يمنى فيها بهزيمة . « ألا تفرض المصلحة هذا الواجب على كل وطنى » (٩) ؟ بل لقد وصل الأمر بمصطفى كامل إلى حد الزعم بأن محمد على قد أخطأ بإعلانه الحرب على تركيا (١٠) .

وفوق ذلك فقد استطاع أن يبرز هذه الواقعية السياسية فى نظر الحائرين والمترددين عندما ما استنهض بفصاحته مشاعر التضامن الإسلامى التى كان ترجمة لها فيما بعد إنشاء سكة حديد الحجاز . فقد كان بصفته وريثا للفكر السياسى لجمال الدين الأفغانى يرى فى الإسلام الشعلة التى ينبغى أن تذكى وأن تدعم القومية المصرية الغارقة فى أيديولوجيات الغرب وأن يهيىء لها الدعائم الأصيلة التى تنقصها فلقد كان يعتقد أن أسباب تدهور المسلمين فى كل بلاد العالم وأسباب فقدهم لعظمتهم تكمن فى انقسامهم (١١). « وفى ابتعادهم عن المبادى المقدسة للدين » (١٢)، وأن على الشعب المصرى باسم هذه المبادىء أن يأمل فى «وحدة صحيحه مع تركيا» وإذا كانت الإمبراطورية العثمانية هى رأس الإسلام فمصر هى « روحه » (١٣) كما أنها بالنسبة له وبسبب موقعها الجغرافى وثقافتها هى النواة بل هى المركز ذاته (١٤) . وفضلا عن ذلك فإن مصر لم تكن فى نظره عربية برغم كونها مسلمة . وقد أكد أن مسلمى مصر هم وبدون جدل مصريين « وأجداد الغالبية العظمى منهم فراعنة » (١٥) . وهذا مايفسر دعوته لهم بأن يلتفوا حول راية الخلافة (١٦) كما يفسر لماذا حارب طيلة حياته هؤلاء الناس - فى داخل وطنه أو خارجه - الذين ساعدوا على تفتيت تركيا أو عملوا فى سبيل ذلك. ولم يكن رواد الفكرة العربية الأول والمدافعون عنها فى رأيه سوى « دخلاء » و « دساسين » و « منافقين » كما أنهم أشد

الأعداء ضررا (١٧) ولا بد من إلزامهم الصمت ومن محاربة فكرة «الخلافة العربية» التي سوف تكون في رأيه ألعوبة في أيدي قوى أجنبية (١٨) وتسلم مصر نهائيا إلى محتليها .

لم يطل الأجل بمصطفى كامل - الذى مات عام ١٩٠٨ ولما يكد يتجاوز الثلاثين من عمره - ليشهد تفكك الإمبراطورية التركية الذى كان يخشى - ولأسباب وجيهة - نتائجه المحزنة. لكن تأثير مصطفى كامل - مع ذلك - قد امتد لأطول من عمره ، فظلت القومية المصرية التى كانت تسترشد به شديدة التميز عن القومية العربية التى تنامت كرد فعل للطغيان الحميدى فى البداية ثم لتصديها لديكتاتورية « تركيا الفتاة » بعد ثورة ١٩٠٨ . وقد أظهرت الحرب الإيطالية - التركية تلك الخلافات التى كانت تباعد بين الوطنيين فى مصر وبين دعاة الفكرة العربية من السوريين والعراقيين كما كان الآخرون يفكرون فى إنتهاز فرصة المتاعب التى كان يوجهها الباب العالى للحصول على ما كانوا يحلملون به من استقلال ، وهددت اللجنة العربية فى القسطنطينية بأنها ستعتبر إخلاء ليبيا سبباً كافياً لإعلان إنهاء الخلافة (١٩) وحاول بعض المتطرفين أن يدبروا بمعرفة ايطاليـــا عصيانا فى كافة الولايات العربية فى الإمبراطورية (٢٠) وعكس ذلك كان يحدث فى مصر ، فكثيرون هم أولئك الذين ذهبوا لمحاربة العدو الإيطالى فى صفوف جيش طرابلس التركى - العربى . ومما له دلالة خاصة إلى حد كبير أن يكون عبدالرحمن عزام باشا - الذى سيصبح فيما بعد البطل البالغ الحماسة للوحدة العربية - من بين أولئك الذين كانوا يحاربون فى ذلك الوقت فى صف إمبراطورية كان وجودها فى رأيهم هو الضمان الأكيد لاستقلال مصر .

وقد ترجم الخديو عباس حلمى إلى الواقع ارتباط القومية المصرية بقضية العثمانيين حين وجه من القسطنطينية فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ نداءه إلى

المصريين والسودانيين ، وبعد ذلك بعامين ، وبينما مصر يراودها الأمل - وقد وضعت تحت الحماية البريطانية منذ ١٨ ديسمبر ١٩١٤ - فى انتصار إمبراطوريات الوسط ، أعطى شريف مكة بدعم من بريطانيا العظمى إشارة البدء « للثورة العربية » وقد بينت هاتان الحركتان الطنانتان ، بوضوح وطوال عامين - اختلافات المصالح والاهتمامات التى تفصل مصر عن الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فمن المناسب أن نلاحظ أنه إذا كان الوطنيون المصريون لم يبدوا أى تعاطف مع رواد العروبة الأول والمدافعين عنها فإن هؤلاء من جهتهم كانوا يرفضون أعتبار المصريين عربا . وفى عام ١٩٠٦ كتب نجيب عازورى فى كتاب له حظى بشهرة واسعة - يقول إن المصريين لا ينتسبون إلى العرق العربى ، وأنهم جزء من العائلة البربرية الإفريقية ، كما أن اللغة التى كانوا يتكلمونها قبل الإسلام لا تشبه اللغة العربية على الاطلاق (٢١) وسوف تسود هذه الفكرة لوقت طويل فى شبه الجزيرة العربيـــة ، وسوف تظل القاهرة حتى حوالى ١٩٣٦ مبعدة عن كل مشروعات الوحدة والتجمعات الأقليمية التى كانت تعد فى بغداد ودمشق والرياض .

القومية المصرية بين « الفرعونية »

والفكرة « العربية » « والجامعة الإسلامية »

وزيادة على ذلك . فقد استقبلت مصر هذه المشروعات استقبالا معاديا . فقد أقلقتها وأثارت حفيظتها تلك الجهود التى كان يبذلها الملك فيصل ملك العراق كى يجمع حول عرشه تلك الشظايا المتفرقة من « الوطن العربى » كما أثارتها الجهود التى كان يعتزم القيام بها أمير نجد كى يخرج

من صحاريه ليوحد تحت صولجانه شبه الجزيرة العربية . وكان قيام مملكة عربية الذى تتبارى فى الحماسة له كل من بغداد والرياض وتخلصان يبدو لمصر أمراً خطيراً . ومع ذلك فلم يكن ليفوتها أن ترى فى تفكك الإمبراطورية التركية وما نتج عنه من تفتت القوى المحيطة بها أمرا يخدم مصالحها الخاصة ، إذ يضمن لها صيانة حدودها الشرقية . وبالإضافة إلى ذلك ، فلم تكن مصر تحس بأنها عربية ، وكان شعورها بعروبتها بالغ الضآلة لدرجة أن عديداً من أبنائها ظلوا منذ نهاية الحرب يظنون أنهم قد وجدوا فى ماضيها البعيد أسساً لعظمتها ونهضتها المقبلتين . ألم تكن مصر قبل أن يفتحها عمرو بن العاص وقبل أن تعتنق الإسلام قاعدة لحضارة باهرة ؟ وقد أعطى اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون سنة ١٩٢٠ الفرصة لهذا الإتجاه كى يعبر عن نفسه بحرية كاملة ، فجعل بعض الكتاب من أنفسهم روادا يدفعون هذا الاتجاه كى يعبر عن نفسه بحرية كاملة ، وقد خلد أزميل المثال مختار هذه الحركة الفكرية عندما ثبت فى كتلة من الجرانيت « نهضة مصر » على شكل فتاة شابة ترتدى ملابس فرعونية وينهض عند قدميها أبو الهول - وهو مقوس قليلا على قدميه الأماميتين . وكان أن سألت مصر نفسها فى ذلك الوقت هل تظل مسلمة أم يحسن بها أن تعود فرعونية كما كانت ولشهور طوال ظل التساؤل موضوع نقاش جاد فى الصحف . ومع ذلك فقد كان ينبغى - لكى تسود الفرعونية مصر - أن يكون وادى النيل أقل تعلقا وارتباطا بالإسلام وأن يتهيأ له حاكم شبيه بديكتاتور تركيا الحديثة ، لا حفنة من الأدباء يعيشون على هامش الحياة ، ولذا فقد ظلت الحركة سطحية ولم تتجاوز ذلك الاطار البالغ الضيق لمدرسة أدبية لم يكن لها تأثير بالغ على الجماهير . فقد ظلت مصر مسلمة برغم الأطلال المجيدة التى تخلد فوق تربتها . وهذه الصفة قد جعلت من واجبها فى نفس الوقت أن تبدى بالغ الأهتمام والتعاطف مع كل البلدان التى تعتنق نفس عقيدتها وتكافح مثلها ضد السيطرة الأجنبية . ولم تتخل مصر عن

هذه المهمة التى عادت من حقها وبخاصة بعد القطيعة التى تمت بين تركيا وبين الاسلام أليست مصر قاعدة لأقدم وأعرق الجامعات الإسلامية فى العالم : الجامع الأزهر ؟

ولقد هيئات لها سلسة طويلة من الأحداث أن تتخذ موقف المدافع عن المسلمين الخاضعين للاستعمار الغربى — مثال ذلك تأييدها لثورة الريف فى مراكش بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابى واستنكارها لقصف القوات الفرنسية لدمشق عام ١٩٢٥ ، كما أثارت حفيظتها بالمثل أحداث حائط المبكى سنه ١٩٢٩ * . وأحداث الظهير البربرى الشهير الذى اندلعت فى مراكش سنة ١٩٣٠ * وأخيراً قمع الايطاليين للثورة التى انفجرت فى نفس العام فى برقة وقد أنشئت لجنة لرعاية « ضحايا الريف » برياسة أحد أمراء الأسرة المالكة كان أول جهودها هو فتح أكتتاب أمكنها أن تجمع فيه ٢٫٠٠٠ جنيه مصرى خلال أيام (٢٢) ووجه الوفد غداة قصف دمشق نداء إلى الأمة المصرية « يناشدها فيه الوقوف إلى جانب منكوبى سوريا (٢٣) وأرسلت البرقيات إلى عصبة الأمم ووجهت النداءات إلى مسلمى الهند تناشدهم تقديم العون لضحايا دمشق وأثار الظهير البربرى بعد صدوره بفترة موجات من السخط ضد فرنسا التى تبذل — كما قيل وقتها — قصارى جهدها كى تحول ملايين المسلمين فى شمال إفريقيا عن دينهم تجعلهم يعتنقون المسيحية (٢٤) وتعرضت الصهيونية والسياسة البريطانية فى فلسطين لأقوى هـــذه الاحتجاجات وأشدها عنفا .

(*) حاولت فرنسا أن تجعل من التقاليد البربرية — لاالشرعية الاسلامية — أساسا للقوانين التى تطبقها على البربر . وقد فسر ذلك على أنه محاولة فرنسية للقضاء على الشريعة الاسلامية ومقدمة لتفصير البربر .

وفى البداية ، كانت هذه المظاهرات شواهد على التضامن الإسلامى على وجه الخصوص ولكن عند قيامها ، وجدت القومية الشعبية نفسها تنساق إلى مسالك جديدة ، ولم تعد هذه القومية الشعبية مصرية بالدرجة الأولى بل اتسعت لتحتضن قضية الشعوب الإسلامية قاطبة وهكذا ، ومنذ الآن، لن يعود المثال الذى اتخذته مصر لنفسها، كأمر خاص بها طيلة ثورة ١٩١٨ ـ ليبقى محصورا داخل حدود جغرافية وسياسية محددة. فلقد تجاوز بالفعل تلك الحدود بمسافة كافية .

وكان لابد أن تكون لهذه التطورات آثارها الهامة ، ففى عام ١٩٢٨ ناقش بعض المفكرين إمكانية قيام وحدة بين كل الشعوب الشرقية إبتداء من اليابان فى الشرق الأقصى وحتى سواحل الأطلنطى فى الغرب . وراودهم الحلم بأن يتغلغل الإسلام فى اليابان والهند وأن تتجمع خلف مصر كل الشعوب الصفراء ويبذل جهد موحد مشترك ضد الغرب . وتبنت هذه الدعوة لعدة سنوات مجلة الرابطة الشرقية التى أسسها أحمد زكى . وكانت الحركة الفكرية التى قامت بنشرها كما قيل بحق — «إحدى السبل التى طرقتها الدعوة الإسلامية بحثا عن صيغة جديدة (٢٥)» . وقدمت كل الجمعيات الدينية والسياسية ـ الدينية دعمها لهذه الفكرة ودعيت حكومة القاهرة لعقد علاقات صداقة مع الدول الإسلامية التى قامت حديثاً كالحجاز واليمن والعراق (٢٦) . وارتفعت أصوات تطرى رابطة اللغة والثقافة المشتركة والدين القائمة بين البلدان العربية وبين مصر أليس على مصر ـ كما أكدت إحدى صحف الإسكندرية ـ أن تتبوأ من هذه البلدان المكانة السامية التى سبق أن اكتسبتها ليس بقصد التدخل فى شئونها وإنما بقصد التعاون معها فى كافة المجالات لصالح تقدمها ؟(٢٧)

وهكذا نجد أن الشعور بالتفاخر والكبرياء هو الذى دفع الوطنيين فى القاهرة إلى أن يجعلوا من أنفسهم المدافعين عن السياسة الشرقية التى

ينبغى على بلادهم أن تسلكها، لكن هذه السياسة ظلت مشوشة فى عقولهم لوقت طويل وتوازيا مع فكرة الوحدة بين كل الشعوب الإسلامية بدأت تنشأ فى الوقت نفسه ، وشيئاً فشيئاً بدأت تتعاظم فكرة قيام وحدة صميمة بين المسلمين العرب تستطيع مصر بسهولة بحكم وضعها أن تكون على رأسها وحاز المشروع بعض الأنصار المتحمسين ،لكن كانت تعترضه كثير من العقبات .

لقد كانت العروبة فى ذلك الحين ، كما كانت الفرعونية ، فى نظر المسلمين الكلاسيكيين ، أمراً مناقضاً لروح الإسلام نفسه ، ولم يفت شيخ الجامع الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوى ولا مفتى الديار المصرية عبد الرحمن قرة أن يعلنا رسميا إدانتهما للفكرة وأكدا عام ١٩٢٨ أن القومية لا تكون إلا بمقتضى الدين وأن الإسلام قد جعل من المؤمنين « إخوة » موحداً بذلك بين العربى وغير العربى (٢٨) . ولم تكن تلك أول أو آخر إدانة . ففى عام ١٩٣٢ أكد عالم آخر هو الشيخ محمد الغنيمى التفتازانى أن الاسلام عدو « للشعوبية والاقليمية (٢٩) .

وبعد ذلك أكد الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر فى عام ١٩٣٨ أن الدين يعادى الفكرة العنصرية ودعا العلماء والمسلمين إلى تحقيق الوحدة« الاسلامية » وألا يلقوا بالا إلى الوحدة العربية(٣٠)

وحاول منظرو العروبة من جانبهم فى بغداد ودمشق وبوجه خاص فى بيروت — وذلك كى يكسبوا الأقليات المسيحية إلى صفهم — أن يقيموا فكرتهم على أسس لغوية وثقافية دون أن يعولوا كثيراً على فكرة الدين التى تركوها تتوارى فى الظل .

ومع ذلك فإن هذا التمييز لم ينجح فى أن يسود مصر . فقد ظلت فكرتا التضامن الدينى والأخوة العنصرية تعيشان فى النفوس

والأذهان جنباً إلى جنب دون أن تتغلب إحداهما على الأخرى، بل لقد اشتد تشابكهما لدرجة أنهما لم ينفصلا على الاطلاق . ومنذ عام ١٩٣٠ كانت هاتان الفكرتان موضوعا لمقالات تنشر فى الصحف والمجلات بصفه شبه يومية وبدأنا نرى فى معظم الأحيان، نفس الرجال يدافعون فى نفس الوقت عن هذه الفكرة وعن تلك ويشاركون على حد سواء فى المؤتمرات العربية أو الاسلامية التى تعقد خارج مصر وخصوصاً فى مؤتمر القدس الذى انعقد فى عام ١٩٣١ ومؤتمر بلودان الذى انعقد فى عام ١٩٣٧ . وبرغم هذا فقد كانوا يساهمون فى هذه المؤتمرات بصفتهم الشخصية ، أما مصر الرسمية فقد ظلت بهذا الصدد متباعدة طواعية بل وأحيانا عن عمد بل وعن موقف معاد ، إذ لم تكن مصر — رغبة منها فى ألا تفقد عطف القوى الغربية التى كانت فى مسيس الحاجة إليه كى تحصل على استقلالها وكى تعطل رجحان كفة النفوذ البريطانى لم تكن تريد لفترة طويلة لا أن تتخذ الطابع الإسلامى ولا أن تصطبغ بالصبغة العربية . وكان عليها أن تنتظر حتى ٢٦ أغسطس ١٩٣٧ وهو تاريخ توقيع معاهدتها مع بريطانيا كى تفكر فى أن تلعب بين دول الشرق الأوسط الدور الذى يبدو مهيئاً لها ومقدرا عليها بحكم ثروتها وثقافتها وتعداد شعبها . ومع ذلك فسوف تظل مصر حائرة لعدة سنوات أخرى قادمة هل عليها أن تتبع سياسة عربية أم عليها أن تتبنى سياسة أكثر رحابة واتساعا : « شرقية وإسلامية » ؟

مصر تختار طريقها

تأكد هذا الاتجاه الجديد فى السنوات التى تلت تولى الملك فاروق العرش ، ذلك أن مصر بعد أن دخلت عصبة الأمم وبعد أن تحررت من نظام الامتيازت ، بدأت تخرج شيئا فشيئاً عن التحفظ الذى كانت تحصر نفسها داخله حتى ذلك الوقت . وفى أكتوبر ١٩٣٨ قبلت أن يعقد فى القاهرة

المؤتمر البرلمانى العربى والإسلامى لنصرة قضية فلسطين (٣١). وبعد ذلك بعدة أشهر كان دخول عبد الرحمن عزام باشا ومحمد وعلى علوبة باشا وصالح حرب باشا فى وزارة على ماهر- وثلاثتهم من غلاة المدافعين عن العروبة والإسلام- ترجمة أكثر وضوحا لرغبتها فى أن توارى الظل «مصريتها» الانعزالية التى اتبعتها فى الماضى وأن تقوم كما جاء فى خطاب العرش فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ « بالمهمة النبيلة » التى قدر عليها أن تقوم بها فى المشرق (٣٢) اكانت مصر تطمح لأن تجرف فى تيارها كل البلدان الإسلامية ؟ إن مظاهرات الترحيب بالملك فاروق التى كانت تقوم فى القاهرة حتى نهاية ١٩٣٩ والتى كانت تشير إلى الملك فاروق باعتبار الخليفة المقبل تشير فيما يبدو إلى ذلك. لقد كان محرك هذه المظاهرات هو الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر وبتدبير منه كان الملك- كما سبق أن رأينا - يقابل كل يوم جمعة عقب الصلاة بهتافات «عاش أمير المؤمنين» ومع ذلك فلا يمكن أن نعتبر هذه المظاهرت محاولة متعمدة من جانب مصر لتأكيد سيطرة الاتجاه الإسلامى . لقد كانت بالنسبة لها مجرد وسيلة تزن بها أقدارها والفرصة المتاحة لها بجس نبض الرأى العام . ولعدة أشهر ظلت الصحف تناقش موضوع إعادة الخلافة ، لكن التعليقات حول هذا الموضوع ظلت مجافية له فى تركيا بالذات لحد وجب معه أهمال هذا الفكرة (٣٣) .

وفهمت مصر عندئذ أن من المستحيل عليها أن تسبح ضد تيار الزمن وأن تعيد إلى الحياة نظاما إسلاميا بطل العمل به . ومع ذلك فلقد بقى لها حلم وحيد ، أقل طموحا لكنه لايخلو من عظمة — كما أن تحقيقة أيسر منالا — وهو أن تكون على رأس العالم العربى وهو ما كان يتمناه كل المصريين المقتنعين بأن الوحدة العربية سوف تزيد من قوة مصر ومكانتها ونفوذها فى المجال الدولى وتجعل منها دولة هامة (٣٤) .

وبرغم العداء الذى كان يظهره للعروبة أنصار الدعوة الإسلامية فإن الرأى العام المسلم كان مهيئا فى مجموعة لتقبل هذا الانعطاف .

وهنا تجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى تأثير مدرسة المنار على تطور الفكر الدينى فى مصر . فزعيم هذه المدرسة رشيد رضا لم يتردد فى توجيه الاتهام إلى الشعوب المسلمة غير العربية أنها مسئولة عن تدهور العالم الإسلامى وأشار للإسلام على أنه نظام عربى بالدرجة الأولى (٣٥). كما أطرى دور العرب فى تاريخ المشرق . وهكذا تسللت إلى مبدئه عناصر أيديولوجية موالية للعروبة هيأت مرحلة انتقال لم يكن منها مناص بين الاتجاه الإسلامى كما تبناه السلطان عبد الحميد وبين الدعوة العربية الحديثة ولم تكن هذه الفكرة بجديدة فقد سبق أن عبر عنها الكواكبى (١٨٤٩ - ١٩٠٢) فى كتابه (أم القرى) كما إن محمد عبده نفسه قدمها وساهم رشيد رضا فى إشاعتها وأخذت بها مصر .

وسرعان ما بدت الوحدة العربية فى نظر أكثر المسلمين محافظة باعتبارها مقدمة لنهضة الإسلام وخطوة نحو إعادة توحيد العالم الإسلامى ورأى هؤلاء أن ليس ثمة ما يحول دون أندماج الاتحاد المقترح إذا ما تحقق فى كل أكبر واختفت مخاوفهم تجاه هذا المشروع وحلت الحيدة المرحبة بل والتعاطف الفعال فى كثير من الاحيان محل العداء . وبدأت الجماعات الدينية تدعو إلى تجميع القوى العربية وبطريقة غير محسوسة بدأت المظاهرات التى كانت تقوم لصالح شعوب المغرب وفلسطين وسوريا - تلك المظاهرات التى بدأت تزيد وتتضاعف حتى عشية الحرب العالمية الثانية - بدأت تتخذ طابعا مزدوجا يدل على الأخوة الدينية والأخوة العنصرية فى نفس الوقت وهكذا تجمع فى تيار واحد كل من المنادين بالوحدة الاسلامية والمبشرين بالعروبة الراغبين — هؤلاء وأولئك — فى أن يهيئوا بلادهم للقيام بالدور الأساسى والأول فى محفل الأمم الشرقية ووجد الجميع فى الأيديولوجية التى تهيأت لهم

أسبابا لبلوغ المثال الذى كان يطمح إليه كل منهم . ومع ذلك فقد ظل الاسلام هو الآساس الأكيد للقومية المصرية التى أصبحت الآن تسبح فى تيار العروبة .

ولم يعترض على هذا الاتجاه الجديد سوى أنصار « المصرية » الضيقة الذين ظلوا يؤكدون - مستخدمين لغة علماء الأجناس - أن المصريين لا ينتمون إلى نفس جنس جيرانهم . ورد عليهم خصومهم بأن العربى هو كل من يتكلم العربية ويشعر بأنه عربى . وكان على هؤلاء أن ينحنوا فقد حسمت مصر طريقها وساهم التطور القومى فى ولايات الامبراطورية التركية القديمة فى دفعها لهذا الاتجاه بعد أن زالت أوهامها ومخاوفها القديمة .

فمنذ وقت طويل كانت مشروعات إنشاء مملكة متحدة - وهو الأمر الذى أثار تخوف مصر وشكوكها - قد قدر عليها أن تؤول إلى النسيان ، فلقد مات الملك فيصل فى ٨ سبتمبر ١٩٣٣ دون أن ينجح برغم نفوذه الواسع فى أن يعيد الوحدة إلى عالم تمزقه المنافسات والعداوات الصامته . وفى الواقع فإنه لا الاتجاه العربى فى بغداد ولا الاتجاه العربى فى الرياض قد نجح فى أن يسود ويفرض نفسه . فلقد وجب على الهاشميين أن يعترفوا بوجود دولة نجد كما كان على السعوديين من جانبهم بعد أن فتحوا مكة والمدينة وانتزعوهما منذ عام ١٩٢٤ من الملك العجوز حسين بن على مفجر الثورة العربية عام ١٩١٦ ، كان عليهم أن يعدلوا عن الخروج من صحرواتهم حيث ظلوا معزولين . لقد توقف توسعهم نحو الشمال . وأمام حقائق الأمور فهمت كلتا الأسرتين ضعفهما المتبادل واستحالة انتصار إحداهما على الأخرى . كما أن اللجوء إلى العمل الدبلوماسى فى صورة معاهدة الأخوة والتحالف التى وقعت فى إبريل ١٩٣٦ لم يفعل سوى أن

دلل بوضوح على عجزهما كليهما عن إنشاء الدولة الكبرى التى كان يحلم بها القوميون الأول منذ وقت بعيد وقتما كانت الإمبراطورية العثمانية آخذة فى الانهيار . وحين جرى انقلاب بكر صدقى فى العراق فى أكتوبر ١٩٣٦ أطرح العراق سياسة الملك فيصل وعدل عن « المغامرة العربية» ولم تتردد بغداد فى أن تتقارب من تركيا فى نفس الوقت الذى كان يحذر فيه الأمير شكيب ارسلان من « الخطر التركى » .

منذ ذلك الحين لم تعد الفكرة العربية تشكل بالنسبة لمصر خطرا ما فالشكل الجديد الذى كانت قد فرضته الظروف على الفكرة العربية — أى شكل معاهدات التحالف بين دول مستقلة وذات سيادة على أراضيها الخاصة قد نزع عن هذه الفكرة كل مظهر عدوانى . ومنذ الآن ، أصبح الوطنيون فى سوريا والعراق يتجهون — عندما تحزب بهم الأمور — إلى القاهرة ، « إلى الأمام يا مصر ونحن وراؤك » (٣٦)— هكذا هتف أحد كبار الرسميين العراقيين فى ديسمبر ١٩٣٨ ذاهبا بذلك لأبعد مما جاء فى التصريحات المتكررة لشكيب أرسلان ولم تظل مصر صماء الأذنين تجاه هذه النداءات — فقد ارتبطت بحسم وبإرادة بطريق « العروبة » منتهزة خسوف دور العراق لتصبح على رأس الحركة العربية ولابد أن يكون لقرارها هذا على مجرى تطور القومية العربية نتائجه التى ينبغى تقييمها . فمنذ الآن سوف تعقد فى القاهرة أو فى الاسكندرية — لا فى بغداد أو بلودان أو القدس وتحت رعاية الملك فاروق المؤتمرات العديدة حيث يؤكد كل من الحاضرين إيمانه بأقدار الشعب العربى السعيدة ، شعب المستقبل ، المدعو إلى تسلم شعلة الحضارة من أيدى أوربا العجوز المستهلكة ، وهو شرف عظيم لم يعد الغرب جديرا به بعد خضوعه لقاذورات المادية المحطمة لكل حياة روحية . ومن جهة أخرى فإن أفق العروبة الذى كان حتى ذلك الوقت محصورا فى نطاق

الدول التى نشأت فى الولايات القديمة للإمبراطورية التركية سوف يصبح بإمكانه أن يمتد إلى ما وراء خليج السويس وقناة السويس اللذين كانا يعترضان طريقه وسوف يمتد عبر حدود ليبيا وشمال إفريقية ليصل إلى أمواج الأطلنطى إلى حيث كان الفاتح عقبة بن نافع قد دفع بحصانه . ولسوف يكون ذلك بمثابة غزو سلمى هادىء للعقول ، لكن مركز الثقل فى العالم الإسلامى سوف ينتقل من بغداد إلى القاهرة . وهكذا فسوف تسلب العاصمة الفاطمية القديمة عاصمة العباسيين القديمة مكانتها .

ورغم ذلك فإن دخول مصر إلى الساحة العربية ستكون له نتائج أكثر أهمية. فلسوف يصبح من المستحيل بشكل حاسم أن تقوم المملكة العربية التى داعبت أحلام القوميين العرب فى أواخر القرن التاسع عشر. وكذلك فلسوف تستمر مصر — وقد أصبحت عربية — على معارضتها لأى تعديل فى الوضع الإقليمى القائم فى الشرق الأوسط . كما ستطرح مصر فكرة اتحاد فيدرالى كبديل لفكرة مملكة متحدة وسوف يكون بإمكانها أن تعلى من شأن فكرتها البديلة هذه .

مصر عضو فى جامعة الدول العربية

فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وبعد تطور استمر لأكثر من قرن أمكن لفكرة الوحدة العربية أن تكسب إلى صفها كل المفكرين فى مصر كما كان الحال فى العراق وسوريا . وتفسر الرغبة فى الظهور بمظهر الجبهة المتحدة والمترابطة ضد خطر الصهيونية وعلى الأخص الرغبة فى إنشاء كتلة تستطيع أن تتصدى بطريقة أفضل «للامبريالية» و «استعمار» الغرب — يفسر هذا كله ذلك الازدهار غير العادى للفكرة العربية .

لقد عمت الفكرة بسرعة وا كتسبت على الفور مدى سرعان ما رأت معه بريطانيا العظمى - التى كانت تعانى من صعوبات الحرب - أن تبدى ترحيبها بها . فصدر حول هذا الموضوع فى ٢٩ مايو ١٩٤١ تصريح نال شهرة واسعة أدلى به مستر أنطونى إيدن وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت . وليس مضيعة للوقت أن نورد نصه هنا . « إن كثيرين من مفكرى العرب يرغبون فى أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة أكبر من النصيب الذى تتمتع به الآن وهم يأملون منا المماضدة فى بلوغ هذه الوحدة ولا يجوز لنا أن نغفل أى نداء يوجهه إلينا أصدقاؤنا بهذا الصدد . ويبدو لى أن من الطبيعة ومن الحق أن تتوثق الروابط الثقافية والإقتصادية والروابط السياسية أيضاً بين الأقطار العربية وستعاضد حكومة صاحب الجلالة معاضدة تامة أى مشروع ينال الموافقة العامة » (٣٧) .

وكثيراً ما تردد هذا التصريح - وقد يكون من شأنه أن يلقى فى روع المراقبين الأوربيين أن جامعة الدول العربية التى قامت بعد ذلك بثلاث سنوات لا تدين بوجودها إلا لوزراة الخارجية البريطانية التى ظلت مخلصة لأفكار لورانس الرومانسية . لكن ذلك حكم متسرع لا نستطيع الأخذ به أو الإسهام فيه . فعندما تعد بريطانيا العظمى بأن تولى « دعمها الكامل » لأية خطوة يمكن أن تحوز « موافقة عامة » فإنها لم تفعل سوى أن جعلت سياستها تتمشى مع مقتضيات اللحظة . لقد كان كل ما يشغلها على وجه الخصوص هو أن تسترد تعاطف قومية كانت توشك على أن تدير لها ظهرها ، ففى هذه اللحظة فى الواقع كانت الثورة العراقية بالكاد قد أخمدت وكان الفليق الإفريقى Afrika Korps يهدد مصر وكانت ألمانيا تعلو بتملقها فى نشرات دعايتها - التى كانت تلقى كل ترحيب - أمانى الشعوب العربية ، وتفهمت إنجلترا مدى الأفكار الجديدة ، فحاولت

منذ ذلك الوقت بما عهد فيها من إتزان وبمقتضى وسائلها البراجمانية التى طالما لجأت إليها أن تتبنى تجاه القومية العربية ليبرالية تمكنها - كما كانت تظن - إن لم يكن من التعايش معها فى تناسق تام فعلى الأقل ألا تتخذ منها خصما لها . وفضلا عن ذلك - فليس ثمة ما يسمح بالتأكيد بأنها وصلت لشىء من ذلك وبأن جامعة الدول العربية قد ظهرت بالشكل الذى كانت انجلترا تتمنى أن تراها تظهر به بل ثمة من الدلائل ما يسمح بافتراض عكس ذلك .

وفى شهر يوليه من عام ١٩٤٣ اتخذت مصر المبادرة ببدء المباحثات الأولى . فوفد على التوالى ضيوفا على العاصمة المصرية كل من نورى باشا السعيد رئيس وزراء العراق وتوفيق أبو الهدى رئيس وزارة شرق الأردن والشيخ يوسف ياسين ممثل العربية السعودية وسعد الله الجابرى رئيس وزراء سوريا ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان والسيد حسين الكبسى مفوض اليمن ،واستمرت المباحثات حتى فبراير ١٩٤٤ وكانت مباحثات مضنية .

وكان رئيس الوزراء العراقى قد قدم مذكرة فى عام ١٩٤٢ إلى السير ريتشارد كيسى Richard Casey – الوزير البريطانى فى الشرق الأوسط — يقترح فيها اندماج كل من سوريا ولبنان وشرق الأردن فى دولة واحدة (٣٨) . وأن تشكل هذه الدولة الجديدة مع العراق اتحادا فيدراليا تستطيع بقية الدول العربية أن تنضم إليه بعد ذلك . لكن هذا المشروع الذى توضح كل الاحتمالات أن لندن كانت توليه دعمها قد اصطدم بمعارضة علنية من جانب كل من مصر والسعودية. فإنشاء نوع من الوحدة العربية بالنسبة لهاتين الدولتين اللتين لا ترغبان فى تعاظم قوة بيت عميل لبريطانيا العظمى كان من شأنه فى رأيهما أن يحطم جهود الهاشميين فى إقامة تجمعات إقليمية وذلك بجعلها غير ذات موضوع . إن التقاء المصالح هذا هو الذى يفسر الاتفاق المصرى — السعودى الذى وقعه الملكان فاروق وابن سعود أثناء لقائهما فى ينبع فى يناير ١٩٤٥ .

وطالت المباحثات بسبب تلك الخلافات ، لكن الرأى العام الذى التهب فى كل مكان — حتى فى المهجر البعيد فى أمريكا — بسبب أحداث لبنان فى نوفمبر ١٩٤٣ لم يكن ليسمح لهذه المباحثات بالفشل. ولذا فقد كان على هذه المباحثات أن تؤدى لتحقيق الهدف المنشود ، ووقع ميثاق إنشاء الجامعة العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ (٣٩) ونص فى مادته الثانية على أن الغرض من إنشاء الجامعة هو صيانة استقلال وسيادة كل دولة من الدول الموقعة . وتأكدت فيه وجهت نظر مصر التى أيدتها السعودية فتم الأعتراف بالحدود التى خطتها الدول الغربية فى الولايات القديمة للامبراطورية التركية . ولم تعد العراق سوى موقع متقدم على تخوم بلاد الأكراد وتركيا واليونان ، وبنفس الضربة فقــدت التطلعات الهاشمية طابعها كآمال قومية — وهو الطابع الذى كان الملك فيصل قد استطاع أن يضفيه عليها حتى وفاته — لتتحول إلى مجرد مطالب وأطماع عراقية أو أردنية . وأصبح بإمكان العربية السعودية أن تواجه المستقبل بثقة أكبر ودون وجود مايعكر صفوها . أمامصر القوية بملايينها الثمانية عشر فقد كانت على ثقة من قدرتها على أن تلعب الدور الرئيسى فى المحفل العربى . ومنذ ذلك الوقت لم يعد لها من هم سوى أن ترغم الهاشميين على أن يحترموا بكل دقة مواد ميثاق يكرس تفوقهاوامتيازها بصورة حاسمة .

(١) Jacques TAGHER Ibrahim ,Premoteur de I idee Panarabe moderne, cahier d,histoire égyptienne "

عدد خاص بمناسبة العيد المئوى لوفاة إبراهيم باشا (١٨٤٨ - ١٩٤٨)، القاهرة ، ص ٤٣ .

وأنظر أيضاً مقال أمين سعيد فى جريدة المقطم عدد ٦ مايو ١٩٣٨ ، وقد نقلته oriente moderno ١٩٣٨ ، ص٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٢) قارن : الشيخ محمد عبده ، رسالة التوحيد وقد ترجمها إلى الفرنسية مع مقدمة عن حياة وفكر الشيخ محمد عبده ، الشيخ مصطفى عبد الرازق وB. MICHEL

Paris,Guethner 1925 P.XLII

(٣) من الممكن أن تكون أفكار إبراهيم باشا ذات الإتجاه العربى قد تولدت أثناء الحملات التى قام بها ضد الوهابيين ، كما يحتمل أن تكون هذه الأفكار قد تيقظت بفعل القومية اليونانية التى أمكنه سبر قوتها فى المورة . وكلا الأفتراضين يستحق الدراسة .

(ذكره :

C. de FREYCINET, la question d,Egypte, P.79:

وانظر أيضاً :

E. Driaut, la question d'orient.

(٥) نشرت هذه الخطب باللغة الفرنسية بعنوان ·مصريون وإنجليز:

Egyptiens et Anglais, Paris, 2e édition, 1906

(٦) نفس المصدر ، ص ١٨١ .

(٧) نفس المصدر ، ص ١٨١ .

(٨) نفس المصدر ، ص ١٨٤ .

(٩) نفس المصدر ، ص ١٨٢ - ١٨٣ — ١٨٤ .

(١٠) وقد جاء فى نهاية خطابه « نعم كانت مصر ضد الدولة العلية فى عام ١٨٤٠ وكانت مخطئة خطأ كبيراً . نعم أخطأ محمد على الكبير وعرف قبل موته أنه انخدع وأخطأ . فمعاداة مصر للدولة العلية خطأ عظيم فى السياسة وخطأ آخر بمصالح مصر وبمصالح الدولة العليــة معا . » (نفس المصدر ص ١٨٣) .

(١١) نفس المصدر ، ص ٢٤٥ .

(١٢) نفس المصدر ، ص ٢٠٥ .

(١٣) نفس المصدر ، ص ٢٤٥ .

(١٤) نفس المصدر ، ص ١٤١ .

(١٥) نفس المصدر ، ص ١٦٦ — ١٦٨

(١٦) نفس المصدر ، ص ٢٤٦ .

(١٧) نفس المصدر ، ص ٢٤٦ .

(١٨) نفس المصدر ، ص ٢٤٦ .

(١٩) قارن :

Jean PIGHON, la questioo de libye dans le réglement de la Paix, Paris, 1945, P. 102 .

(٢٠) حول المفاوضات التى بدأت فى ذلك الوقت بين الوطنيين السوريين والحكومة الإيطالية . أنظر

JUNG, le revolte arabe, t.ı.P. 38 etS

(٢١) Negib AZOURY, le réveil de la nation arabe dans I.Asie turquo P·246.

(٢٢) قارن : oriente moderno ١٩٢٥ ، ص ٤٥٢ ،

(٢٣) يوجد النص بالكامل فى مجلة oriente moderno - ١٩٢٥ ، ص ٥٧٨ .

(٢٤) قارن على وجه الخصوص oriente moderno . ١٩٣٠ ، ص ٤٣١ .

(٢٥) قارن : L:Egypte indépendante, P. 394·

(٢٦) قارن : oriente moderno ١٩٢٧ ، ص ٥١١ - ٥١٢ .

(٢٧) نفس المصدر ١٩٢٧ ، ص ٤٤٣ .

(٢٨) نفس المصدر : ١٩٢٨ ، ص ٣٠٣ .

(٢٩) نفس المصدر : ١٩٣٢ ، ص ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٣٠) نفس المصدر : ١٩٣٨ ، ص ص ٤١١ - ٤١٢ .

(٣١) قارن :

Ettore ROSSI , Il congresso interparlementare araboemnsulmano Pro Palestina al Cair , Orients moderno , 1938, PP. 587—601

(٣٢) قارن : Oriente moderno ، ١٩٣٩ ، ص ٦٦٨ .

(٣٣) قارن ماسبق ذكره (عن تولى الملك فاروق وخسوف الوفد).

(٣٤) المقطم ٦ مايو ١٩٣٨ .

(٣٥) المنار عدد ٢٦ ص ٤٩ . وقد أورده لامنس LAMMÊNS فى مقاله La crise inteieure de I Islam المنشور بمجلة Etudes ١٩٢٦ ص ١٤١ . وعن الدور الذى لعبه العرب فى تاريخ الإسلام حسب رأى رشيد رضا (انظر على وجه الخصوص ، هنرى لاوست ،المرجع السابق)

(٣٦) قارن : Orente moderno ، ١٩٣٩ ، ص ٨٥ .

(٣٧) حول السياسة التى اتبعتها بريطانيا تجاه القومية العربية ، انظر على وجه الخصوص .

Robert MONTAGNE , L' Union Arabe .
Politique étrangére, avril 1946, pp. 176 — 225

(٣٨) نشر نص هذه الوثيقة الهامة بعد ذلك بعدة سنوات فى مجلة Action التى تصدر فى لبنان ، فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٩ .

(٣٩) قارن . C.O.C ١٩٤٥ ، ص ٧ - ١٢ .

الفصل السابع

المشكلات الاجتماعية

مع بدء استخدام الآلة ودخول الصناعة فى مصر منذ عهد محمد على بدأت تظهر فى المجتمع طبقة جديدة ، هى طبقة العمال . ومنذ ذلك الحين أخذت تتشكل حركة اجتماعية تشبه تلك التى ظهرت فى البلدان الغربية الكبرى فى الماضى . وسوف تمر هذه الحركة بتطور مماثل لما مرت به زميلاتها فى البلدان الغربية قبل ذلك بحوالى قرن من الزمان .

ومن الصعوبة أن ندرس هذه الحركة بالتفصيل ، فتاريخها لم يكتب مطلقا(*) كما لا يمكننا الآن أن نلم بكافة المصادر الوثائقية . ولقد تعرفنا على مصادرها الأولى عن طريق أحد المحامين الفرنسيين هو جان فاليه JeanValle الذى وضع كتابا بعنوان « مساهمة فى دراسة أحوال عمال الصناعات الكبرى فى القاهره Contribution à L' étude des conditions des ouvriers des grandes industries au Caire.

وهذا الكتاب ليس سوى ثمرة جهد ذاتى قام به المؤلف عن طريق الاتصال المباشر بالعمال وأصحاب الأعمال فى السنوات لأولى من القرن العشرين . ولايزال كتاب فاليه مصدراً لاغنى عنه خاصة وأن المعلومات الرسمية والإحصائية تكاد تكون معدومة(1) .

يجدر بالذكر أنه قد صدرت فى الآونه الأخيرة مؤلفات جديدة حول هذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال :

(١) أمين عزالدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧

(٢) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ — ١٩٢٩ ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠

(٣) سليمان النخيلى : الحركة العمالية المصرية وموقف الصحافة منها ، الاتحاد العام لنقابات العمال ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

(٤) رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصرية ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨

(٥) عبدالمنعم الغزالى : الحركة النقابية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٦٨ . « المترجم »

وفى بداية هذا القرن لم يحدث ما يهيىء من الحماية لعامل المصانع الحديثة ما كانت تهيئة الطوائف الحرفية لأعضائها فى القرون الوسطى وهى الطوائف التى اختفت بعد تفكك بطىء. (٢)لقــد كان وضع الطبقات العمالية صعبا للغاية ، وقد رسم لنا المسافرون الأوربيون إلى القاهرة فى هذا الوقت لوحات بالغة التأثير عن هذا الوضع السيىء . « يعمل هؤلاء العمال فى مصانع أغلبها ضار بالصحة ، ويمتد يوم العمل إلى اثنتى عشرة ساعة ، تتخللها راحة لمدة ساعة واحدة للاغفاء وتناول الطعام ، يعقبها — طيلة حوالى ثلث العام — سهرات عمل تمتد حتى منتصف الليل أو حتى الواحدة صباحا ، وأجورهم زهيدة نتيجة لوفرة الأيدى العاملة . أما الراحة الأسبوعية فمعدومة تماما » .

وقلما كان العاملون بالمحلات التجارية يتمتعون بحال أحسن ، فقد كانوا يعملون « من السادسة صباحا حتى التاسعة مساء وأحيانا حتى العاشرة أو الحادية عشرة . وكانوا يتناولون طعامهم خلف بنوكهم » .

أما عن النساء اللائى كن يعملن فى مصانع القطن فى مقابل خمسة أو ستة قروش فى اليوم ، فقد كان يوم عملهن طويلا لحد مبالغ فيه وكانت المطلقات منهن أكثر بؤساً .

ولم يستثن الأطفال من هذا الوضع وكان من الشائع أن يشتغل الصبية والبنات فى سن مبكرة فى أعمال تفوق طاقاتهم (٣) ومع ذلك فقد وجب الانتظار لسنوات طويلة قبل أن تقرر مصر الأخذ بطريق رقابة الدولة وبدأ يقل بمرور الزمن عدم ميلها إلى الحد من حرية العمل وإن كان عزوفها هذا لم يختف نهائيا .

وحتى عشية الحرب العالمية الثانية ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الخاص بتشغيل الأحداث فى محالج القطن ومصانع المنسوجات والدخان وكذا المرسوم رقم ٢٥ لسنة ١٩١٩ القاضى بتشكيل لجنة التوفيق بالإضافة إلى بعض النصوص العامة التى تضمها قوانين المحاكم المختلطة والأهلية — ظل هذا وحده بمثابة كل التشريعات المعمول بها فى وادى النيل ولا نظننا بحاجة للتأكيد على عدم كفايتها ولا على إمكانياتها الضيقة. فالقانون الأول — مثلا — يكتفى بمنع تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن تسع سنوات فى محالج القطن وتنظيم تشغيل من يزيد سنهم عن الثالثة عشر فحرم عملهم بالليل وحتم ألا تزيد مدة عملهم فى اليوم عن ثمانى ساعات وحرم دخـــول صالات المحالج التى يعمل بها النساء أما لجنة التوفيق فلم يكن لها أى دور فى حماية العمال. أما تدخلها لفض المنازعات بين العمال واصحاب الأعمال فقد ظل أمرا اختياريا محضا.

وأزاء تقاعس الدولة هذا فكر العمال المصريون سريعا — على غرار ما فعله زملاؤهم الغربيون — فى أن يتجمعوا فى منظمات مهنية على نمط المنظمات العمالية الأوربية. إلا أن هذه المحاولات الأولى قد باءت فى معظمها بالفشل. ولكن فى عام ١٨٩٩ ونتيجة لأول إضراب عمالى فى تاريخ مصر رضخ أصحاب الأعمال « وقد أذهلتهم وثبطت من همتهم المفاجأة التى تم بها الإضراب وانتشاره » — فوافقوا بعد محاولة للمقاومة على أن يقوم العاملون بلف السجاير فى مصانع القاهرة بإنشاء نقابة تضم كل المشتغلين بهذه الحرفة (٤). إلا أن هذه المحاولة الأولى التى قام بها العمال لم تستمر — إذ أن التفاهم الذى كان تاما بينهم وقت هجرهم لمصانعهم لم يستمر بعد انتصارهم، فما أن أجيبت مطالبهم حتى عادوا إلى أعمالهم متخلين عن زعماء الحركة الذين أخذتهم الحيرة — فلاهم

يعرفون كيف يواصلون طريقهم ولا هم فضلا عن ذلك بقادرين عليه (٦). وبدا فقدان الترابط هذا بوضوح أشد — مرة أخرى — عام ١٩٠٣ عندما قام العمال بإضرابهم الثانى. فلم يكن الإضراب هذه المرة عاما وانتهى بفشل يكاد يكون تاما. وقد اتخذ هذا الإضراب — نتيجة لتفكك العمال طابعا بالغ العنف، ينبغى الالتفاف إليه، فقد أمكن للدولة بهذه الطريقة أن تتدخل باسم حماية حرية العمل، كما أمكنها باسم حماية العمال غير المضربين «الصفر» أن تضمن النصر الكامل لأصحاب الأعمال. واستمر العمل تحت حماية مشددة من قوات البوليس — بل لقد قام أصحاب الأعمال بتقديم الطعام وتجهيز عنابر النوم للعمال الذين واصلوا عملهم. وهكذا أمكن السيطرة سريعا على حركة الاضرابات. (٨)

وخلال السنوات التالية قامت حركات إضراب أخرى وبخاصة من جانب الخياطين (١٩٠٥) (٨) ومستخدمى شركة ترام القاهرة (أكتوبر ١٩٠٨) (٩). كما أنشئت نقابات جديدة من بينها تسع نقابات بالقاهرة فى سنة ١٩١٠ تضم ثلاثة آلاف عضو. ومع ذلك فقد قدر لهذه التجمعات المهنية الأولى أن تظل لسنوات طويلة مجرد «تجمعات تبادلية» ووسائل للتعاون المشترك أكثر منها وسائل للنضال الاجتماعى وذلك بسبب افتقارها للترابط الكافى بين أفرادها.

الحركة العمالية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى

بنشوب الحرب العالمية الأولى تطورت الحركة العمالية تطورا سريعا. فقد امتدت الصناعة المصرية إلى مجالات جديدة اقتضت تزايدا ملموسا فى أعداد الأيدى العاملة بالمدن. واتخذت الثورة التى تفجرت عقب هدنة ١٩١٨ فى بعض الأحيان شكل «حركة شعبية موجهة ضد الملاك» (١٠). وانتشرت الإضرابات ونشبت

فى كل مكان سواء بين للعمال أو بين موظفى ومستخدمى المصالح الحكومية (١١) .

ومن جهة أخرى فقد كان لثورة أكتوبر ١٩١٧ الروسية وللنداءات التى وجهتها الدولية الثالثة فى السنوات التى تلتها إلى عمال وفلاحى الشرق الأدنى أو إلى « مسلمى العالم ضحايا الرأسمالية » — كان لذلك بعض الصدى فى المراكز العمالية الكبرى وعلى وجه الخصوص فى الإسكندرية، إذ هى مدينة عالمية بالدرجة الأولى وأكثر من القاهرة انفتاحا على التيارات الفكرية الوافدة من الخارج. ففى هذه المدينة اكتسبت المذاهب الجديدة معتنقيها الأول من بين الموظفين والحرفيين الأجانب من يونانيين ونمساويين وروس وهم فى غالبيتهم من اليهود . وسرعان ما أعار العمال المصريون — وبالذات أكثرهم تعليما ونضجا — هذه المبادىء آذانا صاغية . وأنصت إليها معهم بعض الشبان من للطلاب أبناء الأغنياء الذين لايملكون سوى شهاداتهم الدراسية التى حصلو عليها إما من مؤسسات التعليم الوطنية أو من الجامعات الأوربيــة . وقد دفعتهم وطنيتهم المتأججة ، أكثر مما دفعهم إلى ذلك فيما يبدو اقتناعهم العميق ، إلى أن يتجهوا بأبصارهم صوب موسكو التى كانت فى ذلك الوقت تقدم العون الفعا الى القوميين الأتراك الملتفين حول مصطفى كمال .

ومنذ سنة ١٩١٩ أنشأ بعض المثقفين الشبان « الحزب الديمقراطى المصرى » الذى اتهم على الفور بالبلشفية . وبعد ذلك بعامين ظهر أول اتحاد عام للعمل ضم ٢٢ نقابة وبلغ تعداد أعضائه حوالى ستة آلاف عضو وكان من بين أعضاء لجنته التنفيذية التسعة ثلاثة من الشيوعيين (١٣). وفى نفس الوقت أنشأ عمال الإسكندرية أول حزب اشتراكى هو الحزب الإشتراكى المصرى وقد حضر زعيمه محمود حسنى العرابى فى عام ١٩٢٢ المؤتمر الرابع للدولية الشيوعية .

وقد طالب الحزب بألا يتجاوز يوم العمل ثمانى ساعات كما طالب بأن يتقاضى المصريون نفس أجور زملائهم الأوربيين وطالب بأن يكون لهم الحق فى تكوين النقابات بكامل حريتهم . أما بخصوص الطبقات الفلاحية فقد قام الحزب بوضع خطة للإصلاح الزراعى فنادى بتأميم الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضى على المحتاجين — بل لقد تصدى لبحث إمكانية تنظيم الفلاحين فى سوفيتات فلاحية (١٤) . وفضلا عن ذلك فقـــد أكد الحزب تفكيره العلمانى عندما طالب بفصل الإسلام عن الدولة وبمساواة المرأة والرجل أمام القانون (١٥) . وفى النهاية لم يخف الحزب تعاطفه مع البلشفية وأعرب عن أمنيته فى أن تعترف الحكومة المصرية بالنظام القائم فى موسكو . ومع ذلك فإن هذا البرنامج المطبوع بطابع الأفكار الثورية قد أفسح للمطالب الوطنية مكانا بارزا — فتعهد الحزب بأنه سيحقق عن طريق إتحاد كل العمال الجلاء الكامل عن مصر وإلغاء الامتيازات الأجنبيـــة وتأميم قناة السويس .

وفى نفس الوقت أجرى الحزب اتصالات مع موسكو . وعلى حين كانت اللجنة التنفيذية للدولية الثالثة تندد بالسياسة البريطانية فى مصر (١٦) احتل بعض الطلاب الشبان أماكنهم فوق ظهر سفن بضائع سوفيتية كانت راسية فى المياه المصرية واتخذوا طريقهم إلى الإتحاد السوفيتى ليحضروا هناك دراسات فى الفكر البلشفى كانت الدولية الثالثة تنظمها لهذا الغرض .

وسرعان ما اتخذ القادة والزعماء المصريون موقفا عنيفا من الإضربات ومن الدعاية الشيوعية . وهو موقف لم تكن تتطلبه — كما يبدو — حالة البلاد الداخلية . ولعلهم بذلك قد أرادوا أن يضفوا على

التطور الإجتماعى أهمية لم يكن يمثلها فى الواقع وذلك لكى يباشروا ضغطا مباشرا على بريطانيا العظمى ، فيجعلوها تخشى ارتماء الوطنيين فى أحضان البلشفية فى حالة عدم اعترافها باستقلال مصر (١٨) ،

ولا توفر لنا التشريعات التى سنت فى ذلك الوقت فكرة دقيقة عن حقيقة المكانة التى كانت تشغلها الحركة النقابية غداة الحرب ، لكنها لا تسمح لنا - وقد أعوزتنا كل المصادر الوثائقية إلا بأن نتابع تطور هذه الحركة ، كما أنها توضح كيف أن الحكومة المصرية لم تكن تميز تمييزا دقيقا بين الوقوف ضد المطالب العمالية وبين قمع المبادىء اليسارية المتطرفة.

ومنذ عام ١٩٢١ وجدت النقابات والجمعيات المهنية نفسها محرومة من مصادر الدخل — فقد حظر القانون على العمال والخدمة والمستخدمين والكتاب التنازل عن جزء من أجورهم سواء بصورة مباشرة أو عن طريق وسيط ، إلى نقابة أو شركة أو جمعية مهنية أخرى » (١٩) .

غير أن هذا الإجراء لم يكن له فاعلية ، فالنقابات التى أريد إجبارها إن لم يكن على أن تحل نفسها بنفسها فعلى الأقل على أن تكف عن ممارسة أى نشاط بسبب عدم وجود مصادر للتمويل الكافى — هذه النقابات لم تختف بل تزايد عددها وأصبحت أكثر إصرارا عما كانت عليه فى الماضى على المطالبة بحقها فى وجود قانونى مشروع لم يكن أى نص فى القانون يسمح لها به ، كما أنها أصبحت توجه النداء تلو النداء .

وبعد ذلك بعامين وبموجب القانون الصادر فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٣ عدلت كثير من نصوص القانون الجنائى — فألغيت المادة ١٥١ وحل محلها نص جديد يتحدث عن تحريم للدعاية للأفكار الثورية والفوضوية والشيوعية المناقضة لمبادىء الدستور (٢٠) . كما أن الجزاءات التأديبية التى كان منصوصا عليها ضد موظفى ومستخدمى الدولة الذين يشتركون

فى الإضطرابات التى تهدد بشــل الحكومة عن ممارسة وظائفها الرئيسية عدت غير كافية . ومنذ ذلك الوقت أضيفت مادة جديدة إلى قانون العقوبات تنص على أنه « : إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه. وتطبق هذه العقوبات على كل موظف أو مستخدم عام يمتنع عمدا عن تأدية أحد واجبات وظيفته إذا كان امتناعه يجعل ، أو من شأنه أن يجعل ، حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر ، وكذلك إذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة أو إذا أضر بمصلحة عامة .

وفيما يتعلق بطبيق هذه المادة يعد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الأجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت فى خدمة الحكومة أو فى خدمة سلطة من سلطات الأقاليم أو السلطات المحلية . »

(مادة ١٠٨ مكرر)

كما أدخلت تعديلات جديدة على القانون للحد من لجوء موظفى ومستخدمى المشروعات ذات المنفعة العامة التى تقوم بها المصالح الخاصة الحاصلة على امتياز بإدارة هذه الأعمال كالسكك الحديدية والإنارة.... الخ إلى الأضراب وأصبح لزاما على هؤلاء حتى يمكنهم أن يتركوا أعمالهم أن يخطروا السلطات كتابة قبل بدء الإضراب « بخمسة عشر يوما على الأقل » كما نص على مجازاة المخالفين بغرامة قدرها خمسون جنيها كحد أقصى . أما المحرضون على القيام بإضطرابات دون إخطار سابق فقد نص على معاقبتهم بالحبس لمدة عام أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصرى .

(مادة ٣٢٧ مكرر)

وزيادة على ذلك فقد اهتمت الدولة بحماية الملكيه الصناعية ضد أعمال العنف والتخريب – فقررت عقوبات لمن يقوم بذلك إلى حد السجن لمدة خمس سنوات وإلى غرامة قدرها ٢٠٠ جنيه مصرى (مادة ٣٢٦) . كما حرم صنع أو حيازة أو استيراد القنابل أو الديناميت أو المفرقعات (مادة ٣١٧ مكرر). كما نص على مواجهة الاعتداءات على حرية العمل بعقوبات لا تتجاوز السجن لمدة عام وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيه مصرى . وهكذا أصبح لأصحاب العمل الحق فى أن يختاروا عمالهم بكامل حريتهم وبدون عوائق (المادة ٣٢٧) .

ووضعت هذه الإجراءات على الفور موضع التنفيذ وطبقت أثناء الاضرابات التى تفجرت فى مارس سنة ١٩٢٤ ، فطردت قوات الأمن من المصانع والورش العمال الذين أحتلوها واعتصبوا بداخلها. وتمخضت التحريات التى قامت بها الحكومة الوفدية عن اعتقال ما يقرب من ١٥ شخصا من أعضاء الحزب الشيوعى كان معظمهم ، من الأجانب . وضبطت منشورات بالقاهرة واكتشف البوليس أثناء تحرياته وجود تنظيم شيوعى على صلة وثيقة الدولية الثالثة تمتد خلاياه إلى الفلاحين بالريف (٢١) . ومثل المتهمون أمام محكمة الجنايات العليا ووجهت إليهم تهمة القيام بالدعاية الشيوعية والفوضوية ومحاولة قلب النظام الاجتماعى ، وصدرت الأحكام ضد كبار المتهمين بالسجن كما صدرت الأوامر للصحف بعدم نشر أى عرض أو تلخيص لدفاعهم (٢٢) .

وتتابعت لسنين طوال عمليات القمع التى بدأتها حكومة الوفد التى كان يرأسها فى ذلك الوقت سعد زغلول باشا . وكان إجماع الأحزاب السياسية الكبرى على هذا الموقف تاما ، فقد كان الأمر بالنسبة لهم جميعا يتعلق بصيانة البنيان الاجتماعى وحمايتها من الخطر الذى كان

يتهددها . وفى عام ١٩٢٥ جرت حركة اعتقالات جديدة بأمر حكومة زيور باشا (٢٣) وصدرت أحكام بالسجن ضد ثلاثة من الأجانب هم قسطنطين فايس وشالوم بولاك وليون ألكونين الذين أدينوا بتهمة إدخال بذور البلشفية إلى البلاد (٢٤) . وبعد ذلك بعام اعتقل حوالى الثلاثين شخصا معظمهم من اليهود الروس (٢٥) . وهنا عملت حكومة زيور باشا على إدخال تعديلات جديدة على المرسوم بقانون الخاص بالجنسية المصرية الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٢٦ تقضى برفع صفة المواطنة عن كل من يحصل وشيكا على الجنسية إذا ما اتهم بارتكاب عمل من طبيعته الإضرار بالأمن الداخلى أو الخارجى للدولة أو بالنظام الاجتماعى وطبق نفس العقاب على الطلبة المصريين الذين التحقوا بمدرسة الدعاية البلشفية فى موسكو .

وقد قام الوفديون والأحرار الدستوريون أثناء ائتلافهم لمدة عامين فى الحكم (فى الفترة من يونيه ١٩٢٦ إلى يونيه ١٩٢٨) بإجراءات بوليسية جديدة ففى مايو ١٩٢٨ — وفى عهد حكومة مصطفى النحاس باشا — طرد من البلاد ٢١ يونانيا وإيطاليا باعتبارهم المحركين لنشاط الجماعات الشيوعية فى مصر — وذلك على أثر الاتفاق الذى توصلت إليه الحكومة مع السلطات القنصلية التابعين لها (٢٧) وفى هذه الأثناء فوجىء المندوبون السوفيت الذين قدموا لحضور المؤتمر الدولى للإحصاء المنعقد بالقاهرة بالسلطات المصرية ترفض منحهم تأشيرة دخول إلى أراضيها (٢٨) .

ومع مجىء زعيم الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا إلى الحكم أشتدت مطاردة البلشفية . ففى ديسمبر ١٩٢٨ أعتقل فى القاهره واحد من أمهر دعاة البلشفية فى الشرق الأوسط (٢٩) وفى إبريل ١٩٢٩ اضطر مكتب شراء القطن الذى أنشأته الحكومة السوفيتية فى الاسكندرية إلى

إيقاف كل نشاطه وطرد خمسة من أعضائه بعد أن حامت حولهم شبهة القيام بدعاية شيوعية نشطة . بل ولم يستطع رئيس المكتب المسيو فاسيليف — وهو سفير سابق فى منغوليا — أن ينجو من هذا الإجراء فكان لزاما عليه أن يبارح الأراضى المصرية فى ٢٨ إبريل (٣٠) .

لكن هذه الإجراءات لم تؤد إلى خنق الحركة النقابية أو وضع حد لذيوع الأفكار الماركسية التى نشطت فى نشرها فى البداية عناصر أجنبية ثم لم تلبث أن وجدت أرضا خصبة لدى الطبقة العاملة وطلاب الجامعات رقيقى الحال .

وكان من نتائج ذلك الفشل أن تزعزت فى أذهان الكثيرين أسس مبدأ حرية العمل التى كانت راسخة حتى ذلك الوقت . فهذا المبدأ الذى ظل قادة مصر جميعهم يتمسكون به قد سلم العمال إلى حالة من العوز التام وطبع كل المساوىء التى كان العمال باستمرار ضحايا لأحوال لهم إزاءها بطابع المشروعية بل لقد كاد يدفع بهم إلى الماركسية المتطرفة الخطرة التى كان على المجتمع أن يتقيها . ألا ينبغى إذن العدول عن هذا المبدأ — مبدأ حرية العمل — وضمان الحماية للعمال بموجب القانون ؟ وأخيرا أفليس تحسين حال الطبقة العاملة بوجه خاص ، لا القمع ، هو الأمر اللازم ؟ وبالإضافة إلى ذلك أليست التجربة التى سبق للغرب أن مر بها ، هى التى ينبغى أن تضىء للدولة المصرية الطريق الجديدة التى عليها أن تسلكها إن عاجلا أو آجلا ؟

الأحزاب السياسية والحركة العمالية

محاولات وتشريع

كتب الاقتصادى المصرى دكتورى . ج . ليفى (IG lievi) الذى كان

مديرا لمصلحة الاحصاء بالقاهرة والذى كان - سواء بصفته الشخصية أو بوصفه ممثلا لاتحاد الصناعات المصرى - أحد أعضاء مختلف اللجان التى كلفت بإعداد قانون للعمل يقول : « يخضع تطور تشريعات العمل فى مصر ، وربما أكثر منه فى أى بلد آخر ، لتنافس الأحزاب السياسية وقت الانتخابات » ، ولم تكن الاعتبارات الإقتصادية أو الاجتماعية أو أثر الطبقات العمالية - فى رأيه - سوى أسباب ثانوية (٣١) وتأكيدا لهذا الرأى يذكر دكتور ليفى أن إعداد تشريع للعمل لم ينظر فيه لأول مرة إلا عشية أنتخابات سنة ١٩٢٦ ، و ن مصر شعرت دفعة واحدة بالحاجة إلى الارتباط بتشريع كامل للعمل (٣٢) .

لكننا لا نستطيع أن نشاطره كلية هذا الرأى الذى قد يؤدى بنا إلى أن نتصور أن التشريع العمالى المصرى هو فقط ثمرة للمعارك الانتخابية وللمزايدات الديماجوجية . إذ لا ينبغى فى الواقع أن ننسى أن الأحزاب السياسية لم تفكر إلا مؤخرا فى أن تفسح فى برامجها مكانا بالغ الضآلة — برغم ذلك — لمشاكل النظام الاجتماعى . بل إنه فى نفس الوقت الذى كتبت فيه هذه السطور لم تكن الأحزاب بعد قد فعلت ذلك مكتفية فى غالب الأحيان بوعود غامضة ووهمية سرعان ما كانت تنسى بمجرد الانتهاء من بذلها .

وبرغم هذا ، فليس أقل من ذلك صحة أن الأهمية الجديدة التى اكتسبتها الحركة العمالية غداة الحرب العالمية الأولى وثيقة الصلة بالضرورة بالأحزاب السياسية التى كان لزاما عليها - مع دخول النظام البرلمانى ونظام التصويت العام - أن تستجدى رضى الشعب حتى تصل إلى الحكم وحيث كان العمال - فى ذلك الوقت - لا يزالون قليلى العدد ، فإنهم لم يكونوا يشكلون قوة يكون من المناسب وضعها فى الاعتبار وكسب تعاطفها .

وحيث كان هم الوفد الدئم هو أن يظل فى مواجهة خصومه السياسيين الممثل الوحيد للأمة فإنه لم يستطع — وقد أصبح حزبا سياسيا بالمعنى الذى سبق تحديده — إهمال تطلعات وآمال الطبقات العاملة . وكان عليه — خشية أن يفقد قسطا من جماهيره الانتخابية — أن يعطف على حال العمال الذين ظلوا يمنحونه أصواتهم بإخلاص فى كل الانتخابات التى مرت بالبلاد. وحيث كان العمال متفرقين فى كافة أرجاء مصر وحيث كان عددهم لايزال قليلا إلى حد لا يستطيعون معه أن يرسلوا واحدا منهم لينوب عنهم فى البرلمان ، فإنهم لذلك ما كان ينبغى لهم أن يكونوا آخر من يمنح تأييده للحزب الكبير الذى التفوا حوله بحماس منذ عام ١٩١٩ . وكان التحالف مع الوفد بالنسبة لهم ومنذ البداية هو الوسيلة الوحيدة لإسماع صوتهم داخل مجلس البرلمان وللعمل على تحقيق مطالبهم الأساسية . ومع ذلك فقد قضى الوفد قرابة العشر سنوات فى إعداد برنامج للعمل الاجتماعى سيتاح لخصومه فيما بعد أن ينفذوه ولو جزئيا على الأقل . وبعد ذلك سوف يرتدى الوفد أمام الرأى العام ثياب « حزب اشتركى » . ومع هذا فإنه لن يتخذ على الإطلاق دور المدافع عن الطبقة العمالية بالمعنى الذى يمكن أن يوحى به ذلك الشعار : كما أن اتجاهه نحو اليسار لن يقود لتطور الحركة الاجتماعية الذى لم تقده سوى الطبقة العاملية أما الوفد فقدكان يتبع للمنحنى الصاعد لهذه الحركة سواء بإرادته أو بالرغم منه . ولكنه كان دائما على بعد منها بمسافة طيبة ، يضاعف من جهده إلى جانبها طالما كان فى المعارضة ليبتعد عنها بسهولة تامة ما أن يعتلى كراسى الحكم ، وإن كان يظل على الدوام عاجزا برغم كل محاولاته المتكررة عن احتواء التنظيمات العمالية أو حتى ضمها إلى صفه . فقد كانت أكثر حرصا على أن تحتفظ باستقلالها بدلا من الخضوع لوصاية حزب كالوفد مهما كان عطفه على مطالبها .

وقد ظهرت هذه السياسة التى تميز سلسلة طويلة من محاولات تحسس الطريق ومنا الوعود ومن عمليات التوفيق والمصالحة عام ١٩٢٦ وبعد عامين من قمع سعد زغلول باشا نفسه لإضرابات مارس ١٩٢٤ وبعد نجاح الوفد فى الانتخابات البرلمانية بأغلبية كبيرة فى مجلس النواب ساهم النواب الوفديون الذين تعاونوا مع حكومة عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا ـ قبل أن يتحمل حزبهم مباشرة مسئولية السلطة ـ ساهموا بنصيب كبير فى إلزام مصر طريق الإصلاحات الاجتماعية . وكان أول ما عنيت به الحكومة التى تشكلت غداة انتخابات ١٩٢٦ هو الإعلان عن رغبتها فى تغيير مصلحة الصحة إلى وزراة وكانت تابعة حتى ذلك الوقت لوزارة الداخلية (٣٣) وفى نفس الوقت اتسع نطاق الاستفادة بما جاء فى قانون ١٩٠٩ (٣٤) ليشمل بموجب قرار وزارى الصبية الذين يعملون بمصانع الدخان والسجاير . واتخذ إجراء مماثل فى شهر مارس من السنة التالية لصالح الصبية العاملين فى مصانع غزل ونسج الحرير والتيل والمنسوجات الأخرى (٣٥) .

ولم تكن هذه القرارات سوى مرحلة انتقال ، ودعيت الحكومة فى مذكرة أودعت بمكتب مجلس النواب إلى إرغام أصحاب مصانع حلج القطن على توزيع أقنعة على العمال لحمايتهم من الأتربه وإلى تجهيز أماكن لسكناهم (٣٦) . وبعد ذلك بشهر ، تلقى المجلس فى ١٠ يناير ١٩٢٧ من وزارة الداخلية تأكيداً بأن الحكومة بصدد إعداد تشريع يضمن أمن العمال المشتغلين فى المصانع كما يضمن حماية حقوقهم (٣٧) . وهكذا وفى مدى بضعة أشهر وضع تشريع للعمل صمم واضعوه على أن يكون كاملا وعلى أن يوضع فوراً موضع التنفيذ (٣٨) .

وفى نهاية نفس العام تم لخص هذه المجموعة التشريعية المستوحاة من أكثر التشريعات العمالية تطوراً (٣٩) على يد لجنة عليا للتشريع

الإجتماعى برياسة وكيل وزارة العدل عبد الرحمن رضا باشا . ووجدت اللجنة بالتشريعات - من وجهة نظرها - بعض المثالب وأنصب النقد بخاصة على مشروع الاعتراف بالنقابات وعلى مشروع عقــد العمل الجماعى (٤٠) .

وإذا كان بعض أعضاء اللجنة قد أبدوا تعاطفهم مع النقابات فإن آخرين على العكس من ذلك لم يشاءوا أن يروا فيها إلا مصدراً للغموض والاضطراب وميدانا رحبا يستطيع الطامعون أن يحصلوا فيه على كل أنواع المكاسب الشخصية، وسلاحا خطيراً ضد النظام الإجتماعى وأداة خطيرة فى أيدى المهيجين الذين قد يستغلونها لهدف شخصى أو سياسى (٤١) . أما مشروع قانون التوفيق والتحكيم فلم يكن أسعد حظا من ذلك .(٤٢) وأخيراً فقد عيب على التشريع ككل أنه يتصف بالعجلة وأنه وضع بدون أى اعتبار للظروف المحلية وأنه خطير بسبب اتساع مداه وبسبب طابعه الثورى وتكاليفه الباهظة (٤٣) كما نددت اللجنة بصرامته المتطرفة التى قلما يمكنها أن تساير التطور الملموس للحياة الإقتصادية والإجتماعية (٤٤) كما وجه إليه الاتهام بأنه مستوحى من النظريات البالغة التطرف فى الفكر الاشتراكى وبأنه يتعارض مع النظام الديمقراطى الليبرالى لمصر (٤٥) وأمام هذه المعارضة دعيت اللجنة للقيام بمراجعة شاملة للمشروع بطريقة تجعلة أكثر ملائمة للمجال الذى سيطبق فية (٤٦) وزيادة على ذلك فإن واضعى هذا التشريع لم يلبثوا أن أبعدوا عن مكان الصدرة فى الحياة السياسية المصرية عقب إقالة الوزارة الوفدية فى يونية ١٩٢٨ وحل البرلمان الذى جاءت به إنتخابات ١٩٢٦ .ولم يتيسر لحماسة الوفد الإصلاحية خلال عودة النحاس باشا القصيرة إلى الحكم من يناير إلى يونية ١٩٣٠ أن تعبر عن نفسها ، وبالتالى فلتفسح المجال هذه المرة لسياسة أكثر حذرا وإعتدالا .

بعثة بتلر

والتصويت على القوانين الاشتراكية الأولى

لم تأل حكومات الأقليات جهدا فى صراعها ضد الوفد كى تجذب إليها تعاطف الجماهير وإن كانت حكومة محمد محمود باشا قد ذهبت فى هذا المجال إلى مدى أبعد مما ذهبت إليه حكومة إسماعيل صدقى باشا فعلى منصة البرلمان ، وفى أعمدة الصحف الحكومية وفى تصريحات الوزراء تم بإسهاب تناول مشروعات طموحة للإصلاحات الاجتماعية كما بذل الكثير من الوعود المغرية . وأصبح تحسين حال الفلاحين وحماية عمال الصناعة موضوعا لاتصالات لا حصر لها ولاجتماعات لا يحصيها عد وللجان بحث ودراسة لا يفتأ خطاب العرش يقدم عنها العام تلو العام قوائم طويلة . وبرغم ذلك فقد كانت الإنجازات ضئيلة لا تتعدى الحد الأدنى . وتكدست المشروعات التى تم بحثها واحدا تلو الآخر وانتهى الأمر بمعظمها إلى زوايا النسيان فى أحد ملفات أرشيف الدولة .

وما أن اعتلى رئيس حزب الأحرار الدستوريين الحكم حتى قدم البرنامج الاجتماعى لحكومته فوعد بالنسبة لجماهير الريف بتجفيف البرك والمستنقعات وبتزويد القرى بالمياه النقية وبتوزيع الأرض على صغار الفلاحين ، أما عمال المدن فقد وعدهم بالمساكن الصحية وبسن تشريع لحمايتهم ووعد الجميع ببناء المستشفيات والمدارس . وكان تحقيق هذه المشروعات كفيلا بأن يبتلع بسهولة مبلغ الأربعين مليونا من الجنيهات التى كانت فى ذلك الوقت تشكل أرصدة احتياطى الدولة . ولم يتعد الأمر البدء بتخفيف المستنقعات وبناء المدن العمالية وإن يكن ذلك لم يخرج عن نطاق جد ضيق ، ومع ذلك فقد حضر الملك فؤاد فى ٧ مايو

١٩٢٩ وضع حجر الأساس لمجموعة تتكون من ١٥٠ مسكناً للعمال فى القاهرة. أما مشروع مد القرى بالمياه النقية فقد تم العدول عنه بسرعة بسبب المبالغ الباهظة التى ابتلعها. وأخيراً فعندما سقطت الوزارة لم يكن شىء فيما يتعلق بالتشريعات العمالية قد تحقق بعد.

ومع ذلك فقد أصبح من الواضح أن من واجب الدولة أن تنشىء جهازاً مهمته السهر على تطبيق القوانين والقرارات التى صدرت بالفعل والتى أسىء تنفيذها أو نفذت فى أضيق نطاق لعدم وجود الرقابة الكافية. وكان ذلك هو الدور الذى أسندته حكومة إسماعيل صدقى باشا فى نوفمبر ١٩٣٠ إلى «مكتب العمل» الذى ألحق بإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية رغم ما تضمنه هذا الإجراء من إثارة شكوك الطبقة العاملة. وكان يشرف على هذا المكتب موظف أجنبى يعمل فى خدمة الحكومة المصرية هوج. جريفز (J. Graves) المدير المساعد للأمن العام (القسم الأوربى).

وما أن أنشىء هذا المكتب حتى تعدى أختصاصه الأصلى وهو مجرد التفتيش على العمل، إذ كانت مهمته القيام بدراسة شاملة لأحوال الطبقة العاملة، وهى الدراسة التى بدونها يستحيل البدء بأى إصلاح، وكانت المهمة الموكولة إليه فى هذا المجال واسعة النطاق. فلم تكن الدولة تهتم كثيراً بالعلاقات بين العمال وأصحاب العمل، وكان على المكتب أن يتصدى لذلك كله. وأصبح من اللازم دراسة ظروف حياة العمال وتنظيماتهم النقابية وتعمق أسباب الصراع والإضطرابات والاهتمام بالمتعطلين وإعادة تعيينهم وأخيراً عمل الاحصائيات التى لم يكن لها على الإطلاق وجود حتى ذلك الوقت (٤٧) ولم يستطيع مكتب العمل منذ إنشائه أن يقوم باستمرار بالمهمة التى وكلت إليه — إذ أن موظفيه كانوا قليلين وميزانيته متواضعة، كما أن الطبقة العاملة كانت

تعتبره جهازاً بوليسياً منظماً مهمته مراقبتها والسيطرة عليها ، لا حمايتها (٤٨) . وفى ٣٠ سبتمبر ١٩٣١ وبناء على إقتراح من مديره طلبت الحكومة إلى مكتب العمل الدولى بجنيف أن يوفد أحد موظفيه لدراسة ظروف أحوال الصناعة على الطبيعة (٤٩) .

وما لبثت الحكومة أن أعلنت فى خطاب العرش الذى تلى فى ١٧ ديسمبر ١٩٣١ برنامجا إصلاحياً يتضمن إنشاء مدارس جديدة بهدف جعل التعليم إلزاميا فى كافة أنحاء البلاد تنظيم التعليم المهنى والفنى ، وإصدار تشريعات عمالية تتصل بتشغيل الأيدى العاملة وحماية العمال ضد الأمراض الشائعة والأمراض المهنية وذلك التى تنشأ عن حوادث العمل ، وإنشاء مستشفيات جديدة ، ومدن عمالية .... الخ (٥٠) .

وما أن وصلت اللجنة التى وضعها مكتب العمل الدور تحت تصرف الحكومة المصرية إلى مصر فى أوائل عام ١٩٣٢ حتى بدأت دراستها وفقا لهذه الأسس . ولم تقم اللجنة بمصر إلا خمسة أسابيع قامت خلالها بزيارات سريعة للمراكز الصناعية الكبرى فى وادى النيل من الاسكندرية إلى أسوان » وأجرت اتصالاتها بتجمعات العمال وأصحاب الأعمال فى مناطق التجمع الصناعى . وسيظل التقرير الذى قدمه رئيس البعثة مستر هارولد بتلر M Aarold Butev إلى الحكومة المصرية فى ٢١ مارس ١٩٣٢ .

وعلى الرغم من شكله الرسمى والدبلوماسى — هو المصدر الأكيد للتاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة (٥١) .

ولقد كشف هذا التقرير — الذى راعى الموضوعية والإخلاص الكاملين — عن كل المساوىء التى يتحمل مسئوليتها أصحاب الأعمال مثل إستمرار تشغيل الصبية والفتيات دون سن العاشرة (٥٢) فى

أعمال لا يمكن أن ينهض بها إلا الشبان أو البالغون (٥٣) وبلوغ يوم عمل النساء المشتغلات فى المحالج من ١٤ — ١٦ ساعة (٥٤) وبين أن الظروف الصحية فى الورش والمصانع مؤسفة على الدوام وأن الراحة الأسبوعية منعدمة وأن وضع النقابات مضطرب وغير مستقر — فلا هى ممنوعة ولا هى معترف بها (٥٥) . وأخيراً بين أن أجور جميع العاملين بالغة الإنخفاض وتدفع لهم فى الغالب عن طريق وسطاء كل منهم يسمى (رئيس) يكلفون بجمع الأيدى العاملة وحشدها (٥٧) .

ولعلاج كل هذه المساوىء التى كانت تعانى منها الطبية العامه المصرية قدم تقرير بتلر — على شكل إقتراحات — عدداً معيناً من وسائل العلاج : تنظيم تشغيل الصبية والنساء ، إعداد تشريع لحوادث العمل ، لاعتراف بالتنظيمات المهنية ، تحديد ساعات العمل اليومى بعد إجراء البحث اللازم ، تقرير راحة أسبوعية إجبارية فى الصناعةوالتجارة ، دفع الأجور مباشرة للعمال وفى مواعيد منتظمة ، إنشاء مجلس استشارى ... الخ (٥٨) .

ومعذلك فإن حكومة إسماعيل صدقى باشا التى كانت شديدة الإقتناع بضرورة العمل على مراحل لم تمضى فى سبيل الإصلاحات إلا بحذر بالغ . وفى ديسمبر ١٩٣١ أنشئت لجنة التشريع العمالى برئاسة وكيل الداخلية القيسى باشا وكان اعضاؤها : مدير مكتب العمل ومدير الأمن العام ومستشار قانونى ووكيل مصلحة التجارة والصناعة وممثل عن الإتحاد المصرى للصناعات . وكلفت اللجنة بإعادة النظر فى كافة المشروعات التى سبق أعدادها ويوضح برنامج للعمل مع أخذ الظروف المحلية والاحتياجات بالغة الالحاح فىعين الأعتبار . وقررت اللجنة أن تبحث

وبناء على اقتراح اللجنة تقدمت الحكومة إلى مجلس النواب بطلب التصويت على قانونين : أحدهما خاص بتشغيل الصبية والآخر خاص بتشغيل النساء ، وصدر أول هذين القانونين فى ٢٦ يونيه١٩٣٣ وصدر الثانى فى ١٧ يولية من نفس العام ووضعا موضع التنفيذ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٣٣ و ١٧ يناير ١٩٣٤ على التوالى (٦٠) .

وانتقلت اللجنة بعد ذلك إلى دراسة تشريع خاص بحوادث العمل لكن لم يسعفها الوقت لإنجاز مهمتها على خير وجه - فقد كان عليها أن تختفى ليحل محلها « المجلس الإستشارى الأعلى للعمل » الذى قرر رئيس الوزراء بخصوصه ورغبة منه فى أن يحيطه بكافة الضمانات ؛ أن يضم إلى عضويته بالإضافة إلى كبار الموظفين ممثلين عن أكثر فروع الصناعة والتجارة أهمية : شركة مصر ، الشركة العالمية لقناة السويس ، الشركة العامة للسكر والتكرير بمصر . . الخ (٦١) وعهد برياسة المجلس إلى رئيس الوزراء السابق أحمد زيور . وكان على هذا التنظيم الجديد ، الذى لم يكن يضم أى ممثل عن العمال ، أن يعاون الحكومة بنصائحه وأن يساعدها على أن تهيىء للعامل المزيد من الرفاهية بقدر الإمكان(٦٢) ووضعت تحت تصرف المجلس نصوص كافة التشريعات التى أعدها فى البداية مكتب العمل ثم لجنة التشريع بعد ذلك .

وبرغم هذا فقد ترك إسماعيل صدقى الحكم فى سبتمبر ١٩٣٣ ولما يكن قد صدر أى تشريع جديد .

وعلى ذلك فإن برنامج الاصلاحات الذى وضع عام ١٩٢٧ وكذا بعثة بتلر قد أيقظا كثيراً من الآمال لم تستطع القوانين التى صدرت أن تحققها . وفى عام ١٩٣٠ أتخذ أحد أمراء البيت المالك هو النبيل عباس حليم المبادرة بإنشاء اتحاد للنقابات سرعان ماوصل عدد المنضمين

إليه أكثر من ١٠ آلاف (٦٣) . وجرد الأمير من لقبه حلت السلطات على الفور الاتحاد الذى انشأه ونتجت عن ذلك بعض الأضطرابات بين صفوف العمال زادت من حدتها الأزمة الاقتصادية التى تشفت عام ١٩٣٠ والتى تسببت فى الكثير من المآسى فتفجرت الأضطرابات فى يونيه ١٩٣٤ وهاجم العمال فى القاهرة مركبات الترام والاتوبيس ونشبت المشاحرات بينهم وبين البوليس وسجن النبيل عباس حليم لبعض الوقت واعتقل بعض المضربين وقدموا للمحاكمة وحكم عليهم بعقوبات أخفها السجن لمدة شهرين . ولم يكن بمقدور الوفد ألا يكترث بما يحدث فقرر فى ١٠ فبراير ١٩٣٥ أن ينشىء « المجلس الأعلى للعمال» الذى أسندت رياسته بعض الوقت إلى النبيل عباس حليم (٦٤) ولكن لم يتمخض على تلك الحركة الى قادها الوفد ما هو أكثر من دفعها الحكومة المصرية للسير خطوات أبعد فى طريق الاصلاحات .

وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤ قرر توفيق نسيم باشا الذى كان يشغله أمر إعـــادة الأزدهار إلى الاقتصاد المصرى أن ينشىء وزارة للتجارة والصناعة (٦٥) .

وبعد ذلك بقليل أعيد تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ووصل عدد أعضائه الذى تحدد أبتداء بعشرين عضوا إلى ٣٥ عضوا خمسة منهم يعينهم وزير الداخلية لمدة عام يمثلون عمال الصناعة ومستخدمى المؤسسات التجارية أما بقية الأعضاء فيمثلون إدارات الدولة وقطاع الصناعة وكان الأولون ـ وعددهم أثناعشر ـ أعضاء بحكم مناصبهم، أما الآخرون فكان يعينهم مجلس الوزراء ، وكان يلزم أن يكون من بينهم على وجه الخصوص ممثلان عن الاتحاد المصرى للصناعات وممثل واحـــد عن الشركة العالمية لقناة السويس وممثلون عن صناعة وتجارة القطن وممثل واحد عن دور العلاج (٦٦) .

وهكذا وصل المجلس عمله بعد إعادة تشكيله وكانت مناقشاته فى الغالب (٦٧) تتميز بالحدة . وأولى المجلس كل عناية لفحص قوانين حوادث العمل وعقد العمل الفردى وتحديد ساعات العمل فى المشروعات التجارية والصناعية النقابات وعقد العمل الجماعى وأكتفت حكومة توفيق نسيم بالأخذ بالقانون الذى يحدد ساعات عمل البالغين فى بعض الصناعات وصـــدر القانون بموجب مرسوم تاريخه ٥ ديسمبر ١٩٣٥ ١٦٨١ .

وبعد ذلك بقليل (فى ابريل ١٩٣٦) شكل على ماهر باشا — الذى أصبح رئيسا للوزراء غداة استقالة نسيم باشا - «المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى » (٦٩) وكلف هذا المجلس بمراقبة أحوال التطور الاجتماعى والنظر فى الوسائل والتدابير والإصلاحات التى ترمى إلى توجيه هذا التطور توجيها يتفق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليده وملكاته، كما اختص بالسعى فى التوفيق بين مقومات الحياة الاجتماعية للبلاد وبين آثار التقدم المادى وما استحدث من وجوه العمل الاقتصادية وأحوال البلاد الجديدة . وتم الاتفاق على أن يؤخذ فى كل مشروع قانون أولائحة ذى صفة أو مرمى اجتماعيين أوما من شأنه التأثير فى أحوال البلاد الاجتماعية ومع ذلك لم يجر تصويت على أى تشريع جديدولهذا فإن مجلس الوزراء لم يفعل سوى أن شكل جهازاً إضافياً ثانوياً كجزء من إجراءات حاذقة اخذت بها الحكومة لمجرد اعداد وتدبيج القوانين .

ولقد ظلت مصر بهذه الطريقة مخلصة لمبدأ حرية العمل الذى رفضت مجرد المساس به . أما تلك القوانين الاجتماعية التى أخذت بها فهى على الخصوص قوانين ذات « طبيعة إنسانية » وإذا كانت الدولة المصرية قد « غيرت جلدها» تحت ضغط الظروف لتتخذ شكل المدافع عن العمال فإن الأمر لم يكن يهدف إلا إلى وضع حد للمساوىء الصارخة .

ولذا فإنها لم تتخذ هذا المظهر إلا فى حالات محددة . ومع ذلك فلم يعد بعيداً ذلك الوقت الذى سوف تجد فيه أن من واجبها أن تتدخل بطريقة أكثر مباشرة فى المسائل العمالية .

ولم يكن الوفد عندما عاد إلى الحكم فى مايو ١٩٣٦ يستطيع أن يدير ظهره للمشاكل الاجتماعية التى أدى استمرار الأزمة الاقتصادية إلى ازدياد تفاقمها بصورة غير عادية .

وكان أول ما اهتم به هو إنشاء مكتب لتشغيل المتعطلين من المتعلمين وتقدم إليه فى شهر واحد ٢٧ ألف طلب عمل ، كما أفسح خطاب العرش الذى ألقى فى ٢١ نوفمبر ١٩٣٦ للمسألة العمالية مكانا بارزا وتعهدت الحكومة بأن تضع بين يدى البرلمان بعد مدة قصيرة قوانين جديدة فى هذا المجال . أما المجلس الأعلى للعمل الذى كان يواصل مهمته ببطء بالغ فقد أسدل عليه ستار النسيان ولم تحدد مهمة أعضائه ووجب الانتظار حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كى يعاود المجلس نشاطه من جديد وعهد باختصاصاته فى يونية ١٩٣٦ إلى لجنة خاصة عاودت النظر فى المشروعات التى أعدت عام ١٩٢٧ . وعلى ذلك فإن الوفد لم يستطع الوفاء بكل وعوده ، فكل ما تم صدوره هو فقط قانون حوادث العمل وذلك فى سبتمبر ١٩٣٦ (٧٠). أما بقية المشروعات فقد ظلت حبراً على ورق وهذا فيما يبدو هو أحد أسباب تدهور الوفد سياسيا بالصورة التى اتضحت فى انتخابات عام ١٩٣٨ .

وعادت الإضرابات فى الشهور التى تلت ذلك . وخلال صيف ١٩٣٨ قام عمال شركة مصر للغزل والنسيج الذين فرض عليهم أن يعملوا لمدة ١٠ ـ ١٢ ساعة يوميا باحتلال مصانعهم وانغمسوا فى أعمال العنف وألقى القبض على خمسة وخمسين منهم وحكم عليهم بعقوبات متفاوتة وعبرت محكمة الجنح بالمحلة الكبرى عن أسفها العميق ودهشتها البالغة

«لهذه الحركة الطائشة من جانب العمال» ووجهت إليهم اللوم على «جحودهم» نحو شركة مصر كما أنبوا بقسوة لانغماسهم فى «أعمال لا تليق بهم بالنسبة لتربيتهم وتعاليم دينهم التى تنهض على التسامح والتعاون ومكارم الأخلاق» (٨١).

وسرعان ماقمعت حركة الاضطرابات هذه وهيأت القوانين العسكرية التى طبقت منذ بداية الحرب للحكومة الوسائل الكفيلة بمنع تجدد هذه الحركة. إلا أن الضرورة استوجبت تحسين حال الطبقات العاملة. ولهذا الغرض أنشأت حكومة على ماهر باشا فى أغسطس ١٩٣٩ وزارة الشئون الاجتماعية (٧٢)، وإن كان قد وجب الانتظار حتى سنة ١٩٤٢ لتصدر قوانين جديدة. وقام الوفد بهذه المبادرة وتم الاعتراف بشرعية وجود النقابات فى ٦ سبتمبر ١٩٤٢ (٧٣). وفى نفس الوقت أصبح التأمين ضد حوادث العمل إجباريا (٧٤) وأخيرا لقد وضعت أسس عقد العمل الفردى فى ١٠ مايو ١٩٤٤ (٧٥) وأتاحت هذه القوانين لمصطفى النحاس باشا أن يطلق عليه لقب «العامل الأول فى المملكة».

ومع ذلك فإن هذه القوانين لم تكن هى آخر المطاف فى المطالب الاجتماعية التى أخذت تتسع وتتزايد سريعاً وبعنف غداة الحرب العالمية الثانية.

هوامش :

Jean VALLET, Contrbtution a l,etude de la condition (1) des ouvriers de la grande ındustrie au Caire, Valence,1911

(٢) أختفى نظام الطوائف بصدور الديكريتو الخاص بالرخص في ٢ يناير ١٨٩٠ . قارن :

Aziz AI MARAGHI, La legislatıon du travail en Egypte.

(٣) قارن

GERMIN MARTIN, Les bazars du Caire .

وقد أورده عزيز المراغى ، المرجع السابق ص ٧ — ٨ .

(٤) قارن جان فاليه ، المرجع السابق ١٠١ — ١٠٤ .

(٥) نفس المصدر ، ص ١٠١ .

(٦) نفس المصدر ، ص ١٤٢

(٧) نفس المصدر ، ص ١٠٢ .

(٨) قارن : عزيز المراعى المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

(٩) نفس المصدر ، ص ١٩٢ وكذلك جان فاليه المصدر السابق ص ١٤٣ .

(١٠) قارن : ARMINJON المرجع السابق ص ٨

(١١) قارن : عزيز المراغى ، المرجع السابق ص ١٩٣ .

(١٢) يمكن أن نجد نص الدعوة إلى « مؤتمر شعوب الشرق » (باكو ١٩٧٠) فى كتاب : Thr New World of Islam

لمؤلفه : Lothrop STODDARD

(١٣) قارن .

Les Indes et l'Egypte vues de Russie, Revue du monde musulman, 1925, P, 257.

وكذلك : عزيز المراغى ، المرجع السابق ص ١٧٣ .

(١٤) قارن :

Louis MASSIGNON, Elements Arabes et foyers de l'arabisation, leur role dans le monde musulman actuel Revue du Monde musulman, 1924, P.81.

(١٥) J. CASTAGNE المـــرجع السابق ص ٢٥٨ وكذلك Oriente Moderno ١٩٢٥ ص ٤٥ .

(١٦) قارن : Oriente Moderno ١٩٢٥ ، ص٤٥ .

(١٧) نفس المصدر ، ١٩٢٨ ص ١٠١

(١٨) حول هذا الموضوع انظر مقالا ذا مغزى هام نشرته جريدة الأهرام فى ٢٠ يناير ١٩٢٦ وأعيد نشره فى مجلة Oriente Moderno ١٩٢٦ ص ٥٠ .

(١٩) القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ ونجد تحليلا لهذا القانون عند عزيز المراغى ، المرجع السابق ص ١٨٠ — ١٨٣ .

(٢٠) القانون رقم ٣٧ وهو يضم التزامات إضافية إلى قانون العقوبات الوطنى — الجريدة الرسمية عدد رقم ٩١ صادر فى ١٣ سبتمبر ١٩٢٣ ونجد تحليلا له بقلم :

J. FELDMAN فى مقال بعنوان :

Chronique legislative de l, annee 1923

وهو منشور بمجلة مصر المعاصرة فبراير ١٩٢٤ ص ١٦٣ ومابعدها .

(٢١) قارن : J. CASTAGNÉ المرجع السابق ص ٢٥٨ .

(٢٢) قارن : Correspondance d' Orient إبريل ١٩٢٤ ص ٢٤٣

(٢٣) قارن : Oriente Moderno ١٩٢٥ ص ٣١٧ .

(٢٤) نفس المصدر ، ١٩٢٦ ص ٥٠ .

(٢٥) نفس المصدر ، ١٩٢٦ ص ٢٢٨ .

(٢٦) المقالان رقم ١٣ و ١٦ .

(٢٧) قارن oriente Moderno ص ٢١٦ ، ٢٩٠ .

(٢٨) نفس المصدر ص ٢٦ — ٢٧ .

(٢٩) نفس المصدر ١٩٢٨ ص ٥٩٩ .

(٣٠) نفس المصدر ١٩٢٩ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ وكذلك Correspondance d'orient

يونية ١٩٢٩ ص ٢٦٩ . أضف إلى ذلك أن مصر فى سنة ١٩٢٣ كانت قد قررت عدم الأعتراف بالتمثيل الدبلوماسى والقنصلى الروسى الذى كان قائما فى مصر (قرار مجلس الوزراء ، الجريدة الرسمية عدد رقم ٩٩ بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٢٣) .

(٣١) قارن :

I. G. Levi, La loi egyptienne et le contrat individuel du travail — I, Egypte Contemporaine No. 201 decembre 1941 P 799.

(٣٢) نفس المصدر ص ٧٩٩ .

(٣٣) قارن : Oriente Modcrno ١٩٢٦ ص ٤٩٣

(٣٤)

(٣٥) قارن :

1. FELIMAN, chronique legislative de l,annee 1927, I,Egypte contemporaine No. 108-109 mai Novembre 1928 P.545

(٣٦) قارن :

A.YALLOUZ– chronique legislative et Parlementaire 1926—1927,L,Egypte comtemporaine, No. 107, avril,1928 P·614

(٣٧) نفس المصدر ص ٤٢٠ .

(٣٨) قارن :

1—G. Levi, L,elaboration du droit social egyptien
بحث منشور فى مجلة مصر المعاصرة - يناير فبراير ١٩٤٣ ص ٧٩.

(٣٩) قارن :

I. G. Levi, La loi egyptienne sur le contrat indivi — duel du travail, P. 800

(٤٠) نجد تحليلا مفصلا لهذا المشروع فى عزيز المراغى المرجع السابق ص ١٨٣ — ١٨٩ .

(٤١) نفس المصدر ص ١٨٨ .

(٤٢) نفس المصدر ص ٢٠٥ — ٢٠٨ .

(43) I. G. Levi, La loi egyptienne ... ; P ·800

(44) I.G.Levi L,elaboration du droit ... , P.80

(٤٥) نفس المصدر ص ٧٩ .

(49) I. G. Levi, La loi egyptienne ... , P.800

(٤٧) قارن : عزيز المراغى ، المرجع السابق ص ٢١ - ٢٤ .

(٤٨) نفس المصدر ص ٢٤ .

(٤٩) كتاب من رئيس مجلس الوزراء المصرى إلى مكتب العمل الدولى أورده I. G. Levi فى مقاله :

Les debuts de La legislation sociale egyptienne

المنشور بمجلة مصر المعاصرة ١٩٣٤ ص ٣ - ٤ .

(٥٠) قارن :

L,Organisation internationalc du travail et les pays nord — africains et du Proche — Orient,Geneve 1935 PP41 — 42

وأنظر أيضاً : Gompte rendu des travaux de la conference internaionale du travail, XVI session Geneve 1932 PP 158—159

(٥١) هـ . ب . بتلر H—B.Butler تقرير عن حالة العمل والعمال فى مصر وبعض مقترحات تتعلق بالتشريع الإجتماعى المزمع ، القاهرة ، الجريدة الرسمية مارس ١٩٣٢ .

(٥٢) نفس المصدر ص ١٠ .

(٥٣) نفس المصدر ص ١٠ .

(٥٤) نفس المصدر ص ١٤ .

(٥٥) نفس المصدر ص ٢٦ .

(٥٦) ابتداء من خمسة قروش أسبوعيا إلى قرشين أو ثلاثة يوميا بالنسبة للأطفال ومن ٢ — ٣ يوميا بالنسبة للعاملات بمحالج القطن .

(٥٧) هـ . ب . بتلر ، المرجع السابق ص ١٥ .

(٥٨) نفس المصدر ص ٣٤ - ٣٦ .

(٥٩) قارن : عزيز المراغى ص ١٦ .

(٦٠) نجد نصوص هذين القانونين وهما القانونان رقم ٨٠ و ٨٤ مع تحليل لهما فى مقال ا . ج ليفى : Les debuts المنشور بمجلة مصر المعاصرة يناير فبراير ١٩٣٤ ص ١ - ٢٥ .

(٦١) قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٣٢ الجريدة الرسمية العدد ١١ بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٣٣ ص ٣ - ٤ ٠

(٦٢) نفس المصدر ص ٣ - ٤ ٠

(٦٣) قارن : L,Egypte independnte ص ٣٤٢٠

(٦٤) قارن Oriente moderno ١٩٣٥ ٠

(٦٥) الجريدة الرسمية عدد ٢٤ ديسمبر ١٩٣٤ ٠

(٦٦) الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٦ الصادر فى ٢٣ مايو ١٩٣٥ قارن أيضاً : عزيز المراغى المرجع السابق ص ٢٦ - ٢٨ ٠

(٦٧) قارن أ ٠ ج ليفى La Ioi egyptienne ص ٨٠٣

(٦٨) مرسوم بقانون رقم ١٤٧ بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٣٥ - الجريدة الرسمية عدد ٩ ديسمبر ١٩٣٥ ٠ وقد أعيد نشره فى : عزيز المراغى ص ٢٤٨ - ٢٥٠ ٠

(٦٩) مرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٦ بإنشاء مجلس أعلى للاصلاح الإجتماعى وهذا نصه (نقلا عن الوقائع المصرية العدد ٣٨ فى ٩ أبريل ١٩٣٦) ٠

نحن فؤاد الأول ملك مصر ٠

بعد الإطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ،

وبناء على ماعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ، رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — ينشأ مجلس أعلى للاصلاح الإجتماعى يشكل على الوحه الآتى .

وزير الداخلية رئيساً

وزير المعارف العموميه .

وزير المالية .

تسعة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء لمـــدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وإذا خلا محل أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته فيعين حلف له تنتهى عضويته بانتهاء المدة الباقية لسلفه .

على أنه إستثناء مما تقدم تستمر عضوية ثلاثة من أعضاء المجلس الأول الذين يعينهم مجلس الوزراء الأربع سنوات وثلاثة آخرين خمس سنوات ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء بطريق الأقتراع .

مادة ٢ — يلحق المجلس الأعلى للاصلاح الإجتماعى برياسة مجلس الوزراء ويجتمع المحلس مرة على الأقل فى كل شهر بناء على دعوة مس من الرئيس أو على طلب ثلاثة من أعضائه .

وإذا غاب الرئيس حل محله أقدم الوزراء .

ولا تعتبر مـــداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضره سبعة من أعضائه .

وتتخذ القرارات بكثرة الأصوات فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٣ — تكون مهمة المجلس الأعلى تحرى كل مامن شأنه أن يعين بأى وجه من الوجوه على تقدم البلاد الإجتماعى .

ويختص المجلس بمراقبة أحوال التطور الإجتماعى للبلاد وبالنظر فى الوسائل والتدابير والإصلاحات التى ترمى إلى توجيه هذا التطور توجيه هذا التطور توجيها يتسق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليده وملكاته كما يختص بالسعى فى التوفيق بين مقومات الحياة الاجتماعية للبلاد وبين آثار التقدم المادى وما استحدث من وجوه العمل الاقتصادية وأحوال الحياة الجديدة .

ويتعلق بالمجلس كذلك أن يبحث فى نظام الأسرة وأن يدرس الإصلاحات التى تؤكد تماسكها والمحافظة على كيانها وصيانة حقوق الولايه فيها .

مادة ٤ — ينبغى أن يطلب من المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى إبداء الرأى مقدما فى كل مشروع أو لائحة ذى صفة أو مرمى اجتماعيين أو من شأنه التأثير فى أحوال البلاد الاجتماعية .

فإذا لم يبد رأيه فى مدى شهرين جاز المضى فى إقرار القانون أواللائحة وللمجلس إذا بدا له أن قانونا أو لائحة كان ينبغى أن يعرض عليه تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أن يخطر مجلس الوزراء برأيه فيه .

مادة ٥ — للمجلس كذلك أن يقوم مباشرة بدراسة أية مسألة اجتماعيه أو إجراء بحث أو تحقيق بشأنها وله أن يستعين فى ذلك بالادارات الحكومية المختصة بواسطة الوزير صاحب الشأن . والمجلس من تلقاء نفسه أو بناء على هذه الدراسات والأبحاث والتحقيقات أن ينصح أو يقترح ضرورة إصدار قانون أو اتخاذ تصرف إدارى معين .

مادة ٦ — يجوز للمجلس بالاتفاق مع الحكومة توجيه نصائح ونداءات للجمهور وتنظيم دعايات اجتماعية .

مادة ٧ — للمجلس أن يشكل من أعضائه لجانا فرعية دائمة أو لدراسة مسألة معينة وله أن يدعو للعمل فى اللجان الفرعية شخصا أو أكثر من أهل الرأى فى الموضوعات المعروضة على تلك اللجان وإذا اقتضى الحال جاز أن يدعى إلى ذلك موظفو الحكومة .

مادة ٨ — يضع المجلس لائحته الداخلية وتبين فيها التفاصيل الخاصة بنظامه وطريقة السير فى أداء أعماله .

مادة ٩ — على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والمعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى القبة فى ١٥ محرم ١٣٥٥ (٧ إبريل ١٩٣٦) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وزير المالية	وزير المعارف العمومية	وزير الداخلية
أحمد عبد الوهاب	محمد على علوبة	على ماهر

مذكرة إلى مجلس الوزراء

تجتاز البلاد فى ثقافتها ومدنيتها القديمة أى فيما يتعلق بأخلاقها وعاداتها وتقاليدها ونظمها وصور الحياة فيها ومثلها العليا دور انتقال تلتقى فيه التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة آتية من جانب الثقافة والمدنية الحديثة، بفضل سهولة المواصلات وسرعتها وكثرة تداول المطبوعات وما استحدثه الاختراع والتقدم فى أسباب الحياة.

ولو ترك هذا الدور لمجرد التفاعل الطبيعى بين ثقافتين ومدنيتين اختلفت أصولهما وتباينت أركانهما لاختلط الأمر وفسد. فإن انطباع الناس على التقليد والأخذ بكل جديد يوشك أن يذهب بالتناسق والتماسك الواجبين فى موازين الحكم وضوابط التصرف فى الشئون الأجتماعية.

وقد لا يمكن تجنب مثل ذلك التفاعل ولكن الذى يدخل فى دائرة الامكان هو أن ترصد أموال هذا التفاعل وآثارة فى تطور البلاد الاجتماعى والا تترك الأمور تجرى على إعنتها بل يعمل على توجيهها وجهة يخلص معها للبلاد أكبر الخير وتتسق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليده وملكاته وتهيء مايقدرله من المصائر وتحقق مايعقده أو يعقدبه من الآمال.

ولا سبيل لذلك إلا أن تكون للبلاد سياسة اجتماعية تقوم على الاحتفاظ بأخلاقها وعاداتها وتقاليدها ونظمها الصالحة والدفاع عنها وعلى التوفيق والملاءمة بينها وبين العادات والآراء والنظم الحسنة وصور الحياة الجديدة التى أتت بها المدنية الحديثة.

ومثل تلك السياسة يجب على الحكومة والهيئات وأهل الرأى أن يساهم كل بنصيبه فى رسم أغراضها ووسائلها والواقع أن البلاد لم يخطئها الإرشاد والتوجيه الصحيح من أولئك جميعاً بين وقت وآخر ولكنه إرشاد وتوجيه يعوزه الاستمرار وتنقصه الوحدة والقوة وربما كان النصيب الأكبر من هذا الواجب يقع على الحكومة ولها من وسائل الفعل والتنفيذ مالا يجتمع لغيرها . ولكن الحكومات تستغرق همها غالباً شئون الحكم ومشاكل السياسة ولا تدع لها من فراغ الذهن وتهيؤ النفس مايقتضيه الإصلاح الاجتماعى من ترديد النظر وإطالة التفكير فى المسائل الإجتماعية الشائكة الدقيقة . ويخشى فوق ذلك أن اختلاف هيئات الحكم وتعاقبها فيه وتباين وجهات النظر بينها يؤدى إلى أن الإصلاح لايمضى على وتيرة واحدة وأنه لايكون موصول التنفيذ بالقدر الذى يبين عن فوائده أو يجلو خطأ الاتجاه فيه .

ولذلك كله وجب أن يكون الاصلاح الاجتماعى بمنجاة من أسباب الاضطراب والتذبذب وآية ذلك أن يقوم على هذه الشئون مجلس ثابت يؤلف من أهل الرأى ويجمع المناحى والنزعات المختلفة ويختص بمراقبة أحوال التطور الاجتماعى وبالنظر فى الوسائل والتدابير والاصلاحات التى توجهه توجيها صحيحا وبالتوفيق بين القديم والجديد .

ومن الخير أن يضع ذلك المجلس أسس سياسة اجتماعية تتناول شئون الأسرة والتعليم ومرافق الحياة المختلفة . على أنه إذا كان من التعجل وضع تلك السياسة مرة واحدة فإن من الواجب ألا تعالج الحكومة بقانون أو لائحة أى شأن من الشئون الاجتماعيـــة أو التى لها أثر فى الأحوال الاجتماعية بالبلاد دون أن تستأنس برأى المجلس المذكور .

وقد لاتخلو مراعاة هذا الواجب من صعوبة بسبب اختلاف الرأى

والتقدير فى صفة القوانين أومراميها أو آثارها فيصدر القانون أو اللائحة دون أخذ رأى المجلس المذكور . إذن يجب أن يمكن من إبداء رأيه بشأنه لتستطيع الحكومة إذا اقتضى الحال اتقاء الضرر أو تدارك الخطر قبل فوات الآوان .

على أن هذا الاختصاص الاستشارى لايجب العمل الانشائى ويجب أن يعالج المجلس من تلقاء نفسه دراسة الأحوال الاجتماعية وإجراء كل بحث أو تحقيق يقتضيه العمل على تقدم البلاد من هذه الناحية . فإذا انتهى به ذلك إلى رأى فى الاصلاح أشار به أو اقترحه على الحكومة لتنفيذه بالوسائل المناسبة ، وقد يقتضى ذلك إصدار قانون كما قد يكفى فيه اتخاذ تدابير إدارية .

وإن مايجب مراعاته فى اختيار أعضاء المجلس من صدق الرأى ونافذ النظر ومبسوط العلم وواسع التجربة فى الشئون الاجتماعية كفيل بأن يجعل للمجلس مكانة فى البلاد تجعل لنداءاته ونصائحه أثراً حسناً . وقد تحتاج الحكومة إلى الاستعانة به فى هذا السبيل أو فى تنظيم دعايات إجتماعية لأخذ الناس بعادة صالحة أو حملهم على الاقلاع عن عادة ضارة .

فإذا أقر مجلس الوزراء الإعتبارات المتقدمة تفضل بالموافقة على مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة .

٤ ابريل ١٩٣٦ — رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

(٧٠) قانون ٦٤ بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٣٦ الجريدة الرسمية عدد رقم ١٠٢ صادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ونجد نصه فى : عزيز المراغى المرجع السابق ص ٢٥١ — ٢٥٩ .

(٧١) قارن :

AndrMAN ,L'industries du coton en Egypte , étude d'économieolitique,leCire qé 1943 , P P. 182 – 194.

(٧٢) مرسوم بإنشاء وزارة للشئون الإجتماعية صادر فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ وهذا نصه (نقلا عن الجريدة الرسمية العدد ٨٤ فى ٢٤أغسطس ١٩٣٩).

نحن فاروق الأول ملك مصر .

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٨٧٨ بتوزيع مصالح الحكومة بين الوزارات .

و بما أن تطور الحياة فى البلاد يجعل من أمس الضرورات أن تخص الشئون الإجتماعية بأقصى مايستطاع من العناية اتقاء لخطر ترك الأمور لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة وعملا على توجيه تلك الشئون توجيها صحيحا قوياً ، وسعياً لتحقيق أعلى مستوى لحياة الفرد والأسرة .

و بما أن ذلك كله يقتضى إنشاء وزارة تقوم على تلك الشئون تجمع أشتاتها و تنسق وحداتها وتبلغ بها ماترجو البلاد من رقى ،

وبعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور ،

وبناء على ماعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور رسمنا بما هو آت .

مادة ١ — تنشأوزارة للشئون الاجتماعية يتولى إدارتها وزير يعاونه وكيل وزارة وتقوم على الشئون الآتى بيانها:

مصلحة السجون — المعاهد والمستعمرات المختلفة لتقويم المجرمين والأحداث وإصلاحهم وملاجىء الأيتام والعجزو الفقراء وذوى العاهات

والمتسولين — المسارح ودور السينما والنوادى والجمعيات — المهرجانات والموالد — بوليس الآداب — الاتجار بالنساء والأطفال .

الجمعيات التعاونية والتعاون بمختلف صورة .

أعمال البر والإحسان .

مصلحة العمل — تحسين أحوال العامل والفلاح ورفع مستوى المعيشة لهما — استحداث أسباب الترفية فى أوقات الفراغ .

الخدمة الأجتماعية — الارشاد والدعاية — المحاضرات العامة للتثقيف والتهذيب .

المعاهد الليلية — الإذاعة اللاسلكية .

تحسن النسل — حماية الطفولة — حماية الأسرة .

المسابقات الرياضية .

مسألة العاطلين عن العمل . . الخ

ماده ٢ — على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخليـــة والمعارف العمومية والمواصلات والمالية والصحة العمومية والتجارة والصناعة والأوقاف تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بسرأى المنتزة فى ٤ رجب ١٣٥٨ (٢٠ أغسطس ١٩٣٩)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء	وزير الداخلية	وزير المعارف العمومية
على ماهر	على ماهر	محمود فهمى النقراشى
وزير المواصلات	وزير المالية	وزير الصحة العمومية
محمود غالب	حسين سرى	حامد محمود

(٧٣) قانون رقم ٨٥ صادر فى ٦ سبتمبر ١٩٤٢

(٧٤) قانون رقم ٨٦ صادر فى ٦ سبتمبر ١٩٤٢

(٧٥) قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، قارن

C.O.C. 1944, pp. 104-114

الباب الرابع

مصر منذ نهاية الحرب

(١٩٤٥ — ١٩٥٠)

الفصل الثامن

القومية المصرية وبريطانيا العظمى

كانت السنوات الخمس التى أعقبت نهاية الحرب بالنسبة لمصر سنوات أزمات وقلاقل واضطرابات داخلية. فبرصاص الاغتيال لقى إثنان من رؤساء الوزارة ينتميان كلاهما إلى الهيئة السعدية، مصرعهما وتزايدت الاضطرابات ومحاولات الاغتيال وهكذا اتخذت الحياة السياسية طابعاً عنيفاً بالغ الوضوح.

ويبدو هذا الاضطراب نتيجة منطقية لامناص منها للتطور بدا بوضوح خلال الفترة السابقة، فلقد تغيرت ملامح مصر فى الواقع شيئاً فشيئاً فى خلال عشرين عاما وفرضت المشاكل الإجتماعية نفسها بشكل زادته الحملات الانتخابية والمعارك البرلمانية حدة، وزادت الروح القومية تطرفا واكتسبت بالإضافة لذلك شعورا بالعداء للأجنبى كان غريباً عليها حتى عام ١٩٣٦. كما هيأ لها ذلك الفهم القومى للاسلام بالإضافة إلى إنشاء جامعة الدول العربية وماأحاط به من حماس، دوافع جديدة للفخر والاعتزاز.

ومن جهة أخرى فإن الأحزاب حرصاً منها على كسب عطف الشعب أو الاحتفاظ به قد اندفعت - طالما كانت فى المعارضة - إلى بذل الكثير من الوعود التى لن تستطيع الوفاء بها حين تتولى الحكم، إذ سوف تكتفى فى هذه الحالة - حالة وصولها إلى الحكم - بلمز أسلافها فى السلطة. وفى هذه الخطة السهلة والخطرة معا استهلك الجميع، وانفضت الجماهير عنهم لدرجة أن الوفد نفسه لم يستطع الاحتفاظ بنفوذه وتفوقه. ولسوف تظل تستغل بعد انتهاء المعارك نفس هذه الوسائل التى سبق اللجوء إليها

أثناء الحرب . ولسوف تحاول « أحزاب الأقليات » التى دعيت لتولى الحكم غداة إقالة مصطفى النحاس أن تحتل نفس المكانة التى كان يحتلها الوفد . ومع ذلك فلسوف تنشأ جمعيات وجماعات جديدة ولسوف تحظى هذه وتلك ـ بالإضافة إلى تنظيمات أخرى كانت قد تأسست من قبل ـ بشعبية متزايدة ـ ولسوف يبذل هؤلاء جميعاً، بينما هم يضمون إلى صفوفهم أنصاراً جدداً من نفس أنصار الوفد القدامى ، قصارى جهودهم حتى تهتز مكانة ذلك الحزب الشعبى الكبير . وبالإضافة إلى ذلك فسوف يتمكن الوفد بمهارة ـ بعد إبعاده إلى صفوف المعارضة ـ من زيادة متاعب خصومه ، وسوف ينغمس ـ شأنه فى ذلك شأن منافسيه ـ فى مزايدات ديما جوجية ووطنية كبيرة . ونتيجة لذلك فسوف تكون المعركة السياسية أكثر حدة وأكثر مدعاه للقلاقل وسوف تدور فى الشوارع أكثر مما تدور فى داخل البرلمان .

شن أحمد ماهر منذ تشكيله وزارته الحرب ضد مصطفى النحاس باشا ـ اتهمه فى أحد تصريحاته بأنه كان أسوأ الديكتاتوريين وبأنه كان يريد أن يحكم مصر بأساليب « هتلر وموسولينى محتميا وراء واجهة برلمان يعرف الجميع ـ كما يقول ـ أى انتخابات جاءت به (١) . ومن جهة أخرى فإن مكرم عبيد باشا الذى كان قد خرج للتو من المعتقل ليتسلم منصبه الوزارى (كوزير للمالية) قد أعلن عن عزمه على نشر « كتاب أسود » جديد « أشد سوادا » من سابقه وفى ٨ نوفمبر ١٩٤٤ صدر أمر ملكى(*) بالغاء كافة الترقيات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية التى تمت فيما بين فبراير ١٩٤٢ وأكتوبر ١٩٤٤ (٢) . وأعيد الموظفون الذين عزلهم النحاس باشا إلى وظائفهم وأحيل إلى المعاش كل من يعرف عنه تعاطفه مع الوفد(٣)،

(*) مرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الترقيات والعلاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية . الوقائع المصرية ، العدد ١٣٦ بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٤٤ .

أخيراً فقد شكلت لجنة وزارية برياسة وزير الماليـــة مهمتها بحث مصروفات الحكومة السابقة كان أول ماعملته هو مطالبة النحاس باشا ، وسراج الدين باشا وزير الشئون الإجتماعية السابق بإعادة مبلغ ٠٠٠ر١٧٠ جنيه مصرى وهو المبلغ الذى تم جمعه من التبرعات التى جمعت لصالح ضحايا الملاريا والذى قيل إن رئيس الوزراء قد أودعه البنك بأسمه بدلا من تحويله إلى البنك الأهلى المصرى (٤) ، وشمل الموضوع وزراء آخرين من بينهم أمين عثمان باشا الذى أغتيل فيما بعد فى ٥ يناير ١٩٤٦ (٥).

إلا أن الرأى العام لم يبد أى اكتراث بكل هذه الاجراءات ، فقد كانت مصر تنتظر من قادتها شيئاً آخر غير أعمال التشدد تلك ضد معبوديها القدامى . وإذا كانت هى قد فقدت ثقتها التامة والمطلقة التى سبق أن وضعتها فيما مضى فى الوفد ، إلا أن ذلك لم يمس لديها ما كانت قد وجدته فيه من وطنية متأججة . ولذا فسوف تحكم مصر على هؤلاء القادة الجدد من زاوية سياستهم تجاه بريطانيا العظمى . وفى هذا المجال سرعان ماخابت آمالها فيهم .

وفى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ أعلن أحمد ماهر أمام البرلمان وخلال جلسة سرية عزمه على إعلان الحرب على ألمانيا واليابان ولم يكن لهذا القرار من هدف ـ وقد أوشكت العمليات الحربية على الانتهاء ـ سوى أن يسمح لمصر بالحصول على مقعد فى مؤتمر السلام (٦) . لكن هذه الأسباب لم تنل ماتستحقه من فهم واغتيل أحمد ماهر فى اليوم نفسه على يد شاب متحمس عند خروجه من مجلس النواب . ومع ذلك فقد أعلنت الحرب فى ٢٧ فبراير على يد خلفه فى رياسة مجلس الوزراء وفى زعامة الهيئة السعدية محمود فهمى النقراشى باشا (٧) . وبعد ذلك بشهرين وفى ٨ مايو انتهى الصراع فى أوربا ولاح فى الأفق أن اللحظة التى طال انتظارها لانتزاع لاستقلال التام من بريطانيا العظمى قد جاءت .

أزمة فبراير ١٩٤٦ وسقوط الوزارة السعدية

لم تشأ الأحزاب المبعدة عن الحكم أن تنتظر حتى تستسلم اليابان وإنما دعت الحكومة إلى البدء فورا فى العمل . وفى يولية سنة ١٩٤٥ قدم الوفد إلى السفير البريطانى — رغبة منه فى إستعادة زمام حركة المطالب الوطنية — مذكرة بالآمال والتطلعات المصرية ، طالب فيها بجلاء القوات الأجنبية وكذلك بتسويه مسألة السودان وذكر فيها بالمساعدة التى لا تقدر « التى قدمتها البلاد إلى الحلفاء أثناء الحرب «٨» ولكى تحقق مصر مطلبها الخاص بإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ فإنها لن تتردد فى الواقع فى التزام الصمت حيال موضع تعاطف عدد من رجال الدولة فيها مع الألمان بل إنها لم تعد تود ألا تتذكر سوى الخدمات التى أدتها لأعداء المحور .

وانقضت خمسة شهور قبل أن تقرر حكومة محمود فهمى النقراشى باشا بدورها — بالطريق الديبلوماسى — فتح باب المفاوضات . وتشكل لمذكرة التى قدمتها فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ إلى سفير بريطانيا العظمى وكذا رد حكومة لندن عليها فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ نقطة البدء فى مباحثات شاقة وطويلة لم تلبث أن منيت بالفشل . وقد نشرت المذكرتان معا وفى وقت واحد فى الصحف الصادرة فى ٣٠ يناير ١٩٤٦ (٩) .

ومن قبل هذا التاريخ كان شباب الجامعة فى حالة هياج تام (١٠) . ولم تعد صحف مصر الفتاة والوفد والإخوان المسلمين تطالب فقط بإعادة النظر فى المعاهدة بل أخذت تطالب باستنكارها وعدم الاعتراف بها . وأخذت الافتتاحيات الملتهبة تنشر كل يوم تدعو الشعب إلى « الكفاح » و«التضحية » ووجه طلاب جامعة فؤاد فى ٩ فبراير ١٩٤٦ مذكرة إلى الملك يطلبون فيها ضرورة البدء فورا فى المحادثات التى لم يكن قد تحدد تاريخ بدئها بعد ، ونظموا فى نفس اليوم مظاهرة للاحتجاج على نص المذكرة

المصرية التى اعتبروها شديدة التساهل وكذلك ضد نص المذكرة البريطانية التى رأوها ماسة بكرامة مصر وسيادتها . وعندما توجهوا نحو وسط المدينة اصطدموا بقوات البوليس عند كوبرى عباس وسقط من بينهم ١٧ جريحا كما امتلأ النهر بجثث الكثيرين (١١) .

وقد ساهمت هذه الأحداث القومية فى تصدع الائتلاف الوزارى . وفى الواقع فإن ذلك الائتلاف الى تحقق غداة إقالة النحاس باشا كان قصير الأمد بحيث لم يستطع الصمود أمام موجة المظاهرات الشعبية المتصاعدة فقد سبق أن قدم حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى إستقالته فعلا فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٥ (١٢) وبعد ذلك بشهرين فى ١٨ يناير ١٩٤٦ كاد تصريح متسرع تنقصه الحكمة من وزير الخارجية أكد فيه أنه ليس من اختصاص مجلس الأمن معالجة المسائل المتصلة بمصر أو بالعالم العربى — كاد هذا التصريح أن يؤدى إلى إستقالة الوزراء المنتمين إلى الكتلة الوفدية المستقلة (١٣) وقبل هؤلاء نتيجة لتدخل الملك شخصيا البقاء فى مناصبهم لكنهم عادوا ليقدموها بشكل نهائى وحاسم فى ١٤ فبراير . وكان على الوزارة — وقد حرمت من مساندتهم — أن تنسحب ليشكل الوزارة الجديدة إسماعيل صدقى باشا وهو رجل دولة أكثر منه رجل سياسة كما أنه خادم مخلص للتاج وخصم عنيد للوفد .

مشروع معاهدة صدقى — بيفن

وأزمة ديسمبر ١٩٤٦

عمل إسماعيل صدقى كرجل يفوق سلفه مهارة — على إطلاق سراح الطلاب المعتقلين بل لقد هنأهم على مشاعرهم الوطنية وتعهد بالذود عن مصالح البلاد . ولكى يهدىء الرأى العام وعد بأن يقدم إلى الملك فى القريب

العاجل أسماء أعضاء الوفد المكلفين بيده مباحثات حرة مـــع بريطانيا العظمى حسب إرادة البلاد . ومع ذلك فسرعان ما اصطدم إسماعيل صدقى بنفس الصعوبات التى سبق أن واجهت رئيس حزب الهيئة السعدية ففى ٢١ فبراير نظمت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التى تكونت منذ وقت قصير ما سمى بـ « يوم الجلاء ووحـــدة وادى النيل » وسارت المظاهرات التى صرخت بها الحكومة فى هدوء فى البداية ثم تحولت بعد ذلك إلى مشاجرات دامية وهاجمت الجماهير بعنف من قابلتهم من الأجانب وبخاصة الإنجليز كما نهبت العديد من المنشآت الإنجليزية المدنية والعسكرية على السواء وسقط ٥٥ قتيلا و ١٢٠ جريحا (١٤) وعلى الفور فرضت حراسة صارمة ونزلت قوات من رجال البوليس وزعت على نطاق واسع فى كافة الأحياء وأمكنها أن تعيد الهدوء لبعض الوقت . إلا أن إلقاء بريطانيا العظمى مسئولية ما حدث على مصر ومطالبتها بالتعويضات لم يؤد إلا إلى ازدياد سخط الشعب وأعلن الرابع من مارس يوم حـــداد وطنى وأصبحت الإسكندرية بدورها بعد القاهرة مسرحـــا لمظاهرات شعبية جديدة (١٥) .

فى مثل هذا الجو المتوتر بدأت المباحثات فى شهر إبريل (١٦) وظلت هذه المباحثات ــ التى قطعت عدة مرات ــ تسير ببطء لمدة تزيد على ستة أشهر دون التوصل إلى إتفاق . وإنه لمن الصعب ـــ وبخاصة فى غيبة الوثائق الكافية أن نتتبع المراحل المختلفة للمباحثات خطوة بخطوة وفى نفس الوقت كانت ثمة أسباب عميقة وراء استطالتها والمماطلات التى تميزت بها . فقد كان على كلا الحكومتين المصرية والإنجليزية مهما كانت رغبتهما فى التوصل لعقد معاهدة جديدة ـــ أن تأخذا فى الاعتبار موقف المعارضة وموقف الرأى العام كل فى بلده . فهذان الموقفان قد جعلا من الصعب زيادة امتيازات أى من الطرفين حتى ولو كانت امتيازات

وفوائد متبادلة وذلك لأنهما كانا يتخذان مسارين مختلفين فى كل من لندن والقاهرة .

لقد كان رئيس الوزراء العمالى ملتزما بالحفاظ على المصالح الدائمة لبريطانيا العظمى فى منطقة من العالم لا يجهل أحد تنافس الدول الكبرى فيها . فلو حدث وأراد أن يتناساها فلسوف تذكره بها على الفور تلك المناقشات التى تدور فى مجلس العموم وكذا الهجمات العنيفة من جانب النواب المحافظين .

وكان موقف الحكومة المصرية أكثر دقة ، فقد كان الإضطراب فى القاهرة شديدا كما كانت المحافظة على الأمن تواجه مصاعب جدية فقد كان أنصار كل من الوفد والإخوان المسلمين ومصر الفتاة والكتلة الوفدية المستقلة ومعهم الطلاب الصخابون والمشاكسون ، وكلهم مستعد على الدوام لخوض المعارك ضد رجال البوليس ، كان كل هؤلاء بالشارع على أتم أستعداد لإطاعة أى أمر يتلقونه كل من المصدر الذى ينتمى إليه لكنهم مع ذلك كانوا متحدين فى موقفهم المعارض لرئيس الوزراء الذى لم يتمكن من التصرف بالقدر الذى كان يريده من الحرية حيث حرم من مساندة الجزء الأكبر من الرأى العام .

ولما لم يستطيع تشكيل حكومة متجانسة ، فقد كان عليه أن يكتفى بوزارة فنيين — حسب تعبير الصحافة — مع الاستعانة فقط بالمستقلين والأحرار الدستوريين . لكن هـذا الشكل من الحكومات الذى لايستطيع أن يعيش طويلا كان يمكن أن يؤدى إلى سرعة سقوط الحكومة لو لم يقبل السعديون فى ١٢ سبتمبر ١٩٤٦ أربع مناصب وزارية فى التعديل الجديد ، وظن إسماعيل صدقى باشا بعد هذا الدعم من جانب السعديين أن بإمكانه أن يتوجه إلى لندن فوصل إلى هناك فى ١٧ أكتوبر

ليتباحث مباشرة بعيداً عن مظاهرات القاهرة وبعد أقل من عشرة أيام تم توقيع مشروع معاهدة جديدة بالحروف الأولى (١٧) .

تعهدت بريطانيا العظمى فى هـــذا المشروع بالجلاء عن القاهرة والإسكندرية والدلتا قبل ٣١ مارس ١٩٤٧ كما تعهدت بالإنسحاب إلى منطقة قناة السويس قبل أول سبتمبر ١٩٤٩ . وفى مقابل ذلك أبقى على التحالف بين البلدين كما عهد بترتيبات الدفاع عن الأراضى المصرية إلى « لجنة دفاع مشتركة » كما تم الاتفاق بالمثل على أنه إذا تعرضت مصر لاعتداء مسلح أو إذا ما اشتكت المملكة المتحدة فى حرب نتيجة أعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر « يتخذ الطرفان ، بالتعاون الوثيق فيما بينهما وكنتيجة لتشاورهما العمل الذى قد يريانه ضروريا وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه أما موضوع « مستقبل السودان » الذى ورد فى بروتوكول ملحق فقد ظل موضع تحفظ . حقيقة إن بريطانيا العظمى قد أعترفت بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك لكن كان على مصر بدورها أن تقبل أن يكون فى التطبيق الموضوعى للسياسة التى اتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان الموقعان على إتفاقية ١٨٩٩ ما يؤدى إلى « تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم أعداد فعليا للحكم وتبعا لذلك ممارسة حق أختيار النظام المستقبل للسودان » .

تلك هى الخطوط العريضة للمعطيات الأساسية للمشروع الذى يدل فيما يبدو على الحدود القصوى للامتيازات التى كان يمكن لبريطانيا أن تقدمها لحليفتها . وفى مصر كان الاستقبال الذى أعده الرأى العام للاتفاق أبعد عن أن يكون مرضيا ، فما أن عرفت نصوصه حتى طالبت كل أحزاب المعارضة باللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة وشنت الصحف الرئيسية : صوت الأمة (لسان حال الوفد المصرى) ، الإخوان المسلمون (لسان

حال الإخوان المسلمين) الكتلة (لسان حال الكتلة الوفدية المستقلة) — شنت كلها حملة عنيفة على رئيس الوزراء وحكومتة متهمة إياهم بخرق الدستور وتخطى إرادة الأمة وملاحقة الوطنيين فى كل مكان . ولم يكن بأقل من ذلك الغضب من بريطانيا العظمى التى أتهمت بأنها تريد الإبقاء على مصر « محمية لها » وهتف مرشد جماعة الإخوان المسلمين فى خطاب وجهه إلى الشعب : أيها المصرى ، أيتها المصرية ، أيها الشرقى ، أيتها الشرقية ، علموا أولادكم منذ نعومة أظفارهم أن يكرهوا وأن يمقتوا وأن يلعنوا الإمبراطورية البريطانية كما يعلم الآباء الانجليز أبناءهم أن يحبوا إمبراطوريتهم وأن يعتزوا بها ، تصرفوا بطريقة تجعل على الانجليز أن يواجهوا قلوبا تكرههم وألسنة تلعنهم وأيادى تذبحهم » (١٩) .

وسرعان ما بدأ أن ثمة هياجا لا يمكن تجنبة أعطى دخول الجامعات إشارة البدء بة — إذ تجمع الطلاب فى هيئة مؤتمر فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٦ فى قاعة الأحتفالات بالجامعة وكونوا الجبهة الوطنية لطلاب وادى النيل على صيحات تهتف : عاشت الثورة ونظمت مظاهرات ضمت أكثر من ٤ آلاف وأقتلعت الأشجار من بعض شوارع القاهرة كما حطمت الفوانيس وقلبت مركبات الترام والأتوبيس وأشعلت فيها النار وحطمت واجهات المحلات فى الوقت الذى كان أفراد جماعة الأخوان المسلمين فى الأحياء الشعبية والميادين العامة يقومون بحرق الكتب والمجلات المكتوبة باللغة الانجليزية وتحولت المظاهرات مع تدخل رجال البوليس إلى معارك منظمة لم يعد يكتفى فيها المتظاهرون بالأحجار والعصى والمطارق — إذ بدأ الطلاب يستخدمون الأسلحة الخفيفة والقنابل والصودا الكاوية وزجاجات مولوتوف التى لم يترددوا فى أستخدامها بتحريض جماعات منهم تنتمى إلى الأخوان المسلمين والوفد ومصر الفتاة والحزب الوطنى (٢٠) .

وكان القمع عنيفا فأغلقت الجامعات من جديد بعد أن تحولت — حسبما قال وزير المعارف — إلى مخازن أسلحة وقنابل للطلاب . وطافت الداوريات بلا انقطاع فى شوارع القاهرة والاسكندرية وتضاعفت هجمات البوليس وتفتيشه . وكان يعقب ذلك عادة عمليات أعتقال ورفض السماح لرئيس حزب الوفد بأن يعقد إجتماعا سياسيا فى طنطا فى الخامس من ديسمبر وحرم عليه السير فى الطرق المؤدية إلى المدينة . ولم يستثن الاخوان المسلمون من هذه الاجراءات فألقى القبض على ٥٥ منهم بالاسكندرية كما أصدر المدعى العام بالقاهرة أمر بأعتقال سكرتير الجماعة أحمد السكرى (٢١) .

وبرغم ذلك ازداد موقف الحكومة ضعفا كما زاد من ذلك الانشقاق الذى حدث فى صفوف وفدا لمفاوضات المصرى فى الوقت الذى أشتدت فيه الاضطرابات — إذ رفض سبعة من بين أثنى عشر عضوا يكونون وفد المفاوضات أن يعطوا موافقتهم على مشروع لندن . ولم يستطع رئيس الوزراء حين عجز عن إقناعهم بالعدول عن موقفهم إلا أن يستصدر مرسوما ملكيا بإيقافهم عن عملهم (٢٢) . وقد زاد هذا التصرف من جانب السلطة من سخط الرأى العام وألقى بنوع من الشك وزارة عدت شديدة الميل للرضوخ للمطالب البريطانية . وكان على البرلمان أن يقول كلمته وأفتتحت المناقشات فى ٢٦ نوفمبر فى جلسة سرية بناء على طلب أحد النواب السعديين وغادر القاعة ٥٥ نائبا على رأسهم مكرم عبيد باشا وحصلت الحكومة — مستندة إلى تأييد السعديين والأحرار الدستوريين — على قرار بالثقة بأغلبية ١٥٩ وأمتناع ٣ عن التصويت ، وبدا عندئذ أن ليس ثمة ما يحول دون توقيع المعاهدة لو لم يحدث فجأة أن أكد حاكم السودان سير هيوبرت هدلستون Sir Hubert Huddleston - بتفويض من رئيس الوزراء البريطانى عند عودته من لندن فى ذلك الوقت — أن السلطات السودانية تعمل جاهدة إلى إعداد الشعب للاستقلال وأختيار

النظام الذى يلائم بلاده فى المستقبل بحرية (٢٣) عندئذ جرفت موجة السخط التى كانت تجتاح الأراضى المصرية الحكومة نفسها فقــدم رئيسها — الذى استهلكه الحكم وهده المرض — أستقالته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ دون أن يتمكن من بلوغ هدفه ولم يقبل الملك فاروق فكرة حل البرلمـــان ودعا للمرة الثانية رئيس حزب الهيئة السعدية لتشكيل الوزارة الجديدة .

قطع المفاوضات ولجوء مصر إلى مجلس الأمن

بعد أن لمس رئيس الوزراء الجديد أنه يستحيل عليه أن يفرض على الرأى العام تلك المعاهدة التى تفاوض سلفه بشأنها قرر فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ قطع المباحثات مع لندن ونقل قضية وادى النيل فى مجموعها إلى هيئة الأمم المتحدة . (٢٤) لكن المناقشات التى دارت فى مجلس الأمن فى شهر أغسطس من نفس السنة لم تؤد إلى أى حل للمشكلة (٢٥) . وكل ما كان لهذه المناقشات من فوائد هو أنها مكنت كلا من مصر وبريطانيا العظمى من تحديد وجهات نظرهما أمام الرأى العام العالمى . فقد طالبت مصر بإجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءا تاما ناجزا وبإنهاء النظام الإدارى القائم بالسودان . أما بريطانيا فقــد احتمت خلف معاهدة ١٩٣٦ التى صدق عليها برلمان القاهرة ونالت موافقة حرة وعلنية وإذا كانت الدول السلافية قد تعاطفت مع المطالب المصرية فإن صوتا مع ذلك لم يرتفع عندما أكد المتحدث البريطانى أن حكومته ليس لها من هدف إلا أن تترك للسودانيين — عندما يصلون لمرحلة الحكم الذاتى — حق أختيار النظام الذى يلائم بلادهم فى المستقبل بحرية . وفى الواقع ، فلقد أنتهى اللجوء إلى التنظيم الدولى الأعلى بالفشل . ومنذ ذلك الحين بدأت الأحداث تسرع خطاها — فلم تعد بريطانيا العظمى

التى شجعها الاتجاه الذى اتخذته المناقشات فى مجلس الأمن — تتردد فى الدفاع علنا عن حق السودانيين فى أن يعتمدوا على أنفسهم بل وسوف تذهب إلى أبعد من ذلك عاقدة العزم على أن تدعم فى الخرطوم تلك المواقع التى تهددتها بدرجة خطيرة فى القاهرة والإسكندرية ومنطقة قناة السويس أعمال العنف التى تحركها الروح القومية . وبعد ذلك بعام سوف تجد لزاما عليها أن تحد ما لمصر فى السودان من امتيازات إدارية كانت قد اكتسبتها بمقتضى اتفاق عام ١٨٩٩ وملحق معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

تطور السودان نحو الحكم الذاتى

فى إبريل ١٩٤٧ طالب المؤتمر الإدارى الذى اجتمع نتيجة لجهود الحاكم العام بإنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى للسودان . ويبدو أن هذه الإصلاحات الدستورية كانت تهدف إلى تهيئة السودانيين لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم بمساعدة من بريطانيا العظمى وبدون مشاركة مصر .

وقد رفضت حكومة القاهرة — تحت ضغط الرأى العام — هذه المشروعات فى نوفمبر ١٩٤٧ ثم مرة أخرى فى مارس ١٩٤٨ . ومع ذلك فقد حول السير روبر هاو Robert Howe الذى حل محل السير هيوبرت هدلستون هذه الإصلاحات إلى مشروعات بقوانين وافق عليها المجلس الإستشارى لشمال السودان بالإجماع فى ٩ مارس ١٩٤٨ .

وعندما وجدت مصر نفسها أمام الأمر الواقع عادت تحاول مع لندن مواصلة الحوار الذى انقطع منذ أكثر من عام . ومن جديد جرت مفاوضات بين السفير البريطانى سيررونالد كامبل Sir Ronald Campbell وبين أحمد خشبة باشا وزير الخارجية فى جو من السرية التامة وانتهت

بالتوصل إلى إتفاق لكن لم يكن من شأن هذا الإتفاق إلا أن يثير موجة جديدة من السخط . فقد ألقت كل أحزاب المعارضة باللوم على رئيس الوزراء لإجرائه هذه المفاوضات وألح الجميع فى طلب عدم الإعتراف باتفاقية ١٨٩٩ . وفى داخل الهيئة البرلمانية العليا حصل الشيوخ الوفديون الذين لم يكونوا يجدون صعوبة تذكر فى جرف زملائهم من الأحزاب الأخرى إلى تيارهم عندما يتصل الأمر بالإعلان عن حقوق مصر فى وادى النيل ، حصل هؤلاء فى لجنة الشئون الخارجية فى ٣ مايو ١٩٤٨ على موافقتها على بيان يؤكد وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ودعيت الحكومة لأن تمنح السودان نظاما دستوريا يقوم على هذه المبادىء ويصدره بعد موافقة السودانيين « الحاكم الشرعى للسودان صاحب الجلالة ملك مصر والسودان(٢٧) » . وبعد ذلك بشهر رفض مشروع إتفاق خشبة - كامبل برغم الإيضاحات التى قدمها وزير الخارجية (٢٨) .

وكان من شأن هذا الموقف أن يحدث أثره فى مجلس النواب فبدأ النواب الذين ظلوا مسالمين حتى ذلك الوقت يبدون روحا من التشدد بات يخشى تفشيها . وفى ٢١ يونية ١٩٤٨ قررت اللجنة التشريعية — برغم تحذير الحكومة — نظر ودراسة مشروع قانون يهدف إلى تعديل الدستور ويخلع على الملك فاروق لقب « ملك مصر والسودان » ويعطى للحكومة المصرية الدستورية الحق فى أن تحدد كما يتراءى لها شكل الحكومة فى السودان (٢٩) .

وتتضح القيمة الكبيرة التى لهذا السلوك الاستقلالى إذا ما تذكرنا أنه كان على واضعى دستور ١٩٢٣ فيما مضى أن يعدلوا عن إضافة لقب « ملك السودان » إلى لقب الملك وذلك بسبب المعارضة الرسمية من المندوب السامى البريطانى لذا فإن هذا السلوك لم يؤد إلا إلى إزعاج بريطانيا العظمى وإلى نشوب صراع بين رئيس الوزراء المصرى وبين مجلسى البرلمان .

فمنذ ذلك الوقت أنهار الأمل في التصديق على أى اتفاق لا يكون من شأنه أن يحقق كافة المطالب الشعبية التى كانت تقدم رسميا على صفحات الجرائد

وهكذا كان على حكومة القاهرة أن تشهد وهى عاجزة آخر فصل من فصول التراجيديا السودانية ففى ١٩ يونية أصدر الحاكم العام للسودان ـ بتفويض من حكومة لندن — مشروع الإصلاح الدستورى الذى بدىء فى تنفيذه على الفور . ولم يكن بمقدور القاهرة إلا أن تحتج على إجراء تم « دون موافقتها » وأن « تحتفظ لنفسها » بكافة حقوقها « مؤكدة أن الحاكم العام لا يملك سلطة تخوله أن يصدر وحـــده قانونا يمس النظام الإدارى والدستورى للسودان (٣٠) . وكان على الأحزاب السودانية الداعية لوحدة وادى النيل أن تقع على الدوام فى صدام مع البوليس ووجد المحامون المصريون الذين تقدموا للدفاع عنهم أنفسهم ممنوعين من السفر إلى الأراضى السودانية . واجتاحت موجه جديدة من المظاهرات كلا من القاهرة والاسكندرية ومختلف مراكز الوجهين القبلى والبحرى . وفى القاهرة حدث أن قتل اللواء سليم زكى باشا بينما كان يحاول على رأس قوات من البوليس أن يطرد طلاب كلية الطب من حيث اعتصموا داخل كليتهم (٣١) .

ولم تستطيع أعمال العنف هذه أن تحمل بريطانيـا العظمى على أن تغير سياستها — إذ عقدت الجمعية التشريعية فى شهر ديسمبر أولى جلساتها وهكذا اتخذت الأقاليم السودانية التى ضاعت من مصر والتى سبق أن فتحها فيما مضى محمد على ، طريقها نحو الحكم الذاتى .

وهكذا ومنذ بداية الحرب لم تستطع مظاهرات الشارع الصاخبة التى شارك فيها بنصيب كبير شباب الجامعة وتلاميذ المدارس ودفعوا فيها غاليا ولا أيام الحداد التى كانت تقام فى المناسبات السنوية للأحداث الأليمة

فى تاريخ مصر الداخلى ولا البيانات الطنانة لأحزاب المعارضة ولا حملات الصحف العنيفة — لم يستطع ذلك كله أن ينجح فى تخويف بريطانيا العظمى وفى جعلها تنحنى أمام مطالب القومية المصرية . إذ لم يكن لهذه المعارك العقيمة التى استنفرت فيها النفوس من نتيجة سوى إهاجة العواطف وتأجيج الأحقاد . واضطرت الحكومات التى تولت الحكم ـ مرغمة أو عن طيب خاطر ـ أن تتبنى ، مدفوعة بتطرف الشارع ،سياسة متشددة ظلت فضلا عن ذلك موضع ريبة رجل الشارع . وتولد لدى الرأى العام الذى أصابه القلق شعور بعدم الرضى تجاه الأحزاب الكبرى المنظمة وانتشر الرأى القائل بأن كل قادة مصر أدوات طيعة فى يد الإستعمار البريطانى . بل وبدأ الكثيرون يرون أن « استعمار » مصر لم يكن فقط من فعل الأجنبى بل كذلك من فعل الطبقة الممتازة التى تحتاج لبريطانيا العظمى للحفاظ على حقوقها وامتيازاتها كاملة . وانتشرت هذه الأفكار لدى الشباب على وجه الخصوص وشاعت بفعل الجماعات التى أرادت أن تحذو حذو التنظيمات الإشتراكية والشيوعية التى قامت فى أوربا والاتحاد السوفيتى وظهر العمال والطلاب فيها جنبا إلى جنب .

ومنذ نهاية الحرب أضيف إلى ذلك السخط السياسى سخط اجتماعى جديد تولدت عنه اضطرابات جديدة .

هوامش :

(١) قارن : C.O.C ١٩٤٤ ص ٢١

(٢) نفس المصدر ص ٢٢ ، ٢٤

(٣) اتخذت هذه الإجراءات بموجب مرسوم صادر فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٤ . وهى تمس عددا من كبار الموظفين من بينهم الدكتور طه حسين الذى كان يشغل فى ذلك الوقت منصب المستشار الفنى لوزارة المعارف العمومية . نفس المصدر ١٩٤٤ ص ٢٢ (الوقائع الرسمية العدد ١٢٢ فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٤ — وكان يشمل بالإضافة إلى الدكتور طه حسين أربعة آخرين يشغلون درجة وكيل وزارة وخامسا يشغل منصب السكرتير العام لمجلس الوزراء — المترجم)

(٤) نفس المصدر ١٩٤٤ ص ٢٤ ، ١٩٤٥ ص ١٧٦ .

(٥) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ١٩ .

(٦) نشرت الفقرات الرئيسية من الخطاب الذى ألقاه أحمد ماهر باشا فى مجلة C.O.C ١٩٤٥ ص ٣٦١ وما بعدها

(٧) نفس المصدر ص ١٧٠ — ١٧٢ .

(٨) النص منشور بمجلة C.O.C ١٩٤٥ ص ٧٣١ .

(٩) وفيما يلى نص المذكـــرة المصرية التى سلمت إلى الحكومة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ « ترى الحكومة المصرية وهى فى ذلك موقنة بأنها تعبر عن شعور الأمة قاطبة أن المصلحة المبينة للصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومتان بإعادة النظر فى الأحكام التى تنظم علاقاتهما فى الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الأخيرة والتجارب المكتسبة .

فمن المحقق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت فى وقت كانت فيه العلاقات الدولية فى أشد الاضطراب وكان شبح الحرب باديا. وقد كان لهذه الظروف أثرها البين فى إخراج المعاهدة على الوجه الذى صيغت به فلم تقبلها مصر إلا تحت ضغط الضرورة وإظهاراً لما تكنه نحو حليفتها من الود الخالص والرغبة الصادقة فى التعاون فجاءت المعاهدة حلقة فى سلسلة من التدابير التى أتخذت فى ذلك الوقت ومن الاتفاقات التى قصد بها تجنب الحرب التى كانت تهدد العالم أو دفع العدوان إذا لم يمكن تجنبها . وإذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ما أنطوت عليه من قيود تحد من استقلالها فلأنها كانت تعرف أنها قيود أملتها ظروف وأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التى قضت بقبولها

والواقع أن الحرب قد استنفدت أهم أغراض المعاهدة ، وفتحت الطريق للوصول إلى نظام جديد يحل محل الوسائل التى لم تقرر إلا تحت تأثير سوء الظن الذى لم يكن قد زال كل الزوال سنة ١٩٣٦ أو طبقا لضرورات حربية غيرتها الحوادث الجديدة تغييراً جوهريا .

ومما لاشك فيه أن الأحداث الدولية التى قلبت الأوضاع فى العالم وماانتهت إليه الحرب الأخيرة من انتصار الحلفاء وإبرام المواثيق لصون السلم والأمن فى العالم ، كل ذلك من شأنه أن يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نافلة لامبرر لها لاسيما أن نصوص المواثيق لم تكن فى يوم من الأيام هى الكفيلة بنفاذها بل العبرة فى ذلك إنما تكون بقبول الشعب عن رضا وطيب خاطر لهذه النصوص وبالروح التى تهيمن على تطبيقها .

وليس أدل على الروح الطيبة التى تقوم بها مصر فى الوفاء بتعهداتها من المعاونة الصادقة التى قدمتها لحليفتها طوال سنى الحرب وقد قدمت مصر أثناءها الأدلة الملموسة على وفائها للحليفة وعلى إخلاصها فى الصداقة .

إن الحكومة البريطانية — إبان الشدائد — قد جنت من اتفاقها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة وجاوزت إلى حدود بعيدة ما كان يأملها حقاً أكثر المفاوضين البريطانيين تفاؤلا .

لذلك كان لزاماً أن يعاد النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التى فرضت عليها طابعاً خاصا لكى تكون متمشية مع الحالة الدولية الجديدة فإن أحكامها التى تمس استقلال مصر وكرامتها لم تعد تساير الوضع الحالى .

فوجود قوات أجنبية زمن السلم فى بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات فى مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام . ولا يستطيع الرأى العام المصرى إلا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على ريبة نعتقد أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مبرراً لها وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقة بينهما على التفاهم والثقة المتبادلة .

وإن مصر لتعرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها وتدرك التبعات الناشئة عن اشتراكها فى هيئة الأمم المتحدة فهى لم تحجم عن أية تضحية تتيح لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلا مبلغا يجعلها قادرة على صد عدوان المعتـــدى حتى تصل إليها إمدادات حلفائها وإمدادات الأمم المتحدة .

فلهذه الأسباب وأمام هبة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبته الحارة فى أن يرى علاقاته ببريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضى والطليقة من أسر مبادىء قد انقضى زمنها تعرب الحكومة المصرية عن ثقتها بأن حليفتها ستشاركها فى هذا الرأى وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكى يشخص وفد مصرى إلى لندن للمفاوضة معها فى إعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان مستوحيه في ذلك مصالح السودانيين وأمانيهم .

وفيما يلى رد الحكومة البريطانية بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٤٦ الذى سلمه وزير الخارجية البريطانية إلى سفير مصر بلندن :

« أتشرف بإبلاغكم أنى تسلمت المذكرة المؤرخة فى العشرين من من ديسمبر ١٩٤٥ التى تطلب فيها الحكومة المصرية إلى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة تحديد موعد قريب للدخول فى مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة التحالف التى عقدت بين مصر وبريطانيا فى السادس والعشرين من أغسطس ١٩٣٦ .

٢ — ولقد تبينت حكومة جلالة الملك تماما الرغبة التى بدت فى مصر للمباحثة معها فى هذا الشأن ، وإذا كانت لم تستجب رسمياً حتى الآن لما أعربت عنه حليفتها فإن مرد ذلك :

أولا : إلى ضغط الحوادث المتصل الناشىء من وقف الحرب .

ثانياً : إلى ضرورة بحث أحكام المعاهدة المصرية — الإنجليزية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ومع الإفادة من الدروس التى تعلمناها من هذه الحرب ، وفى هذا الصدد تود حكومة جلالة الملك ـ دون أن ترغب فى المرحلة الحالية فى أن تبحث تفصيلا الحجج التى تضمنتها مذكرة الحكومة المصرية ـ أن يلاحظ أن أحد هذه الدروس هو أن المبادىء الأساسية التى قامت عليها المعاهده المصرية الإنجليزية المعقوده سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها .

٣ — وأن سياسة حكومة جلالة الملك هى أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعـــة الأمم البريطانية

والإمبراطورية في أثناء الحرب وهو مانوهت به المذكرة المصرية وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحره الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراما تاما .

لهذا فإن حكومة جلالة الملك ـ على الرغم من أحكام المادة السادسة عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ تصرح بأنها على استعداد لأن تعيد النظر مع الحكومة المصرية في أحكام المعاهدة القائمة بينهما على ضوء تجاربهما المشتركة ومع المراعاة الواجبة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدولي .

وسترسل إلى سفير جلالة الملك في القاهرة قريبا تعليمات لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض .

وإن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد أخذت علما بأن الحكومة المصرية ترغب في أن تتناول المباحثات القادمة مسألة السودان.

(١٠) كان الطلاب منذ أكتوبر ١٩٤٥في حالة غليان قارن:.C.O.C ١٩٤٥ ص ٤٨٣ ومابعدها .

(١١) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ١٩ ، ٢٠

(١٢) نفس المصدر ١٩٤٥ ص ٤٩٠

(١٣) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٢٥ .

(١٤) نفس المصدر ١٩٤٦ص ٢٠ ومابعدها .

(١٥) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٢٢ ومابعدها .

(١٦) اذيعت أسماء أعضاء الوفد المصري المكلف ببدء المفاوضات في ٧ مارس ١٩٤٦ .

(١٧) نشر نص مشروع المعاهدة هذا في جريدة Journal d,Egypte ونجد مقتطفات منه عندما رسيل كواومب في مقالة: Deux annees del histoire de I,Egypte المنشور بمجلة Politique etrangere مايو ١٩٤٧ ص ٢١١ .

(١٨) جريدة la Bourse egyptienne عدد ٢٧ أكتوبر ١٩٤٦ . (باب : Revue be Presse) .

(١٩) قارن : C·O·C ١٩٤٦ ص ٢٢٣ ومابعدها .

(٢٠) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٢٢٤ .

(٢١) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

(٢٢) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٣٥٤ .

(٢٤) نفس المصدر ١٩٤٧ ص ٢٧ و ٦٣ .

(٢٥) قارن : محاضر جلسات مجلس الأمن للجمعية العامة للأمم المتحدة (Fasc. N. 59 ومابعدها) وكذلك C.O.C. ١٩٤٧ ص ١٩٤ ومابعدها . ويمكن الرجوع كذلك إلى ملف « القضيـــة المصرية » ١٨٨٢ - ١٩٥٤ المطبعة الاميرية بالقاهرة ، ١٩٥٥ ص ٥٣٧ إلى ٥٨٦ « المترجم »

(٢٦) أنظر التاريخ التي قدمتة عن السودان مجـــلة C.O.C. ١٩٤٧ ص ٦٨ - ٧٠ ص ٢١٦ ، ١٩٤٨ ص ٣٥ ، ١٣٩ ، ٢٣١ .

(٢٧) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ٣١ .

(٢٨) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٣٣ .

(٢٩) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ٣١ ، ١٢٤ .

(٣٠) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٣١) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ٢٢٤ .

الفصل التاسع

المشكلات الإجتماعية

احتلت المشكلات الإجتماعية في مصر مابعد الحرب مكانه بارزة. وبالتأكيد فقد كان للدعايات الواسعة للحلفاء أثناء العمليات الحربية أثرها في هذا المجال. وحظيت الأفكار الاشتراكية بل والشيوعية في ذلك الحين بانتشار سريع وخاصة في المدن.

وفي أثناء انتخابات يناير ١٩٤٧ ظهر شيء جديد نسبياً في تاريخ مصر — إذ تقدم لخوض الانتخابات مايقرب من مائة مرشح من العمال وصبية الجزارين والشيالين وسائق التاكسي والحلاقين، تقدموا إلى الإنتخابات في القاهرة والإسكندرية مقدمين أنفسهم باعتبارهم ممثلين لأيديولوجية إشتراكية.

بل لقد حدث بالمثل ازدهار يبعث على الدهشة للجماعات السياسية التي لاتخفي تعاطفها مع المذاهب اليسارية المتطرفة والتي تسمت بأسماء مختلفة تعيد إلى الأذهان تلك التسميات التي سبق أن استعملت في الغرب وكانت جميعاً تتميز بوطنيتها المتأججة. فالمنتمون إليها يسيرون على الدوام في مقدمة المظاهرات التي كانت تنظم ضد بريطانيا العظمى لكنهم يندون في الوقت نفسه بالمظالم الإجتماعية ويدافعون عن كافة الطبقات الفقيرة.

ومن بين هذه الجماعات على سبيل المثال « لجنة العمال للتحرير الوطني» التي تأسست في القاهرة في أكتوبر ١٩٤٥ وأعلنت أن هدفها هو « تحرير الطبقات الشعبية وهي الغالبية الكبرى من سكان مصر من نير الإستعمار

ومن طغيان الإستغلال الداخلى » . (١) وفى جماعات أخرى تآخى المثقفون والعمال مجددين بذلك حركة الثوريين الفرنسيين عام ١٨٤٨ (٢). ولم يفلت القصر من انتقاداتهم وهيأت لهم الحياة الخاصة للملك فاروق موضوعات سرعان ماأصبحت مادة لأحاديثهم اليومية فبدأت مكانة الملك تهتز .

وفى الوقت نفسه تكونت الخلايا الشيوعيـــة وأخذت صحف سرية لم يطل بأى منها الأمد تبشر بالماركسيه وتدفع العمال للمطالبة بألا تزيد ساعات العمل الأسبوعى عن أربعين ساعة وتحثهم كذلك على المطالبه بمشاركة أصحاب الأعمال فى أرباحهم .

أما الوفد فقد تحمس من جهته — رغبة منه فى الحفاظ على «زبائنه» الانتخابيين — لاتخاذ موقف الدفاع عن بروليتاريا المدن وأعلن أنه حزب اشتراكى . ونظمت إحدى الصحف الناطقة بلسانه وهى صحيفة الوفد المصرى — حملة عنيفة ضد الرأسماليين « الذين اتهمتهم بأنه لا يعنون ببذل أى جهد يحول دون انسحاق الشعب وقدمت التحقيق تلو التحقيق عن المدن العمالية وأكدت فى النهاية أن حقد العمال على من يستغلونهم لن يلبث أن ينفجر . وحبذ الوفد المصرى — باعتباره الرسول الجديد لدعوة التقارب بين الطبقات — المراجعة التامة للنظم المالية وحث على إيجاد علاج سريع للبطالة كما تبنى الدعوة إلى تأميم كافة المشروعات ذات النفع العام .

وعلى الفور اتخذت كافة أحزاب المعارضة وجماعاتها موقفا مشابها وانهمك الإخوان المسلمون بإسم الإسلام فى القيام بدعاية واسعة لصالح العناصر المعدمة فى المجتمع المصرى . أما جماعة مصر الفتاة فقد غيرت اسمها وبرنامجها وتحولت إلى ماعرف بإسم الحزب الاشتراكى الديمقراطى

ثم جاءت بعد ذلك المزايدات الديماجوجية لتضاف إلى المزايدات السياسية كي تصبح بعد ذلك مصدرا لمتاعب جديدة تواجة الوزارات المتعاقبة .

وقد اتخذت السلطات فى القاهرة موقفا عنيفا تجاة تطور حركة المطالب العمالية - فأنشيء فى يناير ١٩٤٦ قسم خاص بوزارة الداخلية لمكافحة الشيوعية بل يجرى الحديث عن إنشاء « لجنة عليا للأمن العام (٤) تتكون من بريطانيين ومصريين تكون مهمتها مطاردة عملاء الدعاية الشيوعية المتصلين – كما قيل فى أوساط معينة – بأعضاء المفوضية السوفيتية (٥) .

وبعد ذلك بعدة أشهر وبناء على تعليمات من حكومة إسماعيل صدقى باشا بدأ التحقيق حول « مؤامرة لقلب نظام الحكم ولنشر الأفكار الهدامة التى تهدف إلى تغيير المبادىء الدستورية الأساسية وأسس البناء الأجتماعى للملكة » . (٦) وفى ليلة ١٠/١١ يولية ١٩٤٦ جرت حركات تفتيش فى كل من القاهرة والأسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس انتهت بأعتقال مائتين وعشرين شخصا كان من بينهم بعض الأفراد البارزين من الجالية اليونانية بالاسكندرية وأوقف صدور العديد من الصحف والمجلات (٧) وصدر قرار بحل الجماعات الشيوعية أو التى اعتبرت كذلك (٨) .

وندد رئيس الوزراء فى تصريح أدلى به أمام مجلس الشيوخ فى ١٥ يولية بكل هـــذه التنظيمات التى أعلن أنها منظمات ثورية واتهمها بإثارة الاضطرابات والتآمر ضد استقرار الدولة وبالعمل على تغيير نظام الهيئة الأجتماعية والترويج للشيوعية وراء ستار النضال الوطنى . وقدم قادة هذة المنظمات إلى القضاء وصرح إسماعيل صدقى باشا لممثلى الصحافة بان الحكومة تقوم بذلك «صونا للنظام الأجتماعى الذى تحرص على دعمه

وتوجيهه إلى الخير بالحدب على الطبقات الجديرة بالرعاية ومحاربة أعدائها وهى الجهل والمرض والفقر » (١٠) .

ومنذ هذا التاريخ أخذت الصحف تتحدث دون مواربة عن « جريمة ضد الوطن » وعن « مؤامرة شيوعية تمد ببطء قرون استشعارها خلال البلاد ووسط كافة الفئات والطبقات الاجتماعية من الشباب المثقف وجماهير العمال والشعب الجاهل وليس لها من هدف إلا أن تحطم كل شيء متواطئة مع السادة الذين أعماهم طموحهم وحقدهم والعاجزين عن النظر لأبعد من مصالحهم المباشرة والعاجزين أيضا عن التنبؤ بالمآسى التى يعدونها لبلادهم . . أو أنهم فى حالة ما إذا كانوا مدركين لها يقبلون المخاطرة بذلك كى يشبعوا مباشرة نهم أطماع لا يريدون الاعتراف بها »(١١).

وفى نفس الوقت قدم إلى مجلس النواب مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون الجنائى ينص على فرض عقوبة الأشغال الشاقة على كل شخص قام عن اقتناع بإنشاء جمعية ثورية تهدف إلى تاكيد سيطرة طبقه على أخرى أو قلب النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى ينهض عليها وجود البلاد (١٢) وابتداء من هذه الفترة وحتى نهاية ١٩٤٩ إزدادت حملات التفتيش التى كانت تعقبها حملات اعتقال هدفها القبض على المخربين فى كافة المدن المصرية .

ومع ذلك فقد كانت الحكومات التى تعاقبت منذ أكتوبر ١٩٤٤ تبذل كل مافى وسعها - وهى تتخذ إجراءات القمع هذه — لتحسين حال أكثر الطبقات الاجتماعية فقرا . فتعهد أحمد ماهر باشا بمجرد وصوله الحكم بان يولى عناية خاصة للمسائل العمالية وأن يتخذ كافة الاجراءات التى من شانها أن ترفع مستوى معيشة الفلاحين (١٣) ثم وعد محمود فهمى النقراشى باشا بتنمية ثروة البلاد (١٤ وأخيراً أعلن

إسماعيل صدقي باشا عن عزمه على مكافحة «الفقر والجهل والمرض» وأن يتبع باستمرار أساليب منهجية وعلمية لتحسين حالة الأهالي الاجتماعية حتى تليق بكرامـــة مصر وحتى تستجيب لاحتياجاتهم التي أهملت أو تنوسيت لوقت طويل (١٥) .

أما المشاكل الأكثر إلحاحا فقد حلت جزئيا عن طريق إقرار الاعتمادات التي كان الغرض منها مواجهة أعباء المعيشة في صورة مكافئات وتعويضات سواء لعمالي الحكومة أو للذين فصلتهم سلطات الحلفاء العسكرية وعهد بدراسة إجراءات أخرى أكثر أهمية الى بعض اللجان الوزارية التي كان عددها في تزايد مستمر طوال ستتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ .

واجتمع ماسمي بالمجلس الأعلى للعمل لأول مرة في ٢٣ مارس ١٩٤٥ وضم إليه رئيس الوزراء نخبة من أصحاب الأعمال والعمال (١٦) وكلف المجلس بإعداد قانون للعمل ووضع تحت يده العديد من مشروعات القوانين لدراستها : عقد العمل الجماعي ، التوفيق في منازعات العمل ، عدد ساعات العمل ، الراحة الأسبوعية الاجبارية ، التامين ضد المرض والعجز والشيخوخة وحوادث العمل (١٧) .

ولمواجهة البطالة وامتصاصها تم إعداد خطة خمسية للمشروعات الكبرى . وفي سنة ١٩٤٥ أقر اعتماد قدره خمسة وعشرون ألفا من الجنيهات لإنشاء الطرق وشق الترع وتجفيف المستنقعات وتوصيل المياه النقية إلى قرى الريف ولإنشاء المدارس والمستشفيات (١٨) .

ومن جهة أخرى تقرر توزيع أكثر من نصف مليون فدان من أراضي الدولة على المزارعين بشروط سخية (١٩) .

ومع ذلك فقد انحصرت كل هذه المبادرات سواء في ذلك ماقامت به السراي أو ما قامت به الحكومة في نطاق بعض الاحسانات وفي نطاق

اجتماعات للجان والمجالس وإعداد خطط لا يقبض لها أن تطبق إلا على آجال طويلة . عندئذ أصبح مفهوما أن هذه الإجراءات عاجزة عن التصدى الجدى للأفكار التى تنادى بالمساواة الإجتماعية — فظلت هذه الأفكار تشق طريقها فى دأب إلى العقول وتخترق نطاق جامعتى القاهرة والإسكندرية بل وتتسلل إلى صفوف الجيش والبوليس مثيرة القلاقل فى الشارع والإضرابات فى المصانع .

وفى مناطق التجمع الصناعى فى المحلة الكبرى فى الدلتا وكذلك فى شبرا الخيمة فى ضواحى القاهرة ازدادت الاضطرابات منذ بداية سنة ١٩٤٦ ففى يناير من هذا العام امتنع عن العمل خمسة وثلاثون ألفا من العمال يضمون بالدرجة الأولى عمال النسيج فى مصانع الحرير والأقطان والأصواف . وانتشرت الإضرابات بالجملة حتى لزم الأمر احتلال بعض المصانع بالقوة العسكرية . وطالب العمال بألا تتجاوز ساعات العمل ٤١ ساعة أسبوعيا بدلا من ٥٤ وبحد أدنى للأجور قدره ٣٠ قرشا يوميا وبدفع الأجور عن أيام العطلات والأعياد . وبعد أن هدأ الاضراب بعض الوقت استؤنف فى شهر مايو من العام نفسه وامتد إلى الاسكندرية حيث توقف عمال شركة الغزل عن أعمالهم (٢١) من ١٥ إلى ١٩ يولية واستمرت الحركة فى شهر سبتمبر ١٩٤٧ وكذلك فى شهر يناير ١٩٤٨ . (٢٢) وجرت أعمال عنف استلزمت ليس فقط تدخل البوليس بل أيضا تدخل قوات الجيش .

وفى الوقت نفسه كانت القاهرة تغلى ، ففى أكتوبر ١٩٤٦ تظاهر عمال شركة الترام للحصول على معاملة تماثل معاملة عمال الدولة وعلى يوم راحة أسبوعية وعلى عمل يومى لا يزيد على سبع ساعات وعلى أجر مضاعف عن العمل فى أيام الأعياد وللمطالبة بسرعة إصدار قوانين التأمينات الاجتماعية وعقود العمل الجماعية (٢٣) .

وانفجرت إضرابات أخرى أولها إضراب عمال السكك الحديدية الذى أدى إلى إعلان الأحكام العرفية (٢٤) ثم إضراب عمال ومستخدمى شركات توزيع البنزين فى فبراير ١٩٤٨ وهو الاضراب الذى شل حركة المواصلات جزئيا (٢٥) واكتسبت الحركة الاجتماعية أرضا جديدة وأخذت تمتد شيئا فشيئا لتشمل مستخدمى وموظفى الدولة وأصبح الجميع يطالبون بتحسين أجورهم (٢٦) .

وفى أغلب الأحيان كانت تصحب مرات الامتناع عن العمل هذه ـ سواء طالت أم قصرت ـ مشاهد من السلب والعنف . وقد أدى إضراب رجال البوليس بالذات فى الاسكندريه فى ابريل ١٩٤٨ لمدة تقرب من ٢٤ ساعة الى استباحة حقيقية للمدينة التى حرمت من حراسها وكان على القـــوات المسلحة أن تلجأ لاستعمال السلاح لاعادة النظام الى المدينة (٢٧) .

وبعد ذلك بعدة أيام ثار ممرضو مستشفى قصر العينى بالقاهرة بعد أن أعياهم انتظار تحسين أوضاعهم وتحولت المستشفى حسبما ذكرت الصحف المحلية إلى ميدان معركة حقيقى حتى استلزم الأمر مهاجمتها بقوات من البوليس والجيش (٢٨) .

وانتقلت الحركة من المدن الكبرى إلى قلب الريف وأخذ الفلاحون بدورهم يتطلعون إلى تحسين أحوالهم . ودفعتهم بساطتهم الفطرية والساذجة إلى المطالبة بتوزيع الأراضى عليهم . بل لقد بلغ بهم الامر أحيانا الى النزوع الى احتلالها بالقوة .

إن هذه الإضطرابات لتشهد بمدى الاتساع الذى بلغته المشاكل الاجتماعية فى نفس الوقت الذى تكشف لنا فيه عن الجروح العميقة التى كانت تنخر فى المجتمع المصرى الحديث . وفى مثل هذا الجو من الضجر المتزايد صدر الأمر فى ١٥ مايو ١٩٤٨ إلى القوات المصرية

بدخول فلسطين . وقد هيأت حالة الطوارىء التى فرضت على مصر كلها خلال السنوات التالية الفرصة للوزارتين السعديتين اللتين رأسهما محمود فهمى النقراشى باشا ثم إبراهيم عبد الهادى باشا لـكى ترسلا إلى المعتقلات التى أنشئت على عجل — دون تفرقة — كل المناوئين للنظام الذين كان يوجه إليهم فى معظم الأحيان ذلك الاتهام المزدوج : الشيوعية والصهيونية .

هوامش :

(١) قارن .C.O.C ١٩٤٠ ص ٤٩٩ — ٥٠٠ .

(٢) يجدر هنا أن نذكر أنه كان من أهمها « مؤتمر نقابات عمال مصر » و « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » .

(٣) قارن : الأهرام عدد ٢٤ أكتوبر ١٩٤٩ .

(٤) قام النائب الشيوعى Piratin بتوجيه سؤال فى مجلس العموم إلى وزير الخارجية حول إنشاء هذه اللجنة وأعلن وزير الخارجية فى رده أنه ليس لديه أدنى علم بوجود مثل هذه اللجنة كما أعلن أن أى ممثل لسلطات الأمن البريطانى لم يحضر جلساتها كما أن الحكومة لم تضع تحت تصرفها أى اعتماد Le Journal d'Egypte ٢١ فبراير ، ١٩٤٥ .

(٥) كان يعمل فى المفوضية السوفيتية فى القاهرة — حسبما ذكرت مجلة الوحدة العربية — أكثر من ستمائة موظف مصرى . كما ذكرت المجلة أن المفوضية أنفقت أكثر من مليون جنيه مصرى فى شهر واحد لمساعدة العمال المصريين المتعطلين .

(٦) Journal d'Egypte ١٢ يولية ١٩٤٦ .

(٧) هى صحف ومجلات: الوفد المصرى، البعث، الجبهة، الفجر الجديد الطليعة ، أم درمان ، اليراع ، الضمير .

(٨) ومن الجمعيات والجماعات والنوادى التى تقرر حلها بموجب قرار مجلس الوزراء جماعة دار الأبحاث العلمية ، اتحاد خريجى الجامعة ، لجنة نشر الثقافة الحديثة ، الجامعة الشعبية الأهلية ، أسرة تحرير مجلة الفجر الجديد ، دار القرن العشرين ، رابطة فتيات الجامعة والمعاهد ، جماعة م درمان ، مركز الثقافة الشعبية ، مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ،

نادى الشرقية le Journal d'Egypte) وقد نشرت القرارات الخاصة بهذه الصحف والمجلات والجمعيات والنوادى بالعدد ٦٩ من الوقائع : يوم الخميس ١١ يولية ١٩٤٦ — عدد غير اعتيادي (المترجم) .

(٩) قارن : C.O.C. ١٩٤٦ ص ٣٣٢ — ٣٣٣ .

(١٠) قارن : Journal d'Egypte ١٢ يولية ١٩٤٦ .

(١١) نفس المصدر .

(١٢) نفس المصدر ، عدد ١٠ يولية ١٩٤٦ .

(١٣) خطاب العرش فى ١٨ يناير ١٩٤٠ قارن . C.O.C. ١٩٤٥ ص ٣٥٨ .

(١٤) خطاب العرش فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ ، قارن : C.O.C. ١٩٤٥ ، ص ٧٢٢ .

(١٥) كتاب موجه من رئيس الوزراء إلى الملك فاروق عند تشكيله الوزارة ١٦ فبراير ١٩٤٦ (Journal d'Egypte ١٨ فبراير ١٩٤٦) .

(١٦) خطاب العرش فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ قارن C.O C ١٩٤٥ ص ٧٢٧ .

(١٧) نفس المصدر ١٩٤٥ ص ٧٢٧ .

(١٨) نفس المصدر ١٩٤٥ ص ٤٨٦ — ٤٨٧ ؛ ٧٢٤ .

(١٩) نفس المصدر ١٩٤٥ ص ٧٢٢ .

(٢٠) قارن : C.O C. ١٩٤٦ ص ٤٦ .

(٢١) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ١٩٣ ؛ ٣٦٤ .

(٢٢) نفس المصدر ١٩٤٧ ص ٢١٤ ، ١٩٤٨ ص ٣٢ .

(٢٣) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٣٦٤ .

(٢٤) نفس المصدر ١٩٤٧ ص ٢١٤ ٠

(٢٥) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ٣٢ ٠

(٢٦) حول إضرابات ومطالب الموظفين انظر .C.O.C ١٩٤٦ ص ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٣٦٣ ، ١٩٤٧ ص ٣١٤ ، ١٩٤٨ ص ٣٢ ٠

(٢٧) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٥٣ ٠

(٢٨) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٣٥ — ١٣٦ ٠

الفصل العاشر

أزمة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ وعودة الوفد إلى الحكم

مصر ومشكلة فلسطين

رغم أن المجال لايتسع لدراسة المشكلة الفلسطينية إلا أن من المفيد أن نلم بعوامل القلق الجديدة التى أدخلتها إلى مصر تلك الدراما التى جرت فى الأراضى المقدسة . فالخطر الصهيونى ظل عدة سنوات يشكل دافعا قويا لوحدة العرب بسبب ما كان يوحى به من خطر مشترك ضد كل الدول العربية . وزيادة على ذلك فإن حرب الكلام التى كانت تشن على هذا الخطر لم تكن سوى وسيلة سهلة لإطلاع الجماهير على حيوية العروبة وفعاليتها . وحيث أن كل الشواهد كانت تؤكد أن حل المشكلة يبدو بعيد المنال فإن الإعتبارات التى استجابت لها كل من الشعوب وقادتها لم تزد عن كونها اعتبارات عاطفية . بل لقد خدمت الصهيونية فى أحيان كثيرة قضية العديد من الحكومات العربية ، باستحواذها على فكر الرأى العام وتحويل نظرة عن مشاكله الداخلية .

ومع ذلك فبعد أن تمت الموافقة على مشروع التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ دقت ساعة الحسم — إذ لم تعد المشكلة الفلسطينية مجرد أمر عاطفى بل أصبحت أيضا مشكلة سياسية . ولم يعد الأمر بالنسبة لجامعة الدول العربية قاصرا على تأكيد عزمها على إنقاذ فلسطين من الزحف الصهيونى والاحتفاظ لها بطابعها المزدوج العربى والإسلامى حتى لو اقتضى الأمر اللجوء إلى السلاح . وبعد صدور قرار هيئة الأمم المتحدة ثم إعلان إنتهاء الانتداب البريطانى فى ١٥ مايو ١٩٤٨ حانت لحظة الانتقال من

مجال الأقوال إلى مجال الأفعال هنا ظهرت المصاعب وبانت الحزازات التي تدفع « بالدول الشقيقة » إلى الوقوف كل منها ضد الأخرى. وسوف تدفع هذه الحزازات إلى الوجود بذلك التضارب المؤسف بين التصريحات الخاصة بالتضامن الذى لا ينفصم وهى التصريحات التى أسرف قادة الجامعة فى الإدلاء بها متجهين بها إلى شعوب المشرق والمغرب فى نفس الوقت الذى لم يكترثوا فيه بمحاولة إعطاء مظاهراتهم الأستعراضية تلك ولو مجرد مظهر الفعل المحسوس. فقد اقترح العراق على سبيل المثال على الدول العربية قطع علاقاتها الاقتصادية بدول الغرب فاصطدم الاقتراح بالرفض القاطع من جانب الملك ابن سعود الذى يحصل على الجزء الأكبر من دخله من شركات البترول الأمريكية التى تعمل فى بلاده، ودعا الملك عبد الله من جانبه إلى انسحاب الوفود العربية من هيئة الأمم المتحدة وفوجيء بأن وقف ضده كل أعضاء الجامعة الذين أجمعوا على معارضة اقتراح لا يهدف إلا إلى خدمة مصالح شرق الأردن — الدولة العربية الوحيدة التى ليست عضواً فى المنظمة الدولية. وأخيراً فعندما بدت ضرورة تعيين قائد عام للجيوش العربية طالبت كل دولة بأن تحوز هذا الشرف. وعقدت الجامعة الإجتماع تلو الإجتماع وشكلت اللجنة تلو اللجنة دون الوصول إلى قرار. فقد رفض العراق من جانبه قبول قائد عام مصرى ولم يسمح كبرياء مصر بقبول جنرال عراقى. أما عن الفيلق العربى المكتظ بضباط ومستشارين بريطانيين فلم يكن لأحد من حماة العروبة الحريصين على استقلالها أن يعترف له بكفاءة ما. وصرف الأمين العام للجامعة النظر عن القيادة الموحدة وطالب بتكوين هيئة لأركان الحرب لم يتم على الإطلاق تعيين أعضائها. وأخذ كل جيش من الجيوش العربية التى دخلت الأراضى المقدسة فى ١٥ مايو ١٩٤٨ يقاتل فوق أرض فلسطين لحسابه الخاص.

وأخطر من ذلك تلك الشقاقات التى نشبت بين الدول العربية عندما كان النقاش يدور حول تحديد الوضع المقبل للدولة الفلسطينية . فكانت فلسطين بالنسبة للملك على رأس مملكة صغيرة كشرق الأردن لا يكاد تعدادها يتجاوز الأربعمائة ألف نسمة هى الوسيلة الوحيدة للوصول إلى شواطىء البحر المتوسط وللضغط بقوة على الأراضى السورية واللبنانية التى لم تكف الأسرة الهاشمية يوما عن التطلع إلى امتلاكها منذ أكثر من عشرين عاما . وعلى العكس من ذلك كانت كل من مصر والسعودية تريد أن تبقى فلسطين بعد تحريرها حرة مستقلة على شكل جمهورية جديدة كان مفتى القدس — وهو شخصية دينية شديدة الأعجاب بالأساليب العسكرية — يتهيأ لتولى رياستها ، واتخذت كل دولة عربية موقفها من تنفيذ أى من هذه الآمال المتعارضة . وفى مجلس الجامعة جاهدت مصر فى سبيل نصرة الرأى الذى تدافع عنه ودعمتها السعودية بتأييد غير مشروط .

وفى ٨ يولية ١٩٤٨ قررت الجامعة أن تكون لفلسطين « إدارة مدنية مؤقته » . وبعد ذلك بشهرين أكد عبد الرحمن عزام أن الفلسطينيين أحرار فى تحويل هـــذه الادارة إلى حكومة أو فى تكوين حكومة جديدة (١) . وهذا ما حدث فى ٢٣ سبتمبر حين اجتمعت فى غزة فى الأراضى التى تحتلها القوات المصرية « حكومة عربية لعموم فلسطين » تكونت كوادرها من اللجنة العليا التى يرأسها المفتى أمين الحسينى (٢) . وكان رد الفعل من جانب الملك عبدالله فوريا — فاجتمع فى عمان فى ٢ أكتوبر « المؤتمر الفلسطينى » وقرر عدم ثقته « بحكومة غزة » ثم عقد مؤتمر ثان فى أريحا فى أول ديسمبر أعرب عن رغبته فى أن تشكل فلسطين وشرق الاردن مملكة واحدة تحت تاج الملك عبد الله (٣) . واستقبل كل من مجلس الوزراء فى عمان ثم مجلس النواب وبعد ذلك مجلس الاعيان

فى ١٣ ديسمبر هذه الرغبة بالترحيب . (٤) وأخيراً فعندما خرقت الهدنة التى فرضها مجلس الأمن على المتحاربين وهاجمت القوات الاسرائيلية النقب فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ ظل الفيلق العربى لايحرك ساكنا . والبقية بعد ذلك معروفة . فقد كان على القوات المصرية — برغم مقاومتها فى الفالوجا — أن تقاتل بينما هى تتراجع تتعقبها القوات الإسرائيلية التى توغلت ٢٠ كيلو مترا فى الأراضى المصرية . ولم تقبل الأمر بوقف إطلاق النار فى ٧ يناير ١٩٤٩ إلا بعد أن اعترضتها القوات الجوية البريطانية (٥) . لقد حاقت الهزيمة بالعروبة ، وهاهى ذى « الدولة المزعومة » — إسرائيل — التى حكم عليها بالموت والفناء — تبقى . وكان لابد أن تكون لهذه الأحداث فى القاهرة وفى غيرها من العواصم العربية نتائج باقية وبالغة الخطر .

ففى مصر ، كان إقرار مشروع التقسيم قد قدم لجماهير المواطنين فى الأشهر الأخيرة لعام ١٩٤٧ سببا جديداً للسخط ، ولم يكن قادة الدول العربية هم وحدهم الذين أججوا بتصريحاتهم غضب الجماهير ، فهاهى ذى الجامعة الأزهرية والجمعيات السياسية — الدينية العديدة بالقاهرة تنصب من نفسها المدافع البليغ عن الإسلام الجريح . فوجهت النداءات ودبجت المقالات ودعى مسلمو العالم الذين أشهدوا على ذلك العدوان الجديد الذى أصبح الإسلام منذ قليل ضحية له ، لأن يضحوا بأرواحهم وأموالهم دفاعا عن القضية الفلسطينية . وقدمت هذه الدعاية النشطة لجماهير هى بالفعل معادية لبريطانيا العظمى دوافع جديدة للهياج .

وفى الأيام الأولى من شهر ديسمبر ١٩٤٧ كان المتظاهرون الذين قدرت الصحف عددهم بعشرة آلاف يخترقون شوارع القاهرة مطالبين بالسلاح ، مطلقين الصيحات المعادية لكل الدول المتهمة بإقرار مشروع التقسيم (٦) .

وفى ٥ ديسمبر وفى أثناء انعقاد المؤتمر العربى الإسلامى بفناء الجامعة الفاطمية القديمة صاح صالح حرب باشا وزير الدفاع الوطنى السابق الذى أصبح رئيساً لجمعية الشبان المسلمين ـ وهو يلوح لمستمعيه بنسخة من القرآن ومسدس : أيها الأخوة الكلمة الآن لهذا . وبعد ذلك بعدة أشهر وبموجب قرار إتخذه العلماء أصبح تحرير فلسطين واجبا دينيا على كل المسلمين كبيرهم وصغيرهم . أما دعوات التعقل التى كان ينصح بها رئيس الوزراء السابق إسماعيل صدقى فقد ضاعت وسط قعقعة السلاح وصخب الجماهير . وفى ١٥ مايو ١٩٤٨ اخترقت القوات المصرية الأراضى الفلسطينية واقترح فى ذلك الحين إقامة نصب لتمجيد « الجندى المجهول » وأمر الملك فاروق بتوزيع نسخ من القرآن على المقاتلين ووزع أحد أعيان المسلمين نسخا من إنجيل لوقا ومتى على «الجنود المسيحيين الأمجاد فى الجيش الظافر» (٧).

ومنذ الآن ، وفى جو يزداد توتره من وقت لآخر ، كانت القاهرة وبقية مناطق التكدس السكانى تتابع سير العمليات الحربية . وقد أثارت الهدنتان المتعاقبتان اللتان أقرهما وفرضهما مجلس الأمن هياجا فى المشاعر لم يستطع أن يحد منه رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا .

وخلال صيف وخريف ١٩٤٨ فى الوقت الذى عاد فيه الهياج ضد بريطانيا العظمى كانت القاهرة مسرحا لمظاهرات عنيفة كانت تنقلب فى معظم الأحيان إلى أحداث تمرد وعصيان تعقبها مشاهد من السلب والنهب . وأخذت صحف القاهرة تشن الحملات على الأقلية اليهودية التى اتهمت بتعاطفها مع الحركة الصهيونية . ونشرت الصحيفة الوفدية « صوت الأمة » قوائم سوداء بأسماء التجار اليهود . وزادت الحملة ضد العناصر المشبوهة وكانت هذه الحملة التى نظمتها الدولة هى السبب فى كثير من المساوىء التى وقعت وجعلت الكثير من الانحرافات أموراً مباحة (٨) .

وانتهز الإخوان المسلمون ـ الذين كانوا بأستمرار فى مقدمة المعركة ـ الفرصة تحت شعارات مضللة فات أوانها وإن كانو يحاولون أن يعيدوا إليها الحياة من جديد ـ إنتهزوا الفرصة ليوجهوا اندفاعات الشارع ضد كل « لابسى القبعات » . وبهذه الطريقة اكتسبوا فى هذا المجال نفوذا وشعبية سمحا لهم بأن يلعبوا أحيانا دوراً بالغ الأهمية .

جماعة الإخوان المسلمين
واغتيال رئيس الوزراء

وبرغم ذلك فلم تكن تلك الحملة النشطة التى شنتها جماعة الإخوان المسلمين ضد الصهيونية هى السبب الرئيسى لذلك النجاح غير العادى الذى أحرزته عقب الحرب . فخروجهم المفاجىء من دائرة الظل لا يفسره إلا ذلك السخط المتزايد للشعب المصرى على كل الأحزاب السياسية .

كان الإخوان يدعون منذ نشأتهم إلى إصلاح دينى شبيه بالإصلاح الذى نادت به مدرسة المنار التى أرادوا أن يواصلوا رسالتها (٩) فكانوا يحبذون ـ كما فعل رشيد رضا ـ العودة إلى إسلام القرون الأولى من الهجرة كما كانوا يشبهونه فى جعل مهمتهم تقوم على شرح وتفسير الرسالة القرآنية « بطريقة تتفق وروح العصر » (١٠) لكنهم ذهبوا إلى أبعد مما ذهب إليه رشيد رضا وركزوا على الأهمية الإجتماعية للقرآن والسنة . وأخذوا يزينون الأمر للفقراء حتى باتوا وقد لاح لناظرهم أن العصر الذى طال انتظارهم له ، عصر العدالة والمساواة بين مختلف طبقات الشعب ، آت عما قـــريب . وكانوا فى الوقت نفسه يطالبون باستقلال مصر التام . لكن وطنيتهم الشديدة ظلت إسلامية أكثر منها مصرية أو عربية . وكانت غايتهم القصوى على الدوام هى إعادة بناء المجتمع على شكل جامعة إسلامية عصرية لها أن تساهم فى سلام العالم وفى الحضارة

الإنسانية على أساس جديد من التناسق بين المادة والروح بالتأكيد على المبادىء العالمية للإسلام التى تدعو إلى الإخاء وتدل على الطريق الذى ينبغى أن يسلكه العالم المتعطش للقيم الروحية (١١) .

وفيما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٨ ظل هذا المذهب الذى صيغ فى جمل بليغة وبسيطة ينمو ويفسر وينشر فى كتيبات صغيرة توزع بالمجان ، أو تباع بأثمان زهيدة وكذلك عن طريق صحيفة يومية هى : الإخوان المسلمون » ومجلة شهرية هى : « الشهاب » ثم عن طريق نشرة قليلة الأهمية كانت موجهة إلى الشباب الجامعى هى : « الطالب العربى » .

وخلال ذلك القلق والاضطراب اللذين إنتابا النفوس عقب انهيار الآمال التى تشبعت بها أثناء الحرب وجد برنامج الإخوان المسلمين جمهوراً يصغى له ويزداد من يوم إلى يوم . كما أن عجز الحكومات عن تحقيق آمال البلاد وعدم قدرتها على الوصول الى علاج ناجع للمساوىء الاجتماعية بالإضافة للأزمة التى حاقت بالعروبة نتيجة للمشكلة الفلسطينية كان ذلك كله من بين العوامل التى دفعت إلى صفوف الإخوان بعدد ضخم من المصريين المقتنعين بأن مسئولية الإنهيار الفاجع لآمالهم إنما تقع على النظام القائم . ومن جديد استعادت الفكرة التى دعمتها مدرسة المنار كل قيمتها ، وبدا الإسلام خلال ذلك العذاب الذى رزح على روح مصر الملاذ الأوحد الذى تهرع إلية ليس فقط العقول البسيطة بل وأيضاً عدد كبير من الصفوة . وفى هذه الأثناء كانت شعارات الجماعة المكتوبة بحروف ضخمة فوق جدران أحياء القاهرة الفقيرة أو على لافتات ضخمة بحروف بيضاء فوق أرضية خضراء فى مداخل الأحياء البورجوازية ، كانت هذه الشعارات تتخذ كل مدلولاتها : الله غايتنا والرسول زعيمنا والقرآن دستورنا والجهاد سبيلنا والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا .
وكانت المواهب الخطابية غير العادية التى يتمتع بها الشيخ حسن البنا

وخطبه الملتهبة المطعمة بآيات من القرآن تلعب الدور الباقى . وخلال عدة أشهر أصبحت الجماعة التى كان هو مرشدها تضم مليونا من الأعضاء وربما أكثر من ذلك .

ووجد الوفد فى نفس هذا الوقت أن نفوذه يتضاءل وينهار ، وبعد أن حاول لفترة ودون أن يحرز نجاحا يذكر أن يكسب الاخوان إلى جانب قضيته عاد يهاجمهم علانية وأخذت صحفه تحذر الرأى العام من « تعصبهم » الدينى الذى يمكن أن يهيىء للأجانب ذريعة جديدة للتحدث من جديد عن « حماية الأقليات » . وقد حاولت الأحزاب الأخرى الاعتماد على الإخوان كما فعل الوفد لكن جهودهم كذلك ضاعت هباء . فقد استطاع الشيخ البنا أن يستخدمهم أكثر مما استطاعوا أن يستخدموه ، وأحتفظ باستقلاله فى الوقت الذى كان يستفيد فيه بمهارة من حزازاتهم ومنافساتهم . كما استطاع أن يهب جماعته تنظيما قوياً ومتينا يعتبر تجديدا للنظام الإسلامى القديم نظام الرباط ، فى صورة حديثة ، فكانت تمارس متعاقبة فى شعبها التى سرعان ما انتشرت فوق كل أرض مصر ، الشعائر الدينية والتدريب العسكرى . وهكذا التحمت الإصلاحية المعتدلة التى نادى بها رشيد رضا بالثورية النشطة التى بشر بها جمال الدين الأفغانى ليندمج المبدآن فى مبدأ واحد يجد فى الارهاب والاغتيالات السياسية الصيغة المثلى للتعبير عن نفسه . فلم يكن الاخوان الذين تجمعوا فى تنظيمات شبه عسكرية (الجوالة) ليترددوا ، وهم المستعدون على الدوام لاطاعة أوامر مرشدهم طاعة عمياء ، فى الانتقال من حيز القول إلى حيز الفعل متى أرادوا . ومع ذلك فلم تكن الظروف لتسمح لمصر فيما يبدو بأن تنغمس فى ثورة يمكن أن تكون أصداؤها وتداعياتها على بقية بلدان الشرق العربى والاسلامى بالغة الخطورة . لكن الاخوان فى واقع الأمر كانوا يفكرون فى القيام بزحف على القاهرة ، يمكن أن يسمح لهم كما قدروا

بأن يستولوا على مقاليد الحكم وعندئذ كان سيطبق نظام دستورى جمهورى ثيوقراطى ، أما رئيس هذه الجمهورية الاسلامية الذى كان سينتخب لمدى الحياة وللذى كان سيتخذ لقب « خليفة » فكان عليه أن يحكم عن طريق برلمان غير منتخب ووزارة مسئولة أمامه (١٢) وفى الوقت نفسه كانت الجماعة على قمة الحركة الوطنية والمعادية للأجانب التى أججتها وزادت من اتساعها حرب فلسطين ، وأرتدت هذه الحركة عندئذ مظهراً جديداً على الجماهير الجاهلة المستعدة على الدوام الاستجابة لنداءات فكرة أبعد ما تكون عن تسامى الروح . ومن خلال الهجوم على الصهيونية كان المساس بالحضارة والأساليب الغربية وتدميرها هو الهدف : صليبية حديثة لعقلية تنتمى إلى العصور الوسطى ، تعود إلى الحياة عن طريق تبنى بعض الاصلاحات ولم يكن عبثا منها أن تتقمص أمام الجماهير صورة صلاح الدين .

لم تحسم حكومة القاهرة أمرها وتعزم على التصدى لهذه السلسلة من العنف التى كانت تهدد باجتياحها هى نفسها فى كل لحظة إلا فى بداية شهر ديسمبر ١٩٤٨ . ففى ٨ ديسمبر أصدر رئيس مجلس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا قرار حلها ليدفع حياته بعد أيام ثمنا لهذا الإجراء الذى كانت كل الأحزاب توافق عليه بل وتحبذه دون أن تجرؤ على الاعتراف بذلك علنا . وبعد ذلك بشهرين فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ اغتيل الشيخ حسن البنا بدوره فى ظروف لايحتمل أن يلقى عليها الضوء ذات يوم على الإطلاق (١٣) . ورأى الإخوان وقد حرموا من مرشدهم ، وقد أصبحوا موضع مطاردة البوليس . رأوا آمالهم تنهار . ومع ذلك فإن الخطر الذى كانوا يمثلونه على نظام مصر السياسى لم يكن قد استبعد تماما .

عودة الوفد إلى الحكم

لم تؤد النهاية الغامضة للشيخ البنا إلى توقف النشاط الإرهابي للجماعة المنحلة على الفور ، بل إنها على العكس من ذلك قد ساعدت على توسيع دعايتها الإرهابية سرا فى الوقت الذى كانت فيه الحرب الفلسيطنية قد أنتهت إلى كارثة ، وتم توقيع هدنة رودس . ووزعت فى شوارع القاهرة ومساجدها منشورات تهاجم الحكومة والسراى . وفى ٥ مايو أفلت رئيس الوزراء من محلولة إعتداء كانت تستهدف حياته واضطر الملك فاروق إلى العدول مؤقتا عن تأدية صلاة الجمعة فى أحد مساجد العاصمة كما هو المعتاد . ولم تعد الحكومة التى طالما تسامحت بل طالما شجعت إضطرابات الشارع بقادرة على حفظ النظام إلا بصعوبة بالغة . وكان على إبراهيم عبد الهادى باشا الذى خلف النقراشى باشا فى رياسة الحزب والوزارة أن يتخذ إجراءات بوليسية عنيفة، فمدالعمل بالأحكام العرفية التى سبق أن أعلنت عند دخول الجيش حرب فلسطين لمدة عام إبتداء من ١٥ مايو ، واستوجب الأمر صدور قوانين جديدة لوضع حد للإرهاب واكتشفت مخازن للأسلحة والذخيرة وأحبطت مؤامرات كانت تعد ضد سلامة الدولة . وأدى الكشف عن إحدى هذه المؤامرات إلى إلقاء القبض على رئيس أركان حرب الجيش السابق عزيز المصرى باشا وإلى إحتجازه لمدة تقرب من شهرين من ١٥ يناير إلى ٧ مارس ١٩٤٩ . وفى نفس الوقت اتسعت الدعاية الشيوعية . وفى كل يوم كانت تكتشف خلايا جديدة وألقى أعضاؤها من شبان وطلاب وصحفيين ومحامين وموظفين فى السجون وبلا رحمة وقدموا إلى القضاء . وتزايدت حوادث التفتيش والاعتقالات حتى أصبح عدد المحتجزين فى سجون القاهرة وفى المعتقلات فى مدى وقت قصير كبيراً جداً .

ثم جاءت المتاعب المالية لتزيد من صعوبة المهمة التى تواجهها الحكومة . فقد كان عليها أولا وقبل كل شيء أن توازن ميزانية مثقلة بأعباء الحرب .

ولم يكن الإمكان أن يؤدى اللجوء إلى الاقتراض أو إلى ودائع أحتياطى الدولة الذى كان قد تضاءل نتيجة لاقتطاعات متتالية إلى سد عجز بلغ ما يقرب من ٤٢ مليون جنيه . ولم يكن ثمة مفر من فرض ضرائب جديدة ومن رفع معدل الضرائب التى كانت قائمة فى ذلك الوقت . ولم يكن أمام رئيس مجلس الوزراء إلا أن يستسلم لذلك فطلب إلى مجلس النواب الموافقة على فرض ضريبة على الإيراد وتم التصويت عليها مع شيء من التبرم . لكن أعضاء مجلس الشيوخ رفضوا أن يوافقوا على زيادة الضرائب المفروضة على فوائد الأسهم التى تدفعها الشركات المساهمة إلى المساهمين . وفى بلد كمصر ، كان منذ نهاية الحرب فريسة لمتاعب أجتماعية تتزايد بلا انقطاع ، لم يكن لمثل هذا الإجراء الذى جاء من جانب هؤلاء الذين كانت تسميهم بعض الصحف بالباشوات الأنانيين أن يمر دون أن يلفت الأنظار .

وإزاء المصاعب الداخلية والخارجية التى كانت تحاصر الوزراء ، فقدت الوزارة تضامنها وتماسكها كما فقد القصر مكانته ، وسرعان ماظهر الوفد الذى لم يكن أمامه من يخشى منافستهم منذ حلت جماعات اليسار ومنذ إجراءات القمع التى اتخذت ضد جماعة الإخوان المسلمين تلك الجماعات التى كانت تجند اعضاءها الجدد من بين جماهير الوفد خاصة ، سرعان ماظهر فى عيون الجميع باعتباره الحزب الأوحد الذى لا يزال يتمتع بشعبية تكفى للمعاونة على حل المشكلات المعلقة ، كما أن الوفد من جهته وأمام اتساع حركة الإرهاب التى كان يهابها شأنه شأن خصومه كان قد أوقف حملاته ضد

الأحزاب المشتركة فى الحكم وعبر فى بيانين رنانين عن نفوره من الشيوعية وعن إخلاصه للتاج وتمسكه وارتباطه بالإسلام . وأدى هذا الاعتراف العقائدى إلى تبديد آخر مخاوف السراى . وفضلا عن ذلك فقد كان الملك فاروق يستشعر أمام هذا الفشل التام لسياسته الشخصية أنه لا ينبغى عليه أن يتمادى فى معارضة عودة الوفد إلى الحكم . ألا يحسن أن يكون ـ هو ـ من الحكمة بحيث يلتقى مع الوفد على طريق المنافع المتبادلة ؟

وفى يوليو ١٩٤٩ بدا إمكان تحقيق هذه السياسة التى أملتها الظروف ، فقدم إبراهيم عبد الهادى باشا استقالته وقبل الوفد الاشتراك فى «حكومة وحدة وطنية» تحت رياسة أحد أعضاء مجلس الشيوخ المستقلين : حسين سرى باشا . ولم يكن ذلك سوى إجراء انتقالى ، فعند اقتراب نهاية الدورة التشريعية ، رفض الوفد أن يقتسم مع خصوم الأمس من الأحرار الدستوريين والسعديين الدوائر الانتخابية لمجلس النواب الجديد . وكان على حسين سرى باشا أن يشكل فى ٤ نوفمبر ١٩٤٩ وزارة جديدة محايدة وفى ٦ نوفمبر حل مجلس النواب وأجريت الانتخابات بعد ذلك بشهرين وأحرز فيها الوفد ـ وهو الحزب الوحيد الذى كان يجلس فى صفوف المعارضة وقت حل التنظيمات اليسارية وجماعة الإخوان المسلمين ـ نجاحا ساحقا . وفى ١٢ يناير ١٩٥٠ شكل مصطفى النحاس باشا وزارته السادسة (١٤) وأصبح الرجل المنوط به ـ وقت تأليف هذا الكتاب ـ أن ينتشل مصر من الفوضى الداخلية التى أغرقتها فى خضمها خمس سنوات من القلاقل .

هوامش :

١ — قارن C. O. C ١٩٤٨ ص ١٤١
٢ — نفس المصدر ص ١٤١ — ١٤٢ ، ٢٣٥ - ٢٣٦ .
٣ — نفس المصدر ص ٢٣٦ — ٢٣٧ .
٤ — نفس المصدر ص ٢٣٧ .
٥ — نفس المصدر ١٩٤٩ ص ٣٣ — ٣٥ ، ٣٩ وما بعدها .
٦ — نفس المصدر ١١٤٧ ص ١٩٢ .
٧ — نفس المصدر ١٩٤٩ ص ١٢٢ .
٨ — نفس المصدر ص ١٣١ — ١٣٢ ، ٢٢٤ .
٩ — حول هذه الجماعة التي أشير إلى وجودها لأول مرة فيما نعلم في مجلة :

Oriente moderno ١٩٣٦ ص ٤٠٥ يمكن الرجوع على وجه الخصوص إلى :

J.T, Les fréres musulmans, En terre de l'Islam 1947 pp. 61-66

وكذلك : حسن البنا ، إلى أي شيء ندعو الناس ، القاهرة ١٩٤٣ .

١٠ — قارن لوائح الجماعة التي نشرت عقب اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في ٨ سبتمبر ١٩٤٥ .

١١ — نفس المصدر .
١٢ — قارن C. O. C ١٩٤٩ ص ٤٢ .
١٣ — نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٩٩ — ٢٠٢ ، ١٩٤٩ ص ٤١ — ٤٢ .

١٤ — قارن . Marcel Colombe, ou en eat le wafd Fgyptien ? l'Afrique et l'Asie, aanée 1950, No 10 pp. 36-44

خاتمة

قد يكون من العبث أن نحاول فى خاتمة هذا الكتاب أن نتنبأ بما سوف تكون عليه أحوال مصر خلال السنوات القادمة ، وأقصى ما بمقدورنا هو أن نستخلص من تأريخ نصف قرن انقضى بعضا من الأحاسيس التى تفرض نفسها على كواحد من مفكرى الغرب .

لقد كان على مصر منذ عهد محمد على ، وقد أولت اهتمامها للتجدد والسؤدد ، أن تختار بين الصيغ التقليدية للحياة الشرقية ، وهو ما يؤهلها له ماضيها ، وبين التصورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بأوربا . ثم إن الثيوقراطية الوهابية التى انتصبت أمامها كمثال منذ نهاية القرن الثامن عشر لم تكن فى نظرها على الإطلاق هى الشكل الذى ينبغى أن يحتذى . لكنها - أى مصر - أيضا وفى الوقت نفسه إسلامية إلى حد لم يجعلها بعد الحرب الأولى تتخذ نفس مواقف الكمالية العلمانية التى أخذت بها الجمهورية التركية . وبين هذين النموذجين المتطرفين نذرت مصر نفسها للوصول إلى حل توفيق ، فحاولت أن تعقد زواج وفاق بين الإسلام بشكله التقليدى وبين التجديد على النمط الغربى .

لقد استعارت مصر من الغرب المسيحى - فى الوقت الذى ظلت فيه تحتفظ بالإسلام كدين رسمى لها - أساليبه وأنظمته بل وفى معظم الأحيان حياته . ومع ذلك فلم يكن يبدو فى أية لحظة على الإطلاق أنها تدرك أن الحياة التى تتخذها كأنموذج إنما هى نتيجة لتطور طويل وازدهار لثقافة عمرها ألف عام . ولقد ظلت هذه الحضارة فى مجموعها غريبة عليها. واعتقادا منها - أى من مصر - بأنه يكفى أن تقلد أوربا حتى تستطيع أن ترتفع بنفسها إلى نفس مستواها فإن مصر لم تأخذ عن أوربا إلا الأشكال

ومظاهر حضارتها ولم تحاول أن تتعمق هذه الحضارة أو أن تتمثل روحها واعتقد مثقفو مصر وصفوتها أنهم قد وجدوا فى مبدأ « سيادة الدولة » علاجا ناجعا جديدا من شأنه أن ينقـــذ بلادهم من السيطرة الأجنبية . ومع ذلك فقد أخذوا بهذا المبدأ لا عن اقتناع تام وإنما رغبة منهم فى أن يبرهنوا للغرب على أن مصر يمكنها أن تتخلص من سيطرته ووصايته . لقد كان هذا المبدأ بالنسبة لهم وسيلة لا غاية . ولذلك تحت قناع الأنظمة التى استوردت من الخارج ظلت هى تعيش الأساليب والمناهج الشرقية القديمة . وإن تم ذلك فى أطر جديدة غلف بها . فعلى أنقاض فكرة سلطة الحاكم المطلقة ، حاولت الأحزاب السياسية جاهدة أن تقيم ديكتاتوريتها الخاصة . فاعتاد كل واحد من هذه الأحزاب جميعا ما أن يحوز السلطة أن يضيق بشدة على حرية الانتخابات فلا يترك لخصومه إلا إمكانية « مقاطعة » هذه الانتخابات . وهكذا زيفت الوظيفة المعتادة والطبيعية للنظام البرلمانى ،وهكذا أيضا اتخذت المعارضة من الشارع منصة لها لأنها حرمت من أن تقول كلمتها داخل البرلمان . وهناك فى الشارع وليس من تحت قبة البرلمان ، دارت المعارك السياسية. وماله دلالته أنه على مدى خمس وعشرين سنة لم يحدث أن حصل حزب أية وزارة أجرت الانتخابات على أقليه الأصوات ،كما لم تضطر حكومة واحدة للاستقالة نتيجة تصويت بسحب الثقة منها . وفى مقابل ذلك ، فقد كانت نقطة البدء فى الأزمات الوزارية — عندما لم تكن من صنع الملك أو بريطانيا العظمى — هى مظاهرات الشارع .

وهكذا قامت المزايدات الوطنية والمعادية للاجنبى على شكل منهاج سياسى ، فقد لجأت إليها كل الأحزاب المتنافسة . ولكن ، فحيث لم يكن يعنى هذه الأحزاب عندما تعتلى كراسى السلطة أن تفى بالتعهدات التى قطعتها على نفسها عندما كانت بعيدة عن السلطة فقد بدأت تنشأ شيئا فشيئا هوة بين القادة والجماهير ، هوة يزداد عمقها من عام لعام . وأصبحت

الحركة الاجتماعية تمارس ابتداء من أسفل السلم الاجتماعي وهي التي ظلت تمارس لمدة طويلة بدءا من الصفوة ، وأفلتت إدارتها تدريجيا من الحكام لتنتقل لأيدي عناصر غير مسئولة . وتركت مصر نفسها نهبا لموجة وطنية سرعان ما جرفت معها رجال الدولة أنفسهم ،ووجدت الحكومات نفسها — وقد اضطرت أن تأخذ في اعتبارها مطالب الرأى العام التي تغيب عن غالبية المراقبين الغربيين ـ تسير في طرق مسدودة واضطرت في أغلب الأحيان إلى الاستقالة، بل وسقط رؤساؤها في بعض الأحيان صرعى برصاص الاغتيال . وهذا مايفسر تلك العقبات الهائلة التي واجهتها حكومات القاهرة غداة الحرب لكي تجعل الرأى العام يقبل إبرام معاهدة جديدة مع بريطانيا العظمى . وكان بقاء القوات الإنجليزية في منطقة قناة السويس واتجاه السودان نحو الحكم الذاتي بمثابة الفدية التي دفعتها هذه الحكومات ثمنا لسياستها العاطفية والمضطربة التي لم تشأ أن تأخذ الحقائق في اعتبارها والتي أسلست قيادها دوما لفورات الشارع واضطراباته.

كما أن مصر رأت أحلامها في التجانس والتماسك العربي تتبدد . وإذا كانت قد استطاعت حتى ذلك الحين أن تقطع على هاشميي عمان وبغداد الطريق إلى دمشق فإن سياستها الفلسطينية لم تجلب لها إلا المرارة والضيق وخيبة الأمل . ويمكننا أن نعتقد دون رغبة منا في إعادة صنع التاريخ بأنه كان بإمكان مصر أن تتجنب الهزيمة لو أنها باركت المطالب الإقليمية الأردنية بدلا من الوقوف في وجهها ، وحينئذ كانت ستلقى الدعم من الفيلق العربي، ولم يكن سيقدر عليها أن تتحمل وحدها عبء الهجوم الإسرائيلي، ولكان من الممكن ألا تقع النقب ـ التي أعطتها خريطة التقسيم للدولة اليهودية ـ في أيدي اليهود لو أن الدفاع عنها قد تم بطريقة أفضل . وكان يمكن للقوات البريطانية أن تجد في صمت هذه الصحراء الكتوم وبعيدا عن أنظار جماهير المواطنين وفي مأمن من المظاهرات الصخابة في القاهرة والإسكندرية مكانا شاسعا ومأمونا لتعسكر وتتجمع فيه . لكن النقب الآن في أيدي سلطات إسرائيل .

ولقد تركت نوبات الفشل السياسية والعسكرية هذه فى كرامة المصريين جرحا غائرا وشاء الكثيرون منهم ألا يروا ذلك إلا كنتيجة حتمية للانصراف عن شعائر الدين المقدسة وإلا كعلامة قاسية لها مغزاها على غضب الله : فهو إنذار من السماء إن لم يكن عقابا منها وعاد من جديد بعنف ومضاء ذلك الصراع بين القديم والحديث الذى كنا ظننا من قبل انه قد هدأ . ووضعت على بساط البحث من جديد أزمة الإسلام فى مواجهة العالم الحديث . وهذا مايفسر لنا ذلك النجاح الواسع الذى أحرزته دعوة الإخوان المسلمين للعودة إلى العصر الذهبى . لكن هذه من الدعوة لم تكن سوى يوتوبيا رومانسية لاتتوافق مع متطلبات الحياة اليومية الملحة ولم يستطع الشيخ البنا أن يرتفع بفكره لأعلى مماذهب إليه أسلافه فى القرن الماضى حتى يفطن إلى المبادىء التى يمكن أن تقوده إلى تجديد حقيق للإسلام ، فظل برنامجه عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية غامضا وغير محدد . كان حلما أكثر منه واقعا . وفى مقابل ذلك فإنه برفعه بيارق الإسلام لم يفعل سوى أن زاد من حدة الوطنية الشعبية والعداء للأجنبى ، وزاد من عزل الشرق عن الغرب وساهم فى تأكيد الأسطورة التى تقول بأن حضارة الغرب ما هى إلا مادية مدمرة لكل ما هو روحى وأنها رمز للفساد والخراب والموت

ولم يكن بإمكان مصر ، وقد انساقت طائعة أو مختارة فى تيار الغرب برغم أنها لم تكن قد سبقت بقية الدول الإسلامية فى هذا المضمار - أن تعود القهقرى . ومنذ ذلك الوقت لم يكن عليها أن تبرهن بالدليل على ضرورة النقل عن أوربا - إذ أن هذه المرحلة كان قد تم تجاوزها بعد أن أصبح الاقتباس عن أوربا أمراً ملموسا ينمو بانتظام فضلا عن أن محو آثاره لا يعنى إلا إغراق البلاد فى الفوضى الكاملة . ومثل هذه الحركة التى سيكون مآلها الفشل لامحالة سوف تجعلها تفقد ثمرة المجهودات الدءوبة

التى بذلتها منذ عصر محمد على . وعلى كل حال فإن الدلائل الباعثة على القلق والتى ينبغى التفكير فيها متوفرة فقد خلقت دعوة الإخوان بين الجماهير التى تصل نسبة الأمية بينهم إلى ٨٠٪ أصداء وانعكاسات عميقة، وسوف تظل الدولة الإسلامية المثلى التى بشر الشيخ حسن البنا بمجيئها فى نظرهم المثال الذى ينبغى العمل على تحقيقه . أما البرولتاريا المصرية- وقد تركت لحالها وبدون أية ارتباطات كبيرة مع الأحزاب السياسية التى لاتهتم إلا بأصواتها عشية الانتخابات ـ فمن الممكن أن تتجمع فى أية لحظة حول « مهدى » جديد تستطيع نداءاته الحماسية أن تضرم النار وأن تبعث إلى الحياة بعقيدة تغط فى نومها منذ قرون دون أن تلفظ أنفاسها . كما أن من الممكن كذلك بالنسبة لها فى حالة العوز هذه التى تحياها ، أن تعير أذنها للمادية الماركسية، وما اتساع المدى الذى وصلت إليه حركة المطالب الإجتماعية وما الإضرابات العديدة التى حدثت خلال السنوات الأخيرة ، وماتطور الحركة النقابية ونشاط الخلايا الشيوعية، سوى دلائل على اختمار متزايد لهذه الأفكار فى النفوس . ولقد استنفرت هذه الحركات وأقلقت بورجوازية المدن الكبرى ودعاة السنة الحنيفة. ولقد حلت جماعة الإخوان المسلمين ووضعت على الهامش ، وصدرت الأحكام الرسمية التى تدين مبادىء اليسار ، ولكن إجراءات القمع هذه مع ذلك لم تحقق هدفها ولم تفعل سوى أن زادت من الانفصال القائم بين البورجوازية الحاكمة الطبقة الوحيدة التى استفادت من طبع مصر بالطابع العصرى وبين الطبقات الشعبيه التى تتخبط فى بحثها فى الأيديولوجيات المتعارضة عن الأكسير العجيب القادر على تخفيف حدة المساوىء التى تقاسى منها منذ قرون والتى لم تحرك على الإطلاق عطف أو شفقة ولو واحد فقط من زعماء

مصر وظل ذلك التمييز القديم الذى كان يضعه المؤرخون العرب القدامى بين الخاصة والعامة يحتفظ بكل معناه وكل قيمته .

إن الصراع بين هاتين الطبقتين الذى سبق أن اشتعل يهدد بالانتشار وهو الذى سوف يسيطر فيما يبدو على تاريخ السنوات القادمة . وسترتبط أقدار مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين بمسار هذا الصراع إلى أقصى حد .

ملحوظة

تحتوى ملاحق النسخة الأصلية على نص دستور ١٩٢٣ ومعاهد ١٩٣٦ وقوائم بتشكيل الوزارات التى تعاقبت على مصر خلال فترة هذة الدراسة ولم نود أن نورد نصوص هذه الملاحق فى الترجمة ، لسهولة الإطلاع عليها فى مصر .

تصويبات

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٧	١٧	وارن	نوازن
٤٥	١٧	موضع	وموضع
٤٩	١٨	يستند إليها	تستند إلى
٥٧	١١	ودحل	وحل
٥٨	١٩	بقبول إدانة	بقبولها . وأدى إلى القطيعة بينهما إدانه
٥٩	١٢	الدستوريين	الدستوريون
٥٩	٣٠	المحاكمة	الحاكمة
٦٤	١١	انعقاد	انتقاد
٦٦	١٠	غير متوتر	متوتر
٦٧	٥	وأوغامه	وإزغامه
١٠٥	١	السراع	الصراع
١١٨	٢٢	كل	لكى
١٢٢	٢١	لأمو	الأمر
٢٢٩	٢٢	إبعدا	إيعاد
١٤١	٨	غيورين	غيورون
١٤٤	١١	حين	حسين
١٤٩	١٥و١٦	وكان مصطفى	وكان على مصطفى
١٦٠	١٨	الأورساط	الأوساط
١٦١	٦	اتبعو	اتبعوها
١٦٧	١١	القوميات	القوميتان

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٧٢	١٠	إذا	إذ
١٧٢	١٦	يستطع	يستطع
١٧٢	٢١	بدأة	بدأت
١٧٧	١٤	يتجهمون	يتهجمون
١٨٢	٩	كانا	كانوا
١٨٣	٢	لأبنائهم	لأبحاثهم
١٧٨	٣	لا تكز	لا يرتكز
١٩١	٢١	المعنوبة	تحت عنوان